النفط

وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار

١٩١١ - ١٩٩٠م

د. محمد محمود الطناحي

مستشار بمركز البحوث والدراسات الكويتية

مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت - ٢٠١٠م

النفط

وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار

١٩١١ - ١٩٩٠م

(ج) مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011م
فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

553.282 الطناحي، محمد محمود.
النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار (1911-1990م) / محمد محمود الطناحي. - ط1. - الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011م
404 ص؛ 17x24 سم.

1 - البترول   2 - البترول - الجوانب السياسية
3 - الكويت - العلاقات السياسية - دول الخليج
4 - الكويت - العلاقات السياسية - إيران
أ- العنوان   ب - مركز البحوث والدراسات الكويتية (ناشر)

رقم الإيداع : 174 / 2011
ردمك : 978-99966-94-29-1

الطبعة الأولى

الكويت - ٢٠١١م

مركز البحوث والدراسات الكويتية
ص. ب: ٦٥١٣١ المنصورية - رمز بريدي : (35652)-الكويت
ت: ٢٢٥٧٤٠٦٧- ٢/ ٢/ ٣ - ٠٠٩٦٥٢٢٥٧٤٠٨١ - فاكس: ٠٠٩٦٥٢٢٥٧٤٠٧٨
E-mail:crsk@crsk.edu.kw - homepage: http://www.crsk.edu.kw

النفط

وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار

١٩١١ - ١٩٩٠م

د. محمد محمود الطناحي

مستشار بمركز البحوث والدراسات الكويتية

مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله ﷺ :

"التمسوا الرزق في خبايا الأرض"

صدق رسول الله ﷺ

رواه الترمذي

إهداء

إلى من رعى ودعا   أبي وأمي . . . غفر الله لهما

تصدير

سيبقى عصر النفط أحد العصور التي يؤرخ بها البشرية لمسيرة تطورها وتقدمها ورخائها، بما يمثله من نقلة نوعية في حياة الأمم والشعوب.

وسيبقى تاريخ اكتشاف النفط في أي دولة تاريخاً مفصلياً بين مرحلتين مختلفتين في شتى مناحي الحياة فيها.

وتناول النفط وتأثيراته المتعاظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكويت بالدراسات العديدة أمر بالغ الأهمية، ومازلنا في حاجة إلى المزيد من هذه الدراسات التوثيقية والتحليلية عن النفط على الرغم مما قدّم من دراسات قيمة في هذا المجال.

ومركز البحوث والدراسات الكويتية، انطلاقاً من رسالته المعنية بكل ما يتعلق بالكويت وتاريخها وتراثها، يقدم للقارئ هذا الكتاب (النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار "1911-1990م") الذي تناول موضوع النفط وتأثيراته من منظور سياسي يستهدف تأكيد حقيقة مهمة؛ هي أن النفط كان محركاً قوياً للكثير من الأحداث السياسية التي عاشتها الكويت منذ بدء اكتشافه في أراضيها، وأنه أثار من المطامع ما كاد أن يعصف باستقلالها ووجودها، وأن الكويت بحنكة قيادتها السياسية استطاعت بصعوبة بالغة أن تجتاز هذه الأحداث وأن تنجح في إدارة الأزمات التي كان النفط أقوى محركاتها.

والمركز إذ يشكر لمؤلف الكتاب د. محمد محمود الطحي جهوده القيمة، وإذ يثني على مشاركته العلمية في توثيق كل ماقدمه في كتابه من معلومات وتحليل معطياتها وتقديمها إلى القارئ في منهجية تقود إلى إبراز فكرته، ليأمل أن يكون ذلك مشجعاً للباحثين والدارسين على استجلاء جوانب جديدة من تاريخ الكويت.

والله ولي التوفيق،،،

أ. د. عبدالله يوسف الغنيم

رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

مقدمة

الحمد لله المتفرد بالعزة والبقاء، وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأصفياء وخاتم الأنبياء، وبعد،

حظي موضوع النفط باهتمامات الباحثين والدارسين من مناحٍ عديدة؛ منها ما هو جيولوجي لكونه مكوناً من مكونات الأرض، ومنها ما هو كيميائي فهو نتاج تفاعلات كيميائية معقدة، وهو مادة أولية غنية بالمشتقات التي تقوم عليها كثير من الصناعات الحديثة.

وقد شغل النفط بال الاقتصاديين كثيراً فأفردوا له العديد من المؤلفات، لكونه سلعة حيوية تخضع لقوانين العرض والطلب وتستلزم تقنيناً للإنتاج وضبطاً للأسعار.

ولم يفت علماء الاجتماع دراسة موضوع بهذا القدر الكبير من الأهمية؛ حيث لم يحدث من قبل أن أثر اكتشاف مصدر للطاقة على المجتمعات البشرية كتأثير اكتشاف النفط على عموم المجتمعات متقدمة كانت أو متأخرة؛ فقد أثر النفط في حياة الفرد وفي أنشطته وغذائه وصحته وثقافته أيضاً وأوجد طبقات اجتماعية جديدة وأسهم في اختفاء أخرى؛ وجعل مجتمعات تنمو مادياً وحضارياً، وأخرى تحرم من هذا النمو.

وكان للقانونيين دورهم في دراسة العقود والامتيازات باختلاف أشكالها كالمشاركة والمناصفة والتأميم والتحكيم في الخلافات الحدودية البرية والبحرية.

كما كان للجغرافيين بصمة واضحة في الدراسات المتعلقة بالنفط حيث عدوا مرجعية مهمة في حسم خلافات كثيرة أثيرت بين دول الجوار التي تمتلك حقولاً نفطية وآباراً في مناطق حدودية مشتركة، فكانت لهم كلمة الحسم في تبعية هذه الآبار لهذه الدولة أو تلك.

ويبقى للمؤرخين دورهم في هذه القضية أيضاً عندما يكشفون عن الوضع التاريخي للدول النفطية قبل النفط وبعده لتبيان الأثر الكبير الذي أحدثه فيها، مع الكشف عن الجذور التاريخية لأطماع بعض الدول الكبرى المستهلكة في الدول الصغرى المنتجة؛ مما يكون له أكبر الأثر في فهم علاقات هذه الدول بعضها بالآخر قبل عقد أي اتفاق مشترك بينها، وكذلك في أثنائه وبعده.

وبعد كل هذا يأتي دور علماء السياسة الذين يتوجون بدراساتهم كافة الدراسات السابقة حين يخضعونها جميعها للتحليل والدراسة ليخرج في النهاية عمل قيم رصين يجمع كل ما سبق ويخرج بنتائج ذات أسس موضوعية وحيادية قدر الإمكان.

وتنقسم الدراسات السياسية المتعلقة بالنفط إلى قسمين؛ أولهما دراسات تتعلق بدور النفط في رسم السياسات الخارجية للدول. وثانيهما دراسات تتعلق بما تقوم به الأنظمة السياسية في تحديد دور النفط. وقد حاولت في هذا الكتاب الجمع قدر الإمكان بين الأسلوبين أو المنهجين. وقد كان الأمر ميسوراً لأن الكتاب تناول دولة واحدة فقط وليس مجموعة دول إقليمية أو قارية.

وقد فرَّق الكتاب بين دراسة النفط بوصفه سلعة تجارية تخضع لقوانين ضبط الإنتاج والتسويق والاستهلاك، ودراسته بوصفه سلعة سياسية ترتبط بالعديد من العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية والإستراتيجية

فيما يدخل في التجارة الدولية كمظهر من مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية؛ فإنه يدخل في نسيج العلاقات الدولية بشكل أعم وأوسع وأشمل.

وقد كان الحرص في هذا الكتاب على أن نتخطى دراسة النفط الكويتي من حيث تطور الاكتشافات والامتيازات والعقود والأسعار إلى دراسته بوصفه عنصراً رئيسياً مؤثراً في وضع الكويت الدولي، وفي رسم وصياغة علاقاتها بدول الجوار، ودول العالم أجمع، وتشكيل سياستها الخارجية تجاهها.

فالموضوع وإن بدا اقتصاديا إحصائيا في نصف الكتاب الأول فإنه في نصفه الثاني يتناول علاقات دول الجوار، التي هي في الواقع جزء من الجغرافيا السياسية يستحيل فهمها دون الرجوع إلى التاريخ؛ حيث تتعدى علاقات دول الجوار المفهوم الطبيعي لعلاقات الدول حين يضحى الفكاك من هذه العلاقات بين هذه الدول أمرا مستحيلا، خاصة مع اشتراك هذه الدول في مورد إستراتيجي خطير مثل النفط، الذي غدا بين عشية وضحاها عنصرا جوهريا في قوة الشعوب، ومركزيا في نزاعاتها مع الدول الأخرى، وحاسما في علاقاتها الدولية.

وقد جاء هذا الكتاب في مدخل وبابين حوى الباب الأول ثلاثة فصول والثاني أربعة، ذيلت بخاتمة أوجزت أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وهي إشارات فقط للنتائج التي سجلت في كافة فصول الكتاب. ثم أفرد قسم خاص بالملاحق تضمن الخرائط والجداول والاتفاقيات والمعاهدات وسجلات الأحداث التاريخية الجديرة بالعرض، تلته قائمة المصادر والمراجع.

أما المدخل فقد تناول النفط وأهميته عالميا وإقليميا ومحليا من حيث كونه سلعة تجارية وسياسية تؤثر في علاقات الدول بعضها ببعض، وعرّف

بأوضاع الكويت قبل النفط، ثم التقديم لدور النفط فيها، ثم جاء الباب الأول من الكتاب بعنوان «نفط الكويت»، وفيه تم استعراض خط سير المفاوضات التي منحت منح الكويت امتيازها في عام 1934م منذ أن بدأت في العام 1911م وذلك في الفصل الأول من الباب، وجاء الفصل الثاني ليعرض للكشوفات والاتفاقات التي تمت في الفترة من 1934- 1961م، ثم بدأ الفصل الثالث باستقلال الكويت وتأثير ذلك على النفط وعلى السياسة النفطية الكويتية بشكل عام وصولاً إلى الغزو العراقي للكويت عام 1990م.

وقد حوى الباب الثاني أربعة فصول، وعنون بـ "النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار"، وافتتح بفصل أول بعنوان "النفط والسياسة الخارجية الكويتية" تم فيه التأكيد على الدور الكبير الذي لعبه النفط في رسم سياسة الكويت الخارجية، وتبعه الفصل الثاني بعنوان "النفط وعلاقات الكويت السياسية بالعراق"، وفيه تم الربط بين كافة محاولات العراق السيطرة على الكويت أعوام 1939، 1958، 1961، 1973، 1990م، حيث أرجعت كافة هذه الأزمات إلى النفط وأنه سبب رئيس وأساسي في حدوثها.

وجاء الفصل الثالث من هذا الباب بعنوان "النفط وعلاقات الكويت السياسية بالسعودية"، وفيه تم الربط بين كافة التسويات الحدودية البرية والبحرية وأغلب المواقف السعودية السياسية تجاه الكويت والنفط، سواء تلك التي شهدت اتفاقاً أو خلافاً.

وتلا هذا الفصل فصل رابع تناول أثر النفط في علاقات الكويت السياسية بإيران، وهو ما ظهر في مواقف عدة لعب النفط فيها دوراً كبيراً

في صياغة سلوك البلدين المتبادل بين أحدهما والآخر، وذلك إبان كل من الثورة الإسلامية 1979م والحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1988م، ثم خلافات البلدين الحدودية البحرية التي قامت أسسها على النفط.

بقيت الإشارة إلى أن فصول الكتاب في بابه الأول جاءت متسقة من حيث الكم والكيف، بيد أن هذه الميزة لم تتحقق في الباب الثاني، ولهذا سببه العلمي؛ حيث إن المكتبة الأجنبية والعربية تكاد تمتلئ بدراسات تتناول العلاقات الكويتية العراقية وما حوته من خلافات وأزمات في وقت يفتقر فيه الباحثون في العلاقات الكويتية السعودية والإيرانية إلى مثل هذه المراجع أو حتى ما يعادل نصفها، وهو ما تمت الإشارة إليه في ثنايا الكتاب.

لكن هذا لا يعني أن الكتاب قد اعتمد على مصادر أصيلة تمثلت في وثائق الخارجية البريطانية ووثائق دولة الكويت المنشورة واعتمد على المعلومات والإحصاءات الواردة في الكتب والدوريات العربية والأجنبية وإصدارات منظمتي الأوبك والأوابك ووزارة النفط ووزارة الإعلام الكويتيتين. كما اعتمد الكتاب أيضاً على مراجع عربية وأجنبية كثيرة ودوريات ودراسات عربية وأجنبية متنوعة جمعت من مكتبة مركز البحوث والدراسات الكويتية، والمكتبة المركزية بجامعة الكويت، ومكتبة الأمم المتحدة بالكويت، ومكتبة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) بالكويت، ومكتبة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، ومكتبة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومكتبة السفارة الأمريكية بالقاهرة، ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومكتبة القسم الثقافي بالسفارة الكويتية في القاهرة، ومكتبة مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، ومكتبة

معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ومكتبة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، والمكتبتين الوطنيتين بالعاصمة الأوكرانية كييف والسلافونية منسك، وغيرها من المكتبات الأكاديمية والعامة والخاصة.

ولعل الدافع وراء اختيار هذا الموضوع تحديدا هو غياب التوثيق العلمي لفكرة كثيراً ما طرحت في مجالس العلم وخارجها؛ وهي أن النفط سبب الصراع والنزاع بين الكويت وجيرانها، فكم من مرة رددت عبارة «بسبب النفط غزا العراق الكويت، وبسبب النفط حاربت دول العالم العراق»، وحينما يسأل عن اهتزاز ما في مسار العلاقات الكويتية السعودية يجاب بأن النفط السبب، وحينما تحدث أزمة كويتية إيرانية ترد إلى النفط دون توثيق، من هنا جاءت فكرة هذا الكتاب التي أبديتها وشجعني عليها أستاذي الجليل العالم الأستاذ الدكتور جمال الدين زكريا قاسم- برد الله مضجعه.

وإني لأتقدّم بخالص شكري وامتناني للأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغنيم رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية على ما تفضل بتقديمه للكتاب ولصاحبه من دعم علمي متواصل طيلة فترة إعداده بآرائه القيمة وملحوظاته الرصينة حتى صار جديراً بالانضمام لإصدارات مركز البحوث والدراسات الكويتية التي أثرت المكتبة العربية في السنوات الأخيرة.

وآمل أن أكون قد وفقت فيما بذلته من جهد في إعداد هذا الكتاب.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل

د.محمد محمود الطناحي

مدخل

تاريخ النفط

تغيرت مصادر الطاقة بتغير الأزمان، فبعد أن كان خشب الوقود هو المصدر الأساسي للطاقة حتى عام 1850م أصبح الفحم الذي ظهر في القرن السابع عشر الميلادي يشكل 75% من مجموع استهلاك الطاقة بحلول عام 1910م. وفيما بين عامي 1910 و1960م، وبعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص تخلى الفحم عن مكانته الرئيسة تدريجياً للبترول والغاز الطبيعي[1]

والنفط ليس المصدر الأهم للطاقة فحسب بل هو مادة خام حيوية لآلاف المنتجات الصناعية والكيميائية التي بدأ بعضها يقدم مساهمات بارزة للتغلب على ندرة الإمدادات الغذائية[2].

ويتكون النفط من تحلل بقايا الطحالب والنباتات والحيوانات الميتة بواسطة الأكسدة المحدودة Aerobic Oxidation والتخمر بفعل البكتريا والنضج الحراري تحت ضغط عال. وتعتمد هذه العملية على سرعة دفن هذه المواد مع تحللها على سطح الأرض بسبب كثرة الأكسجين في الهواء[3].

والنفط كما أجمع علماء الجيولوجيا على تحديد نشأته يوجد في باطن

1) محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، الكويت: جامعة الكويت، 1982م)، الطبعة الأولى، ص 11

2) علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط - المخاطر والفرص، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 25

(3) عباس عبد اللطيف خان، النفط وأسعاره، 2004م، الطبعة الأولى، ص 2

الأرض وأعماق البحار على شكل تجمعات من المواد الهيدروكربونية تحت طبقات الطين وبتأثير حرارة الشمس عبر ملايين السنوات[1].

ويطلق كلمة النفط بمعناه الواسع على جميع الترسبات التي تكونت في باطن الأرض بصورة طبيعية، لكنها بمعناها التجاري الضيق يقتصر على الترسبات السائلة أي الزيت الخام، بينما يطلق على الترسبات الغازية اسم الغاز الطبيعي، وعلى الترسبات الجامدة اسم الفحم الحجري(*)

ويعتقد العلماء أن النفط المعروف حالياً قد تكوّن في زمن يتراوح بين 10 و440 مليون سنة، وأن حجم المواد العضوية المترسبة ما بين الصخور لا يتعدى 3٪ من حجم الصخر، وإذ تحولت هذه المواد إلى نفط فإنها تعطي حوالي 7,1 مليون طن نفط لكل كيلومتر مكعب من الصخر أي حوالي نصف جالون نفط لكل متر مكعب من الصخر[2]

وتختلف الخواص الطبيعية للزيت الخام، فمنه ثقيل ولزج ومنها خفيف ورائق، وتبعاً لهذا الاختلاف تختلف درجة الوزن النوعي للزيت، ولعل هذا هو السبب في قياس النفط بالبرميل وليس بالطن، حيث يختلف عدد البراميل الموجودة في كل طن باختلاف درجة الوزن النوعي للزيت، فالزيت الخام الذي يبلغ وزنه النوعي 0,80 يحوي الطن منه ثمانية براميل، أما الزيت الذي يبلغ وزنه النوعي 0,97 فيساوي الطن منه 6,6 برميل[3]

1) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 22

(*) لشرح كافة المصطلحات النفطية انظر: معجم النفط، تقديم محمد يوسف حسن، (القاهرة مجمع اللغة العربية، 1992م)

(2) عباس عبد اللطيف، عائد المرجع السابق.

(3) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الوطن العربي أرضه سكانه موارده، (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، 1992م)، الطبعة السادسة، ص 391

وربما جاء أصل كلمة نفط من الكلمة البابلية نفط أو نفطو، حيث ورد هذا المصطلح في النصوص البابلية القديمة التي يرجع عهدها إلى 2000 سنة قبل الميلاد[1].

والبترول مادة قابلة للاشتعال مصدرها جوف الأرض، وكلمة بتروليوم Petroleum مشتقة من كلمتين لاتينيتي الأصل هما بترا Petra وتعني الصخر وأليوم Oleum وتعني الزيت، وبذلك يكون معناها زيت الصخر[2].

وقد عرف البترول منذ فجر التاريخ حيث ذكر في التوراة أن نبي الله نوح عليه السلام استخدم القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، وذكر أيضاً بها أن أم موسى -عليه السلام- استخدمت القار في طلاء الصندوق الذي وضعته فيه وألقته في اليم خوفاً من فرعون، وذكر أن الآشوريين والبابليين استخدموه في علاج الأمراض وسد شقوق المعابد، كما استخدمه الروم في حروبهم ضد المسلمين في أثناء دفاعهم عن القسطنطينية[3].

وفي العصر الحديث ظهرت شذرات البترول عام 1830م عندما تدفق في أثناء محاولة استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1856م اكتشف مكمن للبترول في روسيا، وبعدها بعام استخرج البترول لأول مرة في رومانيا[4].

وشهدت مدينة تيتسفل بولاية بنسلفانيا الأمريكية أول اكتشاف بترولي

---

(1) يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (دسوق: مكتبة العلم والإيمان، 1996م)، الجزء الثاني، ص 15.

(2) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، (القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1968م)، الطبعة الأولى، ص3.

(3) أحمد الباز، التطورات في سوق البترول، (جدة: دار الصون للطباعة والنشر، 1986م)، الطبعة الأولى، ص7.

(4) سيد فتحي الخولي، اقتصاديات البترول، (جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع، 1968م)، الطبعة الأولى، ص 64.

تجاري عندما قام أدوين دريك بحفر أول بئر على عمق 23 متراً عام 1859م، وبمعدل إنتاج من 20 إلى 35 برميل يومياً، وقد حفرت هذه البئر بنفس الطريقة التي تحفر بها آبار المياه[1]

وكان يقصد بهذا الإنتاج إنتاج الكيروسين[2] حتى سميت هذه الفترة بعصر الكيروسينKerosene Age[3].

وفي عام 1867م أقام المهندس روكفلر أول مصفاة لتكرير النفط من أسواق الاستهلاك في مدينة كليفلاند بولاية أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ إنتاج هذه المصفاة 35 برميلاً يومياً، وكان شريكه في هذه المصفاة المهندسين أندروز وكلارك الأمريكيين أيضاً[4]

وعلى شواطئ كاليفورنيا الأمريكية بدأ إنتاج البترول من قاع البحر وكان ذلك عام 1894م.

ومنذ عام 1910م أصبح البترول موجوداً في روسيا وكندا وإيطاليا وألمانيا واليابان والهند وبيرو والمكسيك والأرجنتين، وتلا ذلك وجوده في فنزويلا عام 1912م وغيرها من بلدان العالم[5]

والنفط مادة أولية سيحت بخيوط السياسة، وقديماً كانت البلدان المنتجة تُقحم سنا في المطامع الدولية والحروب، لكن النفط جاوز في

---

(1) اليكسي فاسيلييف، بترول الخليج والقضية العربية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1979)، ص16
(2) Marvey O'connor The Empire of Oil (London John Calder, 1956), p 10
(3) Charles Issawi The Economics of Middle Eastern Oil (New York Frederick A. Praeger, 1962), P. xv

(4) أحمد النجار، المرجع السابق.
(5) سيد فتحي الخولي، المرجع السابق.

أهميته الاقتصادية والاستراتيجية أية مادة وسلعة أخرى في تاريخ البشرية[1].

وهو سلعة تتمحور حولها كل السياسات والاستراتيجيات والخيارات، وهو اليوم الطريق للوصول إلى المدنية، ومرادف لسيادة الوطنية، وأعظم متغير في التجارة الدولية[2].

والنفط أيضاً دعم لاستقلال الدول المتحدة، ومساعد على استمرار تماسك بعض الدول وازدياد أهميتها السياسية، ومحول للكيانات الصغيرة إلى دول ذات وزن وثقل[3].

وللنفط عائدات ضخمة تشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية، ويؤثر في مجمل ميزان مدفوعات لكثير من دول العالم[4]

والصناعات النفطية هي أضخم أنواع الصناعات على مستوى العالم حيث تبلغ 11 ألف صناعة[5]، وتوظف ما لا يقل عن 12 مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية والتوزيعية الواسعة[6].

ويمكن للنفط أن يساعد في حل أهم مشكلة تواجه العالم وهي الجوع

---

(1) حسين فهمي، استراتيجية البترول، (بغداد المركز العربي للطباعة والنشر 1961م)، ص7

(2) هاني حبيب، النفط استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وسياسياً مصدر الثروة والطاقة والإرهاب عبر العربي، (بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006م)، الطبعة الأولى ص 13

(3) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، (القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، 1973م)، ص 708.

(4) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م)، الطبعة الأولى، 74.

(5) عبد المنعم الرنابي، حوار بين الشمال والجنوب، (دمشق وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1981م)، ص 386

(6) محمد السعيد إدريس، المرجع السابق.

والنقص الغذائي المتزايد نتيجة الارتفاع المستمر لعدد سكان الأرض وذلك بتحويله إلى مواد غذائية بدلاً من إحراقه[1].

وتظهر أهمية النفط كمصدر للطاقة بدخوله في منظومة أي عمل، حيث إن أي عمل فكرياً كان أم مادياً يحتاج لإنجازه إلى كمية ما من الطاقة[2].

وتزداد أهمية النفط بعجز بدائله عن الارتقاء إلى مستواه، وهو ما عبر عنه وزير البترول والثروة المعدنية السعودي أحمد زكي يماني بقوله (يخطئ من يعتقد أن الطلب على النفط سينخفض، فسيبقى النفط أكثر شعبية من الفحم والطاقة النووية أو الشمسية لأنه أنظف من الفحم وأقل كلفة وخطراً من الطاقة النووية، لذا فإنه لن يكون هناك بديل للنفط لفترة طويلة قادمة)[3].

ولقد سمي القرن العشرون- وهو فترة الدراسة- بقرن النفط[4]، وهو القرن الذي شهد تطور السيارات والطائرات والسفن والبوارج العملاقة بهيئاتها الحديثة؛ فأصبح من يملك النفط يملك العالم؛ لأنه بفضله سيطر على البحر بسفنه والجو بطائراته والبر بسياراته، والأهم من هذا وذاك فإنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من النفط سيتحكم في قطاعات اقتصادية كاملة[5].

---

(1) عبد الرؤوف عز الدين، البترول العربي والسياسية الدولية، بحث في كتاب. القانون والعلوم السياسية، إعداد مجموعة من الباحثين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م)، الجزء الأول، ص 575.

(2) علي أحمد عتيقة، النفط والمصالح العربية 1972 - 1982م، الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1982م)، ص 137.

(3) عالم النفط، المجلد 16، العدد 10، 6 أكتوبر 1967م، الكويت.

(4) عبد المسعود الجهني، صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، (الرياض: مركز الخليج للطاقة والدراسات الإستراتيجية، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 34

(5) بوريس راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ترجمة خضير زكي، (بيروت: دار الفارابي، 1974م)، ص 17

وللنفط أهمية سياسية كبرى، ويكاد الساسة يجمعون على أنه المورد الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام[1].

والنفط هو الذهب السائل وترياق الحياة الذي تقوم بسببه الحروب طلباً له أو سعياً وراءه، وبسببه حورب الشقيق العربي شقيقه حتى وإن كان معطياً مثله[2]!

وازدادت أهمية النفط عالمياً في أوائل القرن العشرين باتخاذ ونستون تشرشل قراراً عام 1910م باعتماد النفط بديلاً للفحم كوقود للأسطول البريطاني، وذلك وقت ما كان وزيراً للبحرية البريطانية قبل أن يصبح رئيساً للوزراء[3].

ثم قام عام 1914م باسم البحرية البريطانية بشراء 51% من أسهم شركة البترول الأنجلو فارسية، وقال معلقاً على هذه الخطوة في مجلس الوزراء البريطاني: «أيها السادة إن الحرب قادمة، ويسرني إبلاغكم أننا سنفوز بها إذ تمتلك القوات البحرية لصاحب الجلالة مصادرها البترولية الخاصة بها»[4].

وفي ظل اشتعال الحرب العالمية الأولى وقعت بريطانيا وفرنسا في 16 مايو 1916م معاهدة سايكس بيكو التي ركزت بصفة أساسية على النفط في تقسيمها لمنطقة الشرق الأوسط[5].

---

(1) سمير التنير، مدخل إلى استراتيجية النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي 1981م)، ص12.

(2) عباس الطرابيلي، أزمة الخليج واستراتيجية الأمن العربي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 51.

(3) عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 28.

(4) أحمد البار، المرجع السابق، ص 11.

(5) بي أر شوروبي، البلدان العربية البترول ومشاكل الاستقلال الاقتصادي، (موسكو: وكالة نوفوستي للنشر، 1973م)، ص 9-10.

وقد وصف كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي في أثناء الحرب العالمية الأولى دور النفط البارز في هذه الحرب بقوله: "إن كل قطرة من النفط تساوي قطرة من الدم"(1)

وظل النفط حتى نشوب الحرب الثانية التي عرفت بحرب الريف(2) يمثل أهمية إستراتيجية كبرى بالنسبة للقطاع العسكري خاصة مع تقدم الأسلحة وتطورها(3)

واعتمدت هذه الحرب على النفط بشكل أساسي خاصة نفط الولايات المتحدة الأمريكية الذي دعم آلة الحرب بحوالي 90% من احتياجاتها النفطية، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي إيزنهاور بقوله "لقد سبح الحلفاء نحو النصر على بحيرة من النفط"(4)

وهو المعنى نفسه الذي أكده رئيس الوزراء البريطاني إيدن في أثناء الحرب العالمية الثانية لرئيس الاتحاد السوفيتي بعد الحرب خروشوف "يجب أن أكون صريحاً معك إلى حد المغالطة فيما يتعلق بالبترول لأننا سنقاتل من أجله، فنحن لا نستطيع العيش دونه، ولن نسمح لأحد أن يخنقنا"(5)

ولقد خلق النفط قاعدة اقتصادية جديدة، وحوَّل الحياة من العوص

(1) عيد مسعود الجهني، المرجع السابق، ص 34
(2) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1953م)، ص 225
(3) هوشنج أمير أحمدي، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 4، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996م)، الطبعة الأولى، ص 49
(4) عيد مسعود الجهني، المرجع السابق، ص 42.
(5) دليل البترول العربي، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1965م)، ص16

والرعي والزراعة إلى الاستيراد والتصدير على مستوى دولي، ومن ثم ارتفعت دخول الأفراد على مستوى العالم بشكل ضخم جداً[1]

ثم بدأ النفط يطرح نفسه على الصعيد العالمي على أنه موضوع أمني وعالمي وليس اقتصادياً فحسب، وأصبحت متغيراته تؤثر على النظام الاقتصادي العالمي، فأصبح النفط هو الحد الفعلي لطبيعة السياسة الدولية، وأصبح أيضاً أمن العالم اليوم مرتبطا بتطورات عالم النفط[2]

فأسعار البترول تؤثر في استقرار العالم أجمع، فما إن تستقر حول مستوى معين ينام فيه العالم على حلم الوفرة البترولية، حتى يستيقظ فجأة ليجد أن الحلم تبخر، وأن إمدادات البترول صارت عاجزة عن الوفاء باحتياجات العالم عند السعر الذي اعتاده، ومن ثم تقفز الأسعار صادمة للعالم إلى مستوى أعلى فيما يسمى بقفزة الضفدع Frog Leap[3]؛ فعلى سبيل المثال كان سعر البرميل في الفترة ما بين 1960و1970م حوالي 1,80 دولار، ثم أصبح ثلاثة دولارات فيما بين عامي 1970 و1973م، وفي أكتوبر من السنة نفسها قفز إلى اثني عشر دولاراً، وتجاوز الأربعين دولاراً عقب الثورة الإسلامية الإيرانية بسنة أي عام 1980م، وبينما وصل إلى 28 دولاراً في النصف الأول من الثمانينيات انخفض عام 1986م إلى 13 دولاراً، وقفز بعدها بعام واحد إلى 18 دولاراً، واستقر

---

(1) Donald Hawley, The Trucial States, (London: George Allen and Unwin, 1970), P.225-226.

(2) عبد الجليل مرهون، المفهوم الأمني لنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية، شؤون الأوسط، العدد50، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، مارس1996م)، ص46- 47.

(3) حسين عبد الله، أسعار البترول وقفزة الضفدع، جريدة الأهرام، مصر، 4 سبتمبر 2004م

على هذا السعر حتى عام 2000م حيث ارتفع إلى 25 دولاراً حتى عام الحرب على العراق 2003م، ومن يومها وهو في ارتفاع مستمر حتى تخطى حاجز الـ 100 دولار، لكن هذا لا يعني أن الدول المنتجة هي الرابح الوحيد من مسألة ارتفاع الأسعار هذه، فعلى العكس فربما كانت الدول المنتجة هي أكبر الخاسرين في مراحل كانت السيطرة فيها للشركات النفطية الأجنبية وحكوماتها باحتكارها عمليات الاستكشاف والإنتاج والتسويق وهي مراحل ما قبل المشاركة والمناصفة ثم التأميم[1].

ويبقى أن نؤكد أن النفط هو مورد ناضب لا يمكن الاعتماد عليه باطمئنان؛ سواء من قبل الدول المنتجة أو المستهلكة، فاستخراج برميل واحد يقلل من عدد البراميل التي يمكن استخراجها مستقبلاً[2].

نفط الخليج العربي

قبل أن يغير النفط من منطقة الخليج العربي ويظهر أهميتها الاستراتيجية عُرِّ من منطقة الشرق الأوسط، مما دفع البعض إلى وصف هذا التغيير بالقول: إن النفط جعل خريطة الشرق الأوسط تبدو أكبر من حجمها[3].

وقد بالغ بعض المؤرخين في وصف التغيير الذي حدث في منطقة

(1) نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982م)، الطبعة الثانية، ص 34

(2) Mohammed G. Rumaihi, Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf, Translated by James Dickins, London: Al Saqi, 1986, P. 39

(3) حسن الإبراهيم وآخرون، الخليج في السياسة الدولية، (الكويت، مؤسسة دار العلوم، 1978م)، ص 38

الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية إلى الحد الذي قرن هذا التغيير بالتغيير الذي حدث في هذه المنطقة نتيجة ظهور الإسلام، فهذا المؤرخ الفرنسي جورج كورم يقول: «عبر تاريخ القرون الأربعة عشر الأخيرة، كان تاريخ شبه الجزيرة العربية محكوماً بأمرين عظيمين هما ظهور النبي محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ آخر الأنبياء التوحيديين في مكة في القرن السابع، واكتشاف أضخم الموارد النفطية في القرن العشرين»[1].

فلقد غير النفط علاقات قانونية دولية، وأثار صراعات حدودية وثورات وانقلابات داخلية متعددة، وخلق تحالفات جديدة وفكك تحالفات قديمة، وهو ما زال يفعل ذلك حتى الوقت الحالي[2].

فحينما ظهر النفط في هذه المنطقة في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين لم يكن معظم الحدود السياسية فيها قد رسم بعد، كما أن الجزء المرسوم لم يكن قد أخذ حالته النهائية بعد، وبناء على ذلك أدى النفط دوره الكبير في بلورة أو إعادة الحدود السياسية[3].

واشتد تأثير النفط على الكيانات السياسية الموجودة في هذه المنطقة بمعظم مجتمعاتها على جميع الصعد بعد أن ظهر كمحرك رئيسي وقوة فاعلة بها[4].

---

(1) Georges Corm, Le Proche-Orient Eclaté, Serie Historie Contemporaine (Paris: La Découverte Maspero, 1983), P 75.

(2) محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، 52، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م)، ص 242.

(3) عبد الجليل مرهون، إشكاليات الحدود في شبه الجزيرة العربية، شؤون الأوسط، العدد 12، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، سبتمبر و تشرين، 1992م، ص 47.

(4) Mary Louise, The Land and People of the Arabian Peninsula, Portraits of the Nations Services (Philadelphia: Lippincott Co, 1977), P 140.

وتعدى تأثيره سياسات دول المنطقة وعلاقاتها المتداخلة وخططها القومي وميزانياتها ليصل تأثيره إلى مجريات الأحداث اليومية[1].

ومن شدة تأثير النفط وثروته على النظام الإقليمي الخليجي وصفه بعضهم بالنظام النفطي بدلاً من النظام الخليجي[2].

وقد أصبح النفط والنظام الإقليمي الخليجي في رأي هؤلاء وجهين لحقيقة واحدة، وأصبح أحدهما شرطاً للآخر، على اعتبار أن النظام الإقليمي الخليجي في جوهره ظاهرة نفطية[3].

لكن هذه الرؤية لم تجد صدى عند بعض مفكري ومؤرخي المنطقة، حيث يؤكدون أن الخليج ليس نفطاً فقط بل هو شعب وحضارة وثقافة لا يمكن تجاهلها[4].

وقد وصف كثير من المثقفين النقلة الكبيرة التي حدثت لدول المنطقة بظهور النفط بأنها حوّلت ثقافة اللؤلؤ إلى ثقافة الحقبة النفطية[5].

وفي حقيقة الأمر فإن دول النظام الإقليمي الخليجي دول نفطية، تمتلك

(1) محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د.ت)، ص 585.

(2) أحمد يوسف أحمد وأحمد بهاء الدين (تحرير)، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، سلسلة المستقبلات العربية البديلة، رقم 7، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985م)، ص 45.

(3) عبد الخالق عبد الله، النفط والنظام الإقليمي الخليجي، المستقبل العربي، العدد 181، السنة 16، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1994م)، ص 8.

(4) محمد غانم الرميحي، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1983م).

(5) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938 - 1971م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م)، الطبعة الثانية، ص 64.

أكبر الاحتياطات النفطية التي تم اكتشافها حتى الآن على مستوى العالم، وتبيع أكبر كمية من النفط المتداول تجارياً، وتصدر أكبر قدر منه، وهي قادرة فيما بينها على أن تنتج أكثر مما تنتجه باقي دول العالم النفطية، لكن الخليج إذا كان غنياً بالنفط فإنه في الوقت ذاته غني أيضاً بالصراعات النشطة والكامنة(1).

وهذه الصراعات أو المشكلات ليست فقط بين دول الخليج لكنها داخل هذه الدول أيضاً، فقد ظهر عديد من الأمراض الاجتماعية في مجتمعات المنطقة كالبطالة المقنعة والتفوق الاجتماعي والواسطة والفساد الإداري(2).

وجاءت العمالة الوافدة الأجنبية سواء في شركات النفط العاملة بالمنطقة أو في سائر مجالات الحياة الأخرى التي جدت باستثمار عوائد النفط في التنمية والتحديث بأثرين مختلفين، أحدهما سلبي فيما حمله من عادات لا تناسب منظومة القيم السائدة في المنطقة، والآخر إيجابي تمثل في نقل حضارة هذه المجتمعات التي أفادت بجوانبها الإيجابية في معرفة علومها وثقافتها(3).

كما تبلورت نتيجة التغيرات الاجتماعية الناجمة عن ثروات النفط

(1) روح الله رمضاني، مضيق هرمز، (بيروت: الحقيقة برس، 1988م)، ص10
(2) عبد الخالق خلف السبيعي، أمراض العصر النفطي، سلسلة مقالات ماذا بعد النفط؟، رقم10، مجلة الكويت، العدد 264 (الكويت: وزارة الإعلام، أكتوبر 2005م)، ص12-15
(3) Levon H. Melikian, "Gulf Reaction to Western Culture Pressures" in: the Arab Gulf and the West, editor B. R. Pridham (London: Center for Arab Gulf Studies- University of Exter, 1958), P. 208

تيارات ثقافية جديدة أكدت الأصالة والقيم القديمة، ووضعت سياسات متوازنة للتحديث والإصلاح[1].

كما لعبت التيارات الثقافية الآتية من خارج المنطقة، وخاصة من المشرق العربي دوراً كبيراً في مساعدة دول الخليج في مساعيها نحو الإصلاح[2].

ولقد بدأ الاهتمام الأجنبي بنفط الخليج منذ عام 1871م عندما وصلت إلى العراق بعثة ألمانية بهدف القيام ببعض البحوث الجيولوجية استنتجت بعدها وجود النفط في العراق بكميات وفيرة، ثم توالت على العراق بعثات جيولوجية ألمانية أكدت أن العراق يعوم على بحيرة من النفط[3].

وفي عام 1872م حصل البارون جوليوس رويتر البريطاني على امتياز لاستغلال كافة المعادن الإيرانية في كل أرجاء البلاد منحه به الإمبراطور الإيراني ناصر الدين شاه، لكن هذا الامتياز ألغي ثم جدد مرة أخرى عام 1889م لكنه لم يحقق أية نتائج فألغي بعد عشر سنوات[4].

---

(1) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة، رقم 57، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م)، ص 111.

(2) إبراهيم محمد شهداد، شركات النفط وعلاقتها بدول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام 1973م، رسالة ماجستير، (القاهرة: كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، 1984م)، ص 403.

(3) محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1956م)، ص 4.

(4) محسن محمد، حرب البترول: المخاطر السرية لوزارة البترول بمصر، كتاب الإذاعة والتليفزيون، (القاهرة: مجلة الإذاعة والتليفزيون، 1974م)، ص 369.

ثم تم التوقيع على أول امتياز نفطي في إيران بين الحكومة الإيرانية والبريطاني الأسترالي وليام دارسي سنة 1901م[1]

وبعدها اكتشف النفط في إيران عام 1908م ثم البحرين سنة 1928م، وهي أول دولة خليجية عربية يكتشف فيها النفط[2]، وإن كانت أقل دول مجلس التعاون الخليجي إنتاجاً واحتياطاً وإيراداً.

ومنذ هذا التاريخ أصبحت المنطقة ميداناً لصراع الشركات الأوربية وحكوماتها، وكان الصراع الأمريكي البريطاني أشدها ضراوة[*]

ولقد سيطرت على كافة امتيازات العالم مجموعة شركات عرفت بالشقيقات السبع Seven Sisters أو السبعة الكبار Seven Majors، وهي[3] :

- شركة ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي «أمريكية».

شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا «أمريكية».

- شركة موبيل أويل «أمريكية».

شركة جالف أويل كوربوريشن «أمريكية»

---

(1) Stephen Longrig, Oil in the Middle East, (London: Oxford University Press, 1968), P 17-18

(2) Malcolm B. Russell, The Middle East and South Asia, The World Today Series, 23 rd Annual Edition, (Washington: Stryker- post Publication, 1989), P. VI

(*) حول التنافس الأمريكي البريطاني للحصول على امتيازات منطقة الخليج انظر: طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982م).

(3) اليكسي فاسيليف، المرجع السابق، ص 17- 18

– شركة تيكساكو أويل «أمريكية»

شركة رويال داتش شيل «هولنديه بريطانيه»

– شركة بريتيش بتروليوم «بريطانية».

وفيما بعد تغير اسم شركه ستندارد أويل أوف نيو جرسي إلى شركة إكسون، وشركه ستندارد أويل أوف كاليفورنيا إلى شيفرون [1]

وكانت هذه الشركات تفاوض الحكومات على قدم المساواة وكأنها حكومات مثلها، وتوقع العقود وكأنها دول، بل إن ميزانياتها كانت أكبر من ميزانيات هذه الدول، ولقد وصل الأمر بهذه الشركات في أوائل سبعينيات القرن العشرين إلى أن أصبح في يدها[2]

- 80٪ من إنتاج النفط الخام بأمريكا والدول غير الشيوعية

- 70٪ من معامل تكرير العالم.

- 50٪ من الإدارة المباشرة وغير المباشرة لناقلات البترول على مستوى العالم

– 64٪ من مبيعات نفط العالم.

– 50 مليار جنيه إسترليني رؤوس أموال

- 4 مليار جنيه إسترليني صافي أرباح سنوياً(*)

(1) محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص 25

(2) محسن محمد، المرجع السابق، ص 29، 30

(*) لمعرفة حول الشركات السبع لكبار انظر راشد البراوي، حرب البترول في العالم، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968م، الطبعة الأولى

وتبقى مجموعة حقائق تتعلق بالخليج منها

مساحة دول الخليج 5 ,4 مليون كم2، كما يساوي 4% من مساحة العالم، ويحوي الخليج أكبر حقول الإنتاج في العالم[1].

استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي من نفطها لا يتجاوز 10% من إنتاجها النفطي، والباقي فائض للتصدير[2]

- **يتميز نفط الخليج بالغزارة وسهولة الاستخراج وقلة تكاليف الاستخراج وقلة عمق الآبار وجودة النفط (انخفاض نسبة الكبريت) وتوسط موقع الآبار بالنسبة للعالم وضخامة الاحتياطي.**
- **معدل النمو في استهلاك الطاقة للدول العربية المصدرة للنفط، ومنها منطقة الخليج العربي، في تناقص حيث بلغ 6 ,7% فيما بين عامي 1970- 1980م، و4 6% من عام 1980م إلى 1990م و4% من1990' 2000م[3]**

ارتفعت إيرادات النفط العربية ومنها إيرادات النفط الخليجية بشكل مذهل، فقد بلغت[4]:

- **14 مليار دولار في عام 1972م.**

75 مليار دولار في عام 1974م

---

(1) عبد الله العمري، أمن الخليج العربي: دراسة في الأسباب والمعطيات، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83 السنة 21، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، خريف 1996م)، ص 220.

(2) محمد عبد الغني سعودي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مقوماته، إنجازاته ومعوقاته، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 70، السنة 18، (الكويت: مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، يوليو 1993م)، ص 154

(3) إبراهيم إبراهيم، مشاكل الطاقة في الأقطار العربية المصدرة للبترول، النفط والتعاون العربي، مجلد9، العدد4، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك-1983م)، ص 54

(4) حسين عبد الله، حرب أكتوبر والسيادة الوطنية على البترول، جريدة الأهرام، مصر، 9 أكتوبر 2007م.

– 91 مليار دولار في عام 1977م.

– 146 مليار دولار في عام 1979م.

– 213 مليار دولار في عام 1980م.

– في أوائل الثمانينيات مثّل إنتاج الخليج من النفط ثلثي إنتاج منظمة الأوبك، ونصف كمية النفط المبيع في الأسواق العالمية[1] حيث شكلت الإحصاءات النفطية الخليجية في أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م) ما يلي[2]:

* 60% من احتياطي نفط العالم.

* 90% من حاجة اليابان للنفط.

* 70% من استهلاك دول السوق الأوروبية المشتركة

* 22% من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية.

* 20% من استهلاك العالم أجمع

في منتصف الثمانينيات وتحديداً عام 1985 شكل نفط الخليج نسبة 17,4% من إجمالي نفط العالم[3].

قبل الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس سنة 1990م، بلغت نسبة الاحتياطي لنفطي المسجل للخليج لاحتياطات العالم 64%، علماً

---

(1) عبد المجيد فريد وآخرون، النفط والأمن في الخليج العربي، (بيروت: مركز الدراسات العربية ودار الآفاق الجديدة، 1982م)، الطبعة الأولى، ص 9

(2) عبد مسعود الجهني، المرجع السابق، ص 50-59

3)International Statistics Report Energy Information Administration, (Washington, D.C. U.S Government Printing Office 1994), P 9

بأن احتياطي الاتحاد السوفيتي وقتها بلغ 6% واحتياطي الولايات المتحدة الأمريكية 3% فقط[1].

اختلفت عائدات نفط الخليج وتنوعت تبعاً لأربع مراحل نفطية مرت بها المنطقة هي[2]:

- 1930 – 1950م كانت المنطقة تحصل على حد أدنى من الريع وحصة من الأرباح الموزعة على المساهمين بما يساوي في بعض الأحيان أربعة شلنات فقط للطن.
- 1950 – 1960م حصلت على نصف صافي الدخل مع الشركات المنتجة.
- 1960 – 1973م زادت العائدات بعد الاتفاقات الجديدة لتوزيع العائدات في ظل الأوبك، واستفادت من طفرة أكتوبر 1973م الهائلة.
- 1974–1990م زادت بعد التأميم الكامل والثورة السعرية، ثم انهارت عقب الأزمات السعرية المتوالية من 1982–1990م.

الكويت والنفط:

كانت الكويت كسائر أقطار المنطقة لا تستطيع الاعتماد على الزراعة مورداً اقتصادياً، وذلك لظروف المنطقة الطبيعية[3]

فقبل اكتشاف النفط كان الكويتيون يعيشون كباقي شعوب شواطئ الخليج العربي على صيد الأسماك وبناء السفن الشراعية والتجارة[4]

---

(1) John King, The Gulf War (England: Wayland, 199), P. 20

(2) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996م)، الطبعة الأولى، ص 333 – 334

(3) Hassan Ali A. Ebraheem, Kuwait and the Gulf States: Small States and the International System (London: Croom Helm, 1984), P. 91

(4) جلاء عز الدين، العالم العربي، (القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1962م)، الطبعة الثانية، ص 291

ولم يجد الأهالي غير البحر ليتجهوا إليه، فلا وجود للمياه العذبة لزراعة الأراضي الصحراوية، ومهما قيل عن صلاحية أرض الكويت للزراعة فإن ندرة المياه كانت دوماً عائقاً دون تحقيق ذلك. لكن موردها الأساسي كان اللؤلؤ، يضاف إليه النقل البحري بواسطة السفن الشراعية[1]*.

ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق عاملين آخرين ساعدا في تنمية موارد الكويت الاقتصادية قبل اكتشاف النفط هما: وقوعها في منتهى خليج عميق يصلح لرسو السفن الكبيرة، واستخدام مناطق شمال الجزيرة العربية لها ميناء اتصال بالعالم الخارجي[2].

وبظهور النفط أصبح لدى الكويت، شأنها في ذلك شأن سائر الكيانات بالنظام الإقليمي الخليجي، القدرة على مواجهة القوى الكبرى المجاورة، ولم تعد في حاجة إلى الاحتماء بقوة إقليمية لمواجهة أخرى[3].

كما ساعدها اكتشاف النفط مبكراً قبل استقلالها على زيادة قدرتها على التحديث العلمي والتطوير، حيث خرجت بريطانيا من هذه المنطقة

(1) نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914-1939م، 1973، ص 255.

(*) حول هذا الموضوع توسع في حياة الكويتيين قبل النفط - انظر: ستانلي ج. ماليري، الكويت قبل النفط، مذكرات طبيب في البحرين والكويت 1907- 1947م، ترجمة وتقديم: محمد غانم الرميحي، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1997م)، الطبعة الثانية.

(2) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990-1991م، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1997م)، ص 175.

(3) David Vital, The Inequality of States. A Study of the Small Power in International Relations. (Oxford. Clarendon Press, 1967), P 1

دون أن تهتم بإنشاء المدارس والجامعات والمعاهد لإعداد الأفراد المؤهلين للقيام بأعباء الإدارة والإنتاج[1](*).

وكانت بريطانيا تهتم بكسب أكبر قدر ممكن من نفط الكويت وعائداته، مع محاولاتها الدؤوبة السيطرة الكاملة على هذا القطاع الذي كان مهماً جداً بالنسبة إليها، حيث كانت تأخذ 40% من احتياجاتها النفطية من الكويت[2].

وقد علقت إحدى الجرائد البريطانية على هذه المسألة بقولها: "إن سيارتين من كل ثلاث سيارات في بريطانيا تسير ببترول الكويت"[3].

وقد واجهت بريطانيا في سبيل هذا كله صعوبات كثيرة يأتي على رأسها المشروعات والخطط الأمريكية التي وجهت إلى الكويت- في هذه الأثناء بعد أن عدت الإقليم الثاني الساخن في الخليج غداة اكتشاف النفط بها بعد البحرين[4].

وقد أصبح النفط المصدر الأساسي للدخل القومي الكويتي، منذ أن

---

(1) خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م)، ص 122.

(*) للمزيد حول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لاكتشاف النفط في الكويت انظر بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي (1913-1961م)، 1972م.

(2) دليل البترول العربي، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1965م)، ص 18.

(3) Daily Express, London, 27 June 1961.

(4) كوبر كامل وآخرون، تهدئة عصر البترول - التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 307، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 2004م)، ص 161.

صدرت الكويت أول شحنة نفط في يونيو 1946م[1]. حيث يشكل النفط أكثر من ثلاثة أرباع الدخل القومي الكويتي في المتوسط، ولديها احتياطي ضخم يكفي لـ 100 عام. كما أن استهلاك الكويت من النفط محلياً ضعيف للغاية، ولا يشكل خطراً على ثروتها إذا قورن بما تمتلكه.

ويمثل النفط أكثر من 85% من صادرات الكويت[2]. وقطاع النفط هو القطاع المسيطر على الاقتصاد الكويتي، ويشكل العائد من إنتاج النفط وتسويقه قرابة 95% من واردات الميزانية العامة للدولة[3].

وقد تضاعف إنتاج البترول خلال عشرين سنة (1946 - 1966م) بمقدار 180 ضعفاً، وقفزت الإيرادات من 60 مليون دينار عام 1953م إلى أكثر من 260 مليون دينار عام 1966م، ثم إلى مستوى خيالي بلغ 2040مليون دينار في يناير 1974م[4](*).

ويتميز نفط الكويت بخصائص عدة؛ أهمها رخص تكلفة استخراجه، حيث تراوحت كلفة استخراج البرميل الواحد -منتصف السبعينيات على سبيل المثال- ما بين 5 إلى 6 سنتات، في وقت بلغت فيه 50 سنتاً في

---

(1) الطاقة في الوطن العربي، الجزء الرابع، (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1980م)، ص 294
(2) محمد عبد الغني سعودي، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم، دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد 20، السنة5، (الكويت: مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، أكتوبر 1979م)، ص 19
(3) هاني حبيب، المرجع السابق، ص 261
(4) محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، (بيروت: دار الجديد،1995م)، الطبعة الرابعة، ص 39
(*) جدول عائدات الكويت من النفط 1965 - 1984م، بالقسم الخاص بالملاحق، رقم 1

فنزويلا وثلاثة دولارات في الولايات المتحدة الأمريكية وبحر الشمال[1]، والغزارة وغنى الحقول ووفرة ما تنتجه البئر الواحدة، وقرب الحقول من موانئ الشحن والتصدير[2]، وعدم احتياج النفط إلى روافع أو جوادب، حيث يخرج مضغوطاً ضغطاً ذاتياً، كما أنه لا توجد أية صعوبة في نقل النفط من الآبار إلى الموانئ، حيث يرتفع سطح الكويت عن سطح البحر ارتفاعاً تدريجياً على شكل تموجات خفيفة مساعدة، وبحيث لا تشكل إلا منحدراً واحداً يصل حقل النفط بالساحل ويرتفع عنه بنحو 400 قدم، فيكفي أن تفتح صنابير الأنابيب الضخمة الممدودة إلى الساحل فيتدفق منها النفط إلى البواخر بأقل مجهود[3].

ويتجه النفط الكويتي إلى مناطق عدة في العالم، أولها منطقة آسيا الوسطى والشرق الأقصى تليها أوروبا الغربية ثم أمريكا اللاتينية تليها الشمالية والشرق الأوسط ثم شرق أوروبا وإفريقيا، وعلى رأس الدول المستوردة للنفط الكويتي تأتي اليابان وتايوان ثم كوريا الجنوبية وهولندا وماليزيا وسنغافورة والمملكة المتحدة وفرنسا[4].

وقد كانت الكويت أول دولة نفطية في الشرق تستخدم عوائد النفط

---

(1) نظرة إلى دور إيران في الخليج العربي، مجلة الاتحاد، (الكويت: الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، مارس 1976م)، ص 7

(2) عزيز محمد حبيب ونجيب محمد حبيب، الكويت ونهضتها الحديثة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1973م)، ص 50.

(3) أحمد الشرباصي، أيام الكويت (القاهرة: دار الكتاب العربي، د. ت)، ص 52

(4) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية ودراسة قانونية سياسية اقتصادية، (الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، 1988م)، الطبعة الثانية، ص 309

في الاستثمار خارجياً، حيث قامت بشراء شبكات توزيع للنفط في أوروبا، وشركات هندسة بترولية في الولايات المتحدة الأمريكية[1]

ونجحت الكويت في بناء إمبراطورية مالية متميزة باستثماراتها في بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا، حتى لقبت بالمقتنص الجريء[2]

وقد هدفت الكويت من سياستها هذه إلى أن تستعد لليوم الذي قد تضطر فيه للعيش دون الاعتماد على النفط وحده[3](*)

ولقد مر النشاط الاستكشافي في الكويت بأربع مراحل رئيسة هي[4](**):

مرحلة 1913-1935م وهي مرحلة المسوحات الجيولوجية، وهي التي سبقت الاكتشافات النفطية الأولى.

مرحلة 1935 1960م: مرحلة الاكتشافات الكبيرة وتضمنت أهم الحقول كالبرقان والأحمدي والروضتين وغيرها.

---

(1) David Fowler and Gwilym Roberts, Built by Oil (London: Ithaca Press, 995), P 99

(2) بشارة خضر، المرجع السابق، ص 272- 277

(3) روبرت ليسي، المملكة، ترجمة دهام موسى العطاونة، لندن، مطبوعات دهام موسى العطاونة، 1987م)، ص 380

(*) مزيد من التفصيل حول استثمارات الكويت الخارجية انظر

W Khoujam and P G Sadler, The Economy of Kuwait Development and Role in International Finance (London Macmillan 1979

(4) التنقيب عن البترول في الوطن العربي، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1989م)، الطبعة الثانية، ص 147، 148

(**) سيأتي شرح كافة المراحل بالتفصيل داخل الفصول الثلاثة القادمة

مرحلة1960 - 1975م: وهي فترة التطور في تقنيات الجيوفيزياء والحفر، واكتشف في أثنائها حقلا المناقيش وأم قدير

مرحلة1976–1987م: وهي المرحلة التي شهدت حفر التكوينات العميقة التي وصلت إلى عمق 5000 – 6000متر وارتفعت نتيجة لها الاحتياطات المؤكدة إلى 94,5مليار برميل نهاية عام 1987م

وتنقسم حقول الكويت إلى مجموعات أربع هي(*)

الحقول الشمالية: تشمل ثلاثة حقول رئيسية تقع على محور واحد مواز للساحل، ومركزها حقل الروضتين ومن حوله حقول الصابرية وبحرة ومطربة.

– الحقول الجنوبية: أقدم الحقول وأغزرها، وتكون جميعاً دائرة نواتها حقل البرقان وتضم حقول الأحمدي والمقوع والمناقيش وأم قدير

حقول المنطقة المحايدة البرية بين الكويت والسعودية: من أهم حقولها الوفرة وأم قدير الجنوبية وفوارس الجنوبية.

– حقول المنطقة المحايدة البحرية بين الكويت والسعودية: تضم حقول الخفجي والحوت والدرة[1].

وتمتلك الكويت ثلاث مصافٍ للبترول هي:

– مصفاة ميناء الأحمدي: أنشئت عام 1949م، وطاقتها 300,000 برميل يومياً.

(*) انظر خريطة حقول البترول الكويتية ومصافي البترول والموانئ بالملاحق، رقم 2

(1) سمير أحمد عوض، الثروة المعدنية في العالم العربي: دراسة جيولوجية، (الرياض: دار المريخ، 1986م)، ص 265 – 267.

مصفاة ميناء عبد الله : أنشئت عام 1958م، وطاقتها 200,000 برميل يومياً

- مصفاة ميناء الشعيبة أنشئت عام 1968م، وطاقتها 95,000 برميل يومياً.

وتتشكل مؤسسات صناعة النفط في الكويت من أجهزة رئيسة هي(*)

- المجلس الأعلى للبترول.
- وزارة الطاقة
- مؤسسة البترول الكويتية.
- شركة نفط الكويت.
- شركة البترول الوطنية الكويتية.
- شركة صناعة البتروكيماويات البترولية.
- شركة ناقلات النفط الكويتية
- الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود.
- الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية
- الشركة الكويتية لنفط الخليج.
- شركة البترول الكويتية العالمية أسست في لندن عام 1983م(1)

ويمكننا أن نوجز الملامح العامة للسياسة البترولية الكويتية في نقاط محدده هي

(*) للمزيد انظر نفط الكويت حقائق وأرقام 2004م، (الكويت وزارة الطاقة النفط،2004م).

(1) K.L. Chanchreek, The Gulf War Aglobal Crisis- Causes and Fature Effects, (Delhi. H.K Publishers and Distributor, 1991 , P.22

- المحافظة على الثروة البترولية بتأكيد سيطرة الدولة عليها وفقاً للمصالح القومية.

- استغلال الموارد البترولية لأطول فترة ممكنة، والحيلولة دون استنزافها لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

- تنمية الاحتياطي النفطي بدعم النشاطات الاستكشافية وتشجيعها، وتطبيق أحدث الأساليب التقنية، مع الاهتمام الدائم بإجراء المسوحات الجيولوجية.

- تحديد سقف لإنتاج النفط، تتراوح في فترات متباعدة ما بين 1,5 : 3 مليون برميل يومياً.

- تسعير الطاقة على المستوى المحلي بشكل يحقق التوازن بين ما يدفعه المستهلك ودخله

- تصنيع أكبر قدر من الإنتاج النفطي داخل الكويت وتكريره ثم تسويقه، والتوسع في إنشاء المصافي تحقيقاً لهذا الهدف.

وتأكيداً لاهتمام الحكومة الكويتية بالنفط عقب الاستقلال في يونيو1961م، ضمت منصبي وزير الخارجية ووزير النفط وجمعتهما في حقيبة واحدة في التشكيل الوزاري الخامس الذي بدأ عمله في4 من ديسمبر1965م، حيث كان وزير الخارجية آنذاك - الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في الوقت ذاته وزير المالية والنفط بالوكالة(*)

ولقد كان النفط سبباً في بروز الكويت على الخريطة الدولية منذ بدأت تصديره بشكل تجاري عام 1946م، ومرت الكويت بمراحل متعاقبة متطورة كانت أهم ملامحها أن أصبحت الكويت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية

(*) انظر أسماء الوزراء الكويتيين الذين ترأسوا وزارة النفط الكويتية منذ عام 1965م حتى الغزو العراقي عام 1990م بالجزء الخاص بالملاحق، رقم 3

وتحديداً منذ عام1946م أحد أهم المصدرين للبترول على مستوى العالم(1) ثم أصبحت الحصن الأساسي لمنطقة الإسترليني في الشرق الأوسط نتيجة زيادة كميات الأموال المكتسبة من شركات النفط البريطانية العاملة فيها أواسط القرن العشرين(2) ووصفت بأنها العرب الأوسط في بلاد الشرق الأوسط تصويراً للتقدم الرهيب الحادث فيها عقب هبوط الثروة الجديدة الناجمة عن تفجر أراضيها بالبترول وأصبحت عام 1955م أكبر منتج للبترول في الشرق الأوسط(3) ثم أصبحت أوائل الستينيات رابع أكبر منتج للنفط في العالم(4) ووصل دخل الفرد في الكويت عام 1965م إلى 3184 دولاراً سنوياً حيث احتلت المركز الأول على مستوى العالم متقدمه على الولايات المتحدة الأمريكيه التي بلغ دخل الفرد فيها 2893 دولاراً وسويسرا 1928 دولاراً(5)

وقد بلغت نسبة الزيادة في إنتاج النفط سنوياً في الكويت عام 1966م رقماً قياسياً قدر وقتها بـ 6 7%(6) فاحتلت المرتبة الثانية على مستوى العالم عام 1967م من حيث الاحتياطي النفطي الذي وصل وقتها إلى 70 مليار برميل(7) ونتيجة لذلك بلغت مدخولات النفط

(1) Peter Mansfield Kuwait Vanguard of the Gulf (Sydney Hutchinson 1990), First Published, P 38

(2) John Marlowe, the Persian Gulf in the 20th Century, (London, 1962 P 135

(3) عبد العزيز أحمد الخطيب النفط في الكويت- مقتطفات من جريدة الكويت اليوم1954 1961م، تحرير ومراجعة حسن أبو انعيين، (الكويت مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1998م)، ص 228.

(4) New York Times, 30 june,1961

(5) جريدة الأهرام، مصر، 31 أكتوبر 1967م

(6) H.V.F Winston and Zahra Freeth Kuwait Prospect and Reality London George Allen and Unwin LTD 1972) First Published P 198

(7) سمير النمر، المرجع السابق، ص 53

في الإيرادات الحكومية الكويتية أعلى نسبة لها في السنة المالية 1975/ 1976م، حيث بلغت 97,1%، بينما بلغت أدنى نسبة لها 57% عام 1991/ 1992م نتيجة لتوقف إنتاج النفط في أثناء الاحتلال العراقي[1]، وفي عام 1977م تبوأت الكويت منزلة أعلى دول العالم واستمرت أربعة أعوام متتالية حتى عام 1981م، والسبب دون شك يعود إلى النفط[2]، وقبل العدوان العراقي على الكويت عام 1990م كانت الكويت تمتلك 12% من إجمالي الاحتياطي العالمي[3].

ولكل ما سبق جعل النفط من الكويت مركزاً لزلزال هز العالم عدة شهور عقب الغزو العراقي لها عام 1990م [4]، وقامت الحرب بين أطراف ثلاثة يجمعهم هذا النفط هم مالكه (الكويت) و مطالب به دون وجه حق (العراق) والمستفيد الذي يعرف قيمته (الولايات المتحدة الأمريكية والغرب)[5].

(1) عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت، مبادئ وممارسات، (1994)م، الطبعة الثانية، ص 275.

(2) S.H. Amin, Political and Strategic Issues in the Persian - Arabian Gulf, P. 4

(3) محمد نصر مهنا، الكويت تاريخ - السياسة التحديث، ص 26

(4) مارسيل سالن، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، سلسلة دراسات أزمة الخليج، رقم4، (القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع دار سعاد الصباح بالكويت والقاهرة، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 58

(5) عبد المنعم سعيد، حرب الخليج والفكر العربي، دراسة نقدية لكتاب محمد حسنين هيكل حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (القاهرة دار الشروق، 1993م)، الطبعة الأولى، ص 73

الباب الأول

نفط الكويت

(1911 - 1990 م)

- الفصل الأول: من التفاوض إلى منح الإمتياز
(1911 – 1934م)
- الفصل اثاني: من منح الإمتياز إلى الإستقلال
(1934 – 1966م)
- الفصل الثالث: من الإستقلال إلى الغزو العراقي
(1961 – 1991م)

الفصل الأول

من التفاوض إلى منح الامتياز

1911 - 1934 م

بداية الاهتمام بنفط الكويت:

ورد أول اهتمام بنفط الكويت في رسالة بعث بها مدير شركة النفط الأنجلو فارسية إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج في الثالث من نوفمبر 1911م، يخبره فيها أن هناك أخباراً عن أحد موظفي الشركة السابقين يسعى حالياً لإقناع شركة شل الهولندية للنفط بضرورة السعي للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت[1].

وفي ذلك الخطاب طلب مدير الشركة إلى المقيم السياسي الاستفسار عن إمكانية الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في الكويت من شيخها مبارك الصباح، ويرجوه في حال إمكانية تحقيق هذا الطلب أن يسأله نيابة عنه عن مدى إمكانية الحصول على رخصة تنقيب، فأجاب المقيم السياسي بأن الأحوال في المنطقة بالغة الاضطراب، مما يجعل تقديم هذا الطلب أمراً غير مناسب[2].

ويعدّ هذا الخطاب بمثابة طلب تصريح من الحكومة البريطانية للشركة في التفاوض بشأن الحصول على الامتياز، وجاء الرد البريطاني الرسمي بمثابة الرفض[3].

---

(1) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م)، ص 178 - 179.

(2) أرشيبالد هـ. ت. تشيزهولم، الاتفاقية الأولى لامتياز النفط الكويتي سجل المفاوضات 1911 - 1934م، ترجمة حاتم عبد غني، (الكويت: وزارة الإعلام، 1975م)، ص15 وانظر النسخة الإنجليزية

Chisholm A. H. T. The First Kuwait Oil Concession. (London: Frank Cass, 1975).

(3) Gordan Robison, Arab Gulf States, (Australia: Lonely Planet Publications, 1996), Second Edition, P. 128.

وفي العام التالي 1912م قامت البعثة البحرية الملكية بأول مسح جيولوجي في الكويت، وعثرت خلاله على تسربات سطحية نفطية عادية في منطقتي بحره وبرقان[1]. وكان هذا المسح بهدف تقييم إمكانات الكويت النفطية[2].

وتلا ذلك إجراء عدة مسوحات جيولوجية أعوام 1917، 1924، 1932، 1934م[3].

وشهدت فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى محاولات حثيثة من جانب الرأسماليين البريطانيين الذين عقدوا الآمال العراض على اكتشاف البترول في إمارة الكويت[4]، ففي منتصف يوليو 1913م شهد مجلس العموم البريطاني مناقشات صاخبة حول حاجة بريطانيا الشديدة إلى النفط[5]، وفي هذه الأثناء كانت بريطانيا قد احتكرت كافة المصالح الحيوية في الكويت، ولم يبق لها سوى البترول، وحينما ظهرت إمكانيات وجوده في الكويت، سعت بريطانيا للحصول على تعهد من شيخها بشأنه دون التقيد بالاتفاقية الإنجليزية التركية[6].

---

(1) مجلة الكويت، العدد 262، أغسطس 2005م، (الكويت: وزارة الإعلام)، ص 9

(2) التنقيب عن البترول في الوطن العربي، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1996م)، الطبعة الثالثة، ص 162.

(3) مجلة الكويت، المرجع السابق

(4) قدري قلعجي، الخليج العربي، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992م)، الطبعة الثانية، ص 568

(5) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (الكويت: ذات السلاسل، 1988م)، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ص 78

(6) ميمونة خليفة العذبي الصباح، الكويت في الاتفاقية الإنجليزية التركية عام 1913م، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1992م)، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم 59، ص 41، 42

وبدأت بريطانيا في سياسة الضغط على حكام المنطقة للتوقيع على معاهدات أعطتها حق احتكار امتيازات النفط في أراضيها[1]

وفي منتصف أكتوبر 1913م كتب السير بيرسي كوكس رسالة إلى الشيخ مبارك الصباح يبلغه فيها بقدوم بعثة الأدميرال سليد، التي ستقوم بالتنقيب عن النفط في الكويت، ويطلب منه عدم منح امتياز خاص بالنفط لأي شخص لا تختاره الحكومة البريطانية أو توصي به[2]

ورد الشيخ مبارك على رسالة كوكس في 27 أكتوبر 1913م برسالة إيجابية، يوافق فيها على طلباته[3] حيث تعهد بألا يمنح عقد امتياز التنقيب عن النفط في الكويت إلا من تعينه الحكومة البريطانية[4] وألا يتم التعاون مع أي شخص باستثناء الشخص الموافق عليه من قبل الحكومة البريطانية[5]

وفي خطابه نصاً عرض الشيخ مبارك المساعدة بأبناء الكويت الذين قال عنهم إنهم في خدمة الأدميرال سليد لكي يشاهد مكان الزيت في منطقة البرقان[6] وتعهد بأن يقوم بإرشاد البريطانيين إلى مكان النفط في هذه المنطقة[7]

---

(1) Hassan Hamdan Al Hakim, The GCC States in an Unstable World: Foreign Policy Dilemmas of Small States, (London: Al Saqi Books 1994), P.36.

(2) أحمد عبد الله العلي وشوقي رمضان الجوهري، الكويت تاريخ وحضارة، 2002م، ص68.

(3) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات 1914 - 1945م، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993م)، ص 449

(4) عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، 1989م، ص60

(5) Benjamin Shwadran, The Middle East Oil and the Great Powers, (New York, Frederick A. Praeger 1956), Second Edition, P 384

(6) Hassan Ali Al Ebraheem, Kuwait: A Political Study, (Kuwait: Kuwait University, 1975), P 77

(7) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي 1913 - 1961م، 1972م، ص 291

وهكذا تمكنت السلطات البريطانية من الانفراد بامتياز التنقيب عن النفط في الكويت من خلال معاهدة عرفت في حينها باسم (اتفاقية الزيت)[1]

وبعد كل هذه المباحثات والمراسلات وصلت البعثة بالفعل إلى الكويت، وباشرت عملها في الفترة من 11 إلى 15 نوفمبر 1913م، وأكدت في تقريرها وجود رشحات من الزفت في ذات المنطقة.

وفي فبراير 1914م قام مهندس جيولوجي تابع لشركة النفط البريطانية بزيارة لهذا الموقع بالكويت. وفي 5 مارس قدم سليد تقريره النهائي للأدميرالية البريطانية يطلب فيه أن تسيطر الحكومة البريطانية على الحقول البترولية في الكويت[2]

لكن نشوب الحرب العالمية الأولى في أكتوبر 1914م تسبب في عرقلة أية إجراءات كانت الحكومة البريطانية بصدد اتخاذها بهذا الشأن.

وحاولت بريطانيا تعزيز علاقاتها بالكويت وتشجيعها على مزيد من التعاون، فاعترفت باستقلال الكويت وحمايتها لها، وذلك في خطاب تبليغ بتاريخ 2 نوفمبر 1914م وجّهه المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى الشيخ مبارك الصباح يبلغه فيه إقرار الحكومة البريطانية واعترافها بأن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية[3]

وفي مطلع عام 1917م أجرى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت

---

(1) فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، د.ت)، ص 438.

(2) أحمد عبد الله العلي وشوقي زيدان الجوهري، المرجع السابق

(3) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (الكويت: دار الكتاب الحديث،2002م)، ص 144

اتصالات مع الشيخ سالم المبارك الصباح بخصوص تهيئة الأوضاع لوصول مهندس شركة البترول الأنجلو فارسية من عبدان في إيران لمواصلة عمليات البحث عن النفط في الكويت، وفي الثالث من ديسمبر من نفس العام أرسلت الحكومة البريطانية ممثلها المهندس دايبي لدراسة الأوضاع بالكويت دراسة كافية، واستغرقت مهمته شهرين رفع بعدهما تقريره الرسمي إلى حكومته وقد أكد فيه وجود النفط في الكويت.

جدير بالذكر أن شركة البترول الأنجلو فارسية هي أولى الشركات التي أبدت اهتماماً واضحاً بنفط الكويت منذ سنة 1917م[1]

واستمرت الشركة في محاولاتها الحثيثة للحصول على امتياز التنقيب عن نفط الكويت، فقدمت طلباً إلى وزارة الخارجية البريطانية في مايو 1918م للحصول على موافقتها ودعمها في التفاوض بشأن الامتياز

ولم تحسم الوزارة الأمر بسرعة، فأعادت الشركة تذكير الوزارة بطلبها وذلك في مايو 1921م، فاستجابت الوزارة وأبلغتها في ديسمبر من العام نفسه بإمكانية بدء المفاوضات مع شيخ الكويت على أن يتم ذلك عن طريق المقيم السياسي البريطاني في الخليج الذي دعم بالفعل الشركة في مفاوضاتها مع الشيخ.

وفي يناير 1923م بدأت المفاوضات الفعلية، لكن الشيخ أحمد الجابر لم يقتنع بعرض الشركة الذي قدمته على هيئة مسودة في يونيو من العام نفسه وأبلغ المقيم السياسي البريطاني عدم موافقته على الشروط التي

(1) Leonard Mosely, Power Play, (Great Britain: William Brothers LTD, 1993), P. 53

تصميمها العرض. ويرجع بعضهم رفض الشيخ إلى التأثير الواقع عليه من الميجور فرانك هولمز الذي كان متحمساً للغاية بالحصول على امتياز النفط في الكويت(*).

وفي العام التالي مباشرة 1924م نال هولمز هذا الامتياز لمصلحة الشركة الشرقية العامة[1] وهي شركة بريطانية صغيرة لم تستطع أن تباشر عملها في هذا الشأن وبدأت في محاولة بيع هذا الامتياز[2].

ووجه هولمز وشركته أنظارهما نحو شركات البترول البريطانية لكنها لم تلتفت إليه، وبعدها باشر اتصالاته مع شيخ الكويت أواخر عام 1925م وأوائل 1926م، وشرع في مارس 1926م في القيام بعمليات بحث عن المياه في الكويت ترافقاً مع المسح الجيولوجي الذي تقوم به الشركة الأنجلوفارسية، وقد استهدف هولمز من تصرفه هذا أن يتحقق من وجود النفط، وأن يكسب جانب الشيخ وتجاوبه مع موضوع المياه.

(*) فرانك هولمز: بريطاني الجنسية نيوزيلندي الأصل، اشتهر باسم «أبو النفط في الخليج» بدأ حياته العملية مهندساً تعدينياً في جنوب أفريقيا، ومنها ذهب لأديس أبابا بسبب التحاقه بالجيش البريطاني، وهناك سمع كلاماً عن وجود نفط ينبعون الخارجة وبعض المستنقعات في البحرين عن طريق تاجر عربي، وبعدها نقله الجيش البريطاني إلى البصرة، فبدأ في دراسة ومراقبة نشاط الشركة الأنجلوفارسية التي تنتج النفط في إيران منذ عام 1911م، وانتقل بعدها إلى البحرين، وبها افتتح مكتبه الخاص الذي حصل عن طريقه على امتياز التنقيب عن النفط في الأحساء من عبد العزيز آل سعود، ثم امتياز المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، ولعب دوراً مهماً ورئيساً في مفاوضات ما قبل الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت. للمزيد عن فرانك هولمز انظر: أنس فيصل الحجي، أبو النفط، جريدة الوطن، السعودية، 3 يناير 2003م.

(1) ب. عبد الستار، قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر 3200 ق.م - 1988م، (بيروت: دار المحاني، 1988م)، ص 704.

(2) محمد نصر مهنا، الخليج العربي: التطور الحديث والمعاصر، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1996م)، ص 461

وفي أبريل 1928م اتصل بشيخ الكويت يبلغه عزمه على تقديم عرض جديد بشروط جديدة، وبدأت مفاوضاتهما في يونيو واستمرت إلى أغسطس 1928م، ولم تسفر عن شيء، وضغطت بريطانيا على الشيخ أحمد كيلا يقبل عرض هولمز مستندة على اتفاقيتي 1899، 1913م[1]

وقد كان هولمز - في هذه الأثناء- ممثلاً للشركات الأمريكية التي توجه إليها عقب فشله مع البريطانيين، وكادت مفاوضاته أن تنجح كوسيط بين الجانب الكويتي ممثلاً في الشيخ والجانب الأمريكي ممثلاً في شركة نفط الخليج المساهمة الأمريكية[2].

فبعد مفاوضات أغسطس 1930م مع الشيخ أحمد، وبدا أن الأمور تسير لصالحه لكن الوكيل السياسي البريطاني بالكويت ديكسون فاجأ المتفاوضين في سبتمبر 1930م بتذكيره إياهم بضرورة الالتزام بشرط الجنسية البريطانية، فحاول هولمز الاتصال بالحكومة البريطانية لتغيير موقفها لكنها رفضت.

وبعد هذه الأحداث زاد مستوى الاتصال حول هذا الموضوع فوصل الأمر إلى وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية ووزارة المستعمرات البريطانية ووزارة الهند، وظهرت أسماء وزير الخارجية الأمريكية هنري ستمسون، والسفير الأمريكي بلندن السيد "دواس" والقائم بالأعمال الأمريكي "أثرتون"، وطلبت الولايات المتحدة

---

(1) لبيب عبد الساتر، المرجع السابق

(2) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، 2004م)، الجزء 15، ص 334.

الأمريكية بريطانيا بتطبيق سياسة الباب المفتوح في الكويت، فبدأ الموقف البريطاني يتغير، حيث اتجهت بريطانيا إلى حذف شرط الجنسية البريطانية.

لكن سلوك الحكومة البريطانية هذا لم يرضِ النواب البريطانيين في مجلس العموم، حيث اتهموها بالتساهل مع الشركات الأمريكية في الخليج، وأكدوا ضرورة منح الامتياز للشركات البريطانية فقط.

ولم يظهر الشيخ أحمد موقفه بوضوح في ظل الضغوط الخارجية التي تعرض لها منذ بداية المفاوضات، فعمد إلى تأجيل المفاوضات.

لكن موقفه هذا كان في غاية الحكمة، حيث لم يعرض بلده للمغامرة بإغضاب بريطانيا وفي الوقت ذاته لم يرد أن يخسر العروض الأمريكية الأفضل نسبياً. وكان الشيخ يخشى على بلده من تكاثر الأجانب فيه، وما يترتب على ذلك من اتساع الامتيازات الأجنبية بها[1].

وحقيقة الأمر أن الشيخ أحمد قد تجاذبه عاملان مهمان: أولهما رغبته في عدم إثارة بريطانيا التي تحميه من اعتداءات جيرانه الأقوياء، وثانيهما الاستفادة قدر الإمكان من العروض التي قدمها "هولمز" بخصوص اجتذاب الشركات الأمريكية للكويت.

وفي العام التالي 1933م دخلت الميدان شركة الخليج للبترول، وهي شركة أمريكية نقل إليها هولمز كافة حقوقه الأدبية. وبدأت الشركتان التفاوض حول نفط الكويت، كل منهما على حدة[2]. حينئذ لم يكن هناك

---

(1) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، ص22، 24.

(2) John M. Blair, The Control of Oil, (New York: Pantheon Books, 1976), P 42.

بد من إنهاء التناحر بين الشركتين وتسوية المسألة، وجاء ذلك بمبادرة من السيد "كدمان" رئيس الشركة الأنجلو فارسية، حيث زار الولايات المتحدة الأمريكية، وتفاوض مع مسؤولي شركة نفط الخليج، ورد الأمريكيون الزيارة، واتفق الطرفان فيما بينهما على ضرورة العمل المشترك. وبعد مفاوضات عسيرة توصلت الشركتان إلى اتفاق يقضي بأنتتقدم سوياً للحصول على الامتياز ومن ثم اقتسامه[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الصراع بين الشركتين لم يكن صراعاً اقتصاديا بين منشأتين تجاريتين، بل كان صراع حكومات ساندت إحداها شركاتها متمشية في ذلك مع سياستها في الإصرار على أن يكون للشركات الأمريكية حق الدخول على أسس المساواة في أي إقليم استخدم فيه النفوذ البريطاني بناء مركز اقتصادي، وتصدت الحكومة الأخرى لهذه المحاولات راغبة في تدعيم مركزها الاقتصادي القوي في هذا الإقليم[2]

وقبل أن تتقدم الشركتان معاً للحصول على نفط الكويت قررتا الاتفاق في ديسمبر 1934م على تأسيس شركة مشتركة تحت اسم نفط الكويت برأس مال قدره 200,000 جنيه إسترليني قيمة 200 ألف سهم، تملك كل شركة نصف عدد الأسهم.

وكانت الشركة الوليدة تحديداً تمتلك شركة الخليج للاستكشاف Gulf Exploration وهي فرع من شركة نفط الخليج الأمريكية، وشركة دارسي

(1) Stephen Longrig, Oil in the Middle East: Its Discovery and Development (London: Oxford University Press, 1954), P. 11

(2) سام هـ. شور و جورج، نفط الشرق الأوسط والعالم الغربي - الآمال والمشكلات، ترجمة رشيد البراوي، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1974م)، ص 240

للاستكشاف Darcy Exploration، وهي شركة فرعية أيضاً تقوم بالاستطلاع للشركة الأنجلو فارسية[1].

جدير بالذكر أن الشركة الأنجلو فارسية أصبحت منذ عام 1935م تعرف باسم الشركة الأنجلو إيرانية، وذلك بناء على رغبة الشاه الإيراني "رضا بهلوي" في تسميتها بهذا الاسم بعد استبداله اسم إيران بفارس، ثم **تغير اسمها ثانية في أعقاب التأميم وتحديدا في 3 نوفمبر 1955م إلى الشركة البريطانية للبترول British Petroleum وهو اسم إحدى شركاتها[2].**

ورغم الشراكة البريطانية الأمريكية المتساوية في شركة نفط الكويت احتفظت بريطانيا لنفسها بمجموعة من الحقوق التي تضمن لها السيطرة الكاملة على الكويت اقتصادياً، ولضمان عدم تسلل أو توغل الأمريكيين بالكويت أيضاً، وتمثلت هذه الضمانات في:

أولوية بريطانيا في الحصول على البترول وقت حاجتها إليه.

- تعهد الشركة بعدم إقامة أية مشروعات فرعية يزيد فيها الرأسمال الأجنبي عن 50%
- عدم اتصال الشركة بالشيخ إلا عن طريق الوكيل السياسي البريطاني
- أخذ رأي الوكيل السياسي البريطاني قبل تعيين الموظفين

عدم تنازل الشركة عن منشآتها لأية هيئة أجنبية[3].

---

(1) م. بروكس، البترول والاستعمار في الشرق، ترجمة محمود الشبطي، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1956م)، ص 127

(2) L.P. Elwell Sutton, Oil: A Study in Power Politics, (London: Lawrence and Wishart LTD, 1955), PP. 138, 328

(3) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 23.

امتياز التنقيب عن نفط الكويت (23 ديسمبر 1934م).

بعد أن تم الاتفاق على تأسيس الشركة بدأت الإجراءات التمهيدية للدخول في المباحثات النهائية مع الشيخ أحمد الجابر تولاها ميجور فرانك هولمز والسيد أ. هـ تشيزهولم ممثلاً الشركتين.

وبعدها بعث الوكيل السياسي البريطاني في الكويت برسالة إلى الشيخ يظهر فيها عدم ممانعته في التفاوض معه، فاستحسن الشيخ ورد بالموافقة.

وبالفعل استقبل الشيخ أحمد الجابر ممثلي الشركتين في 20ديسمبر 1934م، وكانا يحملان نصوص الاتفاقية للتوقيع عليها، لكنه استمهلهم حتى يحصل على موافقة خطية من الوكيل السياسي البريطاني للتوقيع على الاتفاقية، على أن يكون تحت إشرافه، وهو ما تم بالفعل في 23ديسمبر 1934م(*) حيث شهد الوكيل السياسي على توقيعات الأطراف الثلاثة (1)(**)

وقد كانت مدة الامتياز 75 عاماً، وتضمنت الاتفاقية أن يدفع للإمارة مقدماً 35700 جنيه إسترليني، كما نصت الشروط على دفع 188000 جنيه إسترليني

(*) من العجيب أنه في هذا الشهر وهذه السنة التي بدأ الخير فيها يتدفق على الكويت- النفط شهدت الكويت أمطاراً غزيرة في السابع من ديسمبر، هدمت جل منازل الكويت حينها، حتى عرفت هذه السنة بسنة الهدامة!! نحو الكويت، الكتاب السنوي، رقم 36، (الكويت: إدارة البحوث والترجمة بوزارة الإعلام، 2002)، ص 35

(1) Anne Al Bassam, Foot Steps in the Sand, Kuwait and her Neighbours 700 to 2003, (Kuwait: the Kuwait Book Shop Co LTD, 2004) First Edition, P 263

(**) من المفارقات أن الغرفة التي شهدت توقيع هذه الاتفاقية على طاولتها المستديرة الصغيرة لم تسلم من الدمار الذي حل بالكويت جراء العدوان العراقي عليها في أغسطس 1990، انظر: Anne Al Bassam, Loc.Ci.

كحد أدنى في العام عندما يتم الكشف عن النفط بكميات تجارية تبعاً لحجم الإنتاج(1)(*).

وقد تمتعت الشركتان المؤسستان لشركة نفط الكويت بإمكانية استخراج أية كمية يحتاج إليها من النفط دون قيد أو شرط تحت شعار الإنتاج الحر(2).

ولم يقلق مسؤولو شركة نفط الكويت من هذه الميزة التي تمتعت بها الشركتان تحت مبرر غزارة نفط الكويت واحتياطيه الضخم المتوقع أو شبه المؤكد(3).

ولقد حملت هذه الاتفاقية الكثير من الملاحظات، لكننا قبل أن نوردها يجب أن نؤكد أن كافة امتيازات النفط الممنوحة خلال هذه الفترة في المنطقة قد شابها فراغ قانوني واضح جداً بلغ حداً تبدو معه الأمور التي تغفل ولا تذكر في هذه الاتفاقات أهم وأكثر من الأمور التي تذكر فيها(4).

وقد انقسمت الملاحظات عن هذه الاتفاقية إلى قسمين؛ أحدهما خاص بالكويت، والآخر خاص بشيخها، ونبدأ بما يخص الكويت وهي:

– مساحة الامتياز شملت جميع أراضي الإمارة

---

(1) هاني حبيب، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا، ص 82

(*) لاستعراض هذه الاتفاقية بالتفصيل انظر:

وثائق نفطية، (الكويت: وزارة النفط، 2003م)، ص 11

– الاتفاقية الأولى لامتياز النفط الكويتي، سجل المناقشات 1911 - 1934م، ص 237

– النفط في الكويت: مقتطفات من جريدة الكويت اليوم 1954 - 1961م، ص 499

(2) صاحب ذهب، البترول العربي الخام في السوق العالمية، (القاهرة: المطبعة العالمية، 1969م)، ص 101

(3) L.P Elwell Sutton, Op Cit, P 24

(4) بيار ترزيان، الامتيازات النفطية الأولى، النفط والتنمية، العدد 5، السنة الثانية، بيروت، مايو 1987م، ص 5 - 28

- حرية الشركة في تشييد ما تريده من طرق ومحطات ومواصلات ومستودعات ومرافئ وأرصفة شحن ومعامل وخطوط هاتف دون قيد أو شرط.

- تصدر الشركة وتستورد ما تشاء لخدمة عملياتها دون أية رسوم جمركية أو ضرائب.

- دخل الشركة وأرباحها معفى من كافة الرسوم والضرائب

- تدقيق الحسابات يتم عن طريق مؤسسة مراجعين مسجلة في لندن.

- التكرير يتم في الكويت للكمية التي ستستهلك محلياً فقط، والباقي يتم تكريره في الخارج بمعامل الشركة في أوروبا وآسيا

- عدم تعيين مدير كويتي للشركة(1).

أما بخصوص الملاحظات التي تخص الشيخ أحمد الجابر نفسه فهي:

- عدم نقل رسائله عبر أجهزة الشركة اللاسلكية والتلغرافية

- عدم استخدامه الموانئ التي تنشئها الشركة حتى لا تتأثر عملياتها.

- عدم السماح لمندوبه حضور جلسات مجلس إدارة الشركة إلا في حال مناقشة الأمور المتعلقة بالشيخ فقط.

- منعه من إلغاء الاتفاقية سواء بتشريع عام أو خاص أو بأية إجراءات إدارية أخرى أو بأية وسيلة كانت(2).

وشكّل قبول الدول المجاورة للكويت لامتيازات مغايرة لامتياز الكويت

---

(1) البكسي نسيبه، بترول الخليج والقضية العربية، ص 29

(2) محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص 173 - 175

وهي التي تعيش في ظروف مماثلة ضغطاً على الكويت دفعها للموافقة، إضافة إلى وضع الكويت الاقتصادي الصعب في هذه الأثناء بسبب كساد تجارة اللؤلؤ التي عاشت عليها لسنوات طوال عقب ظهور اللؤلؤ الياباني الصناعي واكتساحه العالم.

وجدير بالذكر أن سير المفاوضات الخاصة بالحصول على امتياز التنقيب عن نفط الكويت كان مختلفاً عن أمثاله في الأقطار المجاورة، حيث لم تكن المفاوضات بصعوبة مثيلاتها الأخرى لكون الكويت مستثناة من اتفاقية الخط الأحمر[1] فقد عقد اجتماع بمدينة أوستند في يوليو 1928م من أجل ضمان استمرار تعاون الشركات الاحتكارية الكبرى في استغلال بترول الشرق الأوسط، وقد تمخض هذا الاجتماع عن اتفاق وقعته هذه الشركات في لندن بتاريخ 31 يوليو 1928م أطلق عليه اتفاق الخط الأحمر ألزم هذه الشركات بعدم إبرام أية عقود امتياز بشكل منفرد مع أية دولة من دول الخليج العربي وشمال الجزيرة العربية بامتداد من شمال البحر الأسود شمالاً إلى البحر الأحمر جنوباً، ومن البحر المتوسط غرباً إلى الخليج العربي شرقاً[2].

(1) محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص 27
(2) أحمد البار، التطورات في سوق البترول، ص13.

الفصل الثاني

من منح الامتياز إلى الاستقلال

1934 - 1961م

بداية الاكتشافات النفطية:

عقب توقيع عقد الامتياز في 23 من ديسمبر 1934م بدأت شركة نفط الكويت صاحبة الحق في التنقيب عن النفط في الكويت العمل مباشرة منذ مطلع عام 1935م، وكان العمل مرتجلاً في بدايته إلى حد ما، فجاءت النتائج مخيبة للآمال(1).

وفي يونيو 1935م زادت احتمالات وجود البترول بحسب التقرير الذي أعده الجيولوجيان بتركوكس ورالف رودر ورفعاه إلى شركة نفط الكويت.

وشهد يوم 31 من مايو 1936م بداية اليوم الأول للحفر في منطقة بحره، وشهد هذا الحدث الشيخ أحمد الجابر وسط عاصفة رملية شديدة، وتم الحفر بعمق 8000 قدم تقريباً.

كما شهد شتاء 1937م تغطية كافة المناطق المحيطة بمنطقة بحره، وأدت هذه العملية بعد المسح الجغرافي إلى اختيار المقر الذي سيحفر في منطقة البرقان، التي تقع على بعد 28 ميلاً جنوب مدينة الكويت(2).

وأسفرت عملية الحفر عن نجاح باهر، حيث تدفق فوراً من البئر 35000 برميل وتأكد اكتشاف النفط فيها باندفاعه بشدة في 22 من فبراير 1938م، ثم ظهر بكميات تجارية في أبريل من نفس العام، وقدرت وقتها مكامنه بحوالي 700 مليون برميل(3).

(1) كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول، ص 162

(2) Stephen Longrig,Oil in the Middle East, Its Discovery and Development. P 112

(3) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ص 203

وقد أقيم احتفال كبير عقب اكتشاف النفط في هذه المنطقة وبهذه الكمية، تم خلاله إعطاء الشيخ أحمد زجاجة من النفط كهدية تذكارية[1].

ويعتبر حقل البرقان المكتشف عام 1938م أكبر مكمن للنفط الخام في العالم، وأكبر حقل منتج على مستوى حقول العالم يليه حقل لاجوبيراس بفنزويلا والغوار بالسعودية ويبلغ عدد آباره المنتجة 386 بئراً، وهو حقل بيضاوي مساحته 350 كم2، ويقدم حوالي 80٪ من إجمالي نفط الكويت المنتج[2]

يذكر أنه في العام ذاته 1938م وافق الشيخ أحمد الجابر على طلب المجلس النيابي حديث النشأة اقتسام عوائد النفط مع الشعب الكويتي[3]

وحتى يوليو 1942، كانت تسعة آبار منتجة قد حفرت بالفعل، وفي اليوم الثالث عشر من ذلك الشهر أوقفت عمليات الحفر والإنتاج بأمر من الجيش البريطاني بسبب الحرب العالمية الثانية، واستمر التوقف ما يزيد على أربع سنوات حتى أعيدت العمليات مرة أخرى في 1946 [4]

تصدير أول شحنة نفط (30 يونيو 1946م):

في 30 من يونيو 1946م دخلت الكويت مرحلة جديدة في تاريخها النفطي عندما أعطى الشيخ أحمد الجابر إشارة البدء لتشغيل صبور النفط

(1)Violet Dickson, Forty Years in Kuwait, (London: Allen and Unwin, 971) P. 138

(2) مجلة عالم النفط، الكويت، 9 يناير 1971م

(3) David H. Finnie, Shifting Lines in the Sand, Kuwait's Elusive Frontier with Iraq, (London: I.B. Tauris Co. LTD), 1992), P. 88

(4) Benjamin Shwadram, The Middle East, Oil and the Great Powers, P.388

ليتوجه النفط إلى ميناء الأحمدي لتصدر أول شحنة نفط تجارية كويتية[1] حيث انساب النفط في خزانات الناقلة البريطانية[2] British Fusilier، وهي أول ناقلة ترسو في ميناء الأحمدي لهذه الغاية[3]

وقد أقيم احتفال ضخم بهذه المناسبة حضره المقيم السياسي البريطاني بالخليج الكولونيل "و.ر. هاي"، والوكيل السياسي البريطاني بالكويت، والسيد "وليم كارتر بورديت" نائب القنصل الأمريكي بالبصرة، والسيد "أ.ب. ساوثويل" ممثل المديرية البريطانية والأمريكية لشركة نفط الكويت[4]

وعقب هذا التاريخ بنحو سنتين شهدت الكويت في 1948م أول إضراب صناعي في تاريخها، شاركت فيه أعداد كبيرة من العاملين بقطاع النفط، بهدف تحقيق مطالبهم في توفير ظروف مهنية أفضل[5] ودام هذا الإضراب أحد عشر يوماً ثم أقدم هؤلاء العمال على إضراب مماثل في 1950م للسبب ذاته[6].

لكنه وفي الوقت ذاته، وخلال سبع سنوات فقط 1946 - 1953م

---

(1) Ahmad Mustafa Abu Hakima, The Modern History of Kuwait 1750-1965 (London: Luzac Co. LTD, 1983), First Published, P. 157

(2) Kuwait Oil, Facts and Figures, 2004, P. 23

(3) عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، (دمشق: المطبعة العمومية، د.ت)، ص340

(4) فتوح عبد المحسن الخترش، الكويت وجاراتها (الكويت: ذات السلاسل، 2002م)، الطبعة الثانية، ص 597

(5) نور الدين لخضر حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952 - 1971م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م)، الطبعة الأولى، ص [illegible]

(6) مذكرة عربية للقرن 1900 - 2000م، (بيروت: المركز العربي للمعلومات، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 158

وصل عدد آبار النفط المنتجة بالكويت إلى 319 بئراً منتجة بعد أن كان ثمة آبار فقط[1]، الأمر الذي ساهم وبقوة في ارتفاع معدلات إنتاج النفط الخام بالكويت بشكل ملحوظ استمر في الزيادة نتيجة لزيادة المسوحات الجيولوجية وارتفاع عدد الآبار المنتجة بشكل تصاعدي[2]، مما أوصل الكويت في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين لتتبوأ قمة الدول المنتجة للنفط الخام بالشرق الأوسط والعالم، ولتستمر ضمن الخمس الأوائل لسنوات طوال(*).

امتياز المنطقة البرية الكويتية السعودية المحايدة (28 يونيو 1948م).

يعود السبب في إنشاء المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حين حدث خلاف بين الدولتين على الحدود، وسوّي هذا النزاع عن طريق مفاوضات تمت برعاية بريطانية أثمرت عن اتفاقية العقير في ديسمبر 1922م، والتي اعتبرت هذه المنطقة المتنازع عليها بين الدولتين منطقة محايدة لكلا الجانبين فيها حقوق متساوية(**).

وقد نصت هذه الاتفاقية على أن يمارس حاكما نجد والكويت حقوقاً متساوية، وإذا تم اكتشاف البترول يقسم دخله مناصفة بين الدولتين،

---

(1) سري طلعجي، الخليج العربي، ص 569 - 570

(2) راشد البراوي، المرجع السابق.

(*) انظر بالقسم الخاص بالملاحق جدولين خاصين بالإنتاج الكويتي من النفط الخام منذ عام 1946م، وكذلك جدولاً خاصاً بالآبار المنتجة للنفط تحت أرقام 4، 5، 6.

(**) سيتم الحديث عن ظروف نشأة المنطقة المحايدة حديثاً وافياً في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا الكتاب.

وفي حال الاختلاف يتم التقاضي بواسطة مجالس عرفية مختلطة يقوم كل حاكم بتعيين عدد من أعضائها[1].

وبموجب اتفاقية 1933م الموقعة بين السعودية وشركة نفط كاليفورنيا الخاصة بمنحها امتياز التنقيب عن النفط في السعودية أعطيت هذه الشركة الأولوية في استغلال نفط الجزء السعودي بالمنطقة المحايدة. لكنها لم تقم بهذه المهمة في هذه المنطقة، فأرجأت السعودية منح هذا الامتياز حتى ما بعد منح الكويتيين امتيازهم عام 1948م، فمنحوه لشركة Western Pacific الأمريكية، وذلك بعد صراع عنيف بين شركات البترول البريطانية والأمريكية.

ويعود تفكير الكويت في استغلال نفطها الموجود في هذه المنطقة إلى عام 1946م، حين أعلن شيخ الكويت عن رغبته في منح الامتياز الخاص ببلاده[2].

وقبل أن يشرع في اتخاذ أية خطوات إيجابية في هذا الشأن بدأ اتصالاته بالوكيل السياسي البريطاني في الكويت، ليضمن عدم اعتراض بريطانيا على هذا الموضوع، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل[3]

وأكد الشيخ أحمد الجابر لهولمز عدم إعطائه أي وعد لأي شخص أو شركة لكون الموضوع تجارياً بالدرجة الأولى، وأشار إلى أنه عندما

---

(1) جمال زكريا قاسم، موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الأحساء، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 12، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1975م، ص 117.

(2) محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، ص 36

(3) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, (U.K. Archive Editions, 1994), Volume 1., P. 430.

يجد الشركة التي ستدفع أكثر وشروط وحقوق مقبولة سيختره قبل منحها الامتياز[1].

وبالفعل بدأ الشيخ أحمد في فتح الباب أمام الشركات طالبة الامتياز، فتقدمت شركات عديدة كشركة أميرادا وسكلير وسوبيريوم من أجل الحصول على الامتياز[2].

وفي عام 1947م تكون اتحاد من ثماني شركات أمريكية صغيرة نسبياً، لم تدخل من قبل ميدان الاستثمارات البترولية في الأراضي العربية، وسمي هذا الاتحاد شركة الزيت الأمريكية المستقلة American Independent Oil Company (Amin Oil)[3].

وقدمت هذه الشركة أفضل العروض، فمنحت الامتياز في 28 من يونيو 1948م، وقد شمل مساحة ألفي ميل مربع، ولمدة 60سنة[4]

وتمثلت حقوق الكويت المالية بموجب هذا الامتياز في الآتي:

تدفع الشركة 250,000 دولار عند التوقيع، وإيجاراً سنوياً قدره 625,000 دولار حتى العثور على النفط، ودولارين ونصف عن كل طن، وهي أعلى نسبة بالشرق الأوسط في حينه

تدفع الشركة ثلث الحصيلة الإجمالية من بيع الغاز الطبيعي.

- تدفع الشركة 75% من أصل مجموع أسهمها التي ستتفرع عنه

---

(1) Kuwait Political Agency, Loc.Cit

(2) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ص 207

(3) محمد جواد العبوسي، المرجع السابق، ص 36.

(4) Y.S.F Al- Sabah, The Oil Economy of Kuwait (London: Kegan Paul International LTD, 1980), First Published, P. 42

للقيام بأعمال التنقيب عن البترول، وهذه الأسهم تمثل نصيباً صافياً بنسبة 15٪ في الشركة المتفرعة المذكورة دون أية مساهمة لشيخ الكويت

جميع المدفوعات بالدولار الأمريكي

تلتزم الشركة بإنشاء معمل تكرير لا تقل طاقته عن عشر الإنتاج المحدد بين الطرفين، يكون المعمل ملكاً لشركة متفرعة من الشركة الأم Amin Oil، على أن تكون للشيخ نسبة 15٪ من مجموع أسهم الشركة المتفرعة[1](*).

وبعد أن حسم اعتبار المنطقة المحايدة الكويتي والسعودي رأت الحكومتان ضرورة وضع ترتيبات لإدارة المنطقة ومراقبة الشركتين، تمثلت في إنشاء مجلس مشترك لإدارة المنطقة يضم مندوبين من الحكومتين، وتكون رئاسة جلساته بالتعاقب، ونفقاته بالتساوي، حيث تكلف كل دولة الشركة العاملة على الجزء الخاص بها بهذه النفقات، ولا يسمح بعمل غير السعوديين والكويتيين إلا للضرورة وبالتساوي[2].

امتياز الجزر الكويتية والمياه المحيطة بها (22 سبتمبر 1949م)

قبل أن تمنح الكويت هذا الامتياز بنحو ثلاثة شهور، أصدرت قراراً في 12 من يونيو 1949م حددت فيه امتداد مياهها الإقليمية وحقوقها فيها[3].

---

(1) راشد البراري، المرجع السابق.

(*) For More Details About This Agreement Look: Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899- 1949, Volume, 11, PP 442- 467

(2) Kuwait Political Agency, Op Cit, P 570

(3) جورج لنشوفسكي، البترول والدولة في الشرق الأوسط، ص 152

وأتبعت هذا الإجراء بقرارها توسيع الامتياز الممنوح لشركة Amin Oil، ليشمل جزر قاروه وأم المرادم وكبر، وكذلك المياه المحيطة بهذه الجزر لمسافة ثلاثة أميال بحرية[1].

وقد وقع الاتفاقية الجديدة الشيخ أحمد الجابر في 22 من سبتمبر 1949م مع الشركة الأمريكية المستقلة للنفط بكاليفورنيا American Independent Oil Company of California[2](*)

وأصبح من حق الشركة التنقيب عن النفط في جزيرتي قاروه وأم المرادم والمياه الإقليمية المحيطة بهما لمسافة ثلاثة أميال بحرية منذ هذا التاريخ ولحقت بهما جزيرة كبر التي منح امتيازها لشركة ذاتها ولكن بتاريخ 12من ديسمبر 1949م[3].

بقي أن نشير إلى أنه في السنة ذاتها 1949م - أنشئت أول مصفاة لتكرير النفط بالكويت بمدينة الأحمدي[4] والتي شيدت عام 1948م في أكثر المناطق إنتاجاً للنفط بالكويت، وأخذت اسمها من الشيخ أحمد

---

(1) Y.S.F. Al Sabah, Loc. Cit.

(2) Arabian Boundary Disputes, Saudi Arabia- Kuwait II, 1829- 1991, Edited by: Richard Schofield, (U.K: Archive Editions, 1992), Volume 10, P. 661

(*)For More Details About The Articles of This Agreement Look:
Kuwait Political Agency, Arabic Documents, 1899- 1949, P.P 486-510
Arabian Boundary Disputes: Saudia Arabia- Kuwait II 1829-1991, P.P661-669

(3) محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، ص 38

(4) Kuwait Oil: Facts and Figures 2004, P. 24

تخليداً لذكراه[1] حيث توفي في 29 من يناير 1950م، وتبعه الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي تسلم مقاليد الحكم في الكويت في 25 فبراير 1950م

وقد تعرض الشيخ عبد الله السالم منذ بداية حكمه لضغوط بريطانية شديدة بهدف الحصول على مكاسب مادية من الكويت التي تدفقت عليها عوائد النفط بغزارة[2]. فقد كانت الحكومة الكويتية تربح ما يقارب دولاراً عن كل برميل نفط مبيع خلال عقد الخمسينيات بأكمله[3].

وقد تضافرت أسباب كثيرة لتحقيق هذه الزيادة في الدخل من أهمها زيادة الإنتاج وزيادة الأسعار- ولو بمعدل طفيف- وزيادة الكشوفات ومن ثم ارتفاع عدد الآبار المنتجة، لكن على رأس هذه الأسباب يأتي استفادة الكويت أوائل الخمسينيات من الأزمة التي حلت بالإنتاج الإيراني وأدت إلى انهياره نتيجة لحركة الدكتور محمد مصدق لتأميم النفط الإيراني[4]، حين انقطع الإنتاج الإيراني تقريباً في الفترة من 1950 إلى 1953م[5].

ونتيجة لهذه الأزمة ارتفع الإنتاج الكويتي، فبعد أن كان 800000 طن عام 1946م[6] وصل في عام 1950م إلى 17 مليون طن، ثم ارتفع في

(1) مجلة البعثة، السنة 3، العدد 2، (القاهرة: بيت الكويت، فبراير 1949م)

(2) يعقوب يوسف الحجي، الكويت 1950م، (الكويت: مكتبة الأمل، 2004م)، ص 18، 30، 43

(3) نصر السيد نصر، محاضرات في جغرافية البترول العربي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1968م)، ص 127

(4) D.A. Farnie, East and West of Suez, (Oxford: Oxford University Press,1998), P. 674

(5) Fred Halliday, Arabia without Sultans, (London: Al saki Books,2002) Second Published, P. 400

(6) Hassan Ali A. Ebraheem, Kuwait and the Gulf states. Small States and the International System, P. 94

عام 1954 إلى 46,9 مليون طن فأصبحت الكويت أكبر منتج للنفط في الخليج واستمرت هكذا حتى عام 1966حين سبقتها السعودية[1]، وزادت عائدات الكويت النفطية جراء هذه الأزمة -التي أشرنا إليها- زيادة هائلة، حيث وصلت عام 1953م إلى 169 مليون دولار بعد أن كانت 760000 دولار فقط في عام 1946م[2].

اتفاقية المناصفة (3 ديسمبر 1951م):

شهدت فترة أوائل الخمسينيات نمو الوعي القومي عند شعوب الخليج، فبدأت تتطلع إلى الاستفادة من ثرواتها، وفي الكويت تحديداً ظهر هذا التيار بوضوح في وقت كانت فيه السلطات البريطانية تخطط للاستحواذ على النفط الخام بثمن زهيد جداً، و حتكر عائداته كلها[3]

وقد كانت فنزويلا أسبق دول العالم النفطيه إلى تطبيق اتفاقية المناصفة في عوائد النفط بين حكومتها وشركات النفط العاملة على أراضيها وهو ما كان بداية لانتشار هذا المبدأ في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط[4].

ففي ديسمبر 1950م توصلت الحكومه السعوديه إلى اتفاق يقضي بالمناصفة مع شركة أرامكو Aramco [5] وبدأت الكويت مسعيها الجاده

(1) Fred Halliday, Loc Cit

(2) Rosemarie Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf States, (United Kingdom Ithaca Press, 1998), Socend Published, P 39

(3) محمد غانم الرميحي، الناصرية في الخليج العربي، مجلة الثقافة العربية، العدد 12، السنة الأولى، (ليبيا، أكتوبر 1974م)، ص11

(4 Hassan A Al Ebraheem Kuwait A Political Study P 93

(5) Stephen Longrig, Op. Cit, P 210

للوصول إلى اتفاق مشابه، فقدم الشيخ عبد الله السالم طلباً لشركة نفط الكويت لزيادة العوائد في أبريل 1951م، وفي يوليو من العام نفسه وافقت الشركة على تطبيق مبدأ المناصفة[1] ثم بعث حاكم الكويت إلى شركة نفط الكويت خطاباً في 22 من نوفمبر 1951م بخصوص استكمال إجراءات المناصفة، وتعديل اتفاقية 23 ديسمبر 1934م[2]

وبالفعل أقر مبدأ المناصفة في الثالث من ديسمبر 1951م، حيث جرى تعديل في اتفاقية 1934م تمثل في تحويل حقوق الامتياز للشركتين المالكتين لشركة نفط الكويت، على أن يكون لكل منهما النصف في حق ملكية الامتياز غير القابل للتجزئة.

كما نص التعديل على تطبيق مبدأ المناصفة على الكويت ابتداء من أول ديسمبر 1951م، وتضمن هذا التعديل نقاطاً أخرى أبرزها[3]

- مد فترة الامتياز 17 سنة لتنتهي عام 2026م.
- دخول مناطق البحر المغمورة ضمن مناطق الامتياز، على أن تتنازل الشركة عن حقها في التنقيب في الجزر الكويتية، مع احتفاظها بحق التنقيب في أراضي الكويت وسواحلها وسواحل جزرها.
- يخضع دخل الشركة الصافي لضريبة الدخل المنصوص عليها في مرسوم ضريبة الدخل الكويتية البالغة 50% من الدخل الصافي.

---

(1) Simon C. Smith, Kuwait 1950- 1965, Britain, The Al Sabah and Oil, (Oxford: Oxford University Press, 1991), P.P. 32 - 33

(2) Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia- Kuwait I 1829-1991, Edited by Richard Schofield, (U.K: Archive Editions, 1992), P.677

(3) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996)، الطبعة الأولى، المجلد الرابع، ص 345

- تدفع شركة نفط الكويت إعانة مالية قدرها 45000 جنيه إسترليني سنوياً للطلاب الكويتيين الذين يدرسون بالخارج.

وقد بدأت الكويت تجني ثمار تطبيق مبدأ المناصفة في الأرباح مع الشركات البترولية العاملة على أراضيها، حيث حدثت زيادة هائلة في الدخل اتضحت مع العام الأول لتطبيق المبدأ[1]. فبمقتضى هذا الاتفاق ارتفعت أرباح الكويت من نفطها من ثلاثة ملايين جنيه إسترليني عام 1949م إلى ستين مليون جنيه إسترليني عام 1952م أي بعد عام واحد فقط من تطبيق المبدأ[2].

وأخذت السياسة البترولية الكويتية تتأثر بما يجري على الساحة العربية والدولية من أحداث، حيث أثر فيها موضوع الصراع العربي الإسرائيلي في هذه الأثناء، فنجد أنها قررت في سبتمبر 1953 إنهاء إمدادات نفطها الخام لمدينة حيفا[3].

ثم حدثت استجابة لنداء الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي وجهه إلى البلدان العربية احتجاجاً على انعقاد مؤتمر لندن الساعي لتدويل قناة السويس بعد تأميمها، حيث نفذ عمال شركات النفط بالكويت إضراباً عاماً يوم 16 أغسطس 1956م، وشمل هذا الإضراب أغلب المرافق الحيوية بالكويت[4]

---

(1) حمدان زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر 1954 1971م، ص 421

(2) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ص 217

(3) Uri Bialer, Oil and the Arab- Israel Conflict 1948- 1963,(Great Britain: Macmillan Press LTD, 1999) First Published, P 140

(4) إبراهيم شهداد، ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام1956م من واقع الوثائق البريطانية، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد 15، السنة الخامسة، 1992م، ص 222.

كما حرقت بعض المنشآت النفطية في الكويت كرد فعل على العدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس(1) حيث فجر الكويتيون أنابيب النفط في ميناء الأحمدي نصرة لمصر(2).

وقد أثر العدوان الثلاثي على الكويت من ناحية أخرى، حيث انخفض النفط المتدفق من الكويت بنسبة 75% جراء توقف الملاحة بالقناة، ثم اضطرت الناقلات إلى أن تسلك طريق رأس الرجاء الصالح، فقامت شركة نفط الكويت بإغلاق مؤقت لأغلب آبارها في البرقان والمقوع والأحمدي، حيث تنقل القناة إلى أوروبا قرابة 75% من نفط الكويت، فعندما بلغ الإنتاج عام1955م نحو 54 مليون طن، نقل عن طريق القناة منه 40 مليون طن، أما باقي الإنتاج فينقل إلى معامل التكرير في عدن لتزود به السفن الذاهبة إلى الشرق الأقصى، كما تأثر إنتاج الكويت جراء العدوان الثلاثي فوصل 44000 طن يومياً بعد أن كان 160000 طن يومياً(3).

وفي أواخر عام 1958م تعهد الشيخ عبد الله السالم في حضور الرئيس جمال عبد الناصر بمنع وصول النفط الكويتي إلى إسرائيل نهائياً(4).

وقبل هذه الإجراءات صدرت الكويت أول شحنة من النفط المستخرج

---

(1) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص 94.

(2) ذاكرة عربية للقرن 1900– 2000م، ص 157

(3) Financial Times London, 24 November,1956

(4) كمال مجيد، النفط والأكراد دراسة العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، لندن، دار الحكمة،1997م)، الطبعة الثانية، ص 17

من المنطقة المحايدة إلى ابعدان عن طريق ميناء عبد الله في 13 من مايو 1954[1](*)

وفي عام 1955م ظهر النفط في منطقة الروضتين شمال الكويت، ثم قامت الكويت بتأسيس شركة ناقلات النفط الكويتية[2]

امتياز المنطقة البحرية الكويتية السعودية المحايدة (5 يوليو 1958م)

في الخامس من مايو سنة 1958م منحت الكويت امتيازا للتنقيب عن البترول في نصفها المشاع من المنطقة المغمورة بالمنطقة المحايدة[3] حيث نالت هذا الامتياز الشركة العربية للنفط وهي شركة مملوكة لليابان وتحديداً 80% للشركة اليابانية التجارية للبترول[4]، و20% للكويت والسعودية مناصفة[5]

ويتضمن العقد نصف المصالح الكويتية غير المقسمة في قاع البحر ومن تحت التربة الذي يقع أسفل أعالي بحار الخليج العربي المجاورة للمياه الإقليمية للمنطقة المحايدة[6]

---

(1) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع، ص346
(*) إنتاج شركة البترول الأمريكية المستقلة منذ هذا التاريخ 1954م حتى 1961م مثبت بالملاحق تحت رقم 7

(2) Kuwait Oil, Facts and Figures, 2004, P 20 25

(3) البترول العربي، (القاهرة: إدارة شئون البترول بجامعة الدول العربية، نوفمبر 1963م)، ص132

(4) Ray Vicker, The Kingdom of Oil: The Middle East Its People and Its Power, (New York: Charles Scribner's Sons, 1974), P 148

(5) جريدة الحياة، بيروت، 19 يناير 1986م.

(6) فتحي العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، دراسة تاريخية سياسية قانونية، ملف الخليج الاستراتيجي، رقم2، (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، 2000م)، ص 54

وحددت مدة الامتياز بـ 44,5 عاماً، ونص على أن حصة الكويت لا تقل عن 57% من الإنتاج والتسويق بينما بلغت حصة السعودية 56% في الامتياز الذي وقعته مع الشركة ذاتها قبل الكويت بعام أي 1975[1][2] وقد نص الاتفاق أيضاً على أن النفط المنتج من منطقة الامتياز سوف يعتبر منتجاً بالتساوي بين الكويت والسعودية باعتبارهما يشتركان مناصفة في الموارد الطبيعية والنفطية في المنطقة المحايدة.

وقد تضمنت الاتفاقية شروطاً أخرى هي[3]:

- تعين الكويت والسعودية ثلث أعضاء مجلس الإدارة
- مراقبة حسابات الشركة عن طريق لجنة مؤلفة من ممثلي الدولتين والشركة
- لا تتدخل الشركة في الشؤون السياسية
- تسدد الشركة ضريبة الدخل في الدولتين
- لا تبيع الشركة إنتاجها للدول المعادية
- تقدر الأرباح على أساس الإنتاج والتسويق معاً
- يحصل حاكم الكويت من الشركة على 1,5 مليون دولار بشكل ريع سنوي عند اكتشاف النفط، وخمسة ملايين عند وصول النفط إلى معدل 50000 برميل يومياً.

---

(1) أنطوان سميسكي، الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم، ترجمة عبدالوهاب عبد العزيز، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965م)، ص 15

(2)The Economist Britain 10 May 1958

(3) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص350، 351

- تعيد الشركة النظر في بنود الاتفاقية إذا حصلت أية دولة من دول الشرق الأوسط على امتيازات أفضل مما أعطته الشركة للكويت والسعودية [1]

وجدير بالذكر أن الشركة قد بدأت الحفر في فبراير 1960م على بعد 28 ميلاً داخل البحر من ساحل المنطقة المحايدة، ونجحت أول بئر في إنتاج 6000 برميل يومياً، ثم تطور العمل في استخراج البترول بصورة عالية جداً بلغت أربعين بئراً في فترة لا تتعدى أربع سنوات[2].

وقد تم في 15 ديسمبر 1958م صناعة أول ناقلة نفط خام كويتية باليابان بتوصية من شركة ناقلات النفط الكويتية المؤسسة بالكويت برؤوس أموال كويتية بحمولة بلغت 46 مليون طن

وفي الرابع من مايو 1959م وصلت الناقلة (كاظمة) إلى ميناء الأحمدي، لتحمل أول شحنة إلى مدينة روتردام التي وصلتها عن طريق قناة السويس[3]

وفي السنة ذاتها 1959م- اتفقت الكويت مع شركة النفط على أن تحصل على نصف احتياجاتها من النفط دون أي مقابل نقدي[4].

وشهد عام 1960م ولأول مرة في تاريخ شركة نفط الكويت دخول عضوين

(1) ميمونة خليفة الصباح، الملك عبد العزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية، دراسة وثائقية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 29، (الكويت: جامعة الكويت، 1988م)، ص 108

(2) محمود سليم، الخليج العربي الدول والإمارات، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003م)، ص 104

(3) عبد الله خالد الحاتم، المرجع السابق، ص 364.

(4) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص 347.

كويتيين في مجلس إدارتها، وذلك بناء على الأمر الصادر من أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح بتعيين السيد محمود خالد العدساني والسيد فيصل منصور المرزوق كعضوين كويتيين نيابة عن حكومة الكويت بمجلس الإدارة[1].

كما تم أيضاً في العام نفسه تعيين أول امرأة كويتية في شركة نفط الكويت[2]. وفي أول أكتوبر 1960م تأسست شركة البترول الوطنية الكويتية برأسمال قدره 7,500,000 دينار كويتي مقسمة إلى مليون سهم اكتتبت الحكومة بـ 60% من رأس مال الشركة، و40% لمجموع سكان الكويت[3].

منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك OPEC) (*)

نتيجة للسياسات التعسفية لشركات النفط دعت الحكومة العراقية لعقد مؤتمر في بغداد يبحث هذا الموضوع حضره ممثلون عن السعودية وإيران والعراق وفنزويلا والكويت بهدف الاتفاق على إنشاء منظمة تحمي مصالحهم[4].

وكانت شركات النفط قد أقدمت على إجراء تخفيضات ضخمة في الأسعار المعلنة عام 1959م دون استشارة حكومات البلدان المنتجة،

---

(1) راشد عبد الله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت وعلاقاتها بالحكومة البريطانية والدول العربية، (القاهرة: دار العروبة، 1960م)، ص 147.

(2) Kuwait Oil Facts and Figures, 2004, P. 20.

(3) M.A. Ajlong, The Expanding Role of K.N.P.C in the Oil Business, (Munchen, W.D), P. 35.

(*) للمزيد حول هذه المنظمة ومراميها وظروف نشأتها انظر: أحمد بدر، تطورات في سوق البترول، (جدة: دار العرب للطباعة والنشر، 1986م)، الطبعة الأولى، ص 35- 55.

(4) حسين إبراهيم العطار، البترول وأثره في العلاقات الإيرانية الخليجية، شؤون خليجية، العدد الرابع، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أبريل 1999م)، ص 66.

متجاهلة مصالح هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل إيراداتها النفطية(1).

وقد عقد هذا الاجتماع في بغداد في العاشر من سبتمبر 1960م، واستمرت جلساته طيلة أيام أربعة وقع بعدها مندوبو الدول الخمس على وثيقة تأسيس الأوبك، وهي منظمة حكومية ذات طبيعة دولية، نظمتها اتفاقية عقدت بين الدول الأعضاء المؤسسين، وسجلت لدى سكرتارية الأمم المتحدة بمقتضى أحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في 6 نوفمبر1962م(2).

والموقعون على وثيقة التأسيس هم(3)

- خوان بابلو بيريز وزير المعادن والمواد الهيدروكربونية لفنزويلا.
- عبد الله الطريقي وزير النفط السعودي

فؤاد روحاني ممثل إيران، أول سكرتير للأوبك.

- طلعت الشيباني وزير التخطيط ووزير النفط بالوكالة العراقي
- أحمد سيد عمر وكيل دائرة المالية بالكويت

---

(1) الموقع الرسمي الإلكتروني لديوان الأميري الكويتي على شبكة الإنترنت الدولية www.da.gov.kw

(2) حسين إبراهيم المعدي، المرجع السابق

(3) زيان سيمور، الأوبك أداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الأمير، (الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"، 1980م)، ص 53: 64.

وقد أضيف للدول الأعضاء أندونيسيا وليبيا وقطر وأبو ظبي ثم الجزائر فيما بعد(1)(*) وتمثلت الأهداف الرئيسية للأوبك في(2)

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء
- تقرير أفضل الوسائل لحماية مصالح الدول الأعضاء
- المقاومة الجماعية لتخفيض الأسعار المعلنة
- تنمية مصالح الدول الأعضاء
- وضع الوسائل الكفيلة بتحقيق الاستقرار للأسعار في الأسواق العالمية.
- ضمان الحصول على دخل منتظم للبلاد المنتجة
- توفير إمدادات بترولية منتظمة واقتصادية وذات كفاية للبلدان المستهلكة
- تقديم عائد على رأس مال المستثمرين في صناعة البترول

وفي أول مردود لإنشاء الأوبك توقفت بالفعل سياسة الشركات الاحتكارية في تخفيض أسعار الصادرات من المواد البترولية.

امتياز شركة شل (15 يناير 1961م):

في 15 من يناير 1961م منح الشيخ عبد الله السالم الصباح شركة شل لاستثمار البترول المحدودة امتيازاً للتنقيب عن النفط واستخراجه من أرض البحر والطبقة الأرضية الباطنية الواقعة تحت مياه البحر لمسافة ستة

(1) سالم عبد شنور، نفط الشرق الأوسط والعالم العربي، ص 240 – 251

(*) انظر بالقسم الخاص بالملاحق جدول إنتاج بعض دول الأوبك في الفترة ما بين عامي 1950 – 1982م تحت رقم 8

(2) الموقع الرسمي للديوان الأميري الكويتي على شبكة الإنترنت الدولية www.da.gov.kw

أميال بحرية، مع الجزر والحواجز الرملية التي تقع ضمن المنطقة المذكورة باستثناء جزر (وربة- بوبيان- فيلكا- مسكان- عوهة- كبر)(1) ويعد هذا الامتياز هو ثالث امتياز في المنطقة المحادية للشاطئ على الساحل الكويتي(2).

والشركة التي منحت الامتيازات هي إحدى الشركات المتفرعة من مجموعة رويال دتش شل الهولندية، وأسست تحت اسم شركة شل الكويت لتنمية البترول ومنحت مدة 45 عاماً للامتياز، بمساحة تغطي 1500 ميل.

وتضمن الامتياز نوعاً جديداً من أنواع الاتفاقات المالية وهو اتفاق المشاركة، فكان لحاكم الكويت الحق في 20% من دخل الشركة، وكذلك20% من النفط المنتج يسوقه عن طريق المسالك التجارية التابعة لشل(3).

وتمثل حق الحكومة الكويتية في(4):

- خمسة شلنات عن الطن من صافي إنتاج النفط الخام سنوياً
- 12,5% من السعر المعلن يوم الإنتاج عن كل برميل من صافي الإنتاج بعد بدء التصدير المنتظم.
- 12,5% من قيمة الغاز الذي يباع بحالته الطبيعية، ومن قيمة الغاز الذي يستخدم في صناعة المنتجات.
- شراء 20% من رأس مال الشركة، لترتفع حصتها في الأرباح إلى 60%.

(1) إبراهيم ب. الحر، الكويت ماضيها وحاضرها، (بغداد: مطبعة الأديب، د. ت)، ص 73

(2) Hassan A. Al Ebraheem, Loc. Cit.

(3) سام هـ. شورر، المرجع السابق، ص 260

(4) راشد البراوي، المرجع السابق، ص 201

- تعيين هيئة مراجعين معترف بهم كمحاسبين دوليين، وتختارهم بنفسها لفحص دفاتر الشركة نيابة عن الحكومة.

النفط والطريق نحو الاستقلال (19 يونيو 1961م):

في مطلع ستينيات القرن العشرين كانت تعمل في الكويت خمس شركات نفطية(*)؛ واحدة منها وطنية و الأربع الأخريات من جنسيات مختلفة (بريطانية- أمريكية- يابانية- هولندية) وهو ما يظهر أن الكويت لم تكن يوماً ما مقيدة بالامتيازات النفطية التي منحتها لأية شركة من هذه الشركات، حيث اعتبرت نفسها حرة في إبرام أية اتفاقية تحقق مصالحها[1].

ولعل هذه الاستقلالية هي إحدى الدوافع التي ساهمت في نيل الكويت استقلالها إلى جانب الإرادة الوطنية والثقل الاقتصادي، وهو ما تحقق بالفعل حينما زادت عوائد البترول، فبدأت عملية التنمية الشاملة، حيث بلغت الكويت درجة كبيرة من التقدم والازدهار.

وقد قادها هذا التقدم إلى التفكير في الاستقلال، خاصة بعد عدم ممانعة السلطات البريطانية حكومة الكويت في رغبتها في القيام بإجراء الكثير من الإصلاحات الداخلية في كافة هيئات الدولة، وكذلك لمساعدة في الانضمام لعضوية المؤسسات الدولية[2].

(*) انظر في القسم الخاص بالملاحق تحت رقم 9، جدولاً يحوي الشركات الخمس بكافة بياناتها والحقول التي تعمل فيها وإنتاجها عام 1961م

(1) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية - القرن العشرين، سلسلة تاريخ الكويت، (الكويت: مطابع الوطن، 2000م)، الطبعة الثالثة، ص 460

(2) راضية قدورة، نشأة الجزيرة العربية كياناتها السياسية، (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، د. ت)، ص 501

واستكمالاً لكل ما سبق قامت بريطانيا بإلغاء معاهدة 23 يناير 1899م، وأعلنت الكويت دولة مستقلة استقلالاً كاملاً غير منقوص في 19 يونيو 1961م.

وهكذا اختتمت مرحلة من مراحل تطور اكتشاف وإنتاج النفط في الكويت بدأت بمنح الامتياز عام 1934م واختتمت بنيل الاستقلال عام 1961م، حيث حملت هذه السنوات تطورات كبرى تتعلق بنفط الكويت اكتشافاً وإنتاجاً وتسويقاً وبيعاً جعلت من الكويت قوة كبرى من قوى النفط الدولية من خلال ما تنتجه وتبيعه بالأسواق العالمية، حيث منحت الكويت امتياز الجزر والمياه المحيطة بها في 22 سبتمبر 1949م لشركة أمين أويل، ثم امتياز النصف المشاع من المنطقة المغمورة بالمنطقة المحايدة مع السعودية في 5 يوليو 1958م، للشركة العربية للنفط المملوكة لليابان، ثم امتياز استخراج النفط من أرض البحر لشركة شل، لتنتقل بعدها الكويت إلى مرحلة جديدة أحدثت تطوراً فيها من اكتشافاتها وإنتاجها النفطي، وساهمت خلالها في تأسيس منظمة الأوبك التي كان لها أكبر الأثر في ضبط قواعد السوق العالمية من خلال القوانين واللوائح التي نظمت عملية إنتاج وتسعير وبيع النفط لكافة دول العالم.

الفصل الثالث

من الاستقلال إلى الغزو العراقي

1961-1990م

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (KFAED):

عقب الإعلان الرسمي عن استقلال الكويت في 19 يونيو 1961م شرعت الكويت مباشرة في التفكير في كيفية الاستخدام الحكيم لثروتها النفطية لإرساء دعائم دبلوماسيتها الاقتصادية[1]، فأنشأت في 31 من ديسمبر 1961م الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية برأس مال مبدئي قدره خمسون مليون دينار أي ما يعادل وقتها 140مليون دولار أمريكي[2].

وكانت الكويت رائدة في تشكيل سياسة خارجية مرتكزة على الموارد النفطية، وكان الصندوق أول مؤسسة قومية منشأة لمنح المساعدات للبلدان النامية[3].

وقد جاء التفكير في هذا الصندوق في أثناء الأزمة الكويتية العراقية التي حدثت عقب الإعلان الرسمي عن الاستقلال في يونيو 1961م[*] فتقرر بعد تأسيس هذا الصندوق بعد جولة لفريق المالي الكويتي في مصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب ولبنان والأردن صيف هذا العام[4] وفي عام 1970م ارتفع رأس مال الصندوق إلى مليارى دينار

(1) M.S. Agwani, Politics in the Gulf, (New Delhi: Vikas Publishing House, W.D), P.1 1

(2) الكويت، الكتاب السنوي رقم 36، (الكويت: إدارة البحوث والترجمة بوزارة الإعلام،2002م)، ص 38

(3) علي حمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على محك النفط، ص 131

(*) سيتم شرح الأزمة العراقية الكويتية المعروفة باسم أزمة عبد الكريم قاسم لاحقاً بالتفصيل

(4) Abdul- Reda Assiri, Kuwait's Foreign Policy: City State In World Politics, San Francisco: Westview Press, 990) P.26.

أي حوالي 7،6 مليار دولار(1) ثم تم توسيع نشاطه عام 1974م ليشمل دولاً غير عربية(2).

وقد أمن الصندوق في الفترة ما بين عامي 1962و1984م قرابة 4233 مليون دولار هي قيمة 280 قرضاً(3).

النفط الكويتي خلال عقد الستينيات(*):

كانت سياسة تنفيق العائدات هي السياسة السائدة في الستينيات، بعد أن سادت سياسة مناصفة الأرباح في الخمسينيات، وتعني سياسة تنفيق العائدات أن يحسب الريع المقدم للحكومة من قبل الشركات النفطية العملة في أراضيها على أنه جزء من النفقات العامة للشركة ولا يتم خصمه من الأرباح العائدة إلى الحكومة بموجب سياسة مناصفة الأرباح(4).

وقد مثل عقد الستينيات مرحلة الدفاع بالنسبة للبلدان النفطية، واتسمت هذه المرحلة بالهدوء(5) ولم يشكل إنشاء منظمتي الأوبك

(1) علي أحمد عتيقة، المرجع السابق.

(2) Abdul- Reda Assiri, Loc. Cit.

(3) Joseph Wright Twinam, The United and The Gulf: Half A Century and Beyond, The Emirates Occasional Papers No. 11 (Abo Dhabi: The Emirates Center for Strategic and Research 1997), First Published, P. 20

(*) انظر بالقسم الخاص بالملاحق جدولاً يوضح حالة الآبار النفطية في شركة نفط الكويت حتى أوائل عام 1970م، تحت رقم 10

(4) محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، ص 185

(5) عبد القادر معاشو، النفط في العلاقات الدولية، بحيث ضمن مجموعة بحوث كتاب: محاضرات في الإعلام البترولي، تقديم علي أحمد عتيقة، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1985م)، ص 139

وللأوابك أي هجوم من جانب الدول الأعضاء، بل إنه كان خطوة من خطوات الدفاع عن المصالح الوطنية.

وقد زادت أهمية البترول بالنسبة للكويت بعد استقلالها، حيث شكل دافعاً للاستقلال بعد أن كان دافعاً له، فقد بلغت نسبة إيرادات الكويت من النفط سنة 1961م مقارنة بالإيرادات العامة للدولة 92%[1] وشكلت الصادرات البترولية نسبة 97,3% من مجموع الصادرات الكويتية للعام نفسه[2](*).

وبدأت الكويت تجني ثمار استقلالها، حيث عدلت في يونيو 1961م الامتياز الممنوح لشركة Amin Oil عام 1948م بحيث أصبح لزاماً على الشركة أن تدفع ضريبة دخل الدولة على إيراداتها بنصف صافي من النفط، وكذلك 12,5% كرسوم امتياز من قيمة السعر المعلن عند وصول إنتاج الشركة إلى 15,000 طن سنوياً[3].

كما شملت الاتفاقية الجديدة تعديلاً آخر يقضي بحصول الكويت على 75% من أرباح الشركة على أساس أسعار البيع الفعلية أو 50% من الأرباح على أساس الأسعار المعلنة أيهما أعلى[4]

---

(1) [illegible]، نفط الشرق الأوسط والعالم العربي - الآمال والمشكلات، ص211

(2) Abdul kanm A. Dekhayel. Kuwait: Oil, State and Political Legitimating, (U.K. Ithaca Press, 2000). First Published, P. 24

(*) انظر جدولاً يحتوي نسب مشاركة النفط في إجمالي الصادرات الكويتية منذ عام 1961 حتى 1984م بالجزء الخاص بالملاحق، رقم 11

(3) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع، ص 349

(4) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ص 209

وفي نهاية هذا العام وتحديداً في ديسمبر 1961م أعلنت الشركة اليابانية العاملة في الكويت أنها اكتشفت بئرين نفطيين جديدين، الأول ينتج7120 برميلا يوميا، والثاني 4270 برميلا يوميا[1].

وقد شهد العام التالي للاستقلال وصول الكويت لإنتاج قرابة الـ715مليون برميل بمعدل 1,957,906 برميل يومياً[2].

وفي عام 1963م منح امتياز جديد لشركة البترول الوطنية الكويتية المنشأة حديثاً والمملوكة للقطاعين العام والخاص بالكويت، وقد غطت منطقة الامتياز تلك المنطقة التي تخلت عنها شركة نفط الكويت من أرض امتيازها بالكويت في مايو 1962م[3].

وشهدت الأعوام التالية 1964، 1965، 1966م زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة في العائدات، حيث زاد الإنتاج الكويتي بنسبة 61% وصولاً للعام 1964م، وزادت العوائد بنسبة 30% في الفترة ذاتها[4]. فبلغت 183,500,000دينار[5]. أي قرابة 624 مليون دولار. زادت إلى 636مليون دولار عام 1965م وإلى 672 مليون دولار عام 1966م[6]. حيث ارتفعت صادرات الكويت النفطية إلى ما يزيد على 850 مليون برميل سنوياً[7]

1) Records of Kuwait 1961- 1965 Edited by: Anita L.P. Burdett. Bk 1532/1, (U.K. Archive Editions, 1997) P. 725

(2) إبراهيم بن الحر، الكويت ماضيها وحاضرها، ص 52

3) Hassan A. Al. Ebraheem, Kuwait: A Political Study, P. 95.

4) Jacqueline S. Ismael, Kuwait: Social Change in Historical Perspective, (New York: Syracus University Press, 1988), P. 93

(5) إبراهيم الحر، المرجع السابق، ص 76.

(6) نصر السيد نصر، المرجع السابق، ص 78.

(7) Nicholas Falon, Middle East Oil Money and its Future Expenditure, (U.K. Trotman LTD, 1975) First Published, P. 45.

امتياز هيسبانويل - كينك (مايو 1967م):

في مايو 1967م دخلت الشركة الوطنية الكويتية للبترول KNPC في اتفاقية مع شركة هيسبانويل Hispanoil، وهي شركة تملكها الحكومة الإسبانية Spanish Government Sponsored Group ، وقد أسستها ثلاث شركات إسبانية لتكرير البترول للشركة الكويتية نسبة 51% وللإسبانية 49%، وتتحمل الشركة الإسبانية كافة مصروفات التنقيب، ويعطي هذا الاتفاق مساحة 9262 كم2 من المناطق البرية والمناطق المغموره الكويتية، ومدته 35 سنة يمكن مدها إلى خمس سنوات إضافية[1].

وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية في أن الحكومة الإسبانية ضمنت 25% من احتياجات سوقها من النفط الخام الكويتي، أي أن الكويت ستحمل وحدها مسؤولية تغطية وتأمين ربع احتياجات السوق الإسبانية[2].

وجدير بالذكر أن الكويت قامت، بناء على المرسوم الأميري الصادر من الشيخ صباح السالم الصباح بتاريخ 17 ديسمبر 1967م، بتحديد المياه الإقليمية للكويت بمسافة اثني عشر ميلاً، وذلك بعد الاطلاع على المادتين الأولى والخامسة والستين من الدستور الكويتي، واتفاقية تحديد المنطقة المحايدة مع السعودية الموقعة في 7 من يوليو 1965م(*)، واتفاقية جنيف الصادرة بتاريخ 29 من أبريل 1958م، وعقود الامتياز الممنوحة من الكويت لشركات النفط الأجنبية العاملة في أراضيها[3].

---

(1) سليم طه التكريتي وآخرون، المرجع السابق، ص 269

(2) Hassan A. Al Ebraheem, Op. Cit, p 96.

(*) سيأتي الحديث تفصيلاً عن هذه الاتفاقية في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا الكتاب.

(3) The Iraq- Kuwait Dispute, Arabian Geopolitics3, Regional Documentary Studies, Evolution of The Iraq- Kuwait International Boundary on Land and Sea: 1958- 1993, Edited by Richard Schofield, (U.K. Archive Editions, 1994). Volume 4. P 437.

الكويت وحظر تصدير النفط (يونيو 1967م).

مع اشتعال الحرب الإسرائيلية العربية الثالثة المسماة بحرب الأيام الستة، قرر العرب استخدام النفط سياسياً لردع الهجوم، حيث وافق وزراء نفط الكويت والسعودية والعراق وليبيا والجزائر في 6 من يونيو 1967م على فرض حظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الداعمتين لإسرائيل وتليهما ألمانيا الغربية[1] وأعلنت الكويت رسمياً قرارها بوقف ضخ النفط لكافة الدول التي تساعد إسرائيل[2] ثم اضطرت بعد إضراب العاملين فيها إلى وقف تصدير البترول كلية لمدة أربعة أيام 14-17 يونيو1967م لكن العمل استؤنف بعدها، وصدر البترول الكويتي إلى كافة الأسواق التي كان يصدر لها باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[3]. فهبط من جراء هذا القرار إنتاج الكويت خلال هذا الشهر نسبة41% عما كان عليه خلال الشهرين السابقين وقدرت خسائر الكويت حينها بحوالي المليون دولار يوميا[4]

لكن الحظر قد ألغي سريعاً في مؤتمر الخرطوم المنعقد في 29 من أغسطس1967م[5]، حيث أجمع القادة العرب على فكرة استخدام النفط

(1) Paul Aarts, The Arab Oil Weapon, (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research 1999, First Published, P. 4

(2) Chookiat Panaspornprasit, US-Kuwait Relations 1961-1992: An Uneasy Relationship, PH.D. Unpublished, Department of International Politics, University of Wales, 1997, P. 114

(3) صاحب فهد، المرجع السابق، ص 102

(4) محسن محمد، حرب البترول، ص 47

(5) Paul Aarts, Op. Cit, P.5

كسلاح لكن بطريقة غير مباشرة، أي باستمرار تدفقه للدول المستهلكة واقتطاع جزء من عوائده لدعم صمود دول المواجهة مع إسرائيل عسكرياً وسياسياً[1]، وهو ما تحقق بالفعل، حيث قدمت الكويت والسعودية وليبيا 135 مليون دولار لمصر والأردن، كان لمصر منها 95 مليون دولار. كما أظهرت الكويت التزامها بدعم القضية الفلسطينية حينما قدمت 55 مليون جنيه إسترليني.

وفي 3 من سبتمبر 1967م قررت الكويت استئناف ضخ نفطها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، مشتركة في هذا مع كافة الدول العربية التي كانت قد أوقفت ضخ نفطها إلى الدولتين ثم عادت لترفعه[2]

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC)[*]

في التاسع من يناير سنة 1968م قامت الكويت والمملكة العربية السعودية والمملكة الليبية – آنذاك – بتأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" وهي منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي[3]. وقد وقع على وثيقة تأسيس هذه المنظمة كل من عبد الرحمن العتيقي وزير

(1) جورج قرم، النفط العربي والقضية الفلسطينية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م)، ص6

(2) روبرت ل. جيرمان، الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت 1965 – 1977م، سيرة شخصية سياسية، (لندن: مركز لندن للدراسات العربية، د. ت)، ترجمة ونشر المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت، 2002م، ص 236

(*) For All Details About This Organization Look: Abdel Kader Maachou OAPEC: An International Organization for Economic Cooperation and Instrument for Regional Integration, (Paris: Berger- Levrault, 1982)

(3) الموقع الرسمي للديوان الأميري الكويتي www.da.gov.kw

المالية والنفط الكويتي، وأحمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، وخليفة موسى وزير شؤون البترول الليبي[1].

وقد تم التوقيع على ميثاق المنظمة في بيروت، وتم اختيار الكويت مقراً لها. وتهدف هذه المنظمة إلى حماية التعاون بين أعضائها في كافة مجالات الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالصناعات البترولية[2]، وعضويتها تكون للدول العربية التي تعتمد اقتصادياتها اعتماداً رئيساً وغالباً على النفط، وقد دعي العراق للانضمام إليها فور تأسيسها لكنه رفض، ثم قبلت عضوية الجزائر وأبو ظبي والبحرين ودبي وقطر في مايو 1970م[3].

وفي عام 1972م عدلت المادة السابعة من الاتفاقية الخاصة بعضوية المنظمة، فتم فتح العضوية لدول عربية أخرى يكون البترول مصدراً مهماً لدخلها القومي وليس رئيساً كما كان معمولاً به سابقاً، فانضمت مصر وسوريا والعراق[4].

وتضم المنظمة الآن في عضويتها عشر دول عربية(*)، وتمارس مسؤولياتها واختصاصاتها عن طريق أربعة أجهزة هي المجلس الوزاري، والمكتب التنفيذي، والأمانة العربية، والهيئة القضائية.

---

(1) اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والشركات المنبثقة عنها، (الكويت، الإدارة القانونية بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1983)، الطبعة الثانية، ص 5.

(2) Sirriyeh Hussein, US Policy in the Gulf 1968-1977: Aftermath of British Withdrawal (London: Ithaca Press, 1984), P. 153.

(3) سيريه، حسين، المرجع السابق، ص 251.

(4) عمرو كمال حمودة، منظمة الأوابك إلى أين؟ سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية رقم 9، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، 1993م)، ص 11.

(*) انظر جدول الدول العربية الأعضاء بأوابك وعائداتها النفطية من 1973-1982م في الملاحق، رقم 12.

وانبثقت عن هذه المنظمة عدة شركات[1] هي:

- الشركة العربية البحرية لنقل البترول.
- الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن.
- الشركة العربية للاستثمارات البترولية.
- الشركة العربية للخدمات البترولية
- الشركة العربية للاستشارات الهندسية.
- الشركة العربية للمنظفات الكيمائية.
- كما تضم أيضاً معهد النفط العربي للتدريب

بقي أن نشير إلى أنه في نهاية عقد الستينيات وتحديداً عام 1969م عانت الكويت من زيادة الإنتاج الليبي الذي بلغ 750 مليون طن، حيث إنه دون هذا الإجراء كان بمقدور الكويت أن تنتج أكثر مما أنتجت، الأمر الذي أضر بعائدات الكويت النفطية لهذا العام[2].

النفط الكويتي خلال عقد السبعينيات:

شكل هذا العقد نموذجاً عملياً لتداخل النفط بالسياسة، والتأثير المتبادل بينهما، فقد تعرضت منظومة صناعة النفط الدولية بكافة أقسامها (إنتاج - تكرير - تسويق) لهزات عنيفة أثرت فيها إيجاباً وسلباً، حتى يمكن القول إن التغيرات المتلاحقة التي حدثت للنفط خلال هذا العقد كان من الممكن ألا يتعرض لها خلال نصف قرن أو أكثر؛ فقد شهدت فترة أوائل

(1) اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والشركات المنبثقة عنها، المرجع السابق

(2) بيتر ر. أودل، النفط والقوة العالمية: حقيقة أزمة النفط، ترجمة: راشد البراوي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م)، ص 99

السبعينيات مرحلة الهجوم بالنسبة للبلدان النفطية، وتحديداً الفترة من 1970 أكتوبر 1973م[1]

وكان الهجوم مرحلياً وتدريجياً؛ بدأ باتفاقية ليبيا في 1 سبتمبر 1970م، ثم اتفاقية طهران في 15من نوفمبر 1971م، واتفاقية طرابلس الغرب 2 من أبريل1971م، وجنيف الأولى 20 من يناير 1972م، وجنيف التكميلية 13 من فبراير1973م[2].

ثم جاءت القفزة التاريخية الكبرى ممثلة في القرارات المصاحبة لحرب السادس من أكتوبر 1973م بما فيها من حظر جزئي وكلي ومضاعفة للأسعار ثم إلغاء للحظر وثبات للأسعار، وهي الفترة التي استمرت بضع سنوات ما لبثت أن عادت مرة أخرى نهاية هذا العقد جراء اشتعال الثورة الإيرانية ومن ثم قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وما تبع هذا التغير في نظام الحكم الإيراني من تغير في سياسة إيران النفطية أثر دون شك في السياسات النفطية لدول المنطقة؛ لذا فإنه من المنطقي تقسيم هذا العقد إلى مراحل ثلاث.

- ما قبل أكتوبر 1973م.

- حرب أكتوبر 1973م.

- ما بعد حرب أكتوبر1973م، حتى قيام الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

النفط الكويتي ما قبل أكتوبر1973م:

مع بداية هذا العقد أصبحت الكويت سادس دولة في العالم من حيث الإنتاج وتحديداً عام 1971م. وبلغ احتياطها في العام ذاته 88,300 مليار

(1) عبد القادر معاشو، المرجع السابق، 140.
(2) سيد فتحي الخولي، المرجع السابق، ص 201، 202.

برميل أي ما يعادل 18,7٪ من الاحتياطي العربي، كما بلغت عوائدها النفطية 1,395 مليار دولار[1].

وقد شهد هذا العام واحدة من أهم الاتفاقات البترولية التي كان لها أكبر الأثر في إعادة صياغة علاقات البلدان النفطية بالشركات العاملة على أراضيها ألا وهي اتفاقية طهران الموقعة بتاريخ 14 من فبراير 1971م

وقد وقعت هذه الاتفاقية بعد شهرين من المباحثات الشاقة بين الكويت والسعودية وإيران وقطر وأبو ظبي من جهة وشركات البترول العاملة بها من جهة أخرى، وجاءت هذه الاتفاقية بعد تهديدات دول الخليج باتخاذ إجراءات صارمة إذا لم توافق الشركات على مطالبها

وقد تضمنت هذه الاتفاقية نقاطاً مهمة هي[2]:

- رفع ضريبة الإنتاج من 50 إلى 55٪.
- تعديل الفروق على درجات البترول وجعلها تستند على أسس عادلة بإلغاء كافة الخصومات التي تمنح على الأسعار المعلنة
- زيادة الأسعار المعلنة في دول الخليج بمقدار 33 سنتاً للبرميل
- زيادة الأسعار المعلنة خمسة سنتات اعتباراً من أول يونيو 1971م
- زيادة الأسعار المعلنة 33 سنتاً في الأول من يناير لعامي 1973، 1975م

---

(1) Sami Shareef, Arab Oil Reservoir and their Role in the Future of World Oil Industry, (Baghdad. INOC Publication, 1973), P. 32.

(2) أحمد البدر، التطورات في سوق البترول، ص 55

- زيادة سنوية قدرها 2,5% لمواجهة التضخم النقدي.

- ثبات نسبة ضريبة الدخل عند 55%.

- إلغاء نسبة مسموحات الأوبك، فزادت بناء على هذا حصة الحكومات[1].

وبالفعل «تمتعت إيرادات حكومات الدول المصدرة بفضل هذه المزايا الجديدة، فبلغت الزيادة في الخليج العربي 60%، وفنزويلا 75%، وليبيا 80%، ونيجيريا 71%، والجزائر 107% أما الكويت فقد زاد دخلها بما يعادل 149 مليون دولار[2].

لكنه ومع نهاية عام 1971م أصبحت الأمور عكسية، واختلفت توجهات السياسة النفطية الكويتية، فأصبحت القاعدة هي تحديد الإنتاج وليس رفعه.

فقامت الحكومة بتحديد إنتاج شركة نفط الكويت اعتباراً من 1972م بحيث لا يتعدى معدل الإنتاج اليومي ثلاثة ملايين برميل يومياً. وذلك نتيجة لمناقشات مهمة دارت في مجلس الأمة الكويتي طالبت بتحديد سقف للإنتاج النفطي، ووضع سياسة نفطية واضحة للحفاظ على الثروة، وهو ما تم بالفعل في مارس 1972م[3].

كما نجح مجلس الأمة أيضاً في تحفيز الحكومة على إعادة التفاوض مع شركة نفط الكويت فيما يتعلق بنسبة المشاركة الوطنية في أسهم الشركة[4].

---

(1) مي محمد آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، (القاهرة، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، 2000م) الطبعة الأولى، ص 184، 185.

(2) أحمد البار، المرجع السابق.

(3) محمد غانم الرميحي، المرجع السابق.

(4) خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في عالم متغير، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2000م)، الجزء الأول، ص 314.

اتفاقيتا المشاركة في الأرباح (20 ديسمبر 1972م، 8 يناير 1973م)

في العشرين من شهر ديسمبر عام 1972م، وقعت في الرياض اتفاقية المشاركة في الأرباح بين الكويت والسعودية وأبو ظبي وقطر ومن ناحية والشركات العاملة بها من ناحية أخرى(*) حيث وافقت هذه الشركات من حيث المبدأ على أن يكون لكل دولة منتجة الحق في الحصول على نسبة 25% من رأس المال تزداد تدريجياً لتصل إلى 51% عام 1982م[1]

هذا وقد بلغ دخل الفرد في الكويت في هذا العام نتيجة زيادة عوائد النفط بعد تعديل الامتيازات القديمة مستوى عاليا جداً بلغ 3860 دولاراً، وهو ما يقارب سبعة أضعاف مثيله في السعودية وعشرة أضعاف مثيله في العراق[2]

وفي الثامن من يناير عام 1973م، وقعت الكويت اتفاقية المشاركة مع شركات النفط على أرضيها، وذلك بعد مفاوضات طويلة استمرت لأكثر من ثلاثمائة يوم، بدأت في جنيف وانتهت في الكويت[3]

قانون المحافظة على الثروة النفطية (25 يونيو 1973م):

تأكيداً سياسة الكويت النفطية الرامية لحماية هذه الثروة، أصدر أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح القانون رقم 19 لسنة 1973م بشأن المحافظة على مصادر الثروة النفطية، وذلك في 25 من يونيو 1973م[4].

(*) للمزيد حول هذه الاتفاقية انظر: عبد الرحمن منيف، مبدأ المشاركة وتأميم النفط العربي، 1973م، ص 155 – 173

(1) محمد يوسف علوان، مبدأ التعويض عن الأضرار، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الرابع، (الكويت: جامعة الكويت، أكتوبر 1975م)، ص 114

(2) عبد العزيز هيكل، النفط وتطور البلاد العربية، سلسلة التقارير الاقتصادية، رقم1، النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976م)، ص 42

(3) جريدة القبس، الكويت، 8 يناير 2005م

(4) جريدة الوطن، الكويت، 25 يونيو 2003م

وقد حدد هذا القانون الإطار القانوني والتنظيمي لمبدأ المحافظة البترولية، وكرس إشراف الدولة الفعلي على العمليات البترولية وذلك من خلال لوائح تطبيقية ملحقة به صدرت عام 1975م، وقد جرى تطبيق هذا القانون على كافة عمليات الاستكشاف والحفر والإنتاج والتصنيع والتكرير والنقل والتصدير والنشاطات المتعلقة بذلك[1].

جدير بالذكر أن هذا العام – 1973م – قد شهد في يناير تحديد مجلس الأمة موقفه من استخدام النفط سلاحاً للمواجهة مع إسرائيل، حيث أكد أعضاء المجلس أن المجلس قد اتخذ قراراً بأن توضع مسألة إيقاف ضخ النفط موضع التنفيذ في حال نشوب القتال فعلياً بين دول المواجهة العربية وإسرائيل، حيث سيوقف فوراً ضخ النفط للدول المؤيدة لإسرائيل[2].

ثم قامت الكويت بإيقاف نقل نفطها بالفعل إلى الدول العربية يوم 15 مايو 1973م كاحتجاج على قيام دولة إسرائيل في هذا التاريخ، مشتركة في هذا الإجراء مع الجزائر وليبيا والعراق[3].

وقد اعتبرت الدوائر السياسية الأمريكية تصرف الكويت هذا مؤشراً على استعدادها لوقف إنتاجها مستقبلاً بصورة أكبر[4].

النفط الكويتي وحرب أكتوبر 1973م:

لم تكن فكرة استخدام النفط سلاحاً سياسياً وليدة حرب السادس من أكتوبر 1973م، لكن سبق طرحها أكثر من مرة قبل هذه الحرب بسنوات بل

(1) الطاقة في الوطن العربي، الجزء الرابع، ص 267.

(2) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، ص 141.

(3) Trevor Mostyn, Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1943- 1990 (New York, Factson File, 1991), P 129.

(4) New York Times, 16 May 1973.

ومعقود. لكنه وللحق فإن استخدام هذه الفكرة في أكتوبر 1973م كان استخداماً عملياً ومؤثراً، حيث تمت هذه العملية تحت ما عرف في حينه بدبلوماسية البترول(*).

وتعود المرة الأولى التي طرحت فيها فكرة استخدام النفط العربي سياسياً إلى عام 1946م، عندما تقدمت مصر باقتراح إلى مجلس جامعة الدول العربية الذي كان مجتمعاً على مستوى القمة بمصيف بلودان سوريا يقضي بمنع تصدير البترول العربي لأية دولة تساند العصابات الصهيونية

لكن الشركات المتحدة- وهي الأقوى وقتها - ردت بضرورة فصل السياسة عن البترول، ولم يكن القرار ذا تأثير قوي حتى وإن نفذ لكون الولايات المتحدة الأمريكية وقتها هي المصدر الرئيسي للبترول في العالم، بينما كان البترول العربي قليلاً جداً وغير مؤثر

ثم طرحت هذه الفكرة ثانية في أثناء حرب فلسطين عام 1948م، وبالفعل أوقف العراق ضخ نفطه في الأنابيب التي تصل إلى حيفا

وفي عام 1956م وعقب العدوان الثلاثي تم تفجير أنابيب نقل بترول العراق إلى ميناء اللاذقية. ثم جاء الاستخدام الأكثر وضوحاً عقب العدوان الإسرائيلي في يونيو 1967م وهو ما سبقت الإشارة إليه تفصيلاً(1)

(*) دبلوماسية البترول مصطلح سياسي يعني استخدام البترول لتحقيق أهداف سياسية تعود بالنفع على الدول المنتجة له، وتحقق لها غايات ما كانت تستطيع الوصول إليها لولا استخدام هذا المورد. للمزيد انظر: السيد عليوه، الملك فيصل والقضية الفلسطينية (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، 1982م)

(1) محسن محمد: حرب البترول، ص 43، 44.

لكن المحطة التاريخية الواضحة في مراحل تسلسل استخدام النفط سلاحاً جاءت عقب الأيام الأولى لحرب السادس من أكتوبر 1973م، وذلك حينما اجتمع وزراء النفط في دول الخليج من الدول الأعضاء في أوبك (الكويت- السعودية- العراق- الإمارات العربية المتحدة- قطر- إيران) في دولة الكويت يومي 16، 17 من أكتوبر[1]، وذلك بهدف التفكير في مضاعفة أسعار كافة فئات النفط الخام[2]، وكذلك الإعلان عن حظر نفطي ضد الدول المؤيدة لإسرائيل[3]. وهو ما تم في اليوم الثاني من الاجتماعات[4].

وقد استبعد المجتمعون فكرة الربط مرة واحدة بين رفع الأسعار وقطع الإنتاج نهائياً لما قد تسببه هذه الفكرة من إحراج لهم وإظهارهم أمام العالم كأنهم مشتركون في عملية ابتزاز هدفها الربح وليس العمل في خدمة قضية وطنية عادلة[5].

فقرر الوزراء في اليوم الأول من الاجتماعات زيادة سعر النفط بنسبة 70%، فارتفع سعر البرميل من ثلاثة دولارات كانت مقررة بطهران إلى 12,5 دولارات[6].

(1) حمد مصطفى، تقرير حول ندوة الاقتصاديات العربية وتحدي تذبذب أسعار النفط المعقدة بالقاهرة في 26، 27 مايو 1999م، شؤون خليجية، العدد السابع، المجلد الأول، (القاهرة مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، يوليو 1999م)، ص 30

(2) Gad G Gilbar The Middle East Oil Decade and Beyond, (London: Frank Cass, 1997), P 1

(3) حمدان حمدان، عقود من الخيبات كيف وصلنا إلى هنا؟ (بيروت بيسان للنشر والتوزيع، 1995م)، الطبعة الأولى، ص 616

(4) Benjamin Shwadran The Middle East P 43

(5) محمد حمدان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده (دمشق دار دمشق للطباعة والنشر، 1984)، ص 527

(6) Anthony Sampson The Seven Sisters, The Great Oil Companies and the World they Made, (London Hodder and Stoughton, 1975) First Published, P 252.

وفي اليوم التالي وافق وزراء العرب على قطع الإنتاج بنسبة 5% من مستوى إنتاج شهر سبتمبر 1973م، مع الاحتفاظ بقطع النسبة ذاتها 5% بشكل شهري حتى تتحقق أهدافهم التي تلخصت في انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في يونيو 1967م، واستعادة الفلسطينيين حقوقهم المشروعة[1].

وفي اليوم ذاته 17 أكتوبر 1973م عقد اجتماع في واشنطون بين وزراء خارجية كل من الكويت والسعودية والجزائر والمغرب والرئيس نيكسون ووزير خارجيته حول قرارات وزراء النفط العرب، وقد أبدى الوزير السعودي عمر السقاف رغبة العرب في السلام، ووقف الدعم الأمريكي لإسرائيل، والتأكيد على ضرورة انسحابها[2].

لكن نيكسون فاجأهم وفاجأ العالم بعد يومين فقط من هذا الاجتماع بإعلانه تقديم منحة عسكرية أمريكية لإسرائيل بقيمة ملياري دولار، وهو ما تم إقراره قطعاً قبل الإعلان بيوم أو يومين عن هذه المنحة أي يوم اجتماعه بالوزراء العرب تقريباً!![3].

وتبعاً لهذا القرار بحث وزراء النفط العرب إمكانية تخفيض إنتاجهم بنسبة 10%[4]، ثم قرروا الاجتماع ثانية في الكويت والإعلان في الرابع من

(1) Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, (New York: Simon and Shuster, 1991), First Publised, P. 607

(2) عبد الحكيم الصحراوي، الملك فيصل والعلاقات الخارجية السعودية، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2002م)، ص 217

(3) Daniel Yergin, Op. Cit, P. 608

(4) The Daily News, Kuwait, 3 November 1973

توفمبر عن رفع نسبة الخفض لتصل إلى 25%[1] من مستوى إنتاج شهر أكتوبر على أن تزداد النسبة بمعدل 5% شهرياً[2]

ثم عاد الوزراء واجتمعوا في فيينا يوم 18 فبراير وأقروا تطبيق نسبة 5% من إنتاج شهر ديسمبر 1973م وبعدها بأيام اجتمعوا بالكويت في الثامن من ديسمبر وأوضحوا أن التخفيض في الإنتاج سيستمر على الدول غير الصديقة كالولايات المتحدة وهولندا وبنسبة 5% من يناير 1974م تبعاً لإنتاج ديسمبر 1973م[3].

واجتمع الأعضاء في الكويت في 24، 25 من ديسمبر ليقرروا رفع الإنتاج بنسبة 10% لتصبح النسبة 15% بدلاً من 25% بدءاً من يناير 1974م وذلك مع بعض الدول الصديقة كاليابان وبلجيكا ومع بدايات 1974م ارتفع السعر ووصل إلى 11.65 دولاراً[4]

وبعد قرابة ثلاثة شهور من الشد و الجذب، وافقت سبع دول عربية من أصل تسع منتجة للبترول في 18 من مارس 1974م وعقب اجتماع فيينا على رفع الحظر المفروض على الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكتوبر1973م، ليسدل الستار على أطول فترة في تاريخ العرب المعاصر

1) Roy Licklider Political Power and the Arab Oil Weapon. (California. University of California Press, 1988) P. 12

(2) يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية - البعد الاقتصادي لأمن الخليج العربي -، سلسلة قضايا دولية وإقليمية، رقم 4، (القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997م)، الطبعة الأولى ص17

(3) Ibrahim F I Shihata, The Case of The Arab Oil Embargo. A Legal Analysis of Arab Oil Measures, (Beirut. The Institute for Palestine Studies, 1975), P 89 - 92

(4) حسين عبد الله، أسعار النفط الصحيح عن تقلبات السوق، دراسات إستراتيجية، السنة15، العدد 154، (القاهرة. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005م)، ص23

استخدم فيها النفط كسلاح سياسي والتي امتدت لستة شهور، وقد كانت سوريا وليبيا هما آخر المصدقتان لقرار رفع الحظر(1)(*)

الدور الكويتي خلال فترة الحظر (أكتوبر 1973 - مارس 1974م)

أيدت الكويت استخدام النفط في المعركة العربية الإسرائيلية منذ ما قبل اشتعالها، وذلك عندما وافق مجلس الأمة الكويتي على رفع اقتراح للحكومة يقضي باستخدام النفط الكويتي كسلاح في المعركة المرتقبة مع إسرائيل، كما دعا الاقتراح إلى تجميد كافة ارتباطات الكويت مع شركات البترول الغربية منذ لحظة بدء القتال(2).

وبعد اشتعال المعركة وتحديداً في التاسع من أكتوبر عقد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء الكويتي برئاسة جابر الأحمد الجابر الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء لمتابعة أنباء المعارك على الجبهة العربية والتطورات السياسية وبعد اجتماع مجلس الوزراء الكويتي أكد وزير الخارجية صباح الأحمد أن من حق الدول العربية الدفاع عن نفسها وتحرير أراضيها المحتلة بشتى الوسائل ثم دعت الكويت إلى اجتماع طارئ لجميع الدول العربية المنتجة للنفط على أرضها لبحث دور البترول في هذه المعركة

(1) Trevor Mostyn, Op. Cit, P. 135.

(*) يروي إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصرية الأسبق قصة بخصوص هذا الاجتماع مفادها أنه كان من المفترض عقده بطرابلس الليبية التي وصل إليها وزراء البترول العرب بالفعل في العاشر من مارس، لكن الرئيس الليبي معمر القذافي رفض أن يصدر قرار رفع الحظر من بلاده، فاتجه الوزراء إلى القاهرة، ثم عاد القذافي في 12 مارس ليرحب باستضافة الاجتماع مرة أخرى، لكن الوزراء العرب أدركوا أنه لن يسمح بصدور هذا القرار من بلاده فقرروا اختيار فيينا كمدينة محايدة. للمزيد انظر: حسن البهامي ومحمد الطويل، معركة الحزام الذهبي الأول، 1990م.

(2) جريدة الأنوار، بيروت، 9 أكتوبر 1973م

وفي العاشر من أكتوبر وقع 37 من جملة 50 عضواً من أعضاء البرلمان الكويتي بياناً يحثون فيه الحكومة على سحب مدخراتها من الولايات المتحدة، وإعادة النظر في صادرات البترول إليها، وكذلك في أنصبة الشركات الأمريكية في الحقول الكويتية. ثم كلفت الحكومة الكويتية وزير النفط والمالية عبد الرحمن العتيقي بالاتصال بوزراء بترول السعودية والعراق وليبيا والجزائر وقطر والإمارات، لعقد اجتماع طارئ لهذا الشأن[1].

وخلال مؤتمر وزراء النفط العرب المنعقد بالكويت يومي 16، 17 أكتوبر صرح وزير النفط والمالية الكويتي عبد الرحمن العتيقي بأنه يجب عدم تعويض الكميات التي توقف شحنها من موانئ بانياس وطرطوس، كما أكد موافقته على خفض الإنتاج شريطة عدم الإضرار بالدول الصديقة[2].

وفي السابع والعشرين من أكتوبر أعلنت الكويت حظر تصدير نفطها لكندا لكونها من الدول المؤيدة لإسرائيل[3]، وبعد أيام حظرت تصدير النفط لهولندا[4]، وفي نهاية نوفمبر ألحقت البرتغال وجنوب أفريقيا بقراراتها هذه[5].

ومع بدايات عام 1974م أكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد في 21 من يناير على أنه من الصعب تحويل رفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية رغم انسحاب القوات الإسرائيلية من قناة السويس[6].

(1) حسن التهامي ومحمد العوين، المرجع السابق، ص 76، 77.

(2) محسن محمد، المرجع السابق، ص 121.

(3) جريدة الرأي العام، الكويت، 28 أكتوبر 1973م.

(4) جريدة الرأي العام، الكويت، 31 أكتوبر 1973م

(5) أخبار الكويت، 24 نوفمبر 1973م

(6)Trevor Mostyon, Op. Cit, P. 134.

ثم أكدت الكويت في اليوم التالي مباشرة على أن الحديث عن إنهاء الحظر سابق لأوانه؛ لأنها مازالت ملتزمة بالوعد الذي قطعته على نفسها بخصوص الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة، واستعادة كافة الحقوق الشرعية للفلسطينيين[1].

ومع الإعلان الرسمي العربي عن رفع الحظر صرح العتيقي بأن الكويت قد وافقت على رفع هذا الحظر رغبة في عدم حدوث انشقاق في الجبهة العربية[2].

واستمرت الكويت في موقفها المتمسك باستعادة الحقوق العربية المغتصبة إلى ما بعد رفع الحظر، حيث صرح وزير الخارجية الكويتية أنه ليس هناك مجال لمقارنة الضغوط التي تمارسها الدول الكبرى لأغراض أنانية بالجهود التي تبذلها الدول العربية لوضع حد للاحتلال ومقاومة العدوان وإعادة الحقوق المسلوبة لأصحابها الشرعيين، وذلك رداً على تصريحات الرئيس الأمريكي جيرالد فورد ووزير خارجيته هنري كسينجر التي أطلقاها في سبتمبر 1974م متوعدين فيها العرب المنتجين للنفط بوقوعهم ضحية لتصرفاتهم وقراراتهم ومتوعدينهم أيضاً بالنهاية الكارثية لسياسة الصدام هذه[3].

وجدير بالذكر أن الإنتاج الكويتي قد انخفض بسبب هذه الأزمة، حيث بلغ قرابة المليونين ونصف المليون برميل عام 1974م[4] بعد أن كان يفوق

(1) توماس أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784–1975م، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1985م)، الطبعة الأولى، ص 699– 700.

(2) جريدة القبس، الكويت، 15 أبريل 1974م.

(3) جورج طعمة، النفط والعلاقات العربية والدولية، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1979م)، ص 42.

(4) عبد العزيز مؤمنة، البترول والمستقبل العربي، سلسلة الكتاب السعودي، رقم 75، (جدة: دار تهامة، 1983م)، ص 268.

ثلاثة ملايين برميل يومياً عام 1973م[1] لكنه وفي الوقت ذاته فإن الكويت قد استفادت من هذه المرحلة كسائر الدول المنتجة للنفط جراء ارتفاع الأسعار، حيث ارتفعت عوائدها من 1,7 مليار دولار عام 1972م إلى 7,8 مليار دولار عام 1974م[2].

وعقب انتهاء الحظر قامت الكويت بتغيير خريطة توزيع نفطها على دول العالم، حيث غيرت من سياستها الجغرافية التسويقية، فبدأت في تصدير نفطها إلى أستراليا وكوريا الجنوبية وسنغافورة والبرازيل واليونان وتايوان[3]

حقائق حول قرار حظر تصدير النفط العربي (أكتوبر 1973م - مارس 1974م):

كشفت هذه الفترة عن حقائق عدة ونقاط جوهرية تمثلت في

التأكيد على الارتباط الوثيق بين النفط والسياسة والأمن الخليجي والدولي[4](*)، حيث شكل قرار الحظر سابقة تاريخية مهمة في مجال القرار السياسي العربي المشترك على الصعيد الرسمي بغض النظر عن

(1) حسن أبو ... وآخرون، بعض مسائل النفط والطاقة، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، رقم7، (لندن، مركز معالم لثابت للدراسات والنشر، 1982م)، الطبعة الأولى، ص 35

(2) محمد يوسف صوان، المرجع السابق، ص 100

(3) ف. عيسييف وآخرون، الكويت والكويتيون في العالم المعاصر، (موسكو، أكاديمية العلوم الروسية، معهد الاستشراق، 2003م)، ص 169.

(4) Gregory F Gause III On Monarchies. Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States. (New York Council of Foreign Relations Press 1944), P. 192

(*) انظر قائمة بأهم الأحداث السياسية التي جرت في السبعينيات وأثرت على أسعار البترول تحت رقم13 بالملاحق.

للاختلاف في تقييم جدية وكفاءة الحظر(1). وأثبت العرب صدق مقولة السادات بأنهم قادرون على المنح والمنع، وعلى الجميع إدراك ذلك لكنهم أهدروا فرصة تاريخية لتحقيق الوحدة على مستوى الحكومات والشعوب حيث انقسمت الدول العربية في تعاطيها مع هذا الموقف إلى مجموعات ثلاث(2)(*)

* المنتجون الصغار كقطر والبحرين وعمان، وهي دول صغيرة محدودة الإنتاج جاهزة لبيع إنتاجها دونما أية شروط.
* دول منتجة بنسب كبيرة كالعراق والجزائر، وهي كثيرة السكان وتحتاج إلى العوائد في برامجها التنموية وخدمة مشروعاتها الاقتصادية.
* دول منتجة بنسب ضخمة لكنها ذات سكان قليلين، لذا فهي قادرة على تقليص إنتاجها رغم حاجتها إلى العوائد لخدمة اقتصادها.

- لم يلتزم العراق بالحظر منذ بدايته، فلم يخفض إنتاجه واستمر في تصدير نفطه، بل إنه زاد على معدلاته اليومية المعتادة بنسبة 40%(3)
- انتهكت ليبيا الحظر المفروض ووقعت اتفاقاً مع الولايات المتحدة يقضي بتزويدها بـ 600 ألف برميل يومياً(4)

---

(1) محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981م) الطبعة الثالثة، ص 186

(2) Benjamin Shwadran, Op. Cit, P. 54.

(*) موقف الدول العربية النفطية تجاه عمليتي الخفض والحظر مثبت بقائمة تحت رقم 14 بالملاحق

(3) أديث. و. أي. بنروز، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975م، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1989م)، الطبعة الأولى، ص 298

(4) محمد محمود الطحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي - دراسة تاريخية سياسية 1971-1990م، (القاهرة: دار العلمي للطباعة والنشر، 2005م)، ص 113-114

- اعترفت الدوائر الغربية بالنجاح الباهر الذي حققه سلاح النفط العربي في المواجهة العسكرية مع إسرائيل رغم محاولات التشكيك الغربية[1].

- قدمت لنا هذه الأزمة درساً ونموذجاً لتتعامل الذكي الغربي والأمريكي مع الأزمات، تمثل في استخدام الإشارات، والقدرة على توجيه الإشارة إلى أكثر من طرف، وبرسالة خاصة ومختلفة لكل طرف[2].

- مكنت الاحتياطيات النقدية العربية الضخمة الدولة المنتجة من فرض هذا الحظر وتصعيده تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وغيرهما ولو بشكل تدريجي من 5% إلى 25%[3].

- لم تفلح تهديدات الولايات المتحدة في أثناء وبعد أكتوبر 1973م باحتلال منابع النفط التي أعلنتها مراراً وتكراراً[4]*.

- كانت حرب أكتوبر 1973م نقطة انطلاق لقفزات واسعة وسريعة في

---

(1) Daily Telegraph, London, 22 November 1973

(2) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1975م)، الطبعة الأولى، ص 210.

(3) نصير عازوري، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الأول، (الكويت: جامعة الكويت، يناير 1975م) ص 69.

(4) محمد حنيفة، من يهدد منطقة الخليج العربي؟، (بغداد: المكتبة الوطنية، 1983م)، ص56

* للمزيد حول التهديدات الأمريكية باحتلال منابع النفط في الخليج العربي انظر: محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي، دراسة تاريخية سياسية 1971 – 1990م، (القاهرة: دار مدبولي للطباعة والنشر، 2005م، الطبعة الأولى)

أسعار النفط[1] وصلت إلى نسبة 387% أي قرابة الـ 400%[2] حيث قفز السعر من 2,59 (دولارين وتسعة وخمسين سنتا) للبرميل قبلها إلى 11,65 بعدها[3].

- ارتفعت عائدات الدول العربية من النفط إلى أربعة أضعاف، حيث زادت من 14 مليار دولار عام 1972م إلى 75 مليارا عام 1974م

- اقتنعت الدول الغربية بأنه لا طائل من سياسة التهديد والتوبيخ، فبدأت باتخاذ خطوات أكثر عقلانية تجاه مواجهة مثل هذه المواقف مستقبلاً، فقامت بإنشاء وكالة الطاقة الدولية في فبراير 1974م، وهي بمثابة منتدى للطاقة يضم في عضويته 24 دولة تلتزم جميعها باتخاذ إجراءات مشتركة لمواجهة حالات الطوارئ في مجال النفط، وتبادل المعلومات في مجال الطاقة، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان على رأس الدول الأعضاء، بينما لا تضم الوكالة أية دولة عربية نفطية أو غير نفطية ولا أفريقية[4]

فتح هذا الحظر آفاق تعاون اقتصادي كبير مع دول نامية كثيرة.

---

(1) صلاح العقاد، مجلس التعاون الخليجي في إطاره الإقليمي والدولي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الندوة العلمية الرابعة بعنوان: مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، المجلد الثاني، (جامعة الكويت، نوفمبر 1993م)، ص 202.

(2) محمد غانم الرميحي، قضايا خليجية، (دبي: مركز المعلومات والدراسات والبحوث البيان، 1997م)، ص 15.

(3) علي خليفة الكواري، صناعة النفط في الخليج العربي: قصة المشاركة والامتلاك الوطني، مجلة الكويت، العدد 27، نوفمبر 1984م، ص 33

(4) علي راضي حسين، وكالة الطاقة الدولية ومستقبل أسعار النفط، شؤون خليجية، العدد الثامن، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أغسطس 1999م)، ص36 - 40.

النفط الكويتي من رفع الحظر حتى قيام الثورة الإيرانية 1974 – 1979م (المشاركة والتأميم):

كان الحدث الأبرز في هذه السنة 1974م هو اتفاق الكويت في 29 من يناير على نظام المشاركة مع شركة نفط الكويت[1]

وقد تملكت الكويت بموجب هذا الاتفاق 60% من عمليات وحقوق ومرافق الشركة ومراكبها البحرية وموجوداتها من النفط، مع دفع الحكومة مبلغ 112 مليونا كتعويض للشركة[2]. وقد صدق البرلمان على هذه الاتفاقية بموجب القانون رقم تسعة لسنة 1974م[3] بعد معارضة شديدة ضد نسبة الـ 60%، حيث طالب الأعضاء بالتأميم الكامل، وقد جاءت نتيجة التصويت بأغلبية 32 صوتاً مع الاتفاقية وصوتين ضدها وامتناع تسعة عشر عضواً عن التصويت[4].

وفي 25 من أغسطس 1974م وقّعت الكويت اتفاقية مشاركة أخرى بنفس شروط الاتفاقية السابقة ولكن مع شركة الزيت العربية المحدودة المملوكة لليابان، فتملكت الكويت بموجبها 60% من كافة عمليات ومرافق الشركة التي تعمل في المنطقة البحرية المحايدة المتاخمة للمنطقة البرية المقسومة مع السعودية[5].

وكانت الكويت قد اشترت في هذه السنة من خلال مصرف درسدنر

---

(1)Trevor Mostyn, Op Cit, P 135

(2) محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، ص 118.

(3) مسيرة 25 عاماً من عصر النهضة الكويتية الحديثة (الكويت وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، 1986م)، 35

(4) محسن محمد، المرجع السابق، ص 359

(5) Trevor Mostyn, Op Cit, P. 137

لألماني 14,6% من رأس مال شركة ديملر بنز الألمانية بقيمة مليار مارك ألماني عربي، وذلك ضمن سياسة استثمار العوائد النفطية في الخارج[1]

هذا وقد وصل الإنتاج الكويتي خلال عام 1974م إلى معدل 2,94 مليون برميل يومياً والاحتياطي بلغ 64 مليار برميل بنسبة مثلت 21% من الاحتياطات العربية[2] كما بلغت العائدات النفطية في ذلك العام سبعة مليارات دولار[3]

ولمزيد من الإشراف الحكومي على أنشطة الشركات البترولية بالكويت أنشئ المجلس الأعلى للبترول عام 1974م، أي قبل عام واحد من التأميم الكامل لصناعة النفط، وتتشكل عضوية هذا المجلس من رئيس الوزراء وستة وزراء هم وزراء البترول والخارجية والمالية والتجارة والاقتصاد والتخطيط ونائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ويجتمع هذا المجلس بشكل ربع سنوي، ويشرف على الأنشطة المملوكة لمؤسسة البترول الكويتية[4].

وفي عام 1975م شكل مجلس المحافظة على الثروة البترولية بهدف الإشراف على تنفيذ القانون واللوائح المتعلقة به ويرتبط وثيق مع الشؤون الفنية بوزارة النفط. وقد أنشئ هذا المجلس بموجب القرار الوزاري لوزير النفط في 31 من ديسمبر 1975م[5].

(1) المواد الأولية والاستراتيجية للبلدان الصناعية العربية مثل النفط، سلسلة التقارير الاقتصادية، رقم 3، النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976م)، الطبعة الأولى، ص 60
(2) Anthony H Cordesman, Kuwait: Recovery and Security After The Gulf War, (New York Westview Press, 1997). P 30
(3) المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1974، الكويت، وزارة التخطيط، 1976)
(4) Arab Oil and Gas Directory, (Paris: Arab Petroleum Research Center, 2002), P 211
(5) مسيرة 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة، ص 42

وفي الأول من فبراير 1975م وقعت الكويت اتفاقية المشاركة مع شركة نفط الكويت[1] وخلال هذا العام انخفض إنتاج الكويت بمقدار 152 مليون برميل عنه في عام 1974 بنسبة انخفاض بلغت 18,9%[2] فبلغ الإنتاج 2,84 مليون برميل[3] ووصلت العائدات لـ 8,5 مليار دولار[4].

وفي نهاية هذا العام وتحديداً في الأول من ديسمبر عقدت الكويت اتفاقاً بأثر رجعي يعود إلى مارس من العام نفسه- 1975م مع شركة نفط الكويت سيطرت بموجبه على الـ 40% المتبقية من مصالحها في الشركة[5].

وتضمن الاتفاق استمرار الشركة في الإدارة وتوفير الخدمات الفنية والخبراء على أساس تجاري، مع إعطاء الناقلات الكويتية الأفضلية على غيرها في شحن النفط المشتري من الكويت[*].

ومع استقرار أسعار النفط لمدة تزيد على عام ونصف نادت الكويت بتحريك الأسعار ورفعها، وذلك في أثناء مؤتمر الأوبك المنعقد بالدوحة في ديسمبر 1976م. وبالفعل خرجت الكويت بعده مقررة رفع

(1) سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية- منطقة الخليج (الدوحة، 1977م)، ص 169- 170

(2) مأخوذ من البيان المالي الذي ألقاه وزير المالية عبد الرحمن العتيقي أمام مجلس الأمة عن مشروع ميزانية السنة المالية 1976/ 1977م بدولة الكويت المنشور بجريدة الوطن، الكويت، 9 يوليو 1976م.

(3) محمد رشيد الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، (الكويت: ذات السلاسل، 1988م)، ص 165

(4) سمير التنير، مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1987م)، ص 198

(5) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، ص 354

(*) للنص الكامل للاتفاقية انظر الملاحق، ملحق رقم 15

أسعار نفطها بنسبة 10% بداية من عام 1977م، ثم 5% إضافية من يونيو 1977 رغم المعارضة السعودية الشديدة لهذا القرار[1]

وشهد العام 1977م استكمال الكويت سلسلة تملكها لشركات النفط العاملة على أراضيها، حيث بدأت هذه الإجراءات في يوليو 1977م[2] وذلك لامتلاك كافة حقوق وأموال وموجودات ومرافق وعمليات شركة الزيت الأمريكية المستقلة العاملة في المنطقة المقسومة "أمينويل"[3]. وقد نجحت في تأميمها بالكامل في 19 سبتمبر 1977م[4] حيث قامت في هذا التاريخ بإصدار مرسوم بالقانون 124 لسنة1977م بإنهاء الاتفاقية المعقودة مع هذه الشركة، وإنهاء الامتياز الممنوح لها عام1948م والاتفاقيات اللاحقة له، حيث تؤول إلى الدولة كافة الحقوق المملوكة للشركة المشار إليها سابقاً مضافاً إليها مرافق التكرير[5]

جدير بالذكر أن الكويت كانت قد وافقت على تعديل اتفاقية النفط الجديدة الخاصة ببحار المنطقة المحايدة في 7 مايو 1977م بموجب القانون رقم 89

وفي التاريخ نفسه صدر القانون رقم 90 بالموافقة على اتفاقية المشاركة في العمليات والحقوق والمنشآت النفطية المبرمة بين حكومة الكويت وشركة الزيت العربية المحدودة[6]

---

(1) كمال حمدان، إعداد التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام 1973م، سلسلة التقرير الاقتصادية، رقم 2، النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976م)، ص 18

(2) Benjamin Shwadram, Op. Ci., P. 73

(3) الطاقة في الوطن العربي، الجزء الرابع، ص 256

(4) Abdul Karim Al Dekhayel, Op. Cit., P. 25

(5) محمد يوسف علوان، النظام الاقتصادي لاستغلال النفط في الأقطار العربية، ص 152

(6) وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام 1977م، إعداد: فاطمة سعد الدين، إشراف: بدر الدين عباس الخصوصي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت: جامعة الكويت، 1982م)، الطبعة الأولى، ص 511.

واستمرت الكويت في تطبيق سياستها النفطية دونما أي تغيير عقب تولي الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم خلفاً للشيخ صباح السالم الصباح الذي توفي عام 1977م[1] فصدر في أكتوبر 1978م قانون المحافظة على مصادر الثروة البترولية[2](*)

وفي العام ذاته بدأت شركة نفط الكويت القيام بعمليات الإنتاج في المنطقة المقسومة التي كانت تقوم بها شركة الزيت الأمريكية المستقلة قبل إنهاء امتيازها[3] وفي العام 1979م بلغ احتياطي الكويت 68,530 مليار برميل[4] حيث كان الإنتاج يتراوح ما بين 2,55: 2,66 مليون برميل يومياً.

وقد شهدت هذه السنة تأثيراً شديداً للثورة الإيرانية على سياسات دول الخليج ودول أوبك، حيث أصدر آية الله الخوميني قراراً بقصر الإنتاج الإيراني على الاستهلاك المحلي فقط، فحدثت أزمة بترول نتيجة غياب الإنتاج الإيراني، لكن الكويت أعلنت عزمها عدم زيادة إنتاجها[5]. وفي الوقت نفسه أعلن علي خليفة وزير النفط خليفة الصباح في 20 فبراير 1979م زيادة سعر نفطها بـ 20,1 دولار للبرميل[6]. مستفيدة من ارتفاع الأسعار العالمية حيث قفز السعر من 13,4 دولار للبرميل في

---

(1) رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي 1968 – 1971م طموحات الوحدة وهموم الاستقلال، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2002م)، الطبعة الثالثة، ص 1007

(2) جريدة السياسة، الكويت، 16 أكتوبر 1978م.

(*) طالع النص الكامل للقانون بالقسم الخاص بالملاحق، ملحق رقم 16

3) Yusuf A. Sayigh. Arab Oil Policies in The 1970 S: Opportunity and Resposibility (London: Croom Helm, 1983). P. 80

4) Kuwait Oil: Facts and Figures, 2004, P. 27

(5) رجب عبد الحميد، البترول والصدمات المركبة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991م)، ص 786

6) Chookiat Panaspornprasit, Op. Cit, P. 205

يناير 1979م إلى 26 دولار في يناير 1980م[1]. ثم تجاوز حاجز الأربعين دولاراً في سبتمبر 1980م[2].

النفط الكويتي خلال عقد الثمانينيات

سبق أن نعتنا القرن العشرين بقرن النفط، وقد لا نكون مبالغين إذا نعتنا العقد التاسع من هذا القرن بعقد النفط، ولهذا الوصف ما يبرره، إذ إن هذا العقد قد شهد حدثين مهمين شغلا العالم لسنوات عشر، حدثا بسبب النفط، وأطال أمدهما النفط، وانتهيا بتدخل الكبار الباحثين عن النفط.

فمع بداية هذا العقد اشتعلت حرب ضروس في منطقة الخليج استمرت لسنوات ثمان، عرفت باسم الحرب العراقية الإيرانية أو حرب الخليج الأولى، وكان لها أسباب عدة، منها التاريخية والجغرافية والعرقية أو القومية والمذهبية، ولعب النفط دوراً كبيراً بها لكون الطرفان المتحاربان قويين نفطيين عظميين على مستوى العالم، وكذلك فإن دول الجوار أيضاً التي طالتها الحرب من قريب أو بعيد دول نفطية عظمى أيضاً، ولأن الساحة التي شهدتها هذه الحرب هي منطقة نفطية كبرى تمثل مورداً رئيسياً على مستوى العالم سواء عن طريق إنتاجها النفطي الوفير أو عن طريق موقعها الإستراتيجي الذي ينقل من خلاله جل احتياجات العالم النفطية.

ولم يكد العالم يفيق من الدمار الذي سببته حرب الخليج الأولى حتى باغته أحد طرفي هذه الحرب بحرب أخرى تمثلت في عدوان غاشم على جار

---

(1) The Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf, (Michigan UMI Dissertation Sevices, 1985), P 254

(2) The Oil Market in the 1995 S. Challenges for the New Era, Edited by: Robert G Reed, (San Francisco: Westview Press, 1989) P 9

عربي شقيق، فظهر النفط ثانية وبصورة أوضح، ولم لا والمعتدي نفطي والمعتدى عليه نفطي و للوسطاء أو من يدعهم الحل منهم النفطي ومنهم من هو طامع فيما يمتلك النفطي الآخر؟ وقد شغل العالم لشهور سبعة خرجت من هذه المنطقة مركزاً لزلزال هز العالم مركزه الكويت.

مؤسسة البترول الكويتية (1980م):

استهلت الكويت هذا العقد بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية بموجب القانون رقم 6 لسنة 1980م والصادر بتاريخ 27 من يناير1980م[1] كشخصية اعتبارية مستقلة، يشرف عليها وزير النفط، ومقرها القانوني الكويت، ولها حق إنشاء فروع ومكاتب وتوكيلات بالخارج[2].

والغرض من إنشائها القيام بكافة الأعمال المتعلقة بصناعة النفط كالاستكشافات والتنقيب وإنشاء المصانع وإعداد الدراسات و الأبحاث وتقديم الخبرات وتنميتها وتتبعها العديد من الشركات كشركة الصناعات البتروكيماوية وشركة البترول الكويتية الوطنية وشركة ناقلات النفط الكويتية وغيرها*

ولم يعلن في هذا العام 1980م عن أية عملية استكشافية، على الرغم من تخصيص خمسة حفارات أرضية تعمل لحساب شركة نفط الكويت في نهاية العام السابق، أربعة منها لأعمال الاستكشاف وواحد لأعمال الحفر التطويري[3].

1) Mary Ann Tetreault, the Kuwait Petroleum Corporation and the Economics of the New World Order (London Quorum Books, 1995), P.2

(2) مسيرة 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة، ص 38

(*) انظر تحت رقم 17 بملاحق تبياناً بأسماء كافة الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية في هذه الأثناء

(3) عبد الستار محمد العلي، الطاقة وصناعة النفط و الغاز في أقطار الخليج العربي حاضر والمستقبل منشورات مركز دراسات الخليج العربي، رقم 82، سلسلة الدراسات الاقتصادية (البصرة: جامعة البصرة، 1985م)، ص 135.

وقد اتبعت الكويت في هذه الأثناء سياسة معتدلة في تسعير نفطها، حيث عمدت كثيراً إلى تثبيت الأسعار في مستوى معتدل وإلى خفضها أحياناً، وذلك في إطار سياستها في البحث عن أسواق جديدة[1]. وتواكب هذا مع اشتعال فتيل الحرب العراقية الإيرانية أواخر عام 1980م لكن العام 1981م شهد انهياراً في السعر، وجاء هذا الانهيار مواكباً لمشروعات المخططين الكويتيين[2].

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981م)

شهد عام 1981م حدثاً تاريخياً مهماً في منطقة الخليج العربي تمثل في الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية[3]. وقد تضافرت أسباب عديدة لإنشاء هذا المجلس، كان منها مواجهة نشر إيران مبادئها الثورية أو ما عرف بتصدير الثورة[4]، ثم قيام الحرب العراقية الإيرانية، لكنه لا يمكن إغفال الدور الذي لعبه النفط في قيام هذا المجلس، حيث كان من ضمن التحديات التي قام المجلس لمواجهتها تحدي النفط وعوائد أمواله[5](*).

(1) Paul Stevens, Oil and Politics: The Post- War Gulf: A Middle East Program Report (Britain: Royal Institute of International Affairs, 1992), P.22

(2) Kuwait, Report: Middle East Research Institute University of Pennsylvania (Sydney: Croom Helm, 1985), P. 74

(3) Rodney Wilson, The Changing Composition and Direction of GCC Trade, The Emirates Occasional Papers No. 18, (Abo Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research,1988), First Published, P. 9

(4) محمد محمود النفاخي، المرجع السابق، ص 147

(5) خليل محمود، موسوعة الخليج العربي، (تاريخية اقتصادية عسكرية: مجلس التعاون الخليجي)، (بيروت: دار مصادقة العربية 1997م)، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص24

(*)العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي قبيل إنشاء المجلس مثبتة بجدول رقم 18 بالقسم الخاص بالملاحق

ولا شك أن مصدر قوة المجلس يكمن في قوة موارد أعضائه الاقتصادية الضخمة المتمثلة في الاحتياطات الضخمة التي تزيد على احتياطات إيران بنسبة 5.1، واحتياطات العراق بنسبة 4.1[1]. وقد كان العامل الاقتصادي المتمثل في النفط عاملاً مشتركاً بين أعضائه ومقوماً أساسياً من مقومات إنشائه لما يسببه من مشاكل وطموحات من أجل التنمية والتحديث، حتى سمي المجلس بنادي الأغنياء العرب[2].

وقبل قيام هذا المجلس لم تكن لدى دوله أية سياسة واضحة بخصوص إنتاج النفط، حيث كانت كمية إنتاجها مقترنة بحجم الطلب العالمي، وشكلت الكويت الاستثناء الوحيد من خلال محاولاتها وضع بعض القيود على الإنتاج الخاص بها، وذلك عبر السعودية التي دوماً ما لعبت دور المنتج المكمل؛ حيث تزيد إنتاجها بسرعة بهدف سد النقص في الإنتاج العالمي، فتحافظ على ثبات الأسعار وتمنع زيادتها[3][*].

(1) جيمس بين، الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج: مستقبل التوتر، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب إيران والخليج: بحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، الطبعة الأولى، ص 146-147.

(2) أسامة عبد الرحمن، مجلس التعاون الخليجي: توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 218، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1997م)، ص15.

(3) عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقته بالمنظمات الإقليمية والدولية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995م)، الطبعة الأولى، ص 178.

(*) انظر جدولاً يوضح إنتاج الأقطار العربية الخليجية من النفط الخام في أثناء قيام المجلس بالقسم الخاص بالملاحق، رقم 19.

النفط الكويتي في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية (1980 - 1988م):

أصبح الموقف معقداً جداً بالنسبة للكويت، مع استمرار الحرب العراقية الإيرانية؛ حيث كان هناك عبء مالي كبير عليها نظراً لمساعدتها المالية للعراق. فبدأت في القيام بكشوفات جديدة أسفرت عن اكتشافات احتياطية جديدة في حقل برقان الكبير[1] وبلغت عائدات الكويت النفطية في هذا العام عشرة مليارات دولار[2] كما طلبت زيادة حصتها في الأوبك، وأخذ هذا الطلب وقتاً حتى تم في أواخر عام 1983م[3]، وهو العام الذي شهد اكتشافات احتياطية جديدة في حقل المناقيش[4] وسجل هذا العام كذلك سابقة حدثت لأول مرة في تاريخ الكويت حين تفوقت عائدات استثمارات الكويت الخارجية على نظيرتها من صادرات البترول[5]

وشهد عام 1984م اكتشافات احتياطية جديدة في حقلي أم قدير والعبدلي[6] كما شهد بداية الاعتداءات الإيرانية على ناقلات النفط الكويتية- وهو ما سيشرح بالتفصيل لاحقاً-، وسجل احتياطي الكويت النفطي عام 1985م 92,5 مليار برميل)[7]. بينما شكل النفط 85% من مجموع صادرات الكويت في ذلك العام[8]

---

(1) Kuwait Oil Facts and Figures, 2004, P 28

(2) Malcolm B Russell, The World Today Series, the Middle East and South Asia 1989, (Washington Stryker-Post Publication, 1989 ,23 Annual Edition. P, 101

(3) Kuwait Report. Loc Cit

(4) Kuwait Oil Facts and Figures Loc Cit

(5) The Gulf Cooperation Council. Search for Security in the Persian Gulf P 264.

(6) Kuwait Oil Facts and Figures, Loc Cit

(7) محمد رشيد الفيل، المرجع السابق، ص 246

(8 Nozar Alaolmolki, The Persian Gulf Region in The Twenty First Century Stability and Change, (New York. University Press of America Inc, 1996). P 184.

وقد سجل عام 1986م انخفاضاً ملحوظاً في إنتاج النفط الكويتي مقداره 47000 برميل يومياً، حيث كان هذا نتيجة احترام الكويت لسقف الإنتاج العالمي الذي حددته الأوبك بهدف التحكم في عملية الإنتاج ومن ثم تحقيق توازن فعلي بين العرض والطلب، وشمل هذا الانخفاض أغلب دول مجلس التعاون الخليجي(1).

لكن الدول العربية المنتجة لم تلتزم بهذه السياسة، حيث تم التحول عربياً من سياسة التعاون لتخفيض الإنتاج بهدف حماية الأسعار إلى سياسة السعي نحو الحصول على أكبر حصة في السوق العالمي بغض النظر عن السعر الذي انخفض إلى النصف من جراء هذه السياسة(2). وقد أعلن خالد أحمد الحماد الأمين العام المساعد لمجلس الوزراء الكويتي في الرابع من أغسطس 1986م أن ميزانية العام المالي 1986/ 1987م ستشهد عجزاً قيمته 4,57 مليار دولار بسبب انخفاض العوائد النفطية، فتقرر خفض الإنتاج العام بنسبة 11% في العامين الحالي والتالي(3).

وقررت الحكومة الاستغناء عن 30 ألف عامل أجنبي بسبب انخفاض عائدات النفط بهذا العام. ومع ذلك كانت الكويت أفضل حالاً من جيرانها النفطيين، حيث تأثرت بنسبة أقل نتيجة لأن استثماراتها بالخارج شكلت عامل توازن في هذه الأزمة، فقد كانت مستثمراً كبيراً في السوق الصناعية العالمية فكانت تستثمر على نطاق واسع في شركات غربية كبرى لتكرير

(1) شيخة عاصم القحطاني، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، ص 183

(2) أحمد السعدي، أما زال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الأوروبية؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 187، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1994م)، ص 37.

(3) رجاء عبد الملك، المرجع السابق، ص 62.

البترول وتسويقه، وأصبح ربحها يأتي من البيع في الأسواق مباشرة للمستهلكين وليس من بيعه خاماً فقط[1]

وأصبحت الكويت بنتيجة هذه السياسة مالكة لأكبر حساب خارجي دون منافس تقدر بـ 114,2 مليار دولار من إجمالي 300 مليار (صافي الموجودات الأجنبية بالمنطقة) بحسب الإحصائية الصادرة في 1988م عن المؤسسة العربية المصرفية لعام 1987م[2]

وفي أبريل 1987م ذكرت دراسة لشركة إسو العالمية أن الاحتياطي النفط الكويتي المكتشف خلال عشر سنوات ما بين 1977و1987م ارتفع بمعدل 33,8% من 9,745 مليار طن إلى 13,041 مليار طن

النفط الكويتي وحرب الناقلات ورفع الأعلام

شكلت الحرب العراقية الإيرانية تهديداً حقيقياً للكويت وأمنها الوطني، حيث تعرض موردها الاقتصادي الوحيد النفط للتهديد، حيث كانت أكثر دولة واقعة في مرمى نيران الحرب، بعد أن أقحمت فيها؛ طوعاً بدعمها المتواصل للعراق طيلة سنوات الحرب وكرهاً بعد أن احتلت إيران الفاو فأصبحت الكويت جارة شبه مباشرة لإيران بحسب وصف الرئيس الإيراني علي خامنئي عام 1986م[3].

(1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 256

(2) عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي (بيروت: مركز العربي الجديد للطباعة والنشر، 1992م)، ص 44- 45.

(3) سليمان ماجد الشاهين، الكويت وعملية تسجيل الناقلات انعكاس لحرب الخليج العراقية الإيرانية، مجلة التعاون، السنة الخامسة، العدد 18، (أبو ظبي: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يونيو 1990م)، ص 11

وقد جاءت حرب الناقلات Tankers War إيذاناً بدخول الكويت والسعودية قسراً في هذه الحرب، بعد تعرض ناقلاتهما النفطية للتهديد والاعتداء المباشر من الجانب الإيراني[1] ولم تكن ناقلات الكويت هدف إيران الوحيد، فقد استهدفت موانيها وأرصفتها وطائراتها ومنشآتها النفطية خلال سنوات الحرب*. كما أن ناقلات الكويت لم تكن وحدها المستهدفة، فقد تم الاعتداء على سفن مملوكة للسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول المحايدة، وذلك على أيدي الإيرانيين والعراقيين أيضاً، ففي عام 1980م تم الاعتداء على 5 ناقلات، و71 ناقلة عام 1984م، و111 ناقلة عام 1986م[2] بينما وصل العدد عام 1987م إلى ذروته بالنسبة للكويت عندما هوجمت ناقلة تابعة لها.

وقد مالت الكويت نحو عدم تصعيد الموقف مع إيران، حيث أكد وزير النفط الكويتي أثناء زيارته لواشنطن في أبريل 1984م على علاقات بلاده الطيبة مع إيران والعراق، مستبعداً إمكانية حدوث أي هجوم مباشر على الكويت، مع تأكيده على استعداد الكويت للدفاع عن حدودها[3] لكن إيران أقدمت في 13 سبتمبر على ضرب ناقلة النفط الكويتية أم قصبة

(1) George Crogi on, Oil in Troubled Waters: Gulf War 1980-1991 (London: Echoes, 1992), P.59.

* انظر الجدول الخاص بالاعتداءات الإيرانية على الكويت من عام 1980م حتى أواخر عام 1987م بالجزء الخاص بالملاحق، رقم 20

(2) Abdul Reda Assiri Op. Cit., P.100

(3) Chookiat Panaspornprasit, Op. Cit., P. 265

التي كانت في طريقها لنقل النفط إلى بريطانيا لصالح شركة شل(1) وبعدها بيوم قصفت إيران الناقلة الكويتية بحره(2)

ونتيجة لذلك رفع مجلس التعاون الخليجي شكوى إلى مجلس الأمن في 21 من مايو 1984م ضد الهجمات الإيرانية على الناقلات التجارية الداخلة والخارجة من الموانئ السعودية والكويتية(3) واستمرت الكويت هدفاً للمقاتلات الإيرانية مما اضطرها لتدويل القضية، حيث تقدمت بطلب رسمي للأمم المتحدة في الثالث من نوفمبر 1986م لحماية ناقلاتها(4) ثم طلبت الكويت خلال شهر ديسمبر 1986م من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي الطلب نفسه(5)

لكن الولايات المتحدة رفضت الطلب بحجة صعوبة المهمة وطول مدة تنفيذها(6) وفي الوقت نفسه أعلن الاتحاد السوفيتي موافقته على الطلب في فبراير 1987م(7) وكان التوجه الكويتي نحو الاتحاد السوفيتي أسبابه العديدة منها الرفض الأمريكي، وعدم مناقشة الطلب على الملأ في أجواء

(1) John Creighton, Op Cit, P.64

(2) جريدة القبس، الكويت، 23 أكتوبر 1987م

(3) Abdul Reda Assiri, Op Cit P 71

(4) Anoushirovan Ehteshami, and et al, War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations into The 1990's (U.K. Ithaca Press, 1991), P 231

(5) Elizabeth J Gamlen, United States Strategic Policy Toward the Middle East: Central Command and the Reflagging of Kuwait Tankers, Research in The United States and the Middle East, Edited By Hoshang Amir Ahmadi (New Jersey State University of New Jersey Press 1993), P.227

(6) جون بولوك، الخليج، ترجمة د. عصام موسى العضروية، لندن، مطبوعات دار المطلقة 1985م)، الطبعة الأولى، ص 82

(7) Jill Crystal, Kuwait The Transmission of An Oil State, (New York. Westview Press, 1992), P 128

ديمقراطية، كما أنه لن ينشر في الصحافة، وكذلك عدم استغراق الطلب وقتاً طويلاً في المناقشة والموافقة عليه وهو ما تحقق بالفعل[1]

لكن الولايات المتحدة الأمريكية عادت ووافقت على الطلب، مدفوعة إلى هذا بأسباب كثيرة على رأسها الحد من النفوذ السوفيتي في المنطقة[2] والرغبة في الاستحواذ على نفط المنطقة وهو ما وصفه وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز أوائل عام 1987م بأنه عامل رئيسي في صحة الغرب الاقتصادية[3]

كذلك فإنها- أي الولايات المتحدة- قد خشيت من فقدان الكويت كقوة نفطية عالمية؛ فهي تمثل المصدر الرئيسي للوقود المستعمل في الطائرات والسفن الأمريكية التي تعمل في الخليج العربي- على حد تعبير وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر آنذاك.

وجاء الإعلان الرسمي عن موافقة الولايات المتحدة على حماية الناقلات في 19 من مايو 1987م على لسان ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية وقد عرفت هذه العملية في أمريكا ثم دولياً بعملية إعادة رفع الأعلام Reflagging أي إعادة تسجيل الناقلات لدى دول أخرى(*)

---

1. Caspar Weinberger, Fighting for Peace: Seven Years in the Pentagon (London: Michael Joseph Co., 1990), P. 273

(2) George Lenczowski, American Presidents and the Middle East (London: Duke University Press, 1990), P. 246

(3) مايكل بالمر، حراس الخليج: تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي، 1833-1992م، ترجمة نبيل زكي، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995م)، الطبعة الأولى، ص 123

(*) للمزيد حول الدور الأمريكي في حماية ناقلات الكويت انظر: محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي، دراسة في تحليل السياسة 1971-1990م، (القاهرة: دار الأدبي للطباعة والنشر، 2005م)، الطبعة الأولى

وفي 15 من يونيو 1987م وجه الرئيس الأمريكي رونالد ريجان خطاباً لشعبه أكد فيه أن مهمة القوات الأمريكية الموجودة في الخليج هي توفير الحماية للسفن التي ترفع العلم الأمريكي(1). وفي العشرين من يونيو عام 1987م أعلن ولي العهد الكويتي ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح عن رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية التي سيعاد تسجيلها لدى الولايات المتحدة لتصبح أمريكية خالصة في عملية ذات بعد تجاري بحت(2).

وفي اليوم التالي بدأت فعلياً عملية رفع الأعلام على الناقلات التي أعيد تسجيلها لدى الولايات المتحدة وعددها 11 سفينة في منطقة دي لاوار بويلمنجتون(3). وتم بعدها على الفور تغيير الأسماء العربية لهذه الناقلات إلى أسماء أمريكية أخذت من أسماء بلدات صغيرة تقع على طول نهر دي لاوار في ولاية نيوجرسي الشمالية(*)

وبرر السفير الكويتي بواشنطن الشيخ سعود ناصر الصباح طلب الكويت حماية الأجنبية هذه بقوله «إن الاقتصاد الكويتي قائم بشكل تام على تصدير النفط، وإذا لم تستطع ناقلاته عبور مياه الخليج فإن اقتصادنا سوف ينهار، وكذا اقتصاديات الدول المعتمدة عليه، لذا فنحن مضطرون لضمان حرية التنقل في الخليج»(5) وجدير بالذكر أن الهجمات الإيرانية قد

---

(1) سليمان ماجد الشاهين، المرجع السابق، ص 25.

(2) جريدة الشرق الأوسط، لندن، 23 يوليو 1987م.

(3) جورج شولتز، مذكرات جورج شولتز اضطراب ونصر، ترجمة محمد دبو، وآخرون، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع 1994م)، ص 412.

(*) انظر قائمة بالأسماء الجديدة للناقلات الإحدى عشر وفئاتها وحمولاتها، ضمن الملاحق، رقم 21.

(5) Washington Post 14 August 1987.

وزادت بشكل واضح خلال عام 1987م، عن طريق الزوارق التي تخرج من جزيرة فارس الإيرانية ثم لجأت إيران لأسلوب آخر غير القصف المباشر وهو زرع الألغام في الموانئ الكويتية[1].

وقد قدرت خسائر الاقتصاد الكويتي عشرات الملايين من الدولارات جراء الاعتداءات الإيرانية، فعلى سبيل المثال قدرت خسائر مؤسسة البترول الكويتية بـ 250 مليون دولار، تمثلت في الكميات المفقودة من النفط الخام والمنتجات البترولية جراء سفن تأمين الشحن[2] وخلال العام الأخير من الحرب قدر الاحتياطي الكويتي من النفط بـ 91,920 مليار برميل[3] وفي اليوم التالي مباشرة لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران اتخذت الكويت قراراً بزيادة إنتاجها من النفط[4].

وقد استفادت الكويت جيداً من درس الحرب والتهديد الذي مثله على موردها الوحيد، فبدأت الحكومة في تعديل سياستها الاقتصادية المعتمدة على النفط وحده عن طريق البحث عن وسائل جديدة ومتنوعة لتنشيط اقتصادها المحلي[5].

(1) John Creighton, Op Cit, P. 63

(2) سليمان ماجد الشاهين، المرجع السابق، ص 13.

(3) Alan Richards and Johan Waterbury A Political Economy of the Middle East State Class and Economic Development, (Cairo American University in Cairo Press, 1991 , P. 59

(4) بيتر ستالينجر وزاريف بورك نفط العربي عبر الخليج، ترجمة محمد مستجير، (القاهرة مكتبة مدبولي، 1991م)، ص 6.

(5)Kuwait Times, 19 April 1989

النفط الكويتي والغزو العراقي (1990م)

لسنا هنا بصدد الحديث عن الوجه السياسي للغزو العراقي للكويت ودراسته وتحليله فذلك موضوع خارج هذا الكتاب، لكننا سنتعرض فقط للتطورات والتغيرات التي طرأت على نفط الكويت خلال شهور سبعة بدأت بالغزو الغاشم وانتهت بالتحرير الحاسم؛ فالوضع النفطي للكويت قبيل الغزو مباشرة كان في غاية التميز إذ وصل الاحتياطي الكويتي من النفط إلى 13 مليون طن أي ما يعادل 15,9% من احتياطي العالم العربي و3,9% من احتياطي العالم.

واحتلت الكويت المرتبة الثالثة من حيث الاحتياطي على المستوى العربي بعد السعودية والعراق، حيث حوى حقل البرقان أكبر احتياطي موجود في حقل واحد في العالم وشكل استهلاكها المحلي ما لا يزيد عن 0,5% من إنتاجها بينما صدرت نسبة 99,5%[1]

وقد أثر الغزو فور حدوثه على سعر النفط فوصل إلى 34 دولاراً للبرميل[2]، لذا فإنه لا عجب إن قلنا إن النفط قد خرج بعد هذه الأزمة أكثر ترجيحاً، فأثبت أن عصره لم ينته، وعادت له مكانته بعد أزمات الثمانينات، وتأكد أنه أكثر السلع حيوية بالنسبة للعالم، وثبت أن له مكانة عند أكثر دول العالم لا تضاهيها مكانة، ولم لا وهي التي جيشت الجيوش دفاعاً عنه وحماية له؟![3].

1) محمد صبحي عبد الحكم وآخرون، الوطن العربي أرضه وسكانه وموارده، ص 452، 453

(2) عباس عبد اللطيف علي غالي، النفط وأساسياته، ص 93

3) عبد الخالق عبد الله، العلاقات العربية الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 2...، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1996م)، ص 2... 4...

وأظهرت هذه الأزمة أن النفط هدف وسلاح في آن واحد، فقد استهدفه عند غزو العراق على الكويت، كما استخدمه العراق في أثناء احتلاله لها، وحتى بعد خروجه تركه مشتعلاً، فلحق بالكويت خسائر جمة احتاجت إلى شهور حتى استطاعت أن تصدر النفط ثانية ولأول مرة بعد الغزو في 27 يوليو 1991م، بعد أن بدأت في عمليات إطفاء الآبار المشتعلة منذ 20 مارس 1991م[1].

ويمكن إيجاز خسائر الكويت النفطية جراء الغزو العراقي – باختصار – في النقاط الآتية:

- انخفاض الصادرات النفطية خلال فترة الاحتلال (سبعة شهور)، واحتاجت إلى سنتين كي تعود لمعدلاتها الطبيعية[2].
- خسارة القيمة السوقية للنفط المشتعل بحوالي 120 مليون دولار يومياً[3].
- تخريب حوالي 800 بئر نفطية من أصل 1080.
- تدمير حوالي نصف مراكز تجميع البترول البالغ عددها 26 مركزاً، وهي التي تفصل بين النفط والغاز والماء في أثناء ضخها في أحواض تحت الأرض.
- تخريب محطات تقوية الضخ على طول خط الأنابيب الكويتية.

---

(1) الكويت، الكتاب السنوي، رقم 36، 2002، ص 41.

(2) Rodney Wilson, Op. Cit. P. 4

(3) محمد إبراهيم الرابوي، أهمية ترشيد استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، السنة الثامنة، العدد 30، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يونيو 1993م)، ص 21.

تخريب منشآت تكرير النفط جميعها، والتي تبلغ طاقتها 13 مليون برميل

- تخريب مصافي النفط الكويتية.

تدمير مراكز الإدارة بما فيها المقر العام لشركة نفط الكويت في الأحمدي وقيمتها 80 مليون دولار[1].

- ترك كميات مهولة من النفط متدفقة تتراوح ما بين مليونين إلى ستة ملايين برميل يومياً.

خسارة توقف الإنتاج لمدة 210 أيام وصلت إلى 33,7 مليار دولار

تكلفة إصلاح الآبار تتراوح ما بين مليون ونصف إلى خمسة ملايين دولار بحسب عمقها، أي ما يتراوح ما بين 600 و850 مليون دولار

خسارة ما يقرب 1.5 مليار برميل أي ما يساوي 1,5% من احتياطي نفط الكويت تقريباً[2].

إلحاق أضرار خطيرة بالبيئة الكويتية والإقليمية، حيث لوثت التربة والمياه الجوفية والغطاء النباتي وسممت الحيوانات البرية[3](*)

(1) مرام محجوب ومحمد الصحاف، حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي، (تونس مؤسسة عبد الكريم عبد الله، 1991م)، ص 97 – 99

(2) عباس المجرن وفتحي عبد الله الرص، الآثار الاقتصادية للعدوان العراقي على الكويت، دراسة مسحية تحليلية، حولية كلية الآداب، الرقم 19، الرسالة 130، (الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 1999م) ص 71، 72

(3) مرزوق يوسف الغنيم وآخرون، حرائق النفط وتدمير البيئة الكويتية إحدى جرائم العدوان العراقي، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004م)، الطبعة الثالثة، ص 13

(*) للمزيد حول الأثر البيئي للعدوان العراقي على الكويت انظر:

نبوية الصمر علي وآخرون، التلوث النفطي في البيئة البحرية بدولة الكويت، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م)

تقدير آثار النفط في الوثائق العراقية للأضرار البيئية والاقتصادية والجهود الكويتية في مكافحة حرائق آبار النفط، إعداد مجموعة من المختصين، إشراف وتقديم عبدالله يوسف الغنيم، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 199م)، الطبعة الأولى

وهكذا شكلت السنوات الثلاثون التي عرضت في هذا الفصل نموذجاً واضحاً للاهتمام الكبير الذي أولته الكويت للنفط من خلال مؤسساته من بواكير الحماية، وإسهاماتها الفاعلة في تأسيس منظمة الأوابك واستمرارها في تطوير الكشوفات النفطية على أرضها وفي مياهها، مما أوصلها إلى أن تتبوأ قمة الدول المنتجة على مستوى العالم للنفط طوال الأمر الذي مكنها من أن تجعل من النفط أداة فاعلة في سياستها الخارجية مع دول الجوار وغيرها؛ بدءاً من إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في ديسمبر 1961م، ومروراً بحربي يونيو 1967م وأكتوبر 1973م، ووصولاً إلى حربي الخليج الأولى 1980-1988م والثانية 1991م اللتين جعلتا من الكويت مركزاً لاهتمام كافة القوى الكبرى في العالم.

الباب الثاني

النفط

وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار

(1911 - 1990م)

الفصل الأول: النفط والسياسة الخارجية الكويتية

- الفصل الثاني: النفط وعلاقات الكويت السياسية بالعراق (1911 - 1990م)

الفصل الثالث: النفط وعلاقات الكويت السياسية بالسعودية (1911 - 1990م)

الفصل الرابع: النفط وعلاقات الكويت السياسية بإيران (1911 - 1990م)

الفصل الأول

النفط والسياسة الخارجية الكويتية

تعرف السياسة الخارجية بأنها (مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من حيث تحقيق أهدافها، وحماية مصالحها القومية)[1]، ويعتبر الحفاظ على الاستقلال والأمن وحماية مصالح الاقتصادية من أهم أهداف السياسة الخارجية لأية دولة[2].

ولا يمكن فهم السياسة الخارجية لأية دولة دون الرجوع إلى البيئة المجاورة Neighbouring Environment التي توجد فيها هذه الدولة، حيث تؤثر أنشطة أية دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي سواء كانت هذه الأنشطة سلمية أم عدوانية في السياسة الخارجية للدول الأخرى أعضاء النظام الإقليمي[3]. فالكويت تقع بين ثلاث جارات تتفاوت شدة حجم القوى بينها، وتعة نفوذها في إقليم الخليج هي المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، وهو ما انعكس بدوره على طبيعة سياسة الكويت الخارجية تجاه هذه الدول[4].

وقد أثرت التغيرات السياسية التي طرأت على هذه الدول في الكويت، فكم عانت الكويت من الأنظمة العراقية المتعاقبة التي أجمعت على شيء

1. محمد إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث 1949 – 1969م، (الأردن: وزارة الأوقاف، 1980م)، ص 18.
2. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000م)، الطبعة السابعة، ص 354.
3. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص 13.
4. رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي 1968 – 1971م، (بيروت: مطبعة النهار، 1973م)، الطبعة الأولى، ص 295.

واحدة رغم اختلاف طبيعتها السياسية، ألا وهو تهديد الكويت بشتى الوسائل، الأمر الذي أنتج نزاعاً عربياً سرعان ما أصبح نزاعاً دولياً استدعى تدخلاً دولياً أسهم في بعض الأحيان في تفاقم هذا النزاع، فقد شغلت الأطماع العراقية في الكويت حيزاً كبيراً من علاقاتهما معاً، وشكلت معلماً أساسياً من معالمها(1).

وقد اتبعت الكويت سياسة موحدة تجاه هذه الأقطار الثلاثة تمثلت في التعاون الدائم بغض النظر عن نوع أنظمتها العقائدية(2)، والأقطار الثلاثة الكبيرة نظرت جميعها إلى الخليج باعتباره ساحة نفوذ، وإلى دوله الصغيرة – من حيث المساحة – باعتبارها مجالاً خصباً للاستقطاب(3)، ولم لا والأقطار الثلاثة تستند دوماً إلى ثرواتها النفطية الضخمة؟(*)، مع ارتكاز السعودية على القدرة المالية وقوتها الجيوسياسية المتمثلة في الإقليم بامتلاكها حدوداً مشتركة مع كل الوحدات السياسية في النظامين الإقليميين بالخليج وشبه الجزيرة، والمقوم المعنوي برعاية الحرمين

بينما ارتكزت إيران على مقومات نموذجها الديموغرافي والأمني، ودعت

(1) محمد جابر الأنصاري وآخرون، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الأولى، ص 126.

(2) [illegible]، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، [illegible]، سنة 2، العدد 96، (جامعة [illegible] مركز الدراسات [illegible]، أبريل 1989م)، ص 40.

(3) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، (بيروت: دار النهار، 1997م)، الطبعة الأولى، ص 15 – 16.

(*) انظر قسم الملاحق جدولين تحت رقمي 22، 23 بين صفحات إنتاج الكويت والسعودية والعراق وإيران من النفط من الخمسينيات حتى الثمانينيات، ونسبة النفط في صادرات الدول الأربع وموازناتها.

في الوقت الذي تشدد فيه العراق على البعد الأيديولوجي الذي يطرح مقولة الجناح الشرقي للوطن العربي والحارس القومي في وجه إيران[1]

ولم يكن لدى الكويت خيار آخر سوى هذا، حيث لا تمكنها قدراتها الجغرافية ولا البشرية ولا الدفاعية من مواجهة هذه القوى الإقليمية الكبرى، وحسبنا في المساحة دليل على صدق ما نقول، فمساحتها 17,818 كم2، بينما تتعدى مساحة السعودية مليوني كم2، وإيران مليون ونصف مليون كم2، والعراق نصف مليون كم2، وبعدد سكان يقارب مليونين و13 مليون و52 مليون، و16 مليون نسمة على الترتيب، وكميزانية دفاع بحسب إحصاءات عام 1988م تساوي 1,55 و13,57 و8,99 و13,99 مليار دولار بحسب هذا الترتيب كذلك[2]

ولقد عاشت الكويت منذ أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة في 19 من يونيو 1961م[3] معتمدة على الصيغ الدبلوماسية المتمثلة في حماية استقلالها وحدودها، ومعتمدة على الروابط العربية خاصة، وواثقة في استحالة اللجوء إلى القوة في العلاقات العربية العربية إلى أن أسقط الغزو كافة قناعاتها هذه بعد أن ظلت سنوات طوال مهددة من قبل الأنظمة العراقية المتعاقبة[4]. وقد وظفت الكويت وسائل عدة في تعميق قواعد

---

(1) عبد الحليم زيد مرهون، المرجع السابق

(2) Abdul-reda Assiri, Kuwait's Foreign Policy: City-State in World Politics, P 115

(3) Hassan Al Baharna, The Legal Status of the Arabian Gulf States (London, 1968), P 250

(4) عبد الله الشرهان، بين الكويت وواشنطن: من بروز الستار إلى حماس التحسر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد الثالث، (الكويت، جامعة الكويت، خريف 1998م)، ص155-156

العربية دبلوماسياً، وذلك من خلال الإسهام في مشروعات التنمية العربية عبر صندوق التنمية وبالدعم النقدي المباشر.

وقد حققت هذه السياسة الكثير من الإنجازات في تأمين مؤازرة عربية سياسية في تعامل الكويت السياسي مع الضغوط العراقية التي اشتدت وزادت بعد وصول حزب البعث للحكم عام 1968م، وتصاعدت إلى حد ممارسة التعدي والتهديد، وفي مرحلة خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980- 1988م

ولم يؤد انتهاء هذه الحرب إلى طمأنة الكويت، حيث تفرغ العراق بعدها، وأصبحت الكويت محصورة بين مطامعهم ورغبتهم في السيطرة على الإقليم، حتى وصلنا إلى الحدث الأكثر فداحة في تاريخ الأمة العربية الحديث والمعاصر وهو الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام1990م، والذي وصف بأنه كارثة تفوق في شكلها وحجمها نكسة 1967م، أو لنقل إنها67 عربية بعد ربع قرن من 67 المصرية السورية الفلسطينية

وللكويت سياسة خارجية تسبق كل جيرانها تمتد إلى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، وذلك عندما بدأت علاقة مع القوى الأوروبية الموجودة بها في هذه الأثناء؛ فقد قامت علاقات بينها وبين المستعمرة الهولندية في جزيرة خرج منذ عام 1752م، حين ربطت حكامها الهولنديين بعلاقات وثيقة مع الشيخ صباح الأول بن جابر(2)

(1) أسامة الغزالي حرب، ندوة رؤية خليجية [illegible] على الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الثانية، ص 165

(2) عبد الله يوسف الغنيم، جذور العدوان العراقي على الكويت: خلفية وأسانيد، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الثانية، ص 22

وكانت السفن الهولندية تتردد على مينائها، وطلب [illegible] عام 1756م من رؤسائه في شركة الهند الشرقية الهولندية إقامة علاقات مباشرة مع شيخ الكويت، وأثنى عليه وعلى حُسن معاملته للسفن المارة كذلك. واستمرت سياسة الكويت الخارجية ذات صبغة تجارية حتى أوائل القرن العشرين، حيث تغيرت ملامحها تبعاً لتغير متطلبات الأمور حتى تحقق الاستقلال عام 1961م[1].

وترأس وزارة الخارجية عند إنشائها في العام ذاته الشيخ صباح السالم الصباح، وكانت هذه السياسة حديثة العهد كما في أغلب دول العالم الثالث، ومتأثرة بطبيعتها الجغرافية من حيث وقوعها على الخليج العربي وبين ثلاث قوى إقليمية كبيرة.

وتدور هذه السياسة حول محور يقوم على التعاون مع الدول العربية، إيماناً منها بأنها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، مرتبطة شعباً وتاريخاً ومصيراً به، وهي حريصة دوماً على تدعيم وتقوية روابطها السياسية والاقتصادية والثقافية داخل إطار الجامعة العربية[2].

وتتلخص أهداف السياسة الخارجية الكويتية في ثلاثة محاور هي الدفاع وتعزيز الأمن القومي، والتطور والتنمية، وخدمة الأمن والسلام الدوليين[3].

(1) عبدالله يوسف الغنيم وآخرون، المرجع السابق.

(2) محمد حسيني عبد العزيز، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، (الكويت، ذات السلاسل، 1975م)، الطبعة الثانية، ص 79

(3) أحمد حمود الدويهيس، السياسة الكويتية الخارجية 1961 – 1991م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1992م، ص 85

وتتحقق هذه الأهداف بوسائل عدة هي المساعدات المالية والاقتصادية، والوساطة والمساعي الحميدة، والمساعدات العسكرية.

وقد قدمت الكويت فقط في الفترة ما بين 1961 و1973م منحاً بنسب متنوعة ما بين 10 – 20% من ميزانيتها، وهذا معدل أعلى من النسب الدولية المسموح بها أو المتعارف عليها التي تتحدد بنسبة لا تزيد عن 1% للدول المانحة من إجمالي دخل مصادرها، أو 0.75% من المنح الرسمية، وهو ما جعل الكويت تحتل المرتبة السابعة في قائمة الدول المانحة في العالم، والسادسة على مستوى الدول المانحة غير الشيوعية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا واليابان وفرنسا. وهكذا أصبحت القنوات المالية وسيلة فعالة لتحقيق أهداف الدولة الخارجية(١).

لكن المساعدات المالية وسيلة غير آمنة، حيث إنها في الأغلب تعتمد على مورد ناضب غير آمن ذي عائد متغير، واستمرار العلاقات مرهون باستمرار المساعدات بالمستوى ذاته إن لم يكن أعلى، الأمر الذي يهدد هذه العلاقات بتناقص الدعم أو انقطاعه.

وقد ألقت التجربة الديمقراطية الكويتية الناجحة بظلالها الإيجابية على سياسة الكويت الخارجية تجاه جيرانها، حيث نظر الكويتيون إلى أنفسهم بفخر لأنهم أصحاب الحكم الديمقراطي النيابي الوحيد داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مما أضفى على سياسة الكويت الخارجية طابعاً خاصاً(٢).

---

(1) Robert Stephens, The Arabs' New Frontier (London: Temple Smith, 1976), P. 33

(2) حسن علي الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982م)، ص 141

وقد ظهرت النتائج الإيجابية لهذه المسألة في اختيار ممثل الكويت الدائم في الأمم المتحدة عبد الله بشارة أول أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو 1981م[1].

لكن المتتبع لسياسة الكويت الخارجية يلحظ أنها كثيراً ما تضطر إلى اللجوء للمساعدة الأجنبية لحمايتها، ولهذا سببه الذي يتركز في نقطتين أساسيتين هما[2]:

التهديد العسكري المتواصل لها من قبل جيرانها، والذي لا تقبل به منذ ما قبل استقلالها وحتى بعد استقلالها.

للكويت أهداف عدة لا تستطيع تأمينها أو تحقيقها إلا بقبول المساعدة الأجنبية شأنها شأن كثير من دول العالم.

النفط وعلاقات الكويت بدول الجوار

ما زال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج وأسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى، وليس لها أدنى علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة[3].

ولقد أصبح النفط في زماننا هذا يشكل السياسات الخارجية للدول

(1) محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، سلسلة خاصة، رقم 77، (البصرة: شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية بمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، 1984م)، ص 135

(2) مصطفى حمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م)، الطبعة الثانية، ص 70

(3) محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، ص 246

سواء أكانت المنتجة أو المستهلكة[1]، فالأولى يفترض أن تتعامل من موقع الأقوى في الوقت الذي تتسابق فيه الثانية كي تحصل عليه بأمان وانتظام وبأسعار معقولة، لكن هذه القاعدة تشذ في كثير من الأحايين، إذ ترتبط السيطرة على الموارد الطبيعية وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها بمدى ما تتمتع به من حرية الإرادة ومن دعم سياسي قوي[2] ومن دون هذه العوامل تفقد الدول المنتجة قوتها، وتتمكن القوى العالمية من السيطرة على مقدرات الأمور بها، وتتشكل سياساتها وفق هذا الوضع[3].

والكويت كما هو معروف دولة نفطية من الدرجة الأولى محاطة بدول نفطية أيضا في نطاق رسمي نفطي بنسبة 100٪، وإدراك هذه الحقيقة يسهل علينا فهم طبيعة العلاقات الكويتية الخارجية بشكل عام وعلاقاتها بدول جوارها (العراق -السعودية- إيران) بشكل خاص؛ فعلى سبيل المثال كانت العلاقات الإيرانية العربية بشكل عام، وليست الكويتية تحديدا، تتباعد عند كثير من النقاط وتتقارب أو تكاد تلتقي عند نقطة واحدة ألا وهي النفط وسياساته فكم مرة فشلت محاولات التقائهم على مائدة المفاوضات السياسية في الوقت الذي جمعتهم اجتماعات كثيرة تمخضت عن توجه واحد وموقف واحد في إطار منظمة الأوبك على سبيل المثال.

ولن نكون مبالغين إذا قلنا إن هذه الدول الأربع قد شكلت سياسة

(1) طارق الشيخ، البترول يشكل السياسات الخارجية، جريدة الأهرام، مصر، 31 ديسمبر 2002م، ص 7.

(2) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م، الطبعة الأولى، ص 13.

(3) حسين عبد الله، البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2003م، ص 233.

النفط في تقسيم الخليج ورسم خريطته في أكثر من مناسبة، فخلال الثلاث [illegible] نظرة [illegible] في الأوقات الأربع المتقطعة التي شهدها العالم أعوام 1957، 1973، 1979، 1990م(1).

وعلى مستوى الصراع الذي خاضته هذه الدول من أجل تأميم نفطها والاستفادة منه كانت سياساتها مختلفة تماماً في طرح كل دولة مع الشركات العاملة على أراضيها سلماً وبحثاً؛ فعندما طالبت إيران بنفطها رفع إنتاج الكويت، وعندما أمم العراق نفطه رفع إنتاج الكويت والسعودية، وفي مرحلة تالية عندما انخفض إنتاج الكويت رفع الإنتاج السعودي(2)، كما وعندما كانت أية دولة تنجح في تأميم نفطها كان النفع يعود على الأخرى في رغبتها نحو التأميم بدءاً من إيران ومروراً بالعراق والسعودية ووصولاً إلى الكويت، لكن سعي الكويت والسعودية إلى التأميم كان مختلفاً عن إيران والعراق، فقد تم عبر الحوار الإيجابي والمفاوضات، نظراً للعلاقات المستقرة مع الغرب والولايات المتحدة الأميركية(3).

النفط وترسيم الحدود الكويتية البرية والبحرية

لم تعرف منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية قديماً المشكلات الحدودية بالمعنى المتعارف عليه الآن، لكن هذا لم يمنع وجود بعض المشكلات الناجمة عن حركة القبائل وتنقلاتها بحثاً عن الماء والمرعى، لكنها

(1) [illegible]، الخليج والطاقة العالمية: دروس من الماضي [illegible]، بحوث كتاب الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات، تقديم جمال سند السويدي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997م)، الطبعة الأولى، ص 21.

(2) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية 1921 - 1971م، (الكويت: ذات السلاسل، 1985م)، ص 540

(3) Peter R. Odell, Oil World Power (U.K. Penguin Book, 198?), Sixth edition, P. 9?

كانت محدودة وفي نطاق ضيق جداً، وحينما ظهر النفط في هذه المنطقة في الربع الأول من القرن العشرين لم يكن معظم الحدود السياسية فيها قد رسم بعد، كما أن الجزء المرسوم لم يكن قد اتخذ صورته النهائية.

ومع ظهور النفط أثيرت منازعات بشأن الحدود لم تكن معروفة من قبل في هذه المنطقة، وبدأت هذه المشكلات تظهر مع دخول الشركات النفطية المنطقة، حيث لم تقتصر المشكلات على البر فقط بل امتدت إلى البحر أيضاً بعد أن اكتشف البترول في قاع البحر، فظهرت حينئذ مشكلات جديدة تتعلق بالمياه الإقليمية وامتدادها[1]، وتأسيساً على ذلك أدى النفط دوره المؤثر في بلورة أو إعادة بلورة الحدود السياسية، واستمر يؤدي دوره بعد ذلك كعامل إستراتيجي في مسار الحدث الحدودي وتطوره على مستوى السلوك الإقليمي[2].

وأصبحت مسألة تعيين الحدود بين كيانات هذه المنطقة ثم تخطيطها على الطبيعة من أعقد الأمور التي تواجه هذه الكيانات وأكثرها إثارة للمشكلات بسبب النفط[3] بل إنه وفي بعض الأحيان كان مجرد احتمال ظهور النفط أساساً في تعيين هذه الحدود، كما حدث في مؤتمر العقير 1922م حين كان مفهوماً لدى جميع المفاوضين أن هذه الخطوط الحدودية الجديدة الموضوعة سوف تحدد من يمتلك الثروة الهائلة ومن سيصبح فقيراً[4].

(1) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1998م)، الطبعة الثانية، ص 346

(2) عبد الجليل زيد مرهون، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي، مرجع سابق، ص 46

(3) محمد متولي، حوض الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م)، الجزء الثاني، ص 556

(4) هاري سانت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، ترجمة عوض البادي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2000م)، ص 106

لذلك فإنه يمكن أن نرجع مشكلات الحدود في هذه المنطقة لتاريخ الكشف والتنقيب عن النفط فيها.

وتعد مشكلات الحدود البحرية أعقد من نظيرتها البرية، حيث إن مياه الخليج العربي ضحلة جداً، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد الجرف القاري لكل دولة، وتعتبر الشواطئ والمياه التي يقل عمقها عن ثلاثمائة متر جرفاً قارياً يحق لهذه الدولة استغلاله بشكل حصري، وذلك بحسب نظرية الجرف القاري الأمريكية الصادرة عام 1945م[1] ومما يضاعف من هذه المشكلة وتعقيدها وجود العديد من الجزر الصغيرة المتناثرة في مياه الخليج[2].

وترجع حالة عدم الاستقرار الحدودي السائدة في هذا النظام الإقليمي الخليجي إلى عدم توافق الحدود المرسومة للدول مع الواقع الاجتماعي والبشري في المجتمعات الخليجية[3]، وكثيراً ما ظل موضوع الحدود والمرسومة كالجمر تحت الرماد يطل برأسه مجدداً كلما أزاحت رياح الخلافات العاصفة طبقة الرماد المتراكمة فوقه أنهته من جديد[4].

(1) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990 1991م، ص 347.

(2) نبيه الأصفهاني، عرض وترجمة لكتاب Enver M. Koury, Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الأول، (الكويت، جامعة الكويت، يناير 1975م)، ص 143.

(3) عبدالله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1978م)، ص 23.

(4) محمد ... العدواني، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961 1973م، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م)، ص 11.

وللنزاعات الحدودية في هذه المنطقة أبعاد عديدة منها التاريخي والسياسي والاجتماعي والمذهبي ومنها الجغرافي والعسكري والاقتصادي ممثلاً في النفط، وهو ما سيشرح بالتفصيل لاحقاً.

وتتشابك هذه الأبعاد بعضها مع بعض لتزيد الأمور تعقيداً، بل إنه في بعض الأحيان قد يؤدي نزاع حدودي بين دولتين إلى إثارة نزاع حدودي آخر مع دولة ثالثة أو يؤخر تراجعهما عن حسم نزاع آخر مع طرف ثالث فكم مرة عرقلت الخلافات الحدودية الكويتية العراقية جهود التسويات الحدودية البحرية بين الكويت وإيران(1).

كما أن كافة المشكلات الكويتية العراقية كان من أسبابها عدم تسوية الأزمات العراقية الإيرانية، فأزمة نوري السعيد عام 1939م كان من أسبابها الاتفاقية العراقية الإيرانية المعقودة سنة 1937م وسخط الشعب العراقي عليها، وأزمة عبد الكريم قاسم عام 1961م كان من أسبابها انتهاكات إيران الحدودية للعراق وعدم قدرة العراق على ردها، وأزمة الصامتة عام 1973م حدثت عقب استثارة إيران لأكراد العراق ضد حكومتهم، وحتماً فإن أزمة 1990م كانت نتاجاً للحرب العراقية الإيرانية المريرة الممتدة من عام 1980 إلى 1988م وما خلفته من دمار للاقتصاد العراقي لم يجد سوى الكويت لإحيائه(*).

وخلاصة القول إن حل كافة المشكلات الحدودية الموجودة في النظام

(1) نيروز مجتهد زاده، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، مجلة المستقبل العربي، العدد 206، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 4/1996م)، ص 110.
(*) سيتم شرح كافة هذه الأزمات بالتفصيل في الفصل الثاني من الكتاب.

الإقليمي الخليجي لابد أن يخضع لمبادئ القانون الدولي التي تعطي كل ذي حق حقه شرعاً أو أدبياً، وخاصة إذا كان قد سبق لأحد طرفي النزاع الاعتراف بحدود الطرف الآخر بشكل رسمي، كما هو الحال في الأزمة الكويتية العراقية التي تخضع لقوانين دولية تحسم الجدل حولها وتستأصله من جذوره كمبدأ استقرار الحدود Boundary Stability، ومبدأ لكل ما في حوزته Uti Possidetus، ومبدأ السلوك اللاحق Subsequent Conduct، ومبدأ إغلاق الحجة Estoppel(*).

(*) للمزيد حول هذه المبادئ وسوابق استخدامها انظر: ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1992م

الفصل الثاني

النفط

وعلاقات الكويت السياسية بالعراق

(1911 - 1990م)

اجتمعت للعراق بالمقارنة بجيرانه الخليجيين عناصر قوة مميزة عنهم وشكلت سياساته تجاههم لعقود متتابعة هي: الثقل الديموغرافي والقوة العسكرية والقوة البشرية وتنوع الهيكل الإنتاجي، والتاريخ الطويل للدولة المركزية منذ أن كانت بغداد مقراً للخلافة العباسية(1) مع الأخذ بعين الاعتبار أن العراق من أوائل البلدان العربية التي اكتشف فيها النفط منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى(2).

لكن العراق على الرغم من ثرواته النفطية قد عانى كثيراً من المشكلات والأزمات الاقتصادية التي أثرت في تشكيل محددات سياسته الخارجية بشكل عام وتجاه الكويت بشكل خاص(3)؛ فقد كانت الكويت دوماً حاضرة في العقلية السياسية العراقية منذ نشوء العراق الحديث حتى وقتنا هذا(4)، وأصبح العراق بالنسبة للكويت مصدراً دائماً للتهديد العسكري سواء قبل الاستقلال أو بعده(5).

وبدراسة علاقات البلدين معاً نجد أن التاريخ قد سجل لنا خلال نصف قرن فقط ثلاث محاولات لثلاثة حكام لضم الكويت، وفي كل مرة كانت

(1) [illegible] عبد المنعم المركبي، دول مجلس التعاون الخليجي: العجز بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وتأثيراتها على الأمن القومي العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998م)، الطبعة الأولى، ص 85.
(2) جواد العطار، تاريخ الدول في الشرق الأوسط، (بيروت: الحقوق محفوظة للمؤلف، 1972م)، ص 21.
(3) من دراسة أعدتها إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة الكويتي عن ترسيم الحدود بين الكويت وجيرانها نشرتها جريدة الرأي العام الكويتية 27 أبريل 1997م.
(4) شفيق ناظم الغبرا، الكويت والعراق: قضية الحدود، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 56، (الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 1997م)، ص 60.
(5) عبد الله العثيم، حروب الكويت: وجود وحدود - الحقائق الجغرافية والادعاءات العراقية، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 90.

محاولة تتم تحت شعارات براقة تخفي وراءها أطماعاً شخصية ونزعات للتوسع والسيطرة[1].

فالعراق منذ أن برز دولة مستقلة ابتداء من عام 1921م أو ما قبله في بدايات تشكيله السياسي والقانوني لم يترك أو يتخل في خطابات ملوكه ورؤسائه عن مبدأ الحقوق التاريخية في استرجاع أية أرض ضمت إلى دولة أخرى أو تشكلت على أنقاضها إمارات، على الرغم من تأكيدات قادته على التمسك بالاتفاقات والمعاهدات التي أبرمها العراق[2].

وقد كانت الكويت على رأس الدول التي طالما وجه إليها العراق عبارة «الحقوق التاريخية» مبرراً أطماعه فيها، لكن هذا الادعاء أمر لا يستقيم مع واقع أن الكويت دولة مستقلة معترف بها دولياً وعربياً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن فتح ملف الحقوق التاريخية سيؤدي إلى فتح صندوق العجائب في هذا الإقليم[3].

ولقد دأب العراقيون كثيراً على استفزاز الكويت مادياً وسياسياً ومعنوياً فضلاً عن التهديد باجتياح الكويت وإثارة مشكلة الحدود، وهي استراتيجية حرصت الإدارات العراقية المتعاقبة على اتباعها[4]، حيث كانت

(1) محمد مرسي عبدالله، دعاوى العراق السياسية في الكويت في ضوء حقائق التاريخ والقانون الدولي، (الدوحة: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م)، الطبعة الأولى، ص 74.

(2) أحمد إبراهيم محمود، محددات وأهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م)، ص 57.

(3) محمد الأطرش، أزمة الخليج: جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، العدد 155، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1992م)، ص 21.

(4) فتحي العفيفي، الخليج العربي: الصراعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003م)، الطبعة الأولى، ص 121.

الكويت دوماً ترى في قضية حدودها مع العراق قضية جوهرية وركيزة أساسية لأية محادثات مشتركة بينهما

وقد اتبع العراقيون سياسة تسويف الأمور وتجنب حسم موضوع الحدود بسبب كون المناطق الحدودية مناطق بترولية[1] فجد الرئيس العراقي صدام حسين يعلق على هذه السياسة بقوله: "لماذا نحتاج إلى حل قضية الحدود مع الكويت؟ إن الحدود الكويتية تمتد إلى بغداد، وحدودنا تمتد إلى مدينة الكويت"[2] وفي تصريح أكثر غرابة قال وزير الدولة العراقي أحمد عبد الستار الجواري مبرراً توغل العراق داخل الأراضي الكويتية في ديسمبر 1974م "إذا كان هناك شقيقان يعيشان في منزل واحد، فقد يحدث أن يمد أحدهما رجله إلى جانب الآخر"[3].

وكثيراً ما كانت العراق تبرر ادعاءاتها على الكويت بأن الاستعمار هو الذي وضع حدود الكويت، لكنه - أي العراق - يجهل أو يتجاهل عن عمد حقيقة أن الاستعمار أيضاً هو الذي وضع حدود العراق في اتفاقية سايكس بيكو 1916م لتقسيم البلاد العربية، وبعد ذلك أقرت عصبة الأمم هذا التقسيم، واعتمدته فيما بعد منظمة الأمم المتحدة[4]، وفي بعض الأحايين كانت العراق تروج لفكرة أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة العراقية،

---

(1) محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961 - 1973م، ص 26.

(2) Ali Mohammed Al Damkhi, Invasion Saddam Hussein's Reign of Terror in Kuwait, (London: Kuwait Research and Advertising Co.LTD,1992), P.3

(3) جريدة النهار، بيروت، 9 ديسمبر 1974م.

(4) عبد المالك خلف التميمي، الكويت والخليج العربي المعاصر أبحاث تاريخية، الكويت: مؤسسة الشراع العربي، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 39.

لكن هذا بعدما وضع الكويت في معاهدة سيفر التي عقدت بعد مؤتمر سان ريمو 1920م التي أخضعتها للمادة 132، حيث تخلت الدولة العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الأولى لدول الحلفاء عن كل حقوقها في الأراضي الواقعة خارج أوروبا[1].

ورغم العلاقات الاجتماعية الجيدة بين الدولتين التي تتمثل في الروابط القديمة بين الشعبين وعلاقات النسب والجوار والقربى والسعة فإن العلاقات السياسية هي الأكثر توترًا بين البلدين، حيث كانت أنظمة الحكم العراقية تنتقل في مطالبها وأطماعها في الكويت من المطالبة بمناطق حدودية إلى المطالبة بالكويت نفسها.

وقد حملت سياسة العراق تجاه الكويت عديدًا من التناقضات، حيث كان النظام الحاكم بالعراق يعترف باستقلال الكويت ويتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، ثم يتحول إلى غزوها واحتلالها بالكامل، وهو ما حدث في الفترة ما بين عامي 1963، 1990م[2].

وتعود أول محاولة لتخطيط الحدود بين الكويت وولاية البصرة إلى عام 1904م، وذلك على يد الحكومة البريطانية[3]، واستمرت المحاولات البريطانية بعد ذلك خلال السنوات من 1904 إلى 1913م حيث وقعت الاتفاقية

---

(1) رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثروة، (القاهرة: سينا للنشر، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 19

(2) عبد المالك خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999م)، الطبعة الثانية، ص 155

(3) محمد حسن العيدروس، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 2002م)، الطبعة الأولى، ص 118

البريطانية العثمانية التي تأثرت بها جميع كيانات شرق الجزيرة العربية وجنوبها(1).

وقد خسرت الكويت جزءاً كبيرا من أراضيها لصالح الاتفاق بموجب هذه الاتفاقية، وأعرب الشيخ مبارك عن استيائه من هذه الاتفاقية التي أفقدت الكويت أم قصر وسفوان(2)، لكنها في ذلك الوقت أكدت ملكية جزيرتي وربة وبوبيان للكويت(3)، والتي تأكدت ثانية عن طريق حكومة الهند في العام 1928م مع جزر كُبّر وقاروه وأم المرادم(4)

ولهاتين الجزيرتين – وربة وبوبيان – أهمية كبرى في النزاع الكويتي العراقي تعود إلى أوائل القرن العشرين حين حسمت لجنة تخطيط الحدود التي شكلتها حكومة الهند عام 1907م النزاع وقررت اعتبار جزيرة بوبيان خاضعة لإمارة الكويت، أما جزيرة وربة فقد تأكدت ملكية الكويت لها بموجب اتفاقية 1913م(5) واستمر النزاع حول هاتين الجزيرتين طيلة القرن العشرين ما بين ادعاء العراق ملكيته لهما تارة، ومطالبته باستئجارهما تارة

---

(1) صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يوليو 1973م)، ص 110

(2) من الدراسة التي أعدتها إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة الكويتي ونشرت بجريدة الرأي العام، الكويت، 17 أبريل 1991م

(3) ميمونة خليفة العذبي الصباح، الكويت في الاتفاقية الإنجليزية التركية لعام 1913م، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم 54، (القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، 1992م)، ص 37

(4) Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia- Kuwait II, 1829- 1991, Edited by Richard Schofield, (U.K. Archive Editions, 1992), Volume 11, P. 609, 4632/28

(5) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الثاني، ص 338، 339

أخرى، حيث تقع وربة على مسافة ميل بحري واحد من السواحل العراقية وبوبيان على مسافة خمسة أميال بحرية منها(1)(*). وقد أكدت الرسائل المتبادلة بين الدولتين عام 1932م بشأن الحدود بينهما ملكية الكويت للجزيرتين باعتراف العراق بشكل رسمي.

وقد سيطرت احتمالية وجود النفط في هاتين الجزيرتين على أذهان العراقيين طيلة هذه العقود، لكنهم أخذوا يعلنون أنهم يرغبون في السيطرة عليهما من أجل حماية الخليج من الأطماع الإيرانية(2).

وفي بعض الأحيان طالب العراقيون الكويتيين بالسماح لهم ببناء قواعد عسكرية في هاتين الجزيرتين، تسمح لهم بتحريك أسطولهم البحري(3).

وفي عام 1949م قدم فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي مشروعه لتوسيع حدود العراق للأمير عبد الله في أثناء توجهه إلى بريطانيا كي يبحث هناك مسألة ضم الجزيرتين للعراق(4).

وكرر العراق الطلب في العام التالي(5)، الأمر الذي أدى بالشيخ أحمد

---

(1) محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001م)، ص 250.

(*) للمزيد حول جزيرتي وربة وبوبيان انظر: يسري الجوهري، جغرافية دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001م)، ص 60-61.

(2) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، ص 121.

(3) Mikhael Ramadan, In the Shadow of Saddam, Translated By Jalel Al Qeddeni (New Ziland, Green Zone, 1999), First Published, P 193

(4) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941-1958م، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م)، ص 167.

(5) فهد عبد الله السماري، أزمة الخليج العربي دراسة في خلفيته التاريخية والعوامل السياسية، (الرياض: إصدارات المهرجان الوطني للتراث والثقافة، 1992م)، رقم 84، ص 52.

الحبير إلى أن يضغط هو وشركات النفط العاملة في أراضيه على بريطانيا للتسريع بحل هذه المسألة الحدودية في يناير 1951م[1](*)، وبالفعل أعدت الحكومة البريطانية مشروعاً لتسوية الحدود وقدمته للعراق في ديسمبر 1951م.

وفي خضم النزاع على ملكية هاتين الجزيرتين أثيرت قضية ضآلة الساحل العراقي لتبرير سلوك العراق وأطماعه تجاه هاتين الجزيرتين، حيث وصف العراقيون بلدهم بأنها مثل جراج واسع لكن بابه صغير جداً، وله كل الحق في توسيعه[2].

بل إن الأمر وصل ببعضهم إلى وصف العراق بالدولة المغلقة التي ليس لديها أية سواحل، الأمر الذي لا يتناسب مع احتياجاته الاقتصادية والتجارية والعسكرية المتزايدة، وهذا هو سبب أزمته الحدودية مع الكويت[3].

وكل هذه دعاءات غير حقيقية لأن العراق يمتلك منفذاً بحرياً يمتد إلى مسافة سبعين كيلو متراً تقريباً، وهو ما يسمح باستخدامات عسكرية وتجارية غير محدودة[4] ويزداد طول هذه الواجهة البحرية ليصل إلى 235 كيلومتراً إذا ما أضفنا إليها الممرات المائية المتصلة بالبحر مثل شط العرب (إلى ميناء البصرة) وخور الزبير[5].

(1) زينب الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، (لندن: بيت الدين للكتب والنشر، 1991م)، ص 214 - 217.

(*) انظر رسالة الشيخ أحمد الجابر للوكيل البريطاني بالكويت بالملاحق تحت رقم 24

(2) محمد نايف عواد العنزي، المرجع السابق، ص 197

(3) محمد السيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص 13

(4) عبد المالك خلف التميمي، العلاقات الكويتية العراقية من 1921 إلى 1990م، سلسلة عالم المعرفة، رقم 195، ندوة مصاحبة بعنوان "الغزو العراقي للكويت: المقدمات، الوقائع وردود الفعل - التداعيات"، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1995م)، ص 56 - 57

(5) عبدالله يوسف الغنيم (محرر)، أطماع العراق البحرية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، ص 79

وقد يكون الساحل العراقي بالفعل هو الأصغر بين سواحل جيرانه، فالكويت يبلغ طول ساحلها 416 كم، والسعودية 1120كم، وإيران1152، لكن هذا كله لا يعني أنه غير صالح للاستخدام[1]

وفي عام 1959م قدم العراق بتحديد جرفه القاري مع كل من الكويت وإيران، وذلك عندما أعد الهيدوغرافي النرويجي الكابتن كوشيرون اموت بناء على طلب وزارة النفط العراقية خريطة حددت المياه الإقليمية العراقية واعتمدها العراق وثيقة رسمية، ووفق هذه الخريطة كان خط الوسط هو الحد البحري بين الكويت والعراق[2].

وقد عمل العراق على تعميق حاجته في المياه منذ 1960م وذلك لتيسير مرور السفن الكبيرة. وواجهة العراق البحرية لا تتوقف عند حد الستين كيلو متراً بل إنها تزيد لتصل إلى 235 كم إذا أضفنا له خور الزبير والمسافة بين مدخل شط العرب وميناء البصرة التي تصل إلى 140كم[3].

وقد استثمر العراق هذه الواجهة البحرية استثماراً جيداً، حيث شيد عليها ستة موانئ، ثلاثة منها تجارية (البصرة- أم قصر- خور الزبير)، والأخرى نفطية (الفاو- خور العمية- البكر أو خور القفقة)[4]

---

(1) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة الجغرافيا السياسية، سلسلة دراسات، رقم 272، (العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1981م)، الطبعة الثانية، ص 370

(2) جريدة القبس، الكويت، 20 يوليو 2000م.

(3) عبد الله محمد محارب، وثائق لا تموت: حس الكويتي في مواجهة العدوان العراقي، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 122 - 123

(4) عبد الله محارب، المرجع السابق، ص 123، وانظر أيضاً منافذ العراق البحرية، المرجع السابق

وطاقة هذه الموانئ النفطية 175 مليون طن سنوياً، وهي كافية جداً لتصدير نفط العراق الذي يتراوح إنتاجه السنوي ما بين 140- 170 مليون طن[1]

وقد ظلت المشكلات الحدودية بين البلدين تقف حجر عثرة أمام أية تسوية نهائية، وكثيراً ما كانت تقف أمامها أيضاً مشكلات عدة كالتهريب عبر الحدود وممتلكات آل الصباح في البصرة والفاو ثم النفط أخيراً[2]

لكن عام 1932م شهد سابقة تاريخية عندما اعترف العراق بحدوده مع الكويت، وذلك على مسؤولية رئيس وزرائه نوري السعيد الذي أقر بما جاء في اتفاقية 1913م، وأكد ملكية الكويت لكافة جزرها[3]، وذلك في خطابه المؤرخ 21 من يوليو 1932م والموجه إلى المندوب السامي البريطاني في العراق(*).

وعقب ذلك تم إرسال رسالة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى المعتمد البريطاني في الكويت بتاريخ 30 يوليو 1932م بشأن إخطار حاكم الكويت بحدود بلاده مع العراق ومن ثم طلب موافقته عليها، وهو ما تم بالفعل في 10 أغسطس 1932م عندما أعلن الشيخ أحمد الجابر موافقته على هذه الحدود كما جاءت في رسالة نوري السعيد[4]

---

(1) عبدالله محمد محارب، المرجع السابق، ص 124.

(2) عبدالرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص 169

(3) Kuwait Political Agency Arabic Document 1899- 1949, (U.K Archive Editions, 1994), Volume 9 P 553

(*) انظر نص رسالة نوري السعيد للمندوب السامي البريطاني بالعربي و باللغتين العربية والإنجليزية بقسم الملاحق برقم 25.

(4) عبد الله يوسف الغنيم (إشراف ومراجعة)، ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية، إعداد لجنة من المختصين، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الثالثة، ص 162.

وبعدها بيومين أكد هذه المراسلات المعتمد البريطاني في الكويت في رسالته للمقيم البريطاني في الخليج.

وفي طريق سعي العراق لكسب عضوية عصبة الأمم وجه خطاباً رسمياً في 27 سبتمبر 1932م إلى أمين عام العصبة السير إريك دارموند أكد فيه وضوح حدود العراق مع سائر جيرانها ومن ضمنهم الكويت وهي حدود واضحة تماماً، عكس الحدود العراقية السورية التي مازالت تحتاج إلى بعض النقاش[1].

لكن العراق وفي العام التالي مباشرة لاعترافه باستقرار موضوع الحدود مع الكويت طالب بتوحيد الكويت مع العراق، وذلك على لسان ياسين الهاشمي رئيس حزب الإخاء الوطني العراقي بعد استقلال العراق وتخلصها من الانتداب البريطاني عام 1933م[2]

ثم عاد في عام 1934م ليثير قضية ضم الكويت إلى العراق في صحافته القومية، وكأن هذه المراسلات والاعترافات لم تكن، الأمر الذي دفع الشيخ أحمد الجابر للفت انتباه البريطانيين إلى هذه المسألة بالغة الخطورة، وذلك في خطابه للوكيل السياسي البريطاني بالكويت والمؤرخ بالتاسع من فبراير 1934م[3]

وشهدت الفترة ما بين 1936 و1939م محاولات متكررة لضم

---

(1) سعود مشعل نصر الشهري، العلاقات الكويتية العراقية 1920 - 1939م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، د. ت.

(2) ميمونة خليفة العذبي الصباح، تاريخ الأطماع العراقية في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 74، السنة 19، المجلد الأول من بحوث المؤتمر العلمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، (الكويت: جامعة الكويت، يوليو 1994م)، ص 139

(3) Kuwait Political Agency Arabic Documents 1899- 1949 (U. K. Archive Editions, 1994), Volume 6, P 682

الكويت إلى العراق، فقد طالب أعضاء الحكومة العراقية بضم الكويت كي تكون ميناء للعراق، ثم قام وزير الخارجية العراقية بالفعل بتقديم طلب إلى الحكومة البريطانية لضم الكويت إلى العراق عام 1937م[1].

وخلال العقود التالية اتجه العراق نحو سياسة تصعيد الأمور مع الكويت بأساليب عدة تمثلت في إثارة مسألة تهريب البضائع من الكويت إلى العراق، والامتناع عن تسوية الخلافات الحدودية، والسعي نحو الحصول على امتيازات سياسية بالكويت، والتدخل في شؤونها الداخلية وإثارة مشكلة الجزر والمطالبة بالسيطرة عليها[2].

ويقف التاريخ عند محطات خمس تعد بمثابة علامات بارزة في مسار العلاقات الكويتية العراقية خلال القرن العشرين، وكلها ذات طابع هجومي عراقي ودفاعي كويتي مثل النفط سبباً رئيساً بها، إن لم يكن السبب الوحيد في بعضها وهي:

- أزمة الملك غازي عام 1939م.
- مطالبة نوري السعيد بانضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي عام 1958م.
- أزمة عبد الكريم قاسم عام 1961م.
- أزمة الصامتة عام 1973م.

أزمة عام 1990م أو ما عرف بـ الغزو العراقي للكويت

---

(1) عبد الرحمن النعيمي، المرجع السابق، ص 169.

(2) أصغر جعفري ولداني، روابط العراق والكويت، ترجمة مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م، (طهران: مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، 1990م)، ص 24، 25.

أزمة الملك غازي عام 1939م ونفط الكويت.

قبل أن تثور هذه الأزمة بأقل من عام تقريباً أي في عام 1938م جددت وزارة الخارجية العراقية مطالبها بضم الكويت، وتكرر هذا الطلب في الإذاعة الشخصية التابعة للملك غازي والمعروفة باسم إذاعة قصر الزهور أكثر من مرة(1).

وأثار وزير الخارجية العراقية مع الخارجية البريطانية القضية ذاتها بدعوى أن الكويت جزء متلازم من العراق ومنفذها على البحر(*).

وبعدها بفترة وجيزة تداول البرلمان العراقي نفس الموضوع بنفس التوجهات(2).

وقد حاول الملك غازي ووزير خارجيته في تحرك مواز للتحركات البرلمانية أن يستغلا أزمة داخلية لتحقيق مشاريعهما تجاه الكويت، وهي الأزمة المعروفة بأزمة المجلس التشريعي، والتي نشبت بعد تأسيسه في يوليو 1938 بسبب خلاف المجلس مع السلطات البريطانية فيما يتعلق بحق المجلس في النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها شيخ الكويت، وألا تسري هذه الاتفاقيات إلا بعد موافقة المجلس عليها، فتأزمت علاقة المجلس بالشيخ أحمد الجابر فقام بحله قبل مضي أقل من

(1) ابن نور، اغتيال الكويت، (قبرص: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1990م)، الطبعة الثانية، ص30

(*) انظر بالتفصيل الخاص بالملاحق تحت رقم 26 رسالة وزير الخارجية العراقية توفيق السويدي بالنصين العربية والإنجليزية للسيد ر. بتلر نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني، والمؤرخة بـ 28 سبتمبر 1938م.

(2) Jill Crystal, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, (Cambridge: Cambridge University Press, 1990). P 52.

ستة شهور على تأسيسه، فانتهت هذه الأزمة الفرصة لشن هجوم على النظام الحاكم بالكويت، ومن ثم إثارة المعارضة الكويتية عليه، وإعلان أن الكويت الميناء الطبيعي للعراق في خطر داهم(1).

ووصل الأمر بإذاعة بغداد إلى أن تعلن أن المجلس التشريعي للكويت أعلن قبل حله ضم الكويت للعراق بأغلبية الأصوات وامتناع أربعة أعضاء فقط عن التصويت(2). ثم أطلقت الإذاعة العراقية على الكويت اسم (اللواء الـ 15 العراقي)(3)(*).

لكن هذا دعا الملك غازي إلى التفكير في غزو الكويت، فاستدعى في فبراير 1939م رئيس أركانه الفريق حسين فوزي وكلفه بغزو الكويت، كما اتصل بمتصرف لواء البصرة وأمره أن يضع كافة الإمكانات الإدارية تحت تصرف الجيش لغزو الكويت، ثم دعي نائب رئيس الوزراء ناجي شوكت إلى البلاط الملكي، فوجد رئيس أركان الجيش ورئيس الديوان الملكي وغيرهم، حيث دخلوا جميعاً إلى الملك وأقنعوه بصعوبة ضم الكويت نظراً لوقوعها تحت الحماية البريطانية(4).

وهكذا أجهضت فكرة غزو الكويت المتعجلة في حينها، لكن هذا الحلم ظل

---

(1) عبد الله يوسف الغنيم (إشراف)، الكويت وجوداً وحدوداً: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، إعداد لجنة العلمية مشروع دراسة الوثائق الكويتية، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1991م)، الطبعة الثانية، ص 97

(2) عبد الرحمن النعيمي، المرجع السابق

(3) حمدان حمدان، الخليج بيننا قطرة نفط بقطرة دم، ص 22

(*) بعد هذه الحادثة بنصف قرن تقريباً أعاد التاريخ نفسه، وأطلق النظام العراقي على الكويت نفس هذا التوصيف، حيث سميت بالمحافظة التاسعة عشرة.

(4) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ص 235

يراود الملك إلى يوم وفاته في حادث سيارة مساء الثلاثاء 4 من أبريل 1939م[1]

وحقيقة فإنه من الصعب جداً معرفة أية خلفية تمّ على أساسها اتخاذ غازي قراره هذا بمطالبته بضم الكويت إلى العراق؛ فمن الناحية المنطقية اتسمت الدعوة بعدم الإدراك الواعي للظروف المحيطة بها آنذاك، فقد ولدت عرجاء، ولم تقم على أية أسس مدروسة، ولم تتخذ طريقاً واقعياً لتحقيقها.

أما بخصوص الأساس التاريخي الذي استندت عليه فإنه كان سيجرها كذلك إلى المطالبة بالأحساء، وقطر لكونهما وحدتين إدارية عثمانية سبق أن تبعت ولاية البصرة زمناً طويلاً[2].

كما أن الترويج لهذه الدعوة بكونها دعوة وطنية قومية لتخليص الكويت من السيطرة البريطانية طرح غير مقبول؛ لأن العراق نفسه كان يدور في فلك بريطانيا، حيث تحوي كافة الدوائر والوزارات والمرافق الحكومية العراقية عدداً من المستشارين البريطانيين، وهناك قاعدتا الشعيبة والحبانية البريطانيتان ترابطان على أرض العراق[3]

كما أن ربط هذه المحاولة بشخصية الملك غازي الجامحة نحو المغامرة

(1) محمد نصر مهنا، الكويت التاريخ السياسي الحديث، ص 83

(2) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، دراسة وثائقية في التاريخ الدولي، (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة، 1985م)، ص 283

(3) هدية سلطان السالم، أحمد خالد رائد النهضة الحديثة في الكويت، دراسة تاريخية، ص 124

والرغبة في الزعامة أمر ليس من السهل قبوله سببا ودافعا رئيسا لموقف كهذا، بيد أنه يمكن قبوله عاملا ثانويا محفزا ليس أكثر.

إذن فنحن أمام تفسير منطقي ومقبول وهو النفط، ولوجهة النظر هذه التبريرات الآتية:

- اكتشف حقل البرقان في عام 1938م، وهو أكبر حقل منتج في العالم، أسال لعاب الحكومة العراقية تجاه الثروة النفطية المتوقع أن تحظى الكويت بها، وأغراها كي تطالب بضمها، وزاد من أطماعها واهتماماتها بها[1].

- مثل اكتشاف هذا الكنز - حقل البرقان - حلاً للعراق الذي كان يعاني من ضائقة مالية في الفترة 1936 - 1941م، حيث سيطرت على سلطته السياسية مجموعة من الحكومات العسكرية التي حاولت تمويل بعض المشاريع الإنشائية به[2]، كما أنه في عام 1936م جرت محاولة للتنقيب عن النفط في البصرة لم يكتب لها النجاح، ولم يتم الاتفاق بشأنها بسبب سياسة بريطانيا في الاستئثار بالامتيازات دون غيرها من الشركات الأمريكية، وحاول في هذه الأيام رئيس الوزراء العراقي حكمت سليمان الحصول على قرض من شركة نفط العراق البريطانية لكنه فشل.

---

(1) جمال زكريا قاسم، الأزمة العراقية الكويتية رؤية تاريخية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد خاص، السنة 17، (الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 1992م) ص300

(2) عبد الله مشعل العنزي، نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، المجلد 24، (الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، صيف1996م)، ص 24

دفع اكتشاف هذا الحقل الضخم ذي الإنتاج الغزير العراق إلى هذا السلوك العدواني تجاه الكويت، حيث إن السيطرة عليه تعني الحصول على أموال طائلة من شأنها أن تحل مشكلات العراق السياسة عقب خسارته شط العرب باتفاقية 1937م مع إيران.

- تمثل السيطرة العراقية على نفط الكويت ذي البشائر الواعدة خروجاً من مأزق فشله في إخضاع الكويت لنظامه الاقتصادي بعد رفض الكويت إقامة اتحاد جمركي معه[1].

- أزمة 1939م في أساسها أزمة نفطية، بدأت داخل المجلس التشريعي الكويتي عام 1938م، حينما طالب أعضاء المجلس بالنظر في مراجعة كافة الاتفاقات التي يعقدها شيخ الكويت مع شركات النفط العاملة على أراضيه، وعدم سريانها دون أخذ موافقة المجلس عليها، الأمر الذي عجل بحل المجلس[2] وهذا يعني أنه لو فرض أن العراق قد تدخل في شؤون الكويت الداخلية لحل أزمة المجلس التشريعي، فهذا يعني أن العراق قد تدخل لحل مشكلة أساسها نفطي بنسبة 100 بالمائة

يعود الفضل في إنهاء هذه الأزمة للنفط؛ فلولا نفط الكويت ما وقفت بريطانيا بجانب الكويت، ولولا موقفها هذا لتجرأ العراق على أخذ خطوات أكثر إيجابية نحو وضع أطماعه موضع التنفيذ [?] خطوات أكثر إيجابية تحوف وعراها بالفعل. لكن الحماية البريطانية للكويت تصدت لأطماع العراقيين، وهي حماية للنفط في المقام الأول، فلا يعقل أن تغض بريطانيا الطرف عن هذه الأزمة في وقت تم فيه اكتشاف أكبر حقل نفطي في العالم[3].

(1) عبدالله مشعل العنزي، المرجع السابق، ص 25

(2) الكويت وجوداً وحدوداً، ص 97

(3) حسان كريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914-1945م، ص 496.

وبما سبق نخلص إلى أن النفط كان دافعاً للملك غازي في توجهه نحو السيطرة على الكويت، وكان دافعاً في الوقت ذاته للحماية البريطانية للكويت وكبح جماح العراقيين تجاهها، إذن فالنفط حرك والنفط أخمد في أزمة قامت وانتهت بسببه.

أزمة نوري السعيد عام 1958م ونفط الكويت:

انطلقت الكويت منذ عام 1946م نحو مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر مثلت نقلة حضارية هائلة بها، وذلك حينما بدأت تصدير النفط بشكل تجاري في الوقت ذاته الذي زادت فيه الاكتشافات النفطية داخل أراضيها، وتعددت امتيازاتها النفطية التي منحتها لشركات النفط البريطانية والأمريكية واليابانية، الأمر الذي أدى إلى تبوئها قمة الإنتاج العالمي للنفط لسنوات طوال، ومن ثم زيادة عوائدها النفطية بصورة هائلة.

كل هذا جعل من الكويت مطمعاً لجيرانها الأقوياء الذين مثَّلهم العراق وحده في هذه الأثناء.

لكن حكومة العراق آنذاك برئاسة نوري السعيد لم تكن قادرة على إحياء دعاوى الحقوق التاريخية للعراق في الكويت بعد أن ثبت فشلها قبل ذلك في أثناء حكم الملك غازي، فلجأت إلى أسلوب آخر يمكننا وصفه بأسلوب الضم غير المباشر، حيث أعلن رئيس الحكومة نوري السعيد رفضه وبشدة جميع الاقتراحات التي قدمها النواب في البرلمان العراقي بشأن ضم الكويت للعراق، مبرراً ذلك برغبته في استقلالها أولاً، كي يتسنى له المطالبة بضمها إلى الاتحاد العربي الهاشمي، وذلك بحسب رواية رئيس مجلس النواب العراقي عام 1958م السيد خليل كنه[1].

(1) خليل كنه، العراق أمسه وغده، (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، 1966م)، ص296

ولهذا الاتحاد قصة مفادها أن العراق أقام اتحاداً مع الأردن عرف بالاتحاد العربي الهاشمي، في وقت كانت فيه علاقات الكويت والعراق متأزمة بسبب رغبة نوري السعيد في رسم سياسة مضادة لسياسة مصر التحررية التي لاقت صداها في الكويت بعد تأميم قناة السويس، فبدأت أطماعه في الكويت تظهر في تصريحاته ومخططاته[1]*

وزاد الأمر سوءاً إعلان مصر وسوريا قيام الجمهورية العربية المتحدة، فبدأ نوري السعيد يثير من جديد موضوع الكويت وضمها إلى الاتحاد، لكنه لم يلق النجاح بسبب التيار العربي الذي كان يقف أغلبه ضد هذا الاتحاد المشبوه بين العراق والأردن، وبسبب معارضة الكويت نفسها[2]

فقد حدث أن التقى توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء العراقي الشيخ عبد الله السالم الصباح عام 1958م عقب تأسيس الاتحاد مباشرة، وعرض عليه فكرة الانضمام إلى الاتحاد، لكن فكرته هذه قوبلت بالرفض[3]

وحقيقة الأمر أن العراق قد تحمس بشدة لضم الكويت إلى الاتحاد حتى تشارك في تحمل نفقاته وأعبائه المالية، ووصل الأمر بالعراق إلى تقديم عديد من الإغراءات إلى الكويت، حيث نصت مسودة اتفاقية انضمام الكويت إلى الاتحاد على أن حكومة الاتحاد العربي الهاشمي تعترف بكيان

---

(1) جريدة الأهرام، مصر، 20 يونيو 1961م

(*) For More Details About This Union Look: H. Rahman, The Making of the Gulf War: Origins of Kuwait Long- Standing Territorial Dispute with Iraq, (U.K.: Itaca Press, 1997), First Published

(2) أبو إسحاق محمد عرور، تاريخ العراق وصدام وكارثة الكويت، (القاهرة: شركة بدران للطباعة والنشر والتوزيع، 1991م)، ص 22

(3) توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت: دار الكاتب العربي، 1969م)، الطبعة الأولى، ص 584.

إمارة الكويت المستقلة ونظام الحكم فيها، وهي المسألة التي طالما أنكرها العراق ورفض الاعتراف بها.

وأسدل الستار على هذا الفصل من فصول الأطماع العراقية في الكويت بقيام ثورة 14 يوليو 1958م برئاسة عبد الكريم قاسم الذي هنأه أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم بنجاح ثورته وقضائها على النظام الملكي[1]

ويرجع حدوث هذه الأزمة أيضاً إلى النفط الكويتي، وذلك للأسباب التالية

- اتفاق أغلب الباحثين على أن نفط الكويت بإنتاجه الغزير واحتياطيه الوفير شكل الدافع الأساسي وراء مطالب نوري السعيد بضم الإمارة إلى الاتحاد مع الأردن[2].
- لم تشغل فكرة الاتحاد مع العراق أو غيره بال الكويتيين مطلقاً في هذه الأثناء، حيث اتجهوا نحو الإفادة من عائدات نفطهم الضخمة في تطوير الاقتصاد والمجتمع الكويتي، وذلك في الوقت الذي راجت هذه الفكرة في العراق ولاقت قبولاً لدى كافة أطياف مجتمعه[3]

إدراك نوري السعيد الجيد لأهمية ثروة الكويت في ازدهار الاتحاد والارتقاء بشأنه[4]

---

(1) أيمن نور، المرجع السابق، ص 14.

(2) ريتشارد سكوفيلد، الكويت والعراق: الادعاءات التاريخية والنزاعات الإقليمية، تقرير تم جمعه ضمن برنامج الشرق الأوسط التابع للمعهد الملكي البريطاني لشؤون الدولية، ترجمة مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993م، ص 68

(3) توفيق السويدي، المرجع السابق، ص 574.

(4) محمد فاضل الجمالي، العراق الحديث آراء ومطالعات في شؤونه المصيرية، (بيروت 1969م)، ص 32

- زيادة الاكتشافات البترولية في الكويت في هذه الأثناء وبأرقام قياسية ومؤشرات مبشرة، كاكتشافات منطقة الروضتين مثلاً وغيرها[1].

رفض أمير الكويت عام 1957م لمشروع مد البترول العراقي عبر ميناء الأحمدي، حيث ربط هذه المسألة بتسوية الخلافات الحدودية بين البلدين، وهو ما لم يحدث[2].

- الفرق الكبير بين عائدات الكويت النفطية ومثيلاتها في العراق في الفترة القصيرة التي سبقت أزمة نوري السعيد هذه، حيث بلغت عائدات العراق ثلثي عائدات الكويت عام 1956م، وقرابة ثلثها عام 1957م، ونصفها عام 1958م الأمر الذي شكل دافعاً قوياً لمحاولة فرض أي شكل من أشكال السيطرة العراقية على الكويت[3](*)

أزمة عبد الكريم قاسم عام 1961م ونفط الكويت:

عقب قيام الثورة العراقية في 14 يوليو 1958م وإسقاط النظام الملكي وإرساء الدعائم الرئيسية للنظام الجمهوري، كان أول شيء فكر فيه النظام العراقي الجديد هو توثيق صلات وروابط العراق بالكويت[4]

وطلبت الخارجية العراقية في رسالة وجهها وزيرها بتاريخ 29 ديسمبر

---

(1) Kuwait Oil Facts and Figures, 2004, P. 25

(2) أيمن نور، المرجع السابق، ص 31

(3) راشد الراوي، حرب البترول في العالم، ص 46.

(*) انظر تحت رقم 27 بالقسم الخاص بالملاحق جدولاً يوضح عائدات الكويت والعراق النفطية في الفترة ما بين عامي 1956 و1965م

(4) Rupert Hay, Op. Cit.P. 45

1958م، الإذن من الشيخ عبد الله السالم الصباح بفتح قنصلية عراقية بالكويت[1].

ومن المتعارف عليه على مستوى الدبلوماسية الدولية أن طلباً كهذا لا يقدم إلا لدولة مستقلة من دولة أخرى مستقلة وليس بين أجزاء الدولة الواحدة، أي أن هذا الطلب حمل في طياته اعترافاً صريحاً باعتبار الكويت دولة مستقلة، أو كما وصفت تحديداً في ذات الخطاب بالدولة العربية والجارة العزيزة[2].

الأمر الذي عد في حينه بادرة طيبة ومؤشراً جيداً جديداً بين الدولتين يمحو ذكريات الأطماع القديمة، ويؤرخ لبداية عهد متميز من العلاقات المشتركة تقوم على الاحترام والاعتراف بالاستقلال.

لكن عبد الكريم قاسم فاجأ شعبه وشعب الكويت والشعوب العربية بل وشعوب العالم أجمع بتصرف في غاية الغرابة عقب إعلان الكويت استقلالها في 19 يونيو 1961م وذلك عندما عقد مؤتمراً صحفياً عالمياً يوم 25 يونيو 1961م(*) أعلن فيه أنه في سبيله لاتخاذ التدابير اللازمة لضم الكويت إلى العراق، أو على حد تعبيره ضم هذا الجزء إلى أصله؛ لأن الكويت كانت ولا تزال تؤلف جزءاً لا يتجزأ من العراق لكونها كانت تابعة لولاية البصرة[3].

---

(1) مريم العوضي، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الرابعة، ص 52.

(2) Arabian Boundary Disputes. Iraq- Kuwait 1941 1992 Edited By Richard Schofield (U.K Achieve Editions, 1992) Volume 5, P 110 BK 083/28

(*) For More Details About This Confrence Look Arabian Boundary Disputes. Iraq-Kuwait 1941 1992, Edited By Richard Schofield. (U.K Archieve Editions 1992) Volume 5, PP 172 177, BK 1083/26 (A)

(3) الكتاب الرسمي الصادر عن الخارجية العراقية بتاريخ 26 يونيو 1961م بشأن الاتفاق البريطاني الكويتي، محاضر اجتماعات دورة مجلس الجامعة العربية العادية رقم 35، (القاهرة، جامعة الدول العربية، د.ت)، ص 41.

وأكد في مؤتمره الصحفي أن العراق لم تعترف أصلاً باتفاقية 1899م التي على أساس إلغائها نالت الكويت استقلالها(1)

وقال إنه قد بلغه بمزيد من السرور إبطال هذه الاتفاقية غير المفهومة، والتي تضمنت بشكل غير قانوني الاتفاق مع الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت التابعة حينئذ لإقليم البصرة دون معرفة إخوانه في العراق أو السلطات الشرعية في العراق في هذا الوقت(2)، وأضاف قاسم إنه سيمد حدود العراق جنوب الكويت، وأن أمير الكويت هو حاكم محافظة الكويت العراقية(3).

وبالفعل أصدرت الحكومة العراقية لائحة تنص على تعيين أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكماً لمقاطعة الكويت، وهددته بالعقاب إذا تمرد على سلطتها المركزية(4)، وأعلن بعدها أن العراق سوف يقطع علاقاته الدبلوماسية بأية دولة تعترف باستقلال الكويت(5)

وقد هبت الكويت بأكملها للرد على هذا العدوان المتوقع، وبدأت في تفنيد الادعاءات العراقية عن طريق نشر وثائقها وعلى لسان مسؤوليها

---

(1) إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي: العدوان العراقي على الكويت الأبعاد والنتائج العربية والدولية، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996م)، الطبعة الأولى، ص 29

(2) Miriam Joyce, Kuwait 1945-1990: An Anglo- American Perspective, (London: Frank Cass, 1998), P. 93

(3) جون بولوك، الخليج، ص 73

(4) بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977م)، ص 82

(5) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص 306

وكذلك ردود الفعل الشعبية المتمثلة في المؤتمرات الشعبية المناهضة للعراق(*).

وفي دراسة أعدتها حكومة الكويت أظهرت خرائط مهمة ووثائق ورسائل متبادلة بين الدولتين أقر فيها العراق باستقلال الكويت والتعاون مع حكومتها، وتضمنت الدراسة أيضاً وثائق انضمام الكويت لعديد المنظمات الدولية(**).

وفي الوقت ذاته نشرت الكويت قطاعات جيشها على حدودها الشمالية مع العراق[1]

ثم بدأت الكويت في تدويل القضية، فطلب الشيخ عبد الله السالم مساعدة بريطانيا بعد خمسة أيام فقط من مطالبة قاسم بالكويت[2]. وذلك في رسالة وجهها إلى السير ريتشموند الوكيل السياسي البريطاني بالكويت بتاريخ أول يوليو جاء فيها

"إنه بناء على التحركات العسكرية التي تتخذ من قبل الحكومة العراقية

(*) للمزيد حول ردود الفعل الشعبية والرسمية بالكويت انظر عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، (الكويت: مطبعة دار القبس، 1980م)، الطبعة الثانية.

**) For More detaıls About This Study Which Was Titled. Kuwaıtı Iraqı Crises, and Published By Printing and Publishing Department, Government of Kuwait, August 1961, Look. Arabian Boundary Disputes. Iraq Kuwait 194.- 1992, Edited By Richard Schofield, (U.K Archive Editions, 1992), Volume 5, PP 301: 333, BK 1083/182.

(1) صابر محمد السويدان وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي 1949 1999 (الكويت، 1999م)، ص 109.

(2) محمد رشيد الفيل، الحدود وجهة نظر جغرافية وجيوستراتيجية، الحدود العراقية الكويتية، الوجه الآخر لحرب الخليج المستمرة (مركز الخليج للكتب، 1999م)، ص 192

تجاه الحدود الكويتية، والتي تهدد الأمن الكويتي، قررت التقدم بطلب لحكومة صاحبة الجلالة من أجل مساعدتها عسكرياً"(1). وقدرت القوات العراقية وقتها بتسعين ألف جندي تجمعوا قرب البصرة على حدود الكويت(2). وقد وصفت الدوائر السياسية البريطانية في حينه موقف قاسم بأنه يريد أن يروج لنفسه كبطل قومي للكويتيين ضد استمرار هيمنة الإمبريالية البريطانية(3).

وفوراً أرسلت بريطانيا قوات عسكرية للدفاع عن الكويت بموجب اتفاقية التعاون والصداقة المشتركة بينهما والموقعة في العام ذاته(4).

وفي خطابه أمام مجلس الأمن في الخامس من يوليو 1961م أكد السيد عبد العزيز حسين ممثل الكويت أمام مجلس الأمن أن الكويت مستقلة منذ ما قبل اتفاقية 1961م، حيث كانت دولة ذات سيادة قبل هذا التاريخ، وأن حكومة العراق شهدت بهذا الأمر، وكثيراً ما ساندت الكويت بشأن انضمامها لعديد من المنظمات الدولية.

بل إن العراق زاد على هذا بسعيه الحثيث نحو مد جسور التعاون التجاري مع الكويت، وقبل اشتعال فتيل الأزمة بعشرين يوماً صدر بيان من الحكومتين الكويتية والعراقية جاء فيه "إن الجانبين سعداء بنجاح المباحثات

(1) Benjamin Shwadran, The Kuwait Incident, Middle East Affairs, (New York: Council of Middle Eastern Affairs, January 1962), P 10

(2) Ray Vicker, The Kingdom of Oil- The Middle East: Its People and Its Power, P 152

(3) Arabian Boundary Disputes: Iraq-Kuwait 1941-1992, P 158, BK 1083/3

(4) عبد الرحمن النعيمي، المرجع السابق.

وبالعلاقات المتميزة بين الأمتين الشقيقتين، وبالروابط التجارية والاقتصادية المشتركة التي يضمنها الأمن العربي"[1].

وعلى ذكر الأمن العربي فقد حدث انقسام في الموقف العربي الجماعي في أخذ موقف حاسم تجاه هذه الأزمة؛ حيث تلقت الكويت إجابات حذرة من الدول العربية عقب طلبها دعماً عربياً في أزمتها مع العراق[2].

وبعد فترة وجيزة اجتمع مجلس الجامعة العربية لمناقشة طلب الكويت انضمامها إلى الجامعة، فوافق المجلس على الرغم من الاعتراض العراقي[3] وأيدت الدول العربية طلب الكويت بشأن الانضمام إلى الأمم المتحدة[4].

وبدأت الدول العربية في اتخاذ موقف أكثر جدية تجاه هذه الأزمة خاصة بعد وصول قوات بريطانية لحماية الكويت، فتم تشكيل قوة عربية من الجمهورية العربية المتحدة والسعودية والسودان وتونس والأردن لتحل محل القوات البريطانية الموجودة بالفعل، ووصلت هذه القوات إلى الكويت في سبتمبر 1961م[5]

وفي يوم العاشر من أكتوبر أعلن رسمياً عن انسحاب آخر جندي

---

(1) Arabian Boundary Disputes. Iraq Kuwait 194[illegible]-[illegible]992, Volume 5, P. 21

(2) أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 207، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 1996م)، ص 106.

(3) S.H. Amin, Political And Strategic Issues in the Persian- Arabian Gulf (Scotland: Royston Limited, 1984), P. 52

(4) الحرب على العراق يوميات - وثائق - تقارير 1990-2005م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م)، الطبعة الأولى، ص 146

(5) عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي 1371-1401هـ / 1951-1981م، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004م)، الطبعة الأولى، ص 95

بريطاني من الأراضي الكويتية[1]. وعملت القوات العربية على إيجاد خط حدودي جديد أخذت أدبيات الحدود تتكلم عنه كخط حدود الجامعة العربية[2].

وما كادت العاصفة تهدأ بالتدخل العربي حتى عاود قاسم إشعالها من جديد بتهديده بإشعال حرب ضروس في الشرق الأوسط إذا لم تضم الكويت إلى العراق ولم تخرج منه كافة القوات المرابطة على أرضه[3]، وأنه سيحارب الكويت أرضاً وبحراً وذلك على حد تصريحه يوم 3 من ديسمبر 1961م[4].

وحينها قامت الكويت عن طريق وزير خارجيتها بمراسلة رئيس مجلس الأمن الدولي يوم الرابع من ديسمبر للإشارة إلى تجدد تهديدات قاسم بضم الكويت بالقوة[5].

واستمر قاسم في توجيه سهامه تجاه ما سماه (الإمبريالية البريطانية)، وفي التأكيد على حق العراق في الكويت، وذلك في معرض حديثه لوكالة الأنباء العراقية في الأول من يناير سنة 1962م[6].

(1) أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت)، ص 290.

(2) محمد رشيد الفيل، المرجع السابق، ص139

(3) جريدة الأهرام، مصر، 5 ديسمبر 1961م

(4) Arabian Boundary Disputes Iraq Kuwait 1941–1992, Volume 5 P 327,BK 1083/188

(5) Arabian Boundary Disputes, Iraq Kuwait, Loc. Cit.

(6) Records of Kuwait 1961–1965, (1962), Edited By Anita L.P. Burdett, (U.K. Archive Editions 1997) P. 562, BK 1083/7

واستمرت الأمور تسير على نفس هذا المنوال حتى انقلاب الثامن من فبراير 1963م الذي قام به المناهضون لسياسة قاسم، وأعلن عبد السلام عارف عن قيام الثورة من دار الإذاعة العراقية(1)

وتم إلقاء القبض عليه هو ومعاونيه، وشكل مجلس عرفي عسكري لمحاكمتهم وأصدر حكمه عليهم بالإعدام رمياً بالرصاص(2). وهو ما تم بالفعل يوم التاسع من فبراير 1963م(3).

وبإعدام قاسم تكون هذه الصفحة من صفحات تاريخ العلاقات الكويتية العراقية قد طويت، ولكن تبقى عدد من الملحوظات الجديرة بالعرض وهي

لم يكن لهذا الادعاء العراقي على الكويت أي مبرر أو سند قانوني، الأمر الذي أفقد العراق أية شرعية لمطالبه أمام العالم

- نجحت الدبلوماسية العراقية في بداية الأمر في تصوير موقف العراق بأنه موقف ضد الاستعمار البريطاني، لكن سرعان ما انكشف زيف هذا الأمر(4).

- طرحت بعض الأفكار التآمرية التي أرجعت هذه الأزمة إلى اتفاق سري بين قاسم وبريطانيا يضطر الكويت نتيجة لنجاحه إلى معاودة الحاجة لبريطانيا لحمايتها(5)(*)

---

(1) أحمد فوزي، عبد السلام عارف سيرته- محاكمته- مصرعه، (بغداد: الدار العربية للنشر، 1989م)، الطبعة الأولى، ص 7.

(2) عبد الله ربطة، أزمة الكويت عام 1961م صفحات من تاريخ العلاقات العراقية الكويتية، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 2004م)، الطبعة الثانية، ص 300

(3) جريدة المصري اليوم، مصر، 9 فبراير 2008 م

(4) سعد أبو دية، العراق والكويت ما بين أزمة 1961م وأزمة 1990م، جريدة الدستور، الأردن، 8 أغسطس 1990م، ص20

(5) محمد حسن العيدروس، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، ص 132

(*) للمزيد حول نظرية التفسير التآمري للتاريخ انظر يونان لبيب رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005م)، ص ص 109- 116

- انتقاص العراق وتقليله من شأن حصول الكويت على استقلالها بمساعدة بريطانيا أمر غير مقبول؛ لأن الكويت ليست الوحيدة التي نالت استقلالها بمساعدة دولة عظمى، فالدول الصغيرة مدينة دائماً في استقلالها إما بميزان القوى، أو لحماية قوى كبرى[1]

جانب العراق التوفيق في اتهام الاستعمار وحده في صناعة الحدود بالمنطقة، فالحدود العربية العربية على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن أن تكون نتيجة لعنصر واحد من عناصر صناعة التاريخ مهما كانت أهميته حتى لو كان بحجم الاستعمار الأوربي للعالم العربي، لكنها نتيجة لمجموعة من الخيوط المتشابكة التي يمكن أن نستخرج منها ثلاثة خطوط أساسية هي ظهور الكيانات الوطنية ولو على استحياء خلال القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، وانهيار الإمبراطورية العثمانية، ثم الاستعمار الأوربي الذي جاء ليقرر واقعاً أكثر مما يصنعه[2]

- كان جديراً بالملاحظة أن كافة أو معظم أغلب الأحزاب العراقية وقفت صفاً واحداً ضد سياسة ضم الكويت بقوة، وإن تباينت مواقفها وراء عدالة المطالبة، كالحزب الوطني الديمقراطي الذي كان مع الضم بشرط أن يتم بتأييد عربي، والحزب الشيوعي الذي طالب بالضم وفقاً لإرادة الشعبين، بينما ربطت باقي الأحزاب هذه المطالبة بدوافع شخصية يراد بها بعث الروح في حكم يوشك على الانهيار[3]

ربط الكثيرون بين ما حدث في يونيو 1961م بين العراق والكويت

---

(1) Hans Morgenthau, Political Among Nations, New York Alfred A Knopf, 1967), P. 170

(2) يوناثان ليب رون، المرجع السابق، ص 27.

(3) عبد العظيم رمضان، حرب الخليج في ميزان تاريخي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1999م)، الطبعة الأولى، ص 25- 26.

وشخص قاسم حتى سميت الأزمة بأزمة قاسم، حيث أكدوا تأثير العوامل النفسية والخلقية الاجتماعية التي عاشها قاسم في شخصيته وسلوكه وتصرفاته[1].

ونأتي للنقطة الأهم وهي هل كان للنفط دور في إشعال فتيل هذه الأزمة مثلما عودنا دائماً في الظهور بوضوح في دراما العلاقات الكويتية العراقية؟ والإجابة قطعاً نعم، ولرأينا هذا ما يدعمه ويسنده، وهو ما يمكن إيجازه في نقاط محدودة هي:

- تزامن سقوط الحكومة الملكية العراقية وقيام ثورة 14 يوليو 1958م مع ارتفاع احتياطي النفط الكويتي، واعتلاء الكويت قائمة القوى النفطية العالمية الكبرى[2].
- وصول إنتاج الكويت عام 1958م إلى ضعف إنتاج العراق[3]، واحتياطيها إلى قرابة ربع الاحتياطي العالمي عام 1960م[4] الأمر الذي ساهم في بروز النفط الكويتي كأداة رئيسية في سياساتها الخارجية، وظهور ما سمي في حينه بدبلوماسية الدينار واتخاذه شكلاً مؤثراً على الصعيد الإقليمي[5].

أثارت ثروة الكويت النفطية الهائلة حسد بعض القادة العرب الغيورين

(1) يعقوب الغنيم، من أين يأتي الخطر؟ الكويت وعبد الكريم قاسم، (الكويت: مكتبة الأمل، 2001م)، ص 27.
(2) يعقوب عبد العزيز الرشيد، الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ، (بيروت، 1963م)، ص 42.
(3) أصغر جعفري ونداني، المرجع السابق، ص 45، 46.
(4) ريتشارد سكوفيلد، المرجع السابق، ص 61.
(5) مارثا دوكاس، أزمة الكويت العلاقات الكويتية العربية 1961– 1963، (بيروت: دار النهار، 1973م)، ص 69.

الذين حاولوا تحقيق أهدافهم الوطنية والقومية عن طريق التوسع الإقليمي، وكان قاسم أصدق نموذج لهم[1]. حيث هدف منذ بداية الأزمة إلى ابتزاز الأموال من الكويت[2]، ومحاولته الخروج من الأزمة الاقتصادية الهائلة التي تمر بها بلاده، وهو أمر لا يأتي إلا بالسيطرة على موارد الكويت النفطية حيث إن عائدات الكويت النفطية- في حال السيطرة عليها- جديرة بأن تنقل العراق من حال إلى حال مغايرة تماماً خاصة في ظل عدم كفاية عائدات العراق النفطية تمويل مشروعات التنمية، وحاجته إلى عائدات إضافية مع عدم قناعة العراقيين دوماً بتناسب موارد الكويت مع مساحة أراضيها وعدد سكانها، الأمر الذي جعلها مطمعاً دائماً لهم[3].

- عارضت العراق انضمام الكويت للأمم المتحدة مرجعة ذلك - بحسب تصريح مندوبها بالهيئة - إلى أنها مجموعة من آبار النفط تشكل دولة

- إقدام العراق على تأميم نفطها ومن ثم الصدام مع الشركات النفطية الكبرى، وخوفها من استخدام البترول الكويتي بديلاً لبترولها[4]

- الخوف من تكرار فشل تجربة مصدق، باستخدام النفط الكويتي[5].

رغبة قاسم في الوصول إلى تسوية تضمن له السيطرة على المناطق

(1) Majid Khadduri: Republican Iraq: A Study in Iraq Politics Since the Revolution of 1958, (London: Oxford University Press, 1969), P. 169

(2) Uriel Dann, Iraq Under Qassem: A Political History 1958- 1963, (New York: Praeger, 1989), P. 352.

(3) عبد الله مشعل العنزي، المرجع السابق، ص 29.

(4) أحمد فوزي، ثورة ودخان، (القاهرة، دار الشرق الجديد، ١٩٦١م)، الطبعة الأولى، ص١٦١

(5) مورثادوكاس، المرجع السابق، ص 70

الحدودية الغنية بالنفط دون السيطرة الكاملة على الكويت، لكن هذا لن يتم إلا بالقوة، وهو التحليل الذي وصل إليه عملاء المخابرات الحربية المصرية في العراق[1].

- تأكيد قاسم دوماً على رغبته في الكويت حتى ما بعد انتهاء الأزمة، وذلك حسب ما صرح في مؤتمر نقابات عمال البترول العراقية[2].

- إعلان قاسم أن الكويت عرضت تقديم أربعين مليون دينار من عوائدها النفطية للعراق مقابل إنكار إدعائه تجاه الكويت لكنه رفض، وهو ما نفته الكويت بشكل قاطع. مما يؤكد أن النفط كان طرفاً أصيلاً في هذه الأزمة.

- ربط قاسم بين مفاوضاته مع شركات النفط وحقوق العراق المختصة في الكويت، وأنه لا حل لهذه المشكلة سوى استخدام القوة[3].

- تفكير قاسم بأنه باستيلائه على الكويت ومواردها النفطية الضخمة، سيزيد من عوائد العراق، الأمر الذي سيجعل موقفه أكثر قوة في مفاوضاته مع شركات النفط[4].

- ذكرت صحيفة الثورة العراقية القومية في أول أغسطس 1961م أن العراق لا يستطيع التفاوض مع شركات النفط من مركز قوة طالما كانت الكويت تحت السيطرة البريطانية[5].

- حاول قاسم في أثناء مفاوضاته مع شركات النفط الأمريكية والبريطانية

---

(1) إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 41.

(2) جريدة الأهرام، مصر، 2 يونيو 1962م.

(3) Arabian Boundary Disputes. Iraq- Kuwait 1941- 1992, Volume 5, P 342, BK 1083/201

(4) عادل الهوري، رمال الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن، (الكويت: الحقوق محفوظة للمؤلف، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 62

(5) جريدة الثورة، العراق، 1 أغسطس 1961م.

بشأن تعديل امتيازات النفط في العراق استخدام الكويت كورقة تفاوضية، حيث ألمح إلى أنه إذا تركت الكويت للعراق فإنه سيتساهل في شروطه الجديدة حول تعديل اتفاقيات العراق النفطية، وقال تحديداً إن نفط الكويت سيكون لنا، وسندخل معكم في اتفاقات جديدة تتعلق به[1]

- حاول قاسم الاتفاق مع شركة النفط البريطانية للحصول على نصيبه الخاص من ثروة بلاده النفطية الضخمة، وستكون مطالبته بالكويت خير شعار يغطي به صفقته المشبوهة هذه، وذلك بحسب مجلة تيم الأمريكية الصادرة في الأسبوع من يوليو عام 1961م[2]

- شكل فشل قاسم في الوصول لأية نتائج إيجابية في مفاوضاته مع شركات الكويت دافعا قويا لإثارة قضية الحقوق التاريخية في الكويت [3]

مثلما مثل النفط سبباً لهذه الأزمة مثل أيضاً حلا لها، حيث هتمت بريطانيا بإنهائها وذلك لأنها تستورد خمسي احتياجاتها النفطية من الكويت؛ حيث استجابت فوراً لطلب الكويت حمايتها، وبادرت قواتها بالسيطرة على صحرائها وآبار نفطها[4] وذلك بعد أن أبدت شركات النفط البريطانية قلقها على مصير آبارها في الكويت[5]

- تأكيد كبار مسؤولي شركة نفط الخليج الأمريكية على إمكانية تقديم

(1) فتحي العفيفي، مشكلات الحدود سياسة في منطقة الخليج العربي دراسة تاريخية سياسية قانونية، ص 277

(2) أحمد نوري، بترول ودخان، ص 151.

(3) Arabian Geopolitics 3: Regional Documentary Studies, The Iraq-Kuwait Dispute, The International Status of Kuwait, Part 1: 1914- 1994, Edited By: Richard Schofield, (U.K. Archive Editions, 1994), Volume 6, P 542, DC, 33

(4) عبد الرحمن يوسف حارب، الخليج العربي والتطورات السياسية 1914 – 1971م، (الشارقة: دار الثقافة العربية، د.ت)، ص 40

(5) كمال عبد الحميد، هلع بريطاني من أزمة الكويت، مجلة المصور، القاهرة، 13 يوليو 1961م

واشنطون مساعدات عسكرية إذ طلب بريطانيا منه ذلك لحماية مصالح النفطية في الكويت، وذلك في أثناء مباحثات كبار مسؤولي الشركة مع كبار موظفي دوائر الدولة في الكويت في الثلاثين من يونيو عام1961م[1].

اتفاقية الحدود العراقية الكويتية (4 أكتوبر 1963م)

بحدوث انقلاب الثامن من فبراير 1963م طويت صفحة من صفحات الصراع العراقي الكويتي، فبمجرد اعتلاء عبد السلام عارف سدة الحكم هنأه الشيخ عبد الله السالم الصباح، وتلقى منه رداً ودياً للغاية، وهدأت الأمور بين البلدين، وسحبت الجامعة العربية قواتها من الكويت، وابتهج الرأي العام بالكويت، وأظهر تأييداً للنظام الجديد[2]، وسحبت العراق اعتراضها على انضمام الكويت للأمم المتحدة وكذلك الاتحاد السوفيتي، وتلقت الجمعية العامة توصية مجلس الأمن الصادرة في 7 مايو 1963م بقبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل في 14مايو 1963م بموجب القرار رقم 1872م[3].

وبعد ذلك سارعت الحكومة العراقية الجديدة بطمأنة الكويت وأعلنت

---

(1) مريم جويس، الكويت 1945 – 1996م رؤية إنجليزية أمريكية، ترجمة محمد عدوي، (بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م)، الطبعة الأولى، ص 145

(2) حامد البياتي، أسرار انقلاب 8 شباط 1963م في العراق في الوثائق السرية البريطانية، (لندن: دار الرواد للنشر، 1996م)، ص 187،188

(3) The United Nations and the Iraq- Kuwait Conflict 1990- 1996 Introduced By Boutros Boutros Ghali, (New York: Department of Public Informations- United Nations 1996), First Published P 166, DC 3

استعدادهم لحل كافة المشاكل المعلقة، والاعتراف المتبادل، وتشكيل لجان لتطوير العلاقات بين البلدين[1]، وهو ما اعتبر بداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين[2]، يكون أساسها اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادتها التامة على أراضيها[3]، كما هو مبين بكتاب رئيس الوزراء العراقي بتاريخ 21 يوليو 1932م الذي وافق على مضمونه حاكم الكويت في 10 أغسطس 1932م[4]. وبُني في الأساس على اتفاقية 1913م[5]

كما أبدت الدولتان رغبتهما في العمل على إقامة تعاون تجاري واقتصادي وثقافي[6] وكذلك شروعهما في تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء. وهو ما تم إقراره بموجب اتفاقية 4أكتوبر1963م الموقعة في بغداد بعد مفاوضات بين وفدي البلدين برئاسة أحمد حسن البكر والشيخ صباح السالم رئيسي مجلسي الوزراء بالبلدين[7](*).

(1) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974)، ص 351.

(2) Hussein Hassouna, the Kuwait Iraq Border Problem, Research in Iran, Iraq and The Arab Gulf States Edited By Joseph. A. Kechichian, (USA Pal grave,2001), P 239

(3) عبد الرحيم عبد الهادي علي أبو طالب، أزمات العراق والكويت أبعادها ونتائجها، (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1995م)، ص 49

(4) غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، (الكويت: مطابع دوران العالمية، 1994م)، الطبعة الأولى، ص 27

(5) عبد الحسين زيد مرهون، نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 12، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، أكتوبر 1992م)، ص62

(6) The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict 1990- 1996. P 166. DC4

(7) Arabian Boundary Disputes. Iraq-Kuwait 1941-1992, Volume5, P 350.

(*) انظر النص الكامل للاتفاقية بالقسم الخاص بالملاحق تحت رقم 28

وقد قامت الحكومة الكويتية بتسجيل هذه الاتفاقية في قسم المعاهدات بالأمم المتحدة بتاريخ 10 يناير 1964م[1] تحت رقم 102 [2]

وبعد الإعلان الرسمي عن الاتفاقية وقع الطرفان اتفاقية مالية جديدة تقدم الكويت بموجبها قرضاً بثلاثين مليون دينار كويتي مدته 25 سنة دون فوائد[3].

كما قدمت الكويت تبرعاً لأسر شهداء ثورة الثامن من فبراير 1963م[4]

وجدير بالذكر أن 38 عضواً بمجلس الأمة الكويتي قد صوتوا لصالح هذا القرض، واعترض ثمانية، وامتنع مثلهم عن التصويت[5]

واستمرت العلاقات هادئة بين الطرفين، مع بقاء مسألة الحدود دون حسم، حيث تسبب النفط في تأجيل عقد اتفاقية حدود نهائية بين البلدين، فقد كان كل طرف مقتنعاً باحتمالية وجود النفط في هذه المناطق الحدودية، فحرم كل منهما الآخر من الحفر في هذه المناطق[6]

وشهد عام 1966م توتراً بين الجانبين تسببت فيه مفاوضات الكويت

---

(١) روبرت ل. جيرمان، الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت 1965 - 1977م سيرة شخصية سياسية، ص 149.

(2) Abdel Rahim Ahmed El Tal, the Legendary Claims of Iraqi Historical Rights in the State of Kuwait, (Cairo: the Kuwait Information Center, 1990), P. 49

(3) Husain M. al Baharna, the Legal Status of the Arabian Gulf States. A study of their Treaty Relations and their International Problems. (Manchester: Manchester University Press 1968), P. 252

(4) علي كريم، عراق 8 شباط 1963م من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1999م)، الطبعة الأولى، ص 237 - 239

(5) أمين سعيد، المرجع السابق، ص 249

(6) Records of Kuwait 1966- 1971, (1966), Edited By: A. L. P. Burdett, (U.K.: Archive Editions, 2003), Volume 1, 242, DC 1035/66

وإيران حول تحديد الجرف القاري، حيث عترضت العراق على عدم دخولها طرفاً في هذه المفاوضات بدعوى أن جرفها القاري يقع بين إيران والكويت، وهو الأمر الذي لا يقره العقل، حيث إنه لو كان الأمر صحيحاً بحسب ادعاءات العراقيين فإنه لا حاجة للمفاوضات الكويتية الإيرانية من الأساس لوجود الجرف القاري العراقي كحد فاصل وحاسم بينهما[1]

وصعد العراق الموقف فقام فرقة عسكرية باجتياح جزيرة بوبيان الكويتية احتجاجاً على غياب العراق عن هذه المفاوضات[2]

وفي أبريل 1967م اجتاحت قوة عسكرية عراقية منطقة حدودية مشتركة مع الكويت تقع في حقل الرتقة المجاورة لحقل الرميلة، وهي منطقة نفطية بالدرجة الأولى[3].

وبعد هذه الفترة هدأت الأمور بين البلدين، وظهرت على الأفق حالة من الوفاق تزامنت مع العدوان الإسرائيلي عام 1967م أطلق عليها الوحدة الظاهرية[4]

أزمة الصامتة عام 1973م ونفط الكويت:

لم تكن علاقات الستينيات بين الكويت والعراق علاقات حدودية ذات أرضية تاريخية كما جرت العادة، بل كانت تحمل في طياتها رغبات

---

(1) يعقوب يوسف الغنيم، الكويت تواجه الأطماع، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995م)، ص 136

(2) محمد نايف عواد العنزي، المرجع السابق، ص 181.

(3) يونس حسن رزق، الحدود العراقية الكويتية: اللغم الذي تفجر، جريدة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، 2 مارس 1991م.

(4) د. بوريل، الخليج العربي، ترجمة مكي حبيب المؤمن، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1967م)، ص 96

عراقية في التوسع البحري خاصة بعد إخفاق المفاوضات مع إيران التي أسفرت عن اتفاقية شط العرب الموقعة عام 1975م[*] وازدياد رغبة العراق في توسيع واجهته ومنافذه البحرية خاصة بعد إقدامه على تطوير أسطوله بمساعدة السوفيت عقب توقيع معاهدة الصداقة معهم[1].

وعاود العراق مطالباته بجزيرتي وربة وبوبيان باعتبارهما عرقيتين ومنفذين مهمين للعراق اقتصادياً وعسكرياً، وذلك بحسب تصريح وزير الخارجية العراقي مرتضى الحديثي بعد مرور قرابة عشر سنوات على اتفاقية أكتوبر 1963م[2].

وبعدها طرحت فكرة تأجير الجزيرتين، ولم تسفر مباحثات الدولتين معاً حول الحدود عن أي شيء يذكر[3].

ورغم الاستقرار النسبي للعلاقات بين البلدين فقد فاجأ العراق جيرانه في العشرين من مارس 1973م بالهجوم على مركز شرطة منطقة الصامتة الحدودية، وتصدى الكويتيون للقوة العراقية، فقتل منهم اثنان وفقد اثنان[4] وظهرت نية العراقيين بعدها في إنزال قواتهم بجزيرتي وربة وبوبيان[5]

لكن هذه الحادثة لم تطل، حيث تعرض العراق لردود فعل عربية

(*) للمزيد حول اتفاقية شط العرب انظر فصول من النزاع العراقي الإيراني (بغداد دائرة الإعلام الخارجي بوزارة الثقافة والإعلام، يونيو 1983م)، الطبعة الثانية، ص 145-160

(1) إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 50.

(2) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس، ص 351

(3) Arabian Boundary Disputes: Iraq-Kuwait 1941-1992 Volume 5. P 369-370.

(4) Abdul Reda Assiri, Kuwait's Foreign Policy: City State in World Politics, P. 54.

(2) J.B. Kelly, The Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, (London: Weidenfeld and Nicholson, 1980), P. 283

ودولية قوية سدت تصرفه هذا تجاه الكويت، وطالبت بسحابه من مركز الصامتة وحل الخلاف سلمياً، وهو ما تم بالفعل في أبريل 1973م[1]

وبقي السؤال هل كان للنفط دور في هذه الحادثة الصغيرة أيضاً؟ والإجابة إيجابية بالطبع للأسباب التالية :

مركز الصامتة في الأساس يعدّ مفتاح ميناء أم قصر العراقي، وهو الميناء الذي تتجمع فيه كافة المشروعات النفطية الحيوية العراقية، وتنتهي عنده خطوط أنابيب النفط العراقي.

- قبيل هذه الأثناء كان العراق يخوض معركته الشرسة مع شركات البترول العاملة على أراضيه من أجل التأميم، فلجأت هذه الشركات إلى تخفيض إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى تخفيض عائدات العراق البترولية[2].

- قدم العراق قبل هجومه هذا على الكويت مسودة اتفاق يعطيه حقوقاً كثيرة داخل الكويت؛ منها تصدير النفط في مناطق تقع على الحدود مع ميناء أم قصر، لكن الكويت رفضت هذا العرض لأنه مرتبط بسياسة عراقية تهدف إلى السيطرة على جزر الكويت[3]

في نهاية 1972م وضع العراق مخططاً لبناء محطة لتصدير النفط في المياه المحيطة بجزيرة بوبيان، ورفضت الكويت هذا المخطط بدعوى أن صلاحية المياه في هذه المنطقة لا تسمح بمثل هذا المشروع[4].

---

(1) محمد نايف عواد العنزي، المرجع السابق، ص 212

(2) جريدة الجمهورية، مصر، 29 مايو 1972م

(3) شمس الدين عبد الحليم العبوزي، الخليج ودول الجوار حالة الكويت والعراق، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب إيران ومجلس التعاون، (الكويت: دار قرطاس، 1997م)، ص 109

(4) روبرت. ل. جيرمان، المرجع السابق، ص 216

- التطورات الكبرى الحادثة في سوق النفط الدولية، والارتفاع المتواصل في أسعاره منذ اتفاقية طهران 1971م ومروراً بجنيف 1972م وطهران المعدلة 1973 زادت من قدرات الكويت وعوائدها النفطية الأمر الذي جعلها مطمعاً للعراق(*).

- وصول إنتاج الكويت خلال عام 1972م إلى 3,3 مليون برميل يومياً، وهو ما يزيد عن ضعف إنتاج العراق البالغ 1,5 مليون برميل يومياً، وازدياد احتياطاتها، وتوسعها في استثمار عوائدها بالخارج، كل هذا جعل العراق يشعر بالحسد والغيرة نحوها(1).

الحرب العراقية الإيرانية ونفط الكويت (1980-1988م)(*):

تضافرت أسباب عدة حدوث تقارب خليجي عراقي أواخر السبعينيات وطوال الثمانينيات؛ منها الرفض العربي العام لإقدام مصر على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، والدور الكبير الذي لعبه العراق في تشكيل جبهة الرفض العربية لها، واستضافته القمة العربية المعروفة بقمة المقاطعة في نوفمبر 1978م ببغداد، ثم قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، وبداية انتشار المخاوف من إقدام إيران على تصدير أفكارها الثورية لأقطار المنطقة، وأخيراً اشتعال لهيب الحرب

(*) يمكن للقارئ الرجوع للملاحق عند رقم 29 جدولاً يوضح الزيادات المضطردة في أسعار النفط أوائل السبعينات.

(1) ريتشارد سكوفيلد، المرجع السابق، ص 83.

(*) تعرض قطاع نفط الكويتي لخسائر جمة في أثناء الحرب العراقية الإيرانية حين قصف موانيه وناقلاته وخطوط أنابيبه من قبل الجانب الإيراني وهو ما ذكر تفصيلاً في الفصل الثالث من الباب الأول من هذا الكتاب.

العراقية الإيرانية ووقوف الدول الخليجية بجوار العراق ضد إيران[1]، فقبل الحرب بحوالي سنة وقعت الكويت والعراق اتفاقية للتعاون المشترك[2].

وقد واكبت كل هذه الأحداث مع تولي صدام حسين مقاليد السلطة في العراق خلفاً لأحمد حسن البكر في يوليو 1979م[3]

وشكلت الحرب العراقية الإيرانية سبباً في تغير موقف العراق تجاه مجلس التعاون الخليجي حيث كان النظام العراقي معارضاً لقيامه في البداية، وذلك لصعوبة انضمام العراق إليه بسبب اختلاف البنية السياسية والاجتماعية بينه وبين دوله[4].

لكنه وبقيام الحرب أدرك العراق حاجته لمساندة دول المجلس، فأعلن في أكثر من مناسبة تأييده لتوجهات المجلس السياسية، وأكد على أمله في تطوير التعاون الخليجي حتى يصل إلى مرتبة الوحدة العربية الشاملة[5].

ومع بداية الحرب العراقية الإيرانية بدأت معالم الأزمة الاقتصادية

(1) علي صبيح التميمي، مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحديات المستقبل، (القاهرة مكتبة مدبولي الصغير، د.ت)، ص 135.

(2) عبد الله العمري، أمن الخليج العربي – دراسة في الأسباب والمعطيات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، السنة 22، (الكويت مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، خريف 1996م)، ص 228.

(3) طلال زيد عبد الله الرزوقي، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق دراسة حالة الغزو العراقي للكويت من خلال الوثائق الكويتية، (الكويت 2003م)، ص 151

(4) جمال زكريا قاسم، مجلس التعاون الخليجي دوافع تأسيسه وموقعه الدولي والإقليمي والعربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت، جامعة الكويت، نوفمبر 1993م)، المجلد الأول، ص 55، 56.

(5) عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، (الرياض، 1983م)، ص 28.

العراقية في الظهور، حيث انخفض الإنتاج بشكل عام في الدولة، وارتفعت الأسعار، وشحت السلع، وساءت الخدمات العامة، ولم يعد بإمكان النظام إخفاء كل هذا في ظل تقلص الإيرادات وزيادة الإنفاق الحكومي، وتأثر البنية الأساسية لإنتاج وتصدير النفط بالحرب[1].

فمنذ اشتعال الحرب في 21 سبتمبر 1980م انخفض إنتاج العراق النفطي من 3,4 مليون برميل يومياً إلى نصف مليون فقط، وذلك لتوقف ميناءي خور العمية والبكر عن العمل منذ الأسبوع الأول للحرب، وأيضاً أغلق كل من ميناء البصرة وأم قصر في بعض الأوقات، مع تقلص إنتاج حقول الرميلة والزبير لعدم مقدرة العراق على تصدير نفطه من حقوله الجنوبية[2].

وقد أكدت تطورات الحرب بمرور السنوات أن الكويت أصبحت طرفاً مباشراً في الحرب لما فرضته ظروفها؛ فقد كانت منطقة الحرب على بعد أقل من 150 ميلاً عن وسط الكويت، وكانت أصوات وأدخنة القنابل تسمع وتشاهد بوضوح في الكويت، ومعروف أن الكويت كانت قد وقفت منذ البداية إلى جانب العراق، حيث صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح العراق مع أي مشروع قرار يتعلق بهذه الحرب[3]، فاستقرت العلاقات الكويتية العراقية، وأعلن العراق في أثناء الحرب عدم وجود أية مطالب له في الكويت[4].

---

(1) أحمد الكواز، تجارب، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2004م)، ص 27.
(2) ريتشارد سكوفيلد، المرجع السابق، ص 93
(3) وليد نبيل مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 96، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أبريل 1989م)، ص 40.
(4) عبد الرحمن التميمي، المرجع السابق، ص 170.

وبخصوص النفط العراقي وما أصابه من انخفاض في الإنتاج وصعوبة في التصدير، فقد وقفت الكويت إلى جانب العراق، وساعدته في تعويض النقص الحادث في إنتاجه، حيث توصلت الحكومتان مع الحكومة السعودية إلى اتفاق يقضي ببيع من 310إلى 330 ألف برميل يومياً من نفط المنطقة الكويتية السعودية المحايدة لصالح العراق (125 ألفاً من حصة الكويت في المنطقة و125 ألفاً من الحصة السعودية في المنطقة ذاتها ومن 60 إلى 80 ألفاً من الحقول السعودية)، وذلك عام 1983م. وتم تجديد هذا الاتفاق في عام1987م [1]. ونتج عن ذلك كله تكبد الكويت خسائر جمة أصابت قطاعاتها النفطية طيلة سنوات هذه الحرب سبقت الإشارة إليها تفصيلاً في هذا الكتاب.

كما قدمت الكويت قروضا وهبات للعراق تخطت 13,2 مليار دولار في أثناء الحرب. ومع نهاية الحرب لم يشفع للكويت كل ما قدمته للعراق في حربه الضروس مع إيران، فأثار العراق مسألة القروض ومسألة سقف الإنتاج، ولم يقبل كافة الاقتراحات الكويتية لترسيم الحدود، وذلك في أثناء زيارة الشيخ جابر الصباح لبغداد في سبتمبر 1989م [2]

كذلك لم تنجح اللجان المشتركة بين البلدين في حسم قضية الحدود هذه بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وتطورت الأمور وسارت نحو الأسوأ حتى وصلت إلى غزو العراق الكويت في الثاني من أغسطس عام 1990م[3]

(1) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص 95

(2) Anthony H. Cordesman, Kuwait, Recovery and Security after the Gulf War, (USA: Westview Press, 1997), P. 8

(3) Arabian Boundary Disputes: Iraq- Kuwait 1941-1992, Volume5, PP. 379 - 399

الغـزو العراقي عام 1990م ونفط الكويت:

في الثاني من أغسطس سنة 1990م غزا العراق الكويت، واستمر احتلاله لها سبعة شهور.

وقد بلغ حجم القوات العراقية التي هاجمت الكويت مائة ألف جندي من الحرس الجمهوري وخمسمائة دبابة، وتم اقتحام الكويت في سبع ساعات، حيث فوجئ الكويتيون في الصباح الباكر بالقوات العراقية تجوب شوارعهم، وتم فرض حظر التجول لأجل غير مسمى[1]

وفور دخول العراقيين الكويت أدان مجلس الأمن الدولي هذا التصرف، واعتبره خرقا للسلم والأمن الدوليين، وطالب العراق بسحب جميع قواته فوراً دون قيد أو شرط، ودعا البلدين إلى الدخول في مفاوضات لحل جميع خلافاتهم، وأيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وذلك بموجب القرار رقم 660 الصادر في يوم الغزو[2]، كما قرر المجلس الاجتماع ثانية عند الاقتضاء للنظر في أية خطوات أخرى لضمان الامتثال لهذا القرار[3]

وعلى المستوى العربي الرسمي عقد مجلس الجامعة العربية دورة غير عادية في اليوم التالي للغزو بناء على الطلب المقدم من الكويت وقرر إدانة الغزو ورفض أية آثار ترتبت عليه، وطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط[4].

---

(1) محمد فهيم درويش، الشرعية الدولية وأزمة الخليج من الغزو إلى التحرير، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 75.

(2) Resolutions of the Security Council Concerning the Situation between Kuwait and Iraq 1990-1994, (Kuwait: Kuwait University Press,1995), P 6

(3) The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict 1990-1996, P 167

(4) إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 56.

لكن العراق لم يلتفت إلى الإدانة العربية والدولية ومضى في وضع ترتيبات جديدة من شأنها تثبيت أقدامه في الكويت، فقام بإعلان إسقاط الحكومة الكويتية وتشكيل حكومة الكويت الحرة المؤقتة.

وبعدها أعلن العراق أن الكويت قد أصبحت المحافظة العراقية التاسعة عشرة، وهي بذلك تكون محافظة عراقية خاضعة لقانون المحافظات الإداري العراقي، وسميت كاظمة، وعلق صدام حسين على هذه الإجراءات بقوله إنها وضعت حداً للتقسيم الاستعماري الذي فصل الكويت عن العراق(1)

وقد ارتكبت القوات العراقية خلال فترة احتلالها للكويت جرائم عديدة أثرت في الكويت لسنوات طوال بعد التحرير حيث قتلت وأسرت الكثيرين من أهل الكويت في أثناء محاولتهم مقاومة الغزو الغاشم(*)

وبعد احتلال دام لشهور سبعة قامت قوات التحالف الدولي المشكلة من ثمانية وعشرين دولة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتحرير الكويت وذلك بعد حرب بدأت في 17 يناير 1991م بضربة جوية تبعتها حرب برية بدأت في 24 فبراير 1991م واستمرت ليومين فقط حررت بعدها أرض الكويت(2)

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص 222

(*) لمزيد حول جرائم العراقيين بالكويت في أثناء الاحتلال انظر: جريمة غزو الكويت أحداث ووثائق من يوم الغزو حتى يوم التحرير، (القاهرة: المركز الإعلامي الكويتي، 1991م)، وللمزيد حول المقاومة الكويتية انظر: المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، إعداد: علي عبد اللطيف حيدر، مراجعة: يوسف عبد المعطي، تصدير: عبد الله يوسف الغنيم، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993م)

(2) بشارة خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الثانية، ص 48

وقد دمرت الحرب أربعين فرقة عراقية من أصل اثنتين وأربعين، وألفي مدرعة من مجموع ألفين وخمسمائة، وقتل الآلاف من الجنود العراقيين[1]

وبعد انتهاء الحرب وخسارة العراق وخروجه من الكويت قرر مجلس قيادة الثورة العراقي في الخامس من مارس 1991م إلغاء قرار ضم الكويت، واعتبار جميع القوانين والأحكام القضائية والقواعد التي تم تطبيقها على الكويت منذ الثاني من أغسطس 1990م لاغية[2] وفي الشهر التالي، وتحديداً في الثالث من أبريل، قبل العراق قرار مجلس الأمن رقم 687 الذي قضى بإنشاء لجنة من الأمم المتحدة لتخطيط الحدود الدولية بين الكويت والعراق على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه بين الدولتين في اتفاقية 4 أكتوبر 1963م والمسجل لدى الأمم المتحدة[3]

لكن العراق كان يصر بين الحين والآخر على خرق قرارات الأمم المتحدة ويهدد الكويت بنشر قواته أكثر من مرة على حدود معها بيد أن الأمر لم يصل لحد الغزو مرة أخرى[4]

وقد كشفت هذه الأزمة عن نقاط عديدة في غاية الأهمية تتعلق بالنظام الإقليمي الخليجي والعربي والنظام الدولي، وتبرز الدور المهم الذي يلعبه النفط في صياغة وتشكيل علاقات دول الإقليم بعضها بالآخر وعلاقاتها بدول العالم، ويمكن أن نوجز أهم هذه النقاط فيما يأتي

(1) محمد العباسي، من عاصفة الصحراء إلى [illegible] (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، ص 21

(2) عبد الجليل زيد مرهون، المرجع السابق، ص 224

(3) تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة، ص 17، 19

(4) عبد الله يوسف الغنيم، تصدير الحشود العراقية على الحدود الكويتية، أكتوبر 1994م، دراسة توثيقية بردود الفعل العربية والعالمية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1997م)، الطبعة الثانية

- يوجد ثمة إجماع لدى الباحثين على أن هذه الأزمة قد استغرقت قدرا كبيرا من الاهتمام الدولي في إطار منظمة الأمم المتحدة لم يحدث أن تحقق لأية أزمة دولية أخرى[1]؛ فقد أصدرت الأمم المتحدة اثني عشر قراراً منذ بدء الأزمة؛ بدأت برفض الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب، وتوالت بفرض عقوبات سياسية واقتصادية، حتى وصلت إلى استخدام القوة العسكرية[2][*].

- مثلت الأزمة خطاً فاصلاً بين مرحلتين من مراحل تطور النظام الدولي، وأتاحت فرصة ذهبية أمام نظام الأمن الجماعي لإعادة إحياء آلياته التي كانت قد عطلت في أثناء الحرب الباردة، وكذلك تجديد هذه الآليات بما يتناسب مع طبيعة النظام الدولي الجديد[3].

- لم يكن الحدث مفاجئاً لخبراء وسياسيي الخليج، لذا فقد رفضوا جميعاً المساومة والتفاوض قبل الانسحاب[4].

- وصفت عملية الغزو من قبل بعض المختصين بأنها أحمق عمل في التاريخ، وأنها تصرف بعقلية العصور الوسطى وعقلية العقد الأخير من

(1) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، تحرير: موسوعة العلوم السياسية، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي - جامعة الكويت - وزارة الإعلام، 1994م)، الجزء الأول، ص421.

(2) عصام دراز، ماذا حدث؟ الإسلاميون وحرب الخليج، (القاهرة: دار المنار الجديد، 1996م)، الطبعة الأولى، ص94.

(*) للمزيد حول كافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمة العراقية الكويتية انظر: دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق، مصطفى عبد الله يوسف الغنيم، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995م).

(3) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن - دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945م، سلسلة عالم المعرفة، رقم 202، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1995م)، ص302.

(4) هاني رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م)، ص65-69.

القرن التاسع عشر، وأيضاً وُصِمَت بأنها استعمار لا يختلف كثيراً عن الاستعمار الأوروبي[1].

شبَّه بعضهم الآثار الإنسانية والتداعيات النفسية لهذه الأزمة بالآثار الناتجة عن خسارة فلسطين[2].

كانت حرب تحرير الكويت علامة فارقة في تاريخ النزاعات العربية العربية، فهي أول حرب تتم بهذا العمق بين دولتين عربيتين، وهي أول حرب تنشأ بسبب احتلال دولة عربية لدولة عربية أخرى[3]

- لم يكن رد الفعل لغزو العراق حاسماً على المستوى العربي كالمستوى الدولي من حيث الرفض منذ اللحظة الأولى، بل إن بعض من رددوا مقولة إعطاء الفرصة للحل العربي كانوا يهدفون إلى منح العراق فرصة ابتلاع الكويت[4]، ووصل الأمر ببعض العرب والمسلمين إلى إساءة استخدام الدين في هذه القضية وتبرير السلوك العراقي باستعادة الحقوق المغتصبة[5].

أخذ العراق منذ ما قبل الأزمة في ربط موقفه من الكويت بالقضية الفلسطينية، حيث ادعى أن الكويت تنتهج سياسة معادية للعراق بهدف

---

(1) عبد العظيم رمضان، الاجتياح العراقي للكويت في ميزان التاريخ (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990م)، ص 155

(2) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، رقم 158، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1992م)، ص 13

(3) شملة محمد خالد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 246، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1999م)، ص 53

(4) عبد الله الأشعل، مأساة العراق البداية والنهاية (القاهرة: مؤسسة الطويجي للطباعة والنشر، 2004م)، ص 39، 40.

(5) منح القطان، حرب الخليج في ميزان الفقه الإسلامي (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م).

إيذائه لكونه ضد الوجود الأمريكي في الخليج، وكذلك دعوته الدائمة لاستعادة حقوق العرب في فلسطين وذلك بحسب رسالة وزير الخارجية العراقية طارق عزيز إلى أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي المؤرخة 15 مايو 1990م[1](*).

- أثبت العراق أن نيته من تأسيس مجلس التعاون العربي في فبراير 1989م مع مصر واليمن والأردن لم تكن التنسيق الاقتصادي بين أعضائه بل كانت تهدف الضغط على دول الخليج العربية لتحقيق الهيمنة العراقية عليه[2].

- كان العراق مصراً على غزو الكويت، وحرك جنوده ودباباته تجاه الكويت في الوقت ذاته الذي كان فيه أمين عام الجامعة العربية يقوم بمهمة الوساطة لحل الأزمة سلمياً[3].

- إن العراق الذي دائماً ما كان يربط سياسته بالإسلام والعروبة لم يحفظ العهد ولم يعط الأمان لجيرانه، بل اعتدى عليهم دون مبرر، وحرك جيوشه تجاه جارته المسلمة في أحد أكثر أيام المسلمين قدسية وهو يوم عاشوراء سنة 1411هـ[4].

حاولت حكومة العراق اختلاق أية مبررات لغزوها الكويت، فادعت أن

---

(1) توم مانيور، أسرار حرب الخليج، (بيروت: مؤسسة بحري، د.ت)، ص 2

(*) للإطلاع على النص الكامل لخطاب طارق عزيز انظر جريدة القبس، الكويت، 19 يوليو 1990م، ص5

(2) Dietl Gulshen, Strategic Implication for the Gulf Region, Research in The Gulf Crises, Edited By A.H Abidi, et al (New Delhi, 199), P.218.

(3) محمد عصفور، كارثة الخليج وأزمة الشرعية، (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1991م)، ص 17.

(4) عباس الطرابيلي، في يوم مقتل الحسين قتلوا الكويت، جريدة الوفد، مصر، 5 أغسطس 1990م

من أسباب تصرفها هذا أن الكويت قامت بدعوة وزير الخارجية الإيرانية لزيارتها، وهو ما اعتبره صدام حسين خيانة وخروجاً على أصول التعاون وإضعافاً لموقفه التفاوضي مع طهران[1]، وذلك في الوقت الذي أعلن فيه صدام أنه جندي في حزب الله وقام برد كافة الأراضي والأسرى لإيران باعتبارها جارة مسلمة، وذلك فور عدوانه على الكويت بهدف استمالة إيران إلى جانبه[2]

- أساءت القيادة العراقية تقدير الموقف السياسي والعسكري قبل الغزو، حيث ركنت إلى عدم ارتباط الكويت باتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت على توقع حياد مصر والأردن واليمن بسبب عضويتهم في مجلس التعاون العربي معها، ووثقت في تفوقها العسكري على كافة قوات مجلس التعاون الخليجي، وظنت أنه بالإمكان تحييد الدول العظمى والضغوط على مصر لإعاقة أية عمليات تتم عن طريق قناة السويس[3].

- أثرت العقلية البعثية في قرار العراق بما تحويه من شعارات القومية والعروبة فاطمأنت إلى عدم تدخل العرب عسكرياً ضده، وهو ما لم يحدث، بل إن النظام البعثي الآخر بالمنطقة (النظام السوري) قد شارك عسكرياً ضد العراق(*).

تعددت جبهات الكويت المادية ما بين كلفة الحرب المالية المقدمة لقوات التحالف، والهبات المقدمة لبعض البلدان سبيل دعمها؛ كالقروض التي

(1) سليم نصار، المهمة التي تأخرت ثلاثين سنة، جريدة الحياة، لندن، 7 أغسطس 1990م

(2) محمد سليم العوا، العبث بالإسلام في أزمة الخليج، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990م)، ص 59

(3) صلاح سالم، حروب المنطقة العربية والموقف السياسي المصري (القاهرة: دار الشروق، 2001م)، الطبعة الأولى، ص 158

(*) للمزيد حول حزب البعث ومبادئه وظروف نشأته انظر: قاسم سلام، البعث والوطن العربي، (باريس: منشورات العالم العربي، 1980م).

قدمت إلى الاتحاد السوفيتي تفادياً لمعارضته قرارات مجلس الأمن، وصفقات الأسلحة التي أبرمت في أثناء الأزمة[1].

- أثار العراق قبيل غزوه الكويت مسألة الديون المستحقة للكويت، وطالب بإسقاطها، وادعى رفض الكويت ومطالبتها بها، وهو ما لم يحدث، حيث إن الكويت لم تلح أبداً على العراق في المطالبة بهذا الدين.

لكن العراق لم يكتف بهذا، وراح يطلب قروضاً إضافية وصل أحدها إلى عشرة مليارات دولار طلبت من الكويت في أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادي لها في يوليو 1990م أي قبل الغزو بشهرين تقريباً[2].

والأغرب أن الكويت وعلى لسان وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد على هامش لقاء جدة قبل الغزو بيوم واحد قالت إن الكويت وافقت رسمياً على إلغاء ديون العراق النفطية، وهي وفقاً لكلامه تتراوح ما بين 14–15 مليار دولار مع السماح لها بتأجير جزيرة وربة، لكن العراق لم يقتنع بكل هذا، وطلب جزيرة بوبيان، مما يؤكد النية الصريحة لغزو الكويت دون النظر لأية مفاوضات أو تسهيلات من قبل الكويت[3].

ورغم كل هذه التيسيرات الكويتية لم يقبل العراقيون تسوية الأزمة مع الكويت، وأخذوا يصعدون الأمور ويؤكدون أن الكويت لم تسقط ديونها

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون، المرجع السابق، ص 97– 98

(2) حرب الخليج (غزو الكويت وتحريرها)، إعداد مجموعة من الباحثين، إشراف مصطفى طلاس، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1992م)، ص 30

(3) Hamdi A. Hassan, The Iraqi Invasion of Kuwait: Religion, Identity and Otherness in the Analysis of War and Conflict (Virginia: Pluto Press, 1999), First Published, P. 11

ويدّعون أنها باعت سندات ديونها على العراق لسيتي بنك الأمريكي كي تجعل العراق مسؤولاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية عن تسديد هذه الديون[1]

- مثلت الحرب العراقية الإيرانية بما خلفته من عواقب وخيمة على العراق بشكل عام سبباً مباشراً لعدوانه على الكويت، إذ إننا يمكننا القول إن حرب الخليج الثانية هي الفصل الثاني من الحرب العراقية الإيرانية[2].

- خرج طرفا الحرب العراقية الإيرانية بخسائر مشتركة تمثلت في مقتل أكثر من مليون شخص، وخسارة قرابة 800 مليار دولار[3]، وقدرت خسائر العراق المادية وحدها بنحو 300 مليار دولار[4]، وبلغت تكاليف الحرب مع إيران ما يزيد على 560 مليار دولار[5]

- خرج العراق مديناً بنحو 170 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول غرب أوربا[6]، كما انخفض إجمالي الناتج القومي العراقي من 85 مليار عام 1980م إلى 39 مليار عام 1987م[7].

(1) علي نعمة، خطوط المواجهة في الاستراتيجية القومية، (بيروت: دار النوال، 1992م)، ص 31.
(2) عمر الحضرمي، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية، (الأردن: دار الفتح للنشر والتوزيع، 2002م)، الطبعة الأولى، ص 165- 166
(3) سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة تحليلية في مقدمات الأزمة، (بيروت: مكتبة بيسان، 1994م)، الطبعة الأولى، ص 40.
(4) فوزي القصيبي، أزمة الخليج: محاولة للفهم، (لندن: دار الساقي، 1991) ص 11
(5) Dilip Hiro, The Longest War: The Iran- Iraq Military Conflict, (New York: Routledge, 1990), P 251
(6) عبد الله مشعل العتيبي، المرجع السابق، ص 39
(7) أنتوني كوردسمان وأبراهام ر. واجنر، دروس الحرب الحديثة: حرب الخليج، ترجمة وتعليق محمد عبد الحليم أبو غزالة، 1997م، الجزء الرابع، ص 77

وتضاعفت ديون العراق لمائة ضعف خلال عشر سنوات حيث كانت مليار دولار عام 1979م ووصلت إلى 100 مليار دولار عام 1989م[1]

وصل التضخم في الاقتصاد العراقي بعد الحرب إلى 40% وحدث عجز كبير جداً في الميزانية العراقية، وأصبح الاقتصاد العراقي على حافة الانهيار[2].

- أفلست الخزينة العراقية تماماً بعد الخروج مباشرة من حرب إيران

اعتقد النظام العراقي أن الحل الوحيد لتلبية احتياجات العراق المالية وحل مصاعبها الاقتصادية هو غزو الكويت[3]

واجه العراق أزمة مالية كبرى لإعادة إعمار منشآته التي خربتها الحرب في وقت كان النظام غير قادر على الاستدانة من جديد بعدم الانتهاء من سداد الديون السابقة مما شكل عبئاً إضافياً آخر على النظام[4].

- لم يكن العراق وحده من يعاني في الإقليم، حيث شهدت فترة ما قبل الغزو مباشرة تدهوراً في الدخول النقدية العربية من العملات الصعبة نتيجة انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى وقف مشروعات التنمية في بعض الدول وتجميدها في بعضها الآخر[5]

---

(1) علي ميرة، حرب الخليج أسرار ووثائق المؤامرة من التخطيط إلى التنفيذ، تقديم صلاح منتصر، (الحقوق محفوظة، 1991م)، ص 24

(2) Bahman Bakhtiari, Parliamentary Politics in Revolutionary Iran: The Institutionalization of Factional Politics, (Florida: University Press of Florida, 1996), P. 208.

(3) Joseph Kostiner, Kuwait Confusing Friend and Foe, Research in: Iraq's Road to War, Edited By Amatzia Baram and Bary Rubin, (New York: St Martin's Press, 1993) First Published, P. 114

(4) John Creighton, Oil on Troubled Waters, Gulf Wars 1980-1991 (London: Echoes, 1992), P. 101

(5) محمد نصر مهنا، قضايا سياسية معاصرة (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997م)، ص 354

خسرت الكويت نتيجة الحرب العراقية الإيرانية كطرفيها وإن كان بنسبة أقل، فقد كانت ضحية الاثنين، حيث اعتدت إيران على أراضيها ومنشآتها النفطية وضربت ناقلاتها، واستنزفتها العراق بالمليارات التي دفعتها لها طيلة سنوات الحرب.

- ربط بعضهم بين الطبيعة الاستبدادية للنظام العراقي والغزو من باب أن الأنظمة الاستبدادية تميل نحو المغامرة، وتحتاج هذه الأنظمة إلى انتصارات كبرى تغطي بها الأخطاء التي ترتكبها ضد شعوبها، وهو ما ينطبق على الحالة العراقية.

وقد أثبتت مقدمات الغزو وأحداثه ثم نتائجه أن هذه الأزمة هي أزمة نفطية بنسبة مائة في المائة، رغم كل ما روج عن الحقوق التاريخية وتجبر أهل الكويت والقضاء على النظام الجائر بها، فقد بدأت الأزمة بخلاف بشأن الحصص البترولية وتطورت لاتهامات بسرقة النفط، ومع نهايته استخدم النفط كسلاح ضد قوات التحرير.

إذاً فنحن أمام حادث كان النفط فيه سبباً ونتيجة وأداة، لذا فإننا نؤكد نفطية هذه الأزمة، استناداً إلى الحقائق التالية:

- خرج الاقتصاد العراقي بعد الحرب ضد إيران محتاجاً أكثر من ذي قبل إلى النفط، حيث احتاج العراقيون لرأس المال الوفير لزيادة الاستخراج خاصة مع إشارات النضوب التي بدأت حقول كركوك والرميلة في إعطائها(1).

- تراجع الأسعار بسبب حرب الخليج الأولى ووصولها إلى خمسة عشر دولاراً للبرميل بعد أن نشط طرفا الحرب والدول الداعمة في الخليج للبيع بغزارة لتغطية نفقات الحرب(2).

---

(1) جان فرانسوا بوديه، خندق وعشرون دولة لأمة عربية واحدة، ترجمة خليل أحمد خليل، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1993م)، الطبعة الأولى، ص 114.

(2) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص 302.

- التكلفة التي تكبدها كل من العراق وإيران جراء فقدان الكثير من عائدات النفط تجاوزت مرتين عائداتهما النفطية معاً منذ أن بدأ في تصديره[1].

- خسارة العراق للكثير من حقولها النفطية حول البصرة جراء القصف الإيراني المتواصل لمنابع النفط جنوب العراق[2]

- استخلص العراقيون من الحرب نظرية جوهرية مفادها أن الخطوط التي تنقل بترولهم عبر أنابيب تمر بالأراضي السعودية والسورية والتركية عرضة للتوقف وغير آمنة، الأمر الذي يستلزم توفير مصب آمن للنفط العراقي وهو ما يحتاج إلى ملايين الدولارات والاقتصاد العراقي لا يسمح[3]

- اعتراف صدام حسين بصعوبة موقف العراق عام 1989 بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار قيمة الدولار الأمريكي[4]

- استخدام العراق البترول وإعادة توزيع ثرواته كشعار لتغطية عدوانه على الكويت، وذلك حين رفع شعار «بترول العرب للعرب»، حيث طالب العراق بأن يتقاسم العرب عوائد البترول سواء كانت الدول بترولية أو غير بترولية، وذلك من باب العدل والإنصاف والمروءة والعروبة والإسلام[5] ونادى العراق أيضاً باستخدام العوائد النفطية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بما يعود بالخير على كافة الدول العربية[6]

---

(1) Michael A. Palmer, Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf 1833-1992, (New York: Free Press,1992), P. 134.

(2) بيتر سلوجليت، العراق الحديث من الثورة إلى الدكتاتورية، ترجمة: مركز الدراسات والترجمة بالزهراء للإعلام العربي، مراجعة وتقديم: أحمد رائف، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1992م)، ص 370.

(3) إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 45.

(4) Arabian Boundary Disputes: Iraq-Kuwait 1941-1992, Volume5, P.395

(5) أحمد عادل كمال، الكويت جزء من الجزيرة العربية: لا توجد حقوق تاريخية للعراق في الكويت، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢م)، الطبعة الأولى، ص 12

(6) عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات وتحديات، ص 273.

تصور العراق أن احتلاله للكويت سيمكنه من إملاء شروطه وفرض آرائه فيما يتعلق بالسياسة النفطية لدول المنطقة[1].

كان غزو العراق للكويت داخلاً ضمن خطة مرسومة هدفها السيطرة الشاملة على كافة دول الخليج العربي التي تتمتع بقدرات نفطية هائلة، حيث لم يتوقف التفكير في مواصلة العدوان عند الكويت وحدها[2].

- شكلت القدرات النفطية الكويتية الهائلة دافعاً قوياً للعراق كي يقدم على تصرفه المشين هذا، فقد كان النفط السبب الحقيقي للغزو بهدف الاستيلاء على ثروات الكويت النفطية وانتشال العراق من حالة الانهيار التي وصل إليها[3]، وكذلك الاستفادة من امتداد سواحلها جيوبولوتيكياً بضع مئات من الكيلو مترات على سواحل الخليج العربي[4].

قبل الغزو كانت الكويت تمتلك نحو 23,7% من إجمالي احتياطي النفط العربي[5]، باحتياطي بلغ مائة مليار برميل أوصلها لتكون ثالث أضخم احتياطي في العالم، وبإنتاج بلغ 1,6 مليون برميل يومياً[6]

(1) عبد الرحيم محمد موسى الحمودي، الدبلوماسية والمراسيم السعودية "دراسة دبلوماسية تنظيمية"، 1990م، الطبعة الأولى، المجلد الأول، ص 267

(2) زهير محمد جميل كتبي، الخليج بين خوف السيطرة وحب الموت، (القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 48

(3) علي نصفي، الغزو العراقي للكويت (الادعاءات المعلنة والأسباب الحقيقية)، مجلة المجالس، الكويت، العدد 102، 22 فبراير 1992م

(4) جمال زكريا قاسم، الأزمة العراقية الكويتية رؤية تاريخية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد خاص، السنة 17، (الكويت: مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت، 1992م)، ص 302

(5) خميس الزوكة، جغرافية العالم العربي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988م)، ص 467

6) William Spencer, Global Studies. The Middle East, (USA The Dushkin Publishing Group, 994). Fifth Published P 89

في عام 1990م كان العراق والكويت يسيطران على أكثر من خمس احتياطي العالم سوياً، فإذا استطاع العراق السيطرة على هذا الخمس كاملاً مع تهديد حدود السعودية والإمارات والحصول على خمس آخر فإنه حينئذ سوف يكون قادراً على الإملاء وعلى صياغة مستقبل ليس بالسهل[1].

- الاعتقاد بأن الاستيلاء على الكويت لن يتوقف عند السيطرة على مواردها النفطية فقط، بل سيمكن العراق من إسقاط ديونه لها سواء النفطية أم غير النفطية[2].

بعد ساعات قليلة من الغزو أوضح وزير المالية الأمريكية نيكولاس برادي أن العراق سيحصل على أرباح نفطية محتملة تقدر بحوالي عشرين مليون دولار يومياً من الإنتاج النفطي الكويتي[3].

فور دخول القوات العراقية الكويت توجهت عدة فرق منها صوب مناطق النفط الكويتية، وهو ما يؤكد أن النفط كان هدفاً أساسياً لعملية الغزو، وعندما هددت قوات التحالف بحرب العراق ألمح العراق إلى إمكانية إشعال آبار النفط، وعندما اشتعلت حرب الخليج قام بسكب كميات ضخمة منه في مياه الخليج، ثم قام بإشعال حوالي 720 بئراً نفطية في أكبر جريمة بيئية عرفها التاريخ[4].

(1) John Norton Moore, Crises in Gulf Enforcing the Rule of Law, (Rome Oceana Publication Inc, 1992), P 9.

(2) رفعت سيد أحمد، مدافع ونيران الانتحار، خليج العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 69

(3) محبوب عبد الله، الحرب ورائحة النفط، (حقوق محفوظة للمؤلف، 1994م)، الطبعة الأولى، ص 40

(4) عاصم سلطان، البعد الجغرافي للغزو العراقي للكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، السنة 21، (تكريت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، خريف 1996م)، ص 119.

بعد مرور شهر كامل على الغزو صرح نائب رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادي بأن الحصة الإنتاجية للعراق بعد ضم الكويت ستزيد بمليون ونصف مليون برميل يومياً لتصل إلى أربعة ملايين ونصف، وسيصل الاحتياطي إلى 194,5 مليار برميل مقابل مئة مليار قبل ضم الكويت[1].

ساعدت سياسة الكويت النفطية الرشيدة في الخروج من هذه الأزمة حيث مثلت الأصول المالية الخارجية لدولة الكويت اقتصادا مساعدا مكنها من تغطية جانب كبير من نفقات الحرب بعد أن فقدت أرضها بالاحتلال[2].

دفعت مسألة إقرار الشرعية الدولية للدول الكبرى بنصرة الكويت وتحريرها، وهو ما لم يدركه النظام العراقي قبل إقدامه على الغزو، حيث اعتقد أنه بالإمكان تحييد الدول العظمى بضمان استمرار تدفق البترول أو التلويح عند الضرورة بسيف آثاره في حال التدخل العسكري.

أخذ العراق خلال الشهور السبعة التي سبقت الغزو يكيل الاتهامات للكويت فيما يخص سياستها النفطية التي وصفت بالعدائية تجاه العراق، وبدأ يوجه الاتهامات إلى الكويت بتجاوز الحصص وإغراق السوق والإضرار بالعراق، ووصل الأمر إلى اتهامات بسرقة النفط من أراضيه ثم روج لفكرة أن الكبير يأكل من الإناء الصغير بينما الصغير يأكل من الإناء الكبير، واتهم الكويت بأنها تجمد أسعار النفط مستغلة ظروف

(1) رجب هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثروة، (القاهرة: سينا للنشر، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 91

(2) رجب هلال، لعبة البترودولار الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج، (القاهرة: سينا للنشر، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 10

حربه ونسي العراق أنه فعل التهمة ذاتها عام 1979م عندما زاد من إنتاجه النفطي وجمد أسعار نفطه مستغلاً الاضطرابات التي صاحبت قيام الثورة الإسلامية الإيرانية(1).

- في 26 يونيو 1990م وفي أثناء ختام زيارته للكويت بعد جولة شملت السعودية وقطر والإمارات صرح سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي بأن زيادة الإنتاج أدت إلى انخفاض السعر من 18 إلى 14 دولاراً(2)، وقد رأس الوفد الكويتي في هذه المباحثات أمير البلاد ذاته في محاولة منه لتهدئة الأمور وإقناع الرئيس العراقي وحل الأزمة(3).

- قامت الكويت خلال الأسبوع الأول من يوليو 1990م بالإعلان عن خفض إنتاجها من 1,8 مليون برميل يومياً إلى 1,5 مليون برميل، وذلك عقب اجتماعات جدة المنعقدة بحضور وزراء نفط العراق والكويت والسعودية وقطر والإمارات ليعود السعر إلى ما يزيد عن 18 دولاراً للبرميل، مما يؤكد رغبة الكويت في الحل السلمي للأزمة(4).

- في 15 يوليو 1990م قدم طارق عزيز مذكرته للجامعة العربية التي سبقت الإشارة إليها متهماً فيها الكويت صراحة برفع الإنتاج وإسقاط الأسعار ومحاربة العراق(5)، كما اتهم الكويت أيضاً بضم أراضيه مستغلة الحرب العراقية الإيرانية، وأنها تنفذ مخططاً لتصعيد وتيرة

---

(1) حسن زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس، ص 378

(2) الحرب على العراق يوميات- وثائق- تقارير 1990- 2005م، ص 140

(3) لؤي بكر الطاهر، أمن الخليج العربي، بحوث استراتيجية، رقم 7، (عمان: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1999م)، ص 20-27.

(4) مجلة روز اليوسف، مصر، 23 يوليو 1990م.

(5) Anoushiravan Ehteshami,et al. War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations Into the 1990s. (U.K. Ithaca Press. 1991), P. 74

الزحف التدريجي والمبرمج باتجاه العراق، صارت تقيم المنشآت النفطية على أرض العراق[1]

في 17 يوليو 1990م حذرت العراق الكويت علانية من انتهاكها لحصص إنتاج الأوبك[2]، وفي اليوم نفسه أكد صدام حسين في خطابه أن سياسة تخفيض أسعار النفط هي بمثابة خنجر مسموم يطعن به العراق في ظهره[3]

وقد تركزت الاتهامات العراقية التي وجهت إلى الكويت في نقطتين أساسيتين هما عدم الالتزام بحصتها، وسرقة النفط العراقي من حقل الرميلة

ونبدأ بتفنيد التهمة الأولى التي بدأ العراق في إثارتها منذ أوائل عام 1990م، على النحو التالي:

في 26 من فبراير 1990م وجه صدام حسين رسالة إلى الشيخ جابر الصباح والملك فهد حثهما فيها على خفض الإنتاج لدعم أسعار النفط مبدياً قلقه من تدهور السعر إلى ما دون السعر المتفق عليه وهو 18 دولاراً[4]. وبالفعل اجتمع وزراء الدول الثلاث أوائل مارس ووصلوا إلى اتفاق يقضي بدعم الأسعار والسياسة الإنتاجية للحفاظ على الأسعار[5]

في السابع من أبريل 1990م صرح وزير النفط العراقي عصام عبد الرحيم الجلبي في محاضرة ألقيت في معهد الشرق الأوسط التابع

---

(1) جريدة السفير، بيروت، 3 أغسطس 1990م

(2) Nozar Alaolmolki: The Persian Gulf Region in the Twenty First Century: Stability and Change, (New York: University Press of America, 1996), P. 186.

(3) بيير سالنجر وإريك لوران، حرب الخليج: الملف السري، (بيروت: دار أوزال للتوزيع والنشر، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 58

(4) الحرب على العراق: يوميات - وثائق - تقارير 1990-2005م، ص 139

(5) مجلة الرسالة، الكويت، 11 مارس 1990م

لوزارة الخارجية اليابانية بأن الكويت تعمل على ضبط الاستقرار في أسعار النفط والإمدادات المعروضة منه من أجل وحدة الصف في الأوبك، وهي شهادة حق من العراق تنفي المزاعم العراقية السابقة(1).

في الثالث من مايو 1990م وفي أثناء اجتماع لجنة المراقبة التابعة للأوبك في جنيف انتقد طارق عزيز وزير الخارجية العراقية بعض الدول المسؤولة عن زيادة الإنتاج في أوبك دون أن يسميها، وقالت الأوساط النفطية وقتها إن الكويت من بين هذه الدول المعنية(2).

في الثلاثين من مايو 1990م وفي أثناء جلسات مؤتمر القمة العربي المنعقد ببغداد أشار صدام حسين إلى تسبب بعض الأشقاء العرب في الارتباك في السوق النفطية بسبب عدم احترامهم مقررات الأوبك، الأمر الذي أدى إلى إغراق السوق وتدني الأسعار مما تسبب في خسارة العراق مليار دولار سنوياً(3).

في 19 من يوليو 1990م اعترضت الكويت رسمياً على الادعاءات الواردة في هذه المذكرة العراقية(4)، وأوضحت أن أزمة النفط أزمة عالمية تدخل فيها أطراف عدة من منتجين ومستهلكين، وأكدت أنها عانت كما عانى العراق من هذه الأزمة في الثمانينيات ولم تلجأ إلى زيادة الإنتاج لإغراق السوق حرصاً منها على المحافظة على هذه الثروة الطبيعية وتحقيقاً لأفضل الأسعار(5).

---

(1) جريدة الوطن، الكويت، 8 أبريل 1990م.

(2) محمد العباسي، الصدام بين العراق الذبيح والكويت الجريح، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990م)، الطبعة الأولى، ص 150.

(3) تمام البرازي، حرب الـ 43 يوماً، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995م)، الطبعة الأولى، ص 16

(4) Anoushiravan Ehteshami et al, Op Cit, P 238

(5) بيير سالنجر وإريك لوران، الملف السري لحرب الخليج، ترجمة: محمد مستجير، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991م)، ص 332.

في 31 يوليو 1990م التقى مندوبو العراق والكويت في جدة لحل هذه الأزمة، وفاجأ عزة إبراهيم نائب الرئيس العراقي الوفد الكويتي بطلبه ضخ البترول مباشرة من الكويت لصالح العراق(١). ثم انسحب الوفد العراقي في اليوم التالي مباشرة دون التوصل إلى حل حاسم(2)

قبل الغزو بيوم واحد أشار محللون إلى أن الكويت بدأت فعلياً تخفيض إنتاجها من النفط الخام للالتزام بالقيود الجديدة التي اتفق عليها في اجتماع أوبك منذ أسبوع، حيث سيتوقف إنتاجها عند 1,5 مليون برميل يومياً(3)، لكن كل هذا لم يشفع لها عند العراق الذي كان قد اتخذ قراره بالغزو منذ فترة ليست بالقصيرة، ولم يعر أي اهتمام بكافة المحاولات الكويتية الخشبية لرأب الصدع ووأد الخلاف، وقام بعد ساعات من انسحاب وفده من المفاوضات بغزو الكويت

وتأتي للتهمة الثانية التي وجهها العراق إلى الكويت قبيل غزوها وهي استيلاء الكويت دون وجه حق على 2,4 مليار دولار، وهو ما يمثل قيمة البترول الذي استخرجه من حقل الرميلة العراقي الواقع في المنطقة المتنازع عليها بين البلدين.

والغريب أن هذه التهمة قد فاجأت وزير النفط العراقي نفسه آنذاك عصام الجلبي، حيث أكد فيما بعد أن الأمر برمته كان مفتعلاً من قبل صدام حسين لإدانة الكويت بأي شكل، وقال إنه لم يسمع في السابق عن هذه

(1) Miller and Mylories, Saddam Hussein and Crises in the Gulf, (London 1991), P. 20

(2) بروس واطسون وآخران، الدروس العسكرية لحرب الخليج، ترجمة: محمود برهوم، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى، ص 12

(3) جريدة الرأي، الأردن، 2 أغسطس 1990م.

المسألة رغم كونه وزيراً للنفط، لكن الرئيس العراقي صدام حسين طلب إليه أن يخلق شيئاً من لا شيء وأن يعرض خرائط وهمية، وقد مثلت كل هذه الإجراءات مفاجأة كبرى لموظفي وزارة النفط العراقية وقتها[1].

وقد ردت الكويت على هذه التهمة على لسان الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بقوله إن: "الآبار التي تستخرج منها الكويت نفطها تبعد بمسافة خمسة كيلو مترات عن الحدود، وعندما بدأت الكويت الضخ كانت تضخ اثني عشر ألف برميل في الوقت الذي كان العراق ينتج فيه من 500 إلى 600 ألف برميل يومياً فمن الذي يسرق من؟"[2].

وأكدت الكويت للجامعة العربية أنها تسحب فقط من الجزء الواقع في أراضيها والمعروف باسم حقل الرتقة وهو جنوب حقل الرميلة العراقي، وأن الآبار التي تستخدمها الكويت تقع إلى الجنوب من خط الجامعة العربية المحدد إبان أزمة قاسم ومعروف أن هذا الخط يقع إلى الجنوب من الحدود الدولية بين البلدين[3].

والغريب أن اللجنة التي شكلتها الأمم المتحدة بعد تحرير الكويت عقب مراسلات مع حكومتي البلدين في أبريل 1991م والتي ضمت ممثلاً للعراق وممثلاً للكويت وثلاثة خبراء مستقلين يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة أحدهم رئيس اللجنة، وبعد عكوفهم على دراسة المصادر والخرائط والوثائق

(1) شفيق ناظم الغبرا، إيران ومجلس التعاون، ص 117

(2) محبوب العبد الله، المرجع السابق، ص 39

(3) جمال زكريا قاسم، قضايا الحدود والأمن القومي العربي: المشرق العربي، بحث ضمن بحوث كتاب: الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م)، ص 390

والمراسلات أكدت أن الحقول التي يستغلها العراق في هذه المنطقة تقع في أراضٍ كويتية(1)، وبلغ عددها إحدى عشرة بئراً، الأمر الذي دفع وزير النفط الكويتي علي أحمد البغلي إلى أن يقول إن الكويت من حقها أن تطالب العراق بتعويض عن استغلاله هذه الآبار في السنوات الماضية(2).

بقي أن نشير إلى بعض الملاحظات المتعلقة بهذا الحقل:

- الحقل يقع غرب وجنوب البصرة وهو مكتشف عام 1954م، والجزء الجنوبي منه واقع بالأراضي الكويتية(3) في المنطقة الحدودية العراقية الكويتية(4).

- اسم الجزء الممتد من الحقل بالعراق الرميلة وبالكويت الرتقة، ويقع الجزء الأكبر منه بالعراق(5).

- لم يثر العراقيون أية اعتراضات عندما قامت شركة نفط الكويت بوضع خطوط للحفر في هذه المنطقة عام 1964م(6).

على الرغم من اعتراف العراق باستقلال الكويت بموجب اتفاقية 4 أكتوبر

---

(1) جمال زكريا قاسم، تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 48، السنة 12، (الكويت: مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، صيف 1994م)، ص 234– 285

(2) محجوب العبدالله، المرجع السابق، ص 34.

(3) David H. Finnie, Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq, (London: I.B. Tauris Co. LTD, 1992), P. 172

(4) Ken Matthews, The Gulf Conflict and International Relations, (London: Rutledge, 1993), First Published, P. 41

(5) محمد عبد الله خالد العبد القادر، الحدود الكويتية العراقية دراسة في الجغرافيا السياسية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الأولى، ص 177

(6) Records of Kuwait 1961-1965 (1964), Edited By: Anita L.P. Burdett (U.K.: Archive Editions, 1997), P. 341

1963م فإن الحكومتين لم تحسما قضية ملكية هذا الحقل الذي يمتد لمسافة خمسين ميلاً[1].

- إنتاج الكويت من هذا الحقل لا يتعدى نسبة اثنين بالمئة فقط من إجمالي الإنتاج[2].

من الناحية العلمية الجيولوجية بين الطبقات الحاملة للنفط في كلا البئرين منفصلتان تماماً، ومن حيث مستوى الزيت فإن ارتفاع تركيب حقل الرتقة بحوالي مائتي متر يؤدي إلى انفصال مستوى الزيت به عن الحقول المجاورة، كما أن نوع الزيت الخام المنتج مختلف تماماً حيث إنه من النوع المتوسط إلى ثقيل الكثافة بالرتقة، وبه مكونات كبريتية وبوكبريتية تختلف تماماً عن الزيت في الرميلة الذي يتمتع بزيت كثافته أقل وجودته أعلى[3].

وتبقى كلمة، وهي أنه لم يكن لدى العراقيين أية رغبة في التفاوض أو التحاور بهدف الوصول إلى حل سلمي لهذه الأزمة التي خلقوها دون أي سبب، حيث رفضوا كافة الوساطات العربية، ولم يقبلوا اقتراحات الكويت، فالهدف كان محدداً وهو غزو الكويت، والسبب كان واضحاً وهو الاستيلاء على ثرواتها النفطية، وهو الأمر الذي لم يتحقق شأنه شأن كافة المحاولات العراقية منذ النصف الأول من القرن العشرين تلك التي اصطدمت بالشرعية الدولية والرفض الدولي فباءت بالفشل وانتهت بمصرع صانعيها الذين طغت أطماعهم وأحلامهم وسياساتهم التوسعية على عقولهم فأعمت بصائرهم وأفقدتهم عروشهم

(1) Bishara A. Bahbah, The Crises in the Gulf: Why Iraq Invaded Kuwait? Research in: Beyond the Storm: A Gulf Crises Reader, Edited By: Phyllis Bennis and Michael Moushabeck, (New York: Olive Branch Press, 1991), P. 52.

(2) جريدة الأيام، البحرين، 4 أكتوبر 1990م

(3) عبد الله يوسف الغنيم، تصدير، رؤية موضوعية وعلمية في اتهام العراق للكويت بسرقة نفطها، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، أكتوبر 2000م)، ص 18، 19

الفصل الثالث

النفط

وعلاقات الكويت السياسية بالسعودية

(1911 - 1990م)

العلاقات الكويتية السعودية: قراءة موجزة في المسارين التاريخي والنفطي:

تجمع الأسرتين الحاكمتين بالكويت والمملكة العربية السعودية- آل الصباح وآل سعود- أصول واحدة، حيث تعود جذورهما إلى تجمع قبلي واحد يعود إلى عدنان[1].

ويذكر آل سعود بالتقدير موقف الشيخ مبارك الصباح الذي قدم دعما غير محدود للإمام عبدالرحمن ونجله الملك عبدالعزيز في سعيهما لإسترداد حكمهما في نجد.

ورغم هذا الانتماء الواحد والعلاقات المميزة فإن علاقات البلدين كسائر علاقات دول الجوار تشوبها أحيانا بعض نقاط الاختلاف مختلفة الأبعاد، منها الاجتماعي، ومنها الاقتصادي، وأهمها الحدودي[2].

كما أن الوثائق البريطانية بعد استقلال الكويت لم تتناول هذه القضية أبداً، رغم ازدياد النقاش حولها بعد هذا التاريخ، ومثيلتها الأمريكية تطرقت إليها على استحياء لتعارضها مع المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع الدولتين الشقيقتين.

وقد لعبت الأحداث التاريخية بين البلدين دورا كبيرا في صبغة علاقاتهما سويا في العصر الحديث، حيث يكاد يجمع أهل الاختصاص على

---

(1) أمين الريحاني، ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية، (بيروت: دار الجيل، 1987م)، الطبعة الثامنة، الجزء الثاني، ص 655

(2) مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار، (لندن: دار الساقي، 1999م)، ص 93 - 101.

أنه من أهم العوامل المؤثرة في صنع العلاقات بين الدول، وبخاصة دول الجوار، ما يسمى بصدى الموروث التاريخي، الذي يعمل بآلية نفسية اجتماعية ذات مؤثرات سلبية(1).

وقد اتسمت العلاقات بين البلدين بالاستقرار في أثناء حكم الشيخ أحمد الجابر، حيث ربطت بينه وبين ابن سعود روابط طيبة فساد الهدوء، تبعاً لذلك علاقات البلدين(2)، وأعلن ابن سعود أنه لا عداء بينه وبين الكويت أبداً(3).

وعلى المستوى النفطي فإن البلدين قوتان نفطيتان لا يستهان بهما على مستوى العالم أجمع، فالسعودية أصبحت ثالث أكبر دولة منتجة للنفط عام1970م في العالم(4)، كما أصبحت في سبعينات القرن العشرين أكبر دولة تمتلك احتياطيا نفطيا على مستوى العالم(5)

والبلدان يقتسمان استغلال نفط المنطقة المحايدة براً وبحراً، كما يشتركان في استغلال حقل الدرة الغازي الذي يقع في المنطقة المغمورة بالمنطقة المحايدة(6).

---

(1) عبد الجليل بن مرهون، مجلس التعاون الخليجي ومشروع النظام الإقليمي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 11، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، أغسطس1992م)، ص 68.

2)M Izzard The Gulf Arabias Western Approaches, (London Murray, 1979), First Published, P 56.

(3) جون بي ويلكنسون، حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم حدود عبر الصحراء، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994م)، الطبعة الثانية، ص 181

4 Simon Bromley, American Hegemony and World Oil, (Cambridge Polity Press,1991), First Published, P 150

(5) حسن الحكيم، مسألة الأمن في الخليج رؤية قومية، مجلة الوحدة، العدد 53، (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، فبراير 1989م)، ص 109

(6) جريدة القبس، الكويت، 28 ديسمبر 2003م.

ومنذ النصف الأول من القرن العشرين شكل اكتشاف البترول في الكويت دافعاً قوياً للملك عبد العزيز كي يزيد من عمليات التنقيب في بلاده[1].

وأثر النفط كثيراً عقب اكتشافه بغزارة في مسار علاقات البلدين معاً، فنجد أن الهدوء خيّم على علاقاتهما بعد أن شغلت بالنفط واستيراده وتصريف عوائده، فوقع البلدان اتفاقية الصداقة وحسن الجوار في 20 من أبريل 1942م[2](*)

ثم وقع البلدان اتفاقية للدفاع المشترك عام 1947م، وهي التي جاءت في أعقاب الزيارة التي قام بها الشيخ أحمد الجابر للملك عبد العزيز بالرياض في يونيو من العام نفسه[3]

وقد زال الخلاف الاقتصادي بين البلدين في أعقاب هاتين الاتفاقيتين، وما واكبهما من اكتشافات بترولية ضخمة وتصدير على نطاق واسع[4]

بقي أن نشير إلى عدة محطات تاريخية وقفت فيها السعودية بجوار الكويت، خلال القرن العشرين، فمع تعرض الكويت للتهديد العراقي إبان حكم الملك غازي عام 1939م وقفت السعودية إلى جانب الكويت،

---

(1) سعد العرابي الحارثي، الملك عبد العزيز رؤية عصرية، (موسكو: دار التقدم للإعلام، 1998م)، الطبعة الثالثة، 407.

(2) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 238

(*) For All Details About This Agreement Look: Arabian Boundary Disputes 1829-1991, Saudia Arabia- Kuwait, Edited By: Richard Schofield, (U.K Archive Editions, 1992), Volume 10, P. 49

(3) مجلة البعثة، السنة الرابعة، العدد الثاني، (القاهرة: نشرة ثقافية شهرية تصدر عن بيت الكويت، فبراير 1950م).

(4) جمال زكريا قاسم، موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد والأحساء، ص 123

حيث قال الملك عبد العزيز إن الكويت متعلقة بإرادة سكانها وحدهم، وهم فقط الذين لهم الحق في تقرير مصيرهم.

وعندما طرح العراق فكرة ضم الكويت للاتحاد العربي الهاشمي عام1958م لم ترحب السعودية بهذه الفكرة، وأخذت جانب الكويت في رفضها فكرة الانضمام[1].

ومع ادعاء قاسم عام 1961م بأن لبلاده حقا تاريخيا في الكويت، استجابت السعودية فوراً للنداءات الكويتية بطلب الدعم والمساندة عقب إرسال الشيخ عبد الله السالم الصباح رسالة إلى الملك سعود يخبره فيها بالحشود العسكرية العراقية على حدود بلاده والغزو المتوقع لها[2].

وجاء رد الملك سعود واضحا عندما قال إنه يجب أن يكون معلوما لدى القاصي والداني أن الكويت والسعودية بلد واحد، وأن كل ما يصيب الكويت يصيب المملكة والعكس صحيح[3]. وعلى المستوى الإعلامي دعمت السعودية الكويت أيضاً وذلك حين أذاع راديو مكة تصريحات قاسم. وأكد استقلال الكويت، وقال إن الدم العربي يجب أن يحفظ ليوم استعادة فلسطين[4]، وقد ألقت السعودية خلال هذه الأزمة بكل ثقلها إلى

---

(1) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، ص 270.

(2) عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص 4.

(3) مرثادوكاس، أزمة الكويت والعلاقات الكويتية العراقية 1961 - 1963م، ص 27

(4) Arabian Boundary Disputes, Iraq-Kuwait 1941 1992, Volume5,P 186, BK 1083/26

جانب الكويت ضد ادعاءات قاسم[1]، حيث قرر الملك سعود إرسال قوات سعودية لدعم الكويت في ظروفها الصعبة هذه[2].

وقبل ذلك أرسلت السعودية وفداً عسكرياً مكوناً من ستة ضباط في أول يوليو 1961م لدراسة الوضع العسكري هناك، ولبحث التسهيلات العسكرية التي ستقدمها الكويت للقوات السعودية، كما تم بحث تزويد الكويت بطائرات مقاتلة سعودية[3].

وقد اهتمت السعودية بهذه الأزمة كثيرا نظرا لاقتراب القوات العراقية من الحدود الكويتية الأمر الذي شكل بدوره تهديدا صريحا لأمن المملكة[4].

ودعمت السعودية الكويت أيضاً داخل الجامعة العربية حيث تقدمت باقتراح بناء على طلب الكويت يقضي بتشكيل قوات أمن عربية تحل محل القوات البريطانية بالكويت، وهو ما وافق عليه مجلس الجامعة، وتم تشكيل قوات عربية مشتركة من السعودية ومصر والأردن والسودان وصلت بالفعل إلى الكويت في سبتمبر 1961م للقيام بعملها، ثم أسدل الستار على هذه الأزمة[5].

وبعد ذلك بسنوات وقفت السعودية إلى جوار الكويت في أثناء أزمة

(1) Alvin J, The Persian Gulf States. (London John Hopkins University Press, 1980), P 97

(2) Arabian Boundary Disputes, Iraq Kuwait 1941 1992, Volume5, P 194, BK 1083/39.

(3) محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961 1973م، ص 97

(4) سيد نوفل، الأوضاع السياسية في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية، (القاهرة معهد الدراسات والبحوث العربية، 1961م)، ص 243.

(5) عبد الحكم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي، ص 85

الصامتة (مارس أبريل 1973م)، حيث أرسلت قرابة عشرين ألف جندي إلى الكويت للمساعدة في الدفاع عن حدودها بعد اشتباك القوات الكويتية والعراقية بإحدى المناطق الحدودية المشتركة بينهما[1]

ووصفت بعض وسائل الإعلام الأمريكية موقف السعودية هذا بأنه قلق من انتصار العراق ومن ثم تقوية موقعه الإستراتيجي في الخليج[2]، كما أن السعودية تخوفت من الانهيار الذي قد يصيب الكويت فيما لو انتصر العراق في هذه المواجهة[3].

وعلى مستوى التعاون الخليجي، كانت الكويت صاحبة فكرة إنشاء المجلس منذ عام 1975م حينما كان الشيخ جابر الأحمد الصباح وليا للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء في زيارة لأبو ظبي، ودعا خلالها إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية[4].

وعندما احتضنت الرياض اجتماع وزراء الخارجية الخليجيين في الرابع من فبراير 1981م للتحضير لتأسيس المجلس ترأس وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد الصباح الاجتماع، تقديراً لكون الميثاق قام على ما تحويه المذكرة الكويتية المقدمة إلى المجتمعين،

---

(1) Trevor Mostyn, Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1945-1990, P. 129

(2) Washington Post, 21 March 1973

(3) Nadaf Safran, Saudia Arabia: The Ceaseless for Security, (New York: Cornell University Press, 1988), P. 138

(4) سمير مسعود، الاقتصاد الخليجي وقبضة الغرب: الاستثمارات الأجنبية لأموال النفط العربي، (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1991م)، ص 25

وبعدها وقف وزير الخارجية السعودية معلنا أمام الصحفيين أن الشيخ صباح هو أبو المشروع[1]، وبالفعل تم الإعلان عن تأسيس المجلس في 25 مايو 1981[2]

وقد شغل النفط بال مؤسسي المجلس فأفردوا له المادة الحادية عشرة من ميثاق المجلس التي تنص على تنسيق سياسة دول المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتصنيع وتسعير وتسويق، وكذلك العمل على وضع الدول الأعضاء سياسات نفطية موحدة، واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي والمنظمات الدولية المتخصصة[3]

وخلال الحرب العراقية الإيرانية تعرضت الكويت والسعودية للتهديد من قبل الإيرانيين، حيث استهدفت ناقلاتهم النفطية، وقد كانت السعودية سباقة في فكرة طلب الحماية الأجنبية لناقلاتها، وذلك عندما التقى سفيرها بواشنطن بندر بن سلطان بوزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز منتصف مايو 1984م بهدف الحصول على تعهد أمريكي بحماية ناقلاتها بعد حدوث اعتداء على إحدى الناقلات السعودية[4]

وينفي هذا اللقاء المزاعم والاتهامات الموجهة إلى الكويت بصفتها أول

(1) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ص 456.

(2) Anoushiravan Ehteshami, et al, War and Peace in the Gulf Domestic Politics and Regional Relations, P 226

(3) ظافر محمد العجمي، المرجع السابق، ص 468.

(4) Robe[illegible] O[illegible]n, Moscow and the Middle East, Soviet Policy in the Inva[illegible]on of Afghanistan, Cambridge Cambridge University Press 1991) P 189

من فكر وسعي لإدخال الأمريكيين المنطقة وإقحامهم في مجريات الحرب العراقية الإيرانية[1].

وعندما حلت الطامة الكبرى في المنطقة وغزت العراق الكويت اتخذت كافة دول مجلس التعاون وعلى رأسها السعودية موقفاً موحداً وحازماً تجاه الأزمة متمسكة بحقيقة أن أمن دول المجلس جزء لا يتجزأ[2].

وقد كشفت وسائل الاستطلاع الجوية ومعلومات وزارة الدفاع والطيران السعودية في أثناء الغزو العراقي أن هناك حشوداً عسكرية عراقية ضخمة أمام حدود المملكة الشمالية تزيد على 2500 دبابة و 150 ألف جندي وعددا ضخما من الطائرات والمصفحات مما يؤكد استهداف العراقيين للسعودية أيضاً[3] وأصبحت القوات العراقية تتمركز على مسافة 160كم فقط من حفر الباطن[4].

وهنا شعرت السعودية ولأول مرة بأن خطراً داهماً يهددها، وشكل احتمال وقوع عمل عسكري ضد حقول نفط المنطقة الشرقية السعودية هاجساً قوياً لهم، وأضحى تحرير الكويت أولوية سعودية لإبعاد الخطر العراقي عن أراضيها[5].

(1) محمد محمود الفاخري، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي دراسة تاريخية سياسية 1971-1990م، ص 260.

(2) إبراهيم سلمان المهنا، مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية- خيارات وبدائل، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 21، (أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998م)، الطبعة الأولى، ص 41

(3) إبراهيم سعد السعد، الملك فهد والقضايا الخارجية، (الرياض دار المعراج الدولية للنشر، 2001م)، الطبعة الأولى، ص 102 - 103.

(4) خالد محمد القاسمي، المملكة العربية السعودية القائد والمسيرة، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، رقم 2، (الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 1999م)، ص 170

(5) مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة عبد الإله النعيمي، (لندن دار الساقي، 2002م)، الطبعة الأولى، ص 225

واستضافت الأراضي السعودية الحكومة الكويتية الشرعية وكبار المسؤولين الكويتيين في أثناء فترة الاحتلال العراقي.

وقد اتسم الموقف السعودي تجاه الغزو بإدانة العراق صراحة، لكن هذا الموقف انقسم إلى مرحلتين دعت في أولاهما السعودية إلى حل الأزمة سلمياً وعودة الشرعية، وثانيهما عندما بدا الحل السلمي بعيد المنال حيث أعلنت إعمال المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة والتي تجيز دعوة قوات متعددة الجنسيات لردع هجوم دولة على دولة[١].

وفي السياق ذاته التزمت السعودية بكافة قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى فرض الحصار الاقتصادي على العراق، كما رفعت من معدلات ضخ نفطها لمواجهة احتياجات السوق العالمية إثر توقف إمدادات الكويت والعراق، كما قدمت تسهيلات متنوعة لقوات التحالف، وشاركت فعليا وعسكريا في عملية تحرير الكويت.

وقد شكل الدعم السعودي للكويت خلال أزماتها المتكررة مع العراق دليلاً واضحاً على عمق علاقات البلدين ومتانة الروابط التي تجمعهم.

النفط والحدود الكويتية السعودية البرية:

في السابع والعشرين من نوفمبر سنة 1922م عقد أهم مؤتمر في منطقة الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وذلك لكونه المؤتمر الذي قرر الشخصية الدولية لأقطار المنطقة، ووضع أسس الحدود فيها، وهو المؤتمر

(١) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد: تحرير، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، ص 839.

الذي عرف باسم مؤتمر العقير[1](*) وهو الذي عقد برعاية بريطانية بهدف تسوية مشكلات الحدود الكويتية العراقية السعودية.

واستمرت جلسات هذا المؤتمر طيلة خمسة أيام شهدت مفاوضات عسيرة، فتدخل المقيم السياسي البريطاني في الخليج بيرسي كوكس، وتناول قلماً، ووضع خطاً على الخارطة حسم به مسألة الحدود.

وبموجب هذه الاتفاقية لم تبق الحدود الكويتية الجنوبية كما نصت عليها الاتفاقية الإنجليزية العثمانية عام 1913م، ولم يكتف كوكس بتخطيطه للحدود بل خرج بفكرة المناطق المحايدة[2] فالمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية تساوي في مساحتها 36% من مساحة الكويت، ولم يكن بها أي دليل أو نظام للإدارة المشتركة بين الدولتين، كما أنه لم يكن هناك أي مرجع للتسوية البحرية، ولم توضع أية مرجعية لأي نزاع متوقع[3]، كما تركت مساحة تقدر بـ 2500 ميل مربع دون حسمها بشكل نهائي[4].

وقد وقع اتفاقية العقير عن السعودية الدكتور عبد الله الدملوجي عضو

---

(1) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، القرن العشرين، ص 54.

(*) لمزيد من التفصيلات حول هذا المؤتمر انظر:

Harry St John Bridger Philby Saudi Arabia, (New York Praeger, 995)

Richard Dickson, Kuwait and her Neighbours, (London Allen and Unwin, 1956).

(2) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ص 68

(3) Gerald Blake Shared Zone as a Solution to Problems of Territorial Sovereignty in the Gulf Research in: Territorial Foundations of the Gulf States, Edited By Richard Schofield, London: UCL Press 1994 , First Published, P 204

(4) Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia- Kuwait 1829-1991, Volume 10, P 749

الوفد السعودي، والميجور مور الوكيل السياسي البريطاني بالكويت نيابة عن الشيخ أحمد الجابر في الثاني من ديسمبر عام 1922م[1](*).

واللافت للنظر في هذا المؤتمر تفاوت مستويات تمثيل الدول المشتركة فيه، فدولة يمثلها رئيسها (السعودية)، ودولة يمثلها وزير في حكومتها (العراق) وثالثة يمثلها ضابط بريطاني (الكويت)[2].

ويأتي بالنقطة الأهم في هذا المؤتمر وهي الحضور الجلي للنفط في أثناء وبعد مؤتمر العقير، وقد ظهر هذا الحضور بوضوح فيما يأتي:

- حضور الميجور فرانك هولمز كطرف رئيسي في جلسات هذا المؤتمر، دون أن تكون له أية صفة رسمية تابعة لوفد أية دولة، وهو المفوض النفطي الأول في هذه المنطقة وأبو النفط فيها[3].
- تشدد السعودية في حدودها الشرقية وإبداؤها تساهلاً كبيراً في حدودها الشمالية المحددة بالأردن، ويرجع كل هذا إلى عدم توقع ظهور البترول في هذه المناطق[4].

ولادة ظاهرة جديدة في ترسيم الحدود هي المناطق المحايدة، تبعها ظاهرة جديدة أخرى هي اقتسام العوائد النفطية بين بلدين يشتركان في أرض واحدة[5].

---

(1) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1996م)، الطبعة الثانية، ص 21.

(*) For All Details About This Agreement Look. Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia Kuwait 1829-1991 Volume10, P 37 38

(2) خالد حمود السعدون، العلاقات بين نجد والكويت 1319-1341هـ/ 1902-1922م، (الكويت: ذات السلاسل، 1990م)، الطبعة الثانية، ص 254

(3) محمد رشيد الفيل، الحدود: وجهة جغرافية وجيوستراتيجية، ص 277

(4) صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، ص 117

(5) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج العربي، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993م)، ص 102

- كان أول رد فعل لشيخ الكويت على هذه الاتفاقية إعلانه عدم رضاه عن اقتسام امتيازات النفط في هذه المنطقة، قبل أي شيء آخر[1]

إقدام الكويت على منح امتيازات النفط الخاصة بها في هذه المنطقة لشركة أمريكية وليست بريطانية، وكان الدافع إلى ذلك عدم رضا الكويت عن دور بريطانيا في هذا المؤتمر[2].

وأخذت العلاقات بين الكويت والسعودية تسير نحو الأفضل بعد اعتلاء الشيخ أحمد الجابر سدة حكم الكويت- كما أشرت سابقاً- وساعد على الاستقرار اهتمام البلدين بالامتيازات النفطية داخل أراضيهما وداخل المنطقة المحايدة أيضاً، وقد تمكنت المصالح الأمريكية من أن تنهي النزاع على نفطها بقسميها الكويتي والسعودي وتحسم المنافسة مع البريطانيين لصالحها عامي 1948 - 1949م[3] لحساب شركتي باسيفيك وسترن أويل وأمريكا إندبندنت أويل[4]

وبعد توقيع الكويت اتفاقية امتياز القسم الخاص بها في المنطقة المحايدة أرسل الملك عبدالعزيز رسالة للشيخ أحمد الجابر يطلب إليه إرسال نسخة منها للاطلاع عليها[5]

---

(1) نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914-1939م، ص 75

(2) عبدالله فؤاد ربيعي، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين 1919-1939م وآثارها، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د. ت)، ص 76

(3) محمد لبيب شقير وصاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، 1969م)، الجزء الثاني، ص 615

(4) المرجع السابق، الجزء الرابع، ص 90، 133.

(5) Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899 - 1949, (U.K. Archive Editions, 1994), Volume 11, P. 468.

ومع توالي الاكتشافات في المناطق الحدودية ازدادت أهمية ترسيم الحدود بين البلدين، وجاء اكتشاف حقل أم جدير سنة 1962م، والذي يعد من أهم اكتشافات الكويت النفطية في هذه المنطقة ليكون دعماً للبلدين نحو ترسيم حدودهما المشتركة[1].

وقد أرسل وزير الخارجية الكويتية لوزير الخارجية البريطانية خطاباً في الأول من يوليو 1964م يشير فيه إلى عدم ملاءمة اتفاقية العقير لواقع، وطالب بمساعدة بريطانيا عن طريق ما تملك من مستندات لتعضيد موقف الحكومة الكويتية في مساعيها لحل وضع المنطقة المحايدة[2].

النفط والاتفاقية الكويتية السعودية لتقسيم المنطقة المحايدة (7 يوليو 1965م)

غيَّر ظهور النفط كثيرا من طبيعة الحياة بمنطقة الخليج العربي، ومن طبيعة العلاقات بين دوله، خاصة بين الكويت والسعودية لكونهما يشتركان في منطقة واحدة تحوي ثروات نفطية ضخمة، حيث تطلب استغلال هذه الموارد عمليات واسعة وعلى درجة كبيرة من التعقيد، كمنح الامتيازات وعقد الاتفاقات وتنظيم حياة العاملين فيها من المواطنين أو الأجانب[3]،

---

(1) Records of Kuwait 1961- 1965, (1962), Edited By. Anita L P Burdett , (U.K Archive Editions, 1997), P 625, BK 1081/16

(2) Records of Kuwait, 1964, P 600

(3) حاسم محمد يوسف كرم، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المقسومة المحاذية لها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 111، السنة 29، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، أكتوبر 2003م)، ص 20- 21

لكل هذا توصل الطرفان إلى قناعة مفادها ضرورة عقد اتفاقية تضم كل هذه الأمور، وهو ما تم بالفعل في السابع من يوليو عام 1965م(*)

وقد ساعد احتواء هذه المنطقة على النفط وبغزارة على رضا الطرفين بهذه الاتفاقية؛ لما سيجلبه من عائدات ضخمة لكليهما(1).

وحسبما جاء في البيان الرسمي المشترك الصادر بمدينة الطائف بتاريخ 7 من يوليو 1965م فإن الجانبين اتفقا على ضرورة التنسيق في السياسة البترولية الخاصة بهما، وكذلك اتفقا على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة الشؤون البترولية وتقديم النصح لحكومة الدولتين لتحقيق أقصى استفادة ممكنة لشعبيهما من ثرواتهما الحيوية(2)

وأشارت المادتان الثالثة والرابعة إلى ضرورة عدم المساس بحقوق الطرفين في الثروات الطبيعية في كل المنطقة، وإلى ضرورة احترام كل طرف حقوق الآخر في ثرواته الطبيعية سواء الموجودة أو التي ستوجد مستقبلا(3).

وجدير بالذكر أنه بموجب هذه الاتفاقية تم استبدال عبارة المنطقة المقسومة بعبارة المنطقة المحايدة مع احتفاظ الطرفين بحقوق متساوية في كامل المنطقة المقسمة.

(*) For All Articles of This Agreement Look Records of Kuwait, 1965, PP 403, 419

(1) ريتشارد سكوفيلد، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والأراضي، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998م)، الطبعة الأولى، ص 196

(2) Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia- Kuwait 1829-1991, Volume10, P 733

(3) ميمونة خليفة الصباح، المرجع السابق، ص 71، 72

وقد صادقت السعودية على هذه الاتفاقية في 11 من يوليو 1965م والكويت في 4 من يوليو 1966م، بعد إقرارها من قبل مجلس الأمة، وتم تبادل وثائق التصديق بين البلدين في 25 من يوليو 1966م[1].

وفي عام 1970م تم التوصل إلى اتفاق بين الكويت والسعودية يقضي بتعيين الحدود الإداري في المنطقة المقسومة بين الدولتين، حيث كان هذا الاتفاق بمثابة تحديد إداري واضح المعالم[2].

النفط والحدود الكويتية السعودية البحرية.

برز الخلاف بين البلدين على بعض المناطق البحرية التي اعتبرتها الكويت ضمن سيادتها الإقليمية، بينما طالبت السعودية بممارسة السيادة المشتركة مع الكويت عليها[3]. وهي المناطق التي تقع على مقربة من ساحل الكويت[4].

ومنذ الأربعينيات مثّل النفط المستقر في باطن هذه المناطق السبب الجوهري للخلاف بين البلدين، وكان دافعاً لمحاولة الوصول إلى اتفاق يحسم مسألة تبعيتها عام 1951م[5].

---

(1) عطية حسين أفندي، الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة 1946 - 1961م، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب الكويت من الإمارة إلى الدولة- دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية، ص 351

(2) جي بي كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة خيري حماد، (بيروت: مكتبة الحياة، 1979م)، ص 176.

(3) محمد مصطفى شحاتة، الحدود السعودية مع دول الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير 1993م)، ص222.

(4) Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia-Kuwait 1829-1991 Volume 11 P 595

(5) حافظ وهبة، شبه جزيرة العرب في القرن العشرين، (القاهرة، 1956م)، ص89

وفي عام 1952م أكدت السفارة البريطانية بالسعودية للخارجية البريطانية أن هذه المناطق وجزيرتي قاروه وأم المرادم تحديداً تتبع الكويت، ولم تنضم أبداً إلى المنطقة المحايدة[1]

وعقب منح الكويت والسعودية امتيازي 1957،1958م النفطيين أثيرت بعض المشكلات الإدارية التي نتجت عن تدفق العمال التابعين لشركتي النفط العاملين في المنطقة البحرية للمنطقة المحايدة، وأجريت بالفعل مباحثات مشتركة لتنظيم وضع الإدارة المشتركة لهذه المنطقة، وفي عام 1961م تقدمت الكويت بعرض للسعودية لحسم هذه المسألة تماماً[2]

وبعدها بعام تم إقرار هذا العرض بعد أن طالبت السعودية بالمشاركة في نصف عوائد النفط الناتج من المناطق المذكورة، ووافقت الكويت على هذا الطلب[3].

وسعياً وراء حل مشكلة الجرف القاري والمياه المشتركة أخذت الكويت عام 1962م في استشارة بريطانيا التي نصحتها بضرورة إجراء مباحثات مباشرة مع السعودية بعد اعترافها باتفاقية جنيف، مع اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال الرفض السعودي، ثم الإعلان عن امتداد المياه الإقليمية الكويتية ستة أميال[4](*)

---

(1)Arabian Boundary Disputes, Saudia Arabia-Kuwait .829- 1991, Volume 11, P. 685

(2) محمد صبحي، الحدود والموارد الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، (القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يناير 1993م)، ص 192.

(3) Records of Kuwait 1965, P 731, BK 1531/ 62

(4) Records of Kuwait 1962, P 615, BK 1081 1

(*) مزيد من الشرح حول الجرف القاري والمياه الإقليمية انظر عبد المنعم محمد داود، الحدود الدولي للبحار والمشكلات البحرية العربية، (الإسكندرية منشأة المعارف، 1991م)

وفي العام نفسه - 1962م- أبدت الكويت استعدادها لإرسال فريق مفوضات للسعودية لحل مشكلة المياه الإقليمية[1].

وفي 7 من يوليو 1965م، تم توقيع البلدين على اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة[2].

وقد قامت الكويت بموجب المرسوم الأميري الصادر في 24 ديسمبر1967م بمد مياهها الإقليمية مع السعودية إلى اثني عشر ميلاً كما حددته هي الأخرى[3].

وفي 18 من ديسمبر 1969 تم التوقيع في الكويت على اتفاقية ملحقة باتفاقية 1965م اعتمد فيها خط المنتصف كحد فاصل وبهذا بين البلدين[4]، وتسلمت الكويت إدارة الجزء الشمالي بتاريخ 20 من مايو 1970م[5].

وفي الثاني من يوليو عام 2000م وقع البلدان اتفاقية تم بموجبها تعيين الخط الذي يقسم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة[6]، وهي اتفاقية

---

(1) Records of Kuwait, 1962, P 623, BK 1081 10

(2) Records of Kuwait, 1965, PP 403 : 419

(3) محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص 199.

(4) جريدة السياسة، الكويت 19 ديسمبر 1969م

(5) هيفاء حمد الشمري، اتفاقية الحدود البحرية الموقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد15، السنة الرابعة، ص 158

(6) محمد جمعة، اتفاقية الحدود السعودية الكويتية نموذج لحل الخلافات بين الأشقاء، مجلة شؤون خليجية، العدد19، مجلد العشرين، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أغسطس2004م)، ص 6.

نهائية لترسيم حدود البلدين البحرية شمال الخليج العربي قبالة المنطقة المغمورة المقسومة بينهما، وقد نصت هذه الاتفاقية ملكية البلدين لثروات هذه المنطقة الطبيعية(١)(*).

وهكذا، وفي إطار أخوي، أسدل الستار على خلاف حدودي عربي لعب النفط دوراً كبيراً في خلقه ومن ثم إطالة أمده وأخيراً في إنهائه

(١) مجلة ضمان الاستثمار، العدد 148، السنة 15، (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سبتمبر 2000م).

(*) للاطلاع على كافة بنود هذه الاتفاقية انظر جريدة القبس، الكويت، ١٢ يوليو 2000م.

الفصل الرابع

النفط

وعلاقات الكويت السياسية بإيران

(1911 - 1990م)

الكويت وإيران؛ النفط وصياغة العلاقات السياسية:

لعل أول ما يواجه دارسي العلاقات الكويتية الإيرانية هو قلة أو ندرة المراجع المختصة ببحث هذه العلاقات، على الرغم من جوار البلدين الجغرافي وعمق علاقاتهما التاريخية وروابطهما الدينية ومشتركاتهما الاقتصادية.

وقد لعب الاقتصاد في فترات كثيرة دورا كبيرا في تعزيز أواصر التعاون بين البلدين، فدول الخليج تعد سوقا استهلاكية رائجا للسلع الإيرانية، ومجالا واسعا للأيدي العاملة الإيرانية، ففي عام 1971م وقعت الكويت وإيران مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية منها اتفاقية التجارة والترانزيت، واتفاقية الإعفاء الضريبي لضريبة دخل شركات الملاحة البحرية.

كما تميزت الفترة ما بين عامي 1975 و 1980م بنمو ورواج حركة الواردات بين البلدين بمعدلات شبه مستقرة حتى نهاية عام 1979م، وذلك بمعدل زيادة يبلغ 21%، لكن هذه الحركة شهدت تراجعا واضحا بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية التي امتدت ثماني سنوات.

وقد شكل العراق عامل جذب وطرد في علاقات الكويت السياسية بإيران، فمن ناحية وقفت إيران ضد كافة محاولات العراق السيطرة على الكويت وأدانتها جميعها، وكثيرا ما أعلن شاه إيران في أكثر من مناسبة رفض بلاده المطلق السماح للعراق بالسيطرة على الكويت أو ممارسة أية ضغوط عليها(1).

كما أن أحداث التاريخ لم تسجل أية مخاوف فعلية من تهديدات

---

(1) حامد حافظ العبد الله، العلاقات الكويتية الإيرانية دراسة استشرافية لآفاق التعاون، مجلة المستقبل العربي، العدد 273، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1996م)، ص102

إيرانية للكويت إلا خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية جراء المساندة الكويتية للعراق(1).

وقد اضطرت الكويت إلى أن تكيف علاقاتها بإيران تبعا لعلاقات إيران بالعراق، وكثيرا ما مارست الكويت لعبة التوازن السياسي بين هاتين القوتين ولاسيما عندما كانت العراق وإيران تتنافسان سياسيا فقط، لكن في حال تجاوز هذا التنافس لمستوى السياسي نجد الكويت تنحاز للجانب العراقي، حتى لو أدى ذلك إلى توتر علاقتها بإيران(2). مع استثناء فترة تنامي الاتجاه اليساري بالعراق على يد النظام البعثي في أوائل السبعينيات(3).

ومن ناحية أخرى حوت علاقات البلدين عوامل تنافر كقضايا التسلح، وعلاقة إيران بإسرائيل في فترة حكم الشاه، والخوف من تصدير الثورة الإسلامية.

ووقفت الكويت ضد المشروع الأمني الإيراني عقب الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971م، وضد الحلف الإقليمي الذي اقترحت إيران تشكيله بالمنطقة(4).

كما شكلت قضية عروبة الخليج ودخول الكويت طرفا فيها نقطة من

---

(1) أحمد حمود الصويلبي، سياسة الكويت الخارجية 1961-1991م، ص 67-69.

(2) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص 242.

(3) جمال زكريا قاسم، العلاقات الإيرانية السعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية 1925-1979م، بحث ضمن بحوث كتاب العلاقات العربية الإيرانية، تحرير جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م)، ص 147.

(4) جريدة النهار، بيروت، 21 مايو 1973م.

نقاط الخلاف الكويتي الإيراني، وكذلك شجب الكويت لاحتلال إيران جزر الإمارات الثلاث عام 1971م وتدخلها المسلح بعمان أواخر 1972م[1]

وغدت قضية ترسيم الحدود البحرية الكويتية الإيرانية نقطة خلاف أخرى بين البلدين، حيث كان العراق يمارس ضغوطه ويعارض الوصول لأية تسوية كويتية إيرانية؛ الأمر الذي يؤدي إلى إفشالها في نهاية المطاف

وشكل الخلاف الكويتي الإيراني حول طبيعة الأثر الإقليمي لجزيرة فيلكا نموذجا لهذه الخلافات الحدودية[2]

ومثل النفط قاسما مشتركا في علاقات البلدين معا، فالبلدان قوتان نفطيتان عالميتان لا يستهان بهما، وإيران كانت البلد الوحيد في الإقليم المنتج للنفط في أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث اكتشف النفط فيها منذ عام1908م[3].

وإيران هي التي تطل وتسيطر على مضيق هرمز الذي يمر منه 20% من الإنتاج العالمي للنفط[4]، وهو بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم، وأهم ممر مائي عالمي، حيث يعبر من خلاله يوميا أكثر من مائة سفينة بمعدل سفينة كل خمس عشرة دقيقة[5]

---

(1) محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، السلسلة الخاصة، رقم 77، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية، جامعة البصرة، (البصرة: مطبعة جامعة البصرة، 1984م) ص 136

(2) عبد الجليل زيد مرهون، نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، ص 62

(3) راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ص 139.

(4) جوزف بهجت ومحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في تشعبات إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد 211، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1996م)، ص 46

(5) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، سنة 29، العدد 114، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1993م)، ص 31

وتمتلك إيران ١٠% من مخزون النفط العالمي، وتحتل موقع رائد في السوق الدولية للطاقة حيث تقع في المرتبة الرابعة بعد السعودية والولايات المتحدة وروسيا بحسب نسبة الاحتياطات الموجودة بأراضيها، وهي عضو مؤسس في الأوبك، وثاني دولة من حيث الإنتاج بين دولها، كما تربط الخليج بحر قزوين الغني بالنفط أيضاً[1].

وتدين الكويت لإيران بفضل كبير تمثل في النتائج الإيجابية التي عادت عليها جراء قيام الدكتور محمد مصدق بمحاولة تأميم النفط الإيراني عام ١٩٥١م، حيث اعتبر بعضهم آثار هذه الحركة على الكويت بمثابة الكنز تماماً مثلما حول احتلال إيران للبصرة في القرن الثامن عشر كل تجارة الخليج العربي إلى الكويت[2]

لكن الحكومة الإيرانية اعتبرت ما اتجهت إليه شركات النفط العاملة بالكويت من زيادة لإنتاجها سبباً في إفشال سياسة التأميم التي قامت بها[3].

ومثلت الامتيازات النفطية التي منحتها الدولتان لشركات البترول في مياههما الإقليمية نقطة خلاف أخرى، فقد أشارت الحكومة الكويتية في عام١٩٦١م إلى أن مساحة الامتياز التي منحتها إيران لشركة إيباك تعد مخالفة لامتيازها في المياه البعيدة عن الشاطئ المملوك للكويت والذي منحته لشركة شل، لكن إيران أكدت أن الكويت هي التي جارت على امتيازها بمنحها امتياز أراضيها[4].

(1) مشيل نوفل، إيران القيمة الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، فبراير 1996م)، ص 8.
(2) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ص 217
(3) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص 140
(4) Husain M. Al Baharna, Op.Cit., P. 293.

وخلال عام 1963م طرحت إيران فكرة الاستغلال المشترك للمناطق المتنازع عليها بحريا بعيدا عن الشاطئ[1].

لكن التفكير في هذا الاقتراح الإيراني قد توقف، حيث وافقت الكويت من حيث المبدأ على إدخال جزيرتي خرج وفيلكه ضمن الأمور التي سيتم تحديدها بين البلدين فيما يخص حدودهما البحرية، مع اعتبار خط المنتصف هو خط التقسيم بين البلدين، لكن عدم حسم الكويتيين لهذه المسألة مع السعوديين قد عرقل هذه المفاوضات مع إيران[2].

وقد استغلت الكويت اجتماعاتها بمنظمة الأوبك لحسم أمورها الحدودية البحرية مع الإيرانيين خلال عام 1964م، حيث دارت اجتماعات بين مندوبي الدولتين تحت سقف الأوبك بخصوص هذه المسألة[3].

بيد أن الإيرانيين لم يبدوا أي استعداد جدي بعقد معاهدة حاسمة لهذا النزاع البحري، بل إنهم كثيرا ما تهربوا من المباحثات وأخذوا يعقدونها كثيرا، الأمر الذي تسبب في إعاقة الكثير من العمليات النفطية في هذه المنطقة[4] وذلك في وقت كان فيه الإنتاج الكويتي والإيراني يصل مع نهاية عام1965م إلى 57600 50300 مليون طن على التوالي[5].

لكن الكويت أخذت تتحرك نحو حسم هذه المسألة، فتوصل الطرفان

---

(1) Records of Kuwait 1961- 1965, (1963), Edited By Anita L.P. Burdett, (U.K. Archive Editions, 1997), Volume II, P. 558, BK 1531/ 38

(2) Records of Kuwait, 1963, P. 559 108 4/ 63.

(3) Records of Kuwait, 1964, P. 593 15334/ 64.

(4) Records of Kuwait 1964, P. 361, 325/ 65

(5) Middle East Economic Survey, New York, Volume VIII, No. 43 27 August 1965, P. 5.

مجدداً وعقب عدة زيارات مسؤولين كويتيين لطهران إلى مسودة اتفاق تحديد الجرف القاري بين البلدين، وذلك في التاسع من يونيو 1965م[1]

واعتمد خط الوسط لتحديد الجرف القاري بين الدولتين عام 1966م، لكن احتمالات وجود النفط في هذه المناطق بدأت تثير الخلافات من جديد، فتم توقيع اتفاقية جديدة بين الكويت وإيران ومعهما السعودية في أكتوبر 1968م جاءت لمصلحة الدولتين الكبيرتين على حساب الكويت[2]. وفي الخامس من يوليو 1970م تم التوصل إلى اتفاقية بين الكويت وإيران حددت الجرف القاري بين البلدين[3].

وقد دارت علاقات البلدين النفطية في السبعينيات في إطارين أولهما الأوبك وثانيهما الإطار الخاص بالسلوك الفعلي لهما في أسواق النفط

فقبل انتصار الثورة الإسلامية كان هناك نوع من التوافق في السياسات النفطية لإيران ودول الأوبك الخليجية الحمائم، لكنها بعد الثورة أصبحت من أكثر الصقور تشدداً، وكانت دوما مؤيدة لرفع أسعار النفط، حتى لو اقتضى الأمر تخفيضاً للإنتاج

لكن الخلافات زادت بين الطرفين حول سقف الإنتاج بالأوبك ومدى الالتزام به وحول حصة العراق وذلك خلال الحرب العراقية الإيرانية. وكانت الكويت على رأس الدول المخالفة للسياسة الإيرانية النفطية في هذه الأثناء[4]

(1) روبرت ل. جيرمان، الشيخ صباح السالم أمير دولة الكويت (1965 - 1977م)، سيرة شخصية سياسية، ص 152.

(2) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص 151.

(3) عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص 138

(4) أحمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية ماض متذبذب ومستقبل مرهون بالعلاقات السياسية، بحث ضمن بحوث كتاب العلاقات العربية الإيرانية، تحرير جمال زكريا قاسم ونيفين عبد المنعم مسعد ... (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م)، ص 272، 273

كما كانت علاقات إيران بإسرائيل وتزويدها لها بالنفط خلال بعض الفترات نقطة كبرى من نقاط الخلاف الخليجي الإيراني السياسي والنفطي[1].

وخلال أزمة 1973م قامت إيران بزيادة إنتاجها لتعويض النقص الذي حدث في سوق النفط العالمي جراء الحظر العربي، وبذلت جهودا ملموسة من أجل ضمان عدم رفع أسعار النفط بالشكل الذي يهدد النظام النقدي الدولي عامة والأمريكي خاصة[2].

الكويت وإيران: دوافع نفطية لمواقف سياسية (1961 - 1979م)

اعترفت إيران رسميا باستقلال الكويت فور إعلانه رغم إعلان العراق قطع علاقاته بأية دولة تعترف بهذا الاستقلال[3].

وأعلنت إذاعة طهران عن رسالة من الشاه هنأ فيها حاكم الكويت باستقلال بلاده، وبعدها شرعت إيران في اتخاذ كافة أساليب تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت[4].

ومع إعلان قاسم ادعاءاته على الكويت عقب الاستقلال مباشرة رفضت إيران كافة هذه الادعاءات، وأيدت الخطوات العربية لإنهاء هذا النزاع، وقامت بإرسال وفود رسمية متعددة بهدف تطوير العلاقات المشتركة مع الكويت[5].

(1) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص 149
(2) أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد إدريس، الأمن والصراع في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 62، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1980م)، ص 25.
(3) أصغر جعفري ولداني، روابط العراق والكويت، ص 49
(4) Arabian Boundary Disputes. Iraq Kuwait 1941 - 1992, Volume5, P 185, BK 1083, 62
(5) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية 1941 - 1971م، ترجمة علي عباس، (البصرة: مركز دراسات الخليج - جامعة البصرة، 1984م)، ص 426.

وفور أن وصلت الأنباء إلى طهران بخصوص توقف إرسال المواد الغذائية من البصرة إلى الكويت شرع التجار الإيرانيون في إرسال مواد غذائية لأهل الكويت[1]، حيث غادر ما يقارب سبعين قاربا إيرانيا تجاريا ميناء عبادان الإيراني متوجهة نحو الكويت[2]

وبعد انتهاء هذه الأزمة بسنوات ومع اشتعال فتيل أزمة الصامتة عام 1973م وقفت إيران إلى جانب الكويت وعرضت تقديم مساعدة عسكرية لها، وظلت مؤيدة لها حتى انتهت الأزمة[3].

الكويت والثورة وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية (1979م):

شكلت تطورات الأحداث في إيران نهاية السبعينيات مصدر قلق للكويت خاصة في ظل غياب واضح للقوى المركزية التي تعول عليها في الحفاظ على سياسة متوازنة مع دول الجوار الإقليمي.

وأخذت الكويت تطالب بالوقوف في وجه أية أعمال تخريبية تجري في المنطقة، وأعلنت أن منطقة الخليج عربية بمياهها وأراضيها وشعوبها(*)

لكنه ومع تبدل الموقف ونجاح الثورة في فرض نفسها ومن ثم إعلان قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية أخذت الكويت في التعايش مع هذا

---

(1) جريدة الرأي العام، الكويت، 29 يونيو 1961م.
(2) جريدة الأخبار، مصر، 28 يونيو 1961م.
(3) أصغر جعفري ولداني، المرجع السابق، ص 127.
(*) للمزيد حول تفاصيل إعلان قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية انظر
- فريدون هويدا، سقوط الشاه، ترجمة: أحمد الشاذلي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994م)
أميمة جادو، النمر الإيراني، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987م)

الوضع الجديد، فكان وزير خارجيتها هو أول وزير خارجية يقوم بزيارة طهران رسميا للتهنئة بنجاح الثورة وقيام الجمهورية[1]

وقد هدفت هذه الزيارة التي جرت في يومي 21 - 22 يوليو 1979م إلى فتح الطريق أمام علاقات أفضل مع إيران، وتوسيع مجالات التواصل بين البلدين.

وأعلنت الكويت بعدها أن العلاقات بين البلدين كانت ولا تزال جيدة جدا، وستظل الأبواب مفتوحة دوما لتطوير العلاقات بين البلدين[2]

وفي 31 ديسمبر 1979م امتنعت الكويت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 461 والداعي إلى تطبيق عقوبات على إيران[3] ثم أعلنت رفضها في سبتمبر 1980م لاقتراح يقضي بالاشتراك مع الولايات المتحدة ودول غرب أوربا واليابان في فرض مقاطعة اقتصادية ضد إيران[4]

وعلى مستوى العلاقات النفطية بين البلدين فقد ساعدت الكويت في ديسمبر 1978م إيران في الحصول على مائة وخمسين ألف برميل من الغاز المسال رغم ارتباط الكويت باتفاقات كثيرة لكنها نجحت في تلبية هذا المطلب الإيراني.

ومع قيام الثورة وتوقف الصادرات النفطية الإيرانية توجهت الأنظار صوب الكويت لتعويض هذا النقص الإنتاجي، لكن الكويت كانت حريصة

(1) Chookiat Panasponpras t, U.S Kuwait Relations 1961-1992, P 2 6
(2)Arab Times, Kuwait, 18 November 1979
(3) وسيد إدريس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، ص41
(4) جريدة الجزيرة، الرياض، 20 سبتمبر 1980م.

حذا على عدم إثارة النظام الإيراني الجديد كما حرصت على ألا تقدم على تكرار تجربة الخمسينيات في أثناء أزمة مصدق

وأكد وزير النفط الإيراني علي أكبر معينفر في أثناء زيارته للكويت في أوائل ديسمبر 1979م ثقة بلاده في أن الكويت لن تزيد إنتاجها النفطي لتعويض نقص الإنتاج الإيراني، وذلك لقوة علاقة حكومتي البلدين[1].

ونظراً للتطورات الحادثة في سوق النفط الدولية وافق مجلس الوزراء الكويتي أواخر عام 1979م على اقتراح يقضي بزيادة في إنتاج النفط الخام ليصل إلى 2,2 مليون برميل يومياً لكنها عدت زيادة طفيفة وغير مؤثرة

إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981م):

منذ وصول آية الله الخميني إلى سدة الحكم في إيران في أول فبراير 1979م أعلن أن الأنظمة الحاكمة بمنطقة الخليج أنظمة طاغية وغير إسلامية وتابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وشكك في استقلال هذه الدول، ورغم أن الكويت وباقي دول الإقليم دول غير مستقرة بالنسبة لإيران، وهدد بتصدير الثورة إليها، وأعلن وزير خارجيته في 20 من فبراير 1980م أن أراضي الخليج تاريخيا تابعة لإيران[2].

وقد قسمت إيران دول المنطقة إلى مجموعات ثلاث تضم الأولى الإمارات وقطر وعمان وترغب في توثيق علاقاتها معها ولو إلى حين، وثانيها تضم الكويت والبحرين وترغب في فتح الطريق أمام سياستها

---

(1) جريدة القبس، الكويت، 8 ديسمبر 1979م.
(2) علي صبيح المري. مجلس التعاون الخليجي. مرحلة الحاضر وتحديات المستقبل، ص22

الثورية كي تصل إليها، ومثلت السعودية المجموعة الثالثة والتي اعتبرت إيران أن التطبيع معها بمثابة انتحار للثورة[1].

واستشعرت دول الخليج العربية هذا الخطر، وبدأت تتخوف من سياسة إيران التوسعية واتخاذها بعدا قوميا ومحاولتها تصدير ثورتها فكان هذا دافعا رئيسيا من دوافع قيام المجلس[2]

وبعد قيام المجلس كان الموقف الإيراني شديد الحساسية تجاهه، حيث اعتبرته إيران بمثابة تجمع عربي معاد لها، فأبدت شكوكها وتخوفها تجاهه، وتخوفها من مساندته العراق في صراعه معها، أو دعمه لأي عمل أمريكي ضدها، فأخذ سلوكها طابعا عدوانيا تجاه دول هذا المجلس[3]

النفط والعلاقات الكويتية الإيرانية في أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980- 1988م):

لم تمر العلاقات الإيرانية بدول الجوار العربي خلال عقود طويلة بمستوى أسوأ من الذي كانت عليه في الثمانينيات في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وذلك حينما دخلت إيران في صراع عسكري عنيف مع أكبر جيرانها العرب- العراق- فتورطت دول الجوار العربية في هذا

(1) أمين هويدي، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى (القاهرة: دار الشروق، 1991م)، الطبعة الأولى، ص 165.

(2) Fred Halliday, The Iranian Revolution in the International Affairs. Program and Practice, (London. Croom Helm,W.D), P. 245

(3) جمال زكريا قاسم، مجلس التعاون الخليجي دوافع تأسيسه وموقعه الدولي والإقليمي والعربي، ص 56.

الصراع، ومولت الحرب من عوائدها النفطية لصالح العراق، وتحولت أغلب دول المنطقة إلى دول عجز بعد أن كانت دول فائض حتى بداية الثمانينات[1].

وقد كانت الكويت من بين تلك الدول، إن لم تكن على رأسها، فقد وجدت نفسها في مرمى النيران الإيرانية منذ بداية الحرب، ثم تعرضت سفنها وموانيها وأراضيها للقصف الإيراني[2]، فالكويت لا تبعد عن ميناء البصرة العراقي بأكثر من أربعين كيلومترا وعن عبادان الإيراني بأكثر من ستين كيلومترا، وكلا المينائين تحول مع اشتعال فتيل الحرب إلى كتلة نار، حيث قصف كل طرف منشآت خصمه النفطية، واخترقت طائراتهما سماء الكويت ليلا ونهارا في أثناء تنفيذ مهامها القتالية. فغدت الكويت طرفا أساسيا في الحرب[3](*).

وقد بذلت الكويت جهودا حثيثة لإنهاء هذه الحرب بصورة سلمية منذ بدايتها على يد وزير خارجيتها ومبعوثيها الرسميين، لكن جهودها توقفت

(1) جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، مجلة المستقبل العربي، العدد 202، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1995م)، ص116

(2) Michael Collins Dunn, Arms and the Gulf: The Gulf Regional Arms Race to the Turn of the Century, Research in: The Gulf, Energy, and Global Security- Political and Economic Issues. Edited By: Charles F. Daran and Stephen W. Back, (Colorado: Lynne Rienner Publisher,1991), P. 81

(3) كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، سلسلة تاريخ المصريين، رقم 208، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م)، الجزء الأول، ص28

(*) انظر في القسم الخاص بالملاحق تحت رقم 10 سجلاً كاملاً بالاعتداءات الإيرانية على الكويت ومنشآتها في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية

مع انتصاف الحرب بعد أن بدأت إيران في إشهار عدائها لها ومهاجمة ناقلاتها النفطية[1]

وقد كانت خسائر إيران النفطية المتمثلة في تدمير قسم كبير من مصفاتي عبادان، وتوقف صادراتها النفطية، وتأزم أوضاعها الاقتصادية، دافعا وراء هجماتها على أهداف الكويت النفطية[2]

ولم تقتصر الاعتداءات الإيرانية على منشآت الكويت النفطية فقط، بل امتدت منذ السنة الأولى للحرب لتشمل اعتداءات على الدبلوماسيين الكويتيين في طهران وعلى المنشآت الكويتية بإيران كمبنى السفارة الكويتية في طهران خلال عام 1980م[3]

وشهد عام 1981م اعتداء إيرانيا على منطقة العبدلي النفطية، ومركز أم العيش النفطي في الأول من أكتوبر من ذلك العام[4]، لكن إيران أنكرت هذا الاعتداء واتهمت القوى الإمبريالية بتنفيذه[5]. فردت الكويت بسحب سفيرها من طهران احتجاجا على هذه الهجمات[6]

وفي الثاني عشر من ديسمبر 1983م ضربت المتفجرات الإيرانية

---

(1) محمد حسن العيدروس، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 1999م)، الطبعة الأولى، ص ص 229- 232.

(2) مصطفى رمضان، الصراع في الشرق الأوسط وإيران، (القاهرة: دار أبو المجد، 1994م)، ص 172 - 173

(3) صالح عبد الكريم السعيد، الكويت في سنوات (أهم الأحداث والانجازات والمشاريع الكويتية خلال القرن العشرين 1900 - 2000م)، (الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، 2002م)، الطبعة الأولى، ص 139- 140.

(4) Trevor Mostyn, Major Political Events in Iran Iraq and The Arabian Peninsula 1945- 1990, P. 189

(5) من مذكرة سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالكويت إلى كافة البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة الكويت بتاريخ الخامس من أكتوبر 1981م.

(6) Anoushiravan Ehteshami et al., War and Peace in the Gulf: Domestic Politics and Regional Relations, P. 46

السفارتين البريطانية والفرنسية في الكويت[1]، ثم خطفت إيران الطائرة الكويتية- كاظمة في الرابع من فبراير 1984م[2].

وشهد عام 1984م تنامي الاعتداءات الإيرانية المسلحة في الممرات الملاحية في إطار خطة إيرانية لوقف الصادرات النفطية الكويتية[3]، وبدأت إيران من مايو 1984 في استهداف الناقلات النفطية الكويتية[4] حيث تم الاعتداء على الناقلتين أم قصبة ومحرة في 13، 14 مايو من ذلك العام[5].

وقد دعي وزراء خارجية دول مجلس التعاون للجلسة في 17 مايو 1984م لمناقشة هذه الهجمات وعقد اجتماع طارئ للجامعة العربية لأخذ موقف عربي تجاه هذه الهجمات[6].

وفي نوفمبر 1984م اتهمت إيران الكويت بأنها وضعت جزرها الثلاث وربة وبوبيان وفيلكا تحت تصرف العراقيين لاستخدامها ضد إيران في إطار اتفاق بين البلدين لتسوية نزاعاتهما الحدودية[7].

وطالبت إيران الكويت بأن تكون حيادية، وهددتها بأنها قد تضطر رغم

(1) أسامة قطب، العلاقات الإيرانية الخليجية، الحلقة الأولى، جريدة صوت الشعب الإلكترونية، فبراير 2005م.

(2) عبد الله يعقوب بشارة، حروب دول مجلس التعاون ودول الجوار، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1997م)، ص 24

(3) جريدة السياسة، الكويت، 14 أكتوبر 2004م.

(4) Joseph A. Kechichian, The Gulf Cooperation Council and the Gulf War Research in: The Persian Gulf War: Lessons for Strategy, Law and Diplomacy, Edited By: Christopher C. Joyner (New York: Green Wood Press, 1990), P. 100

(5) جريدة السياسة، الكويت، 17 مايو 1984م.

(6) Joseph A. Kechichian, Loc. Cit.

(7) جريدة السفير، بيروت، 17 نوفمبر 1984م

ظروف حرب إلى أن تستهدف هذه الجزر في حال وضعها تحت إمرة العراق رغم أنها لم ترد تملكها يوما ما، وأكدت رغبتها في أن تعيش في سلام وأمان مع جيرانها

وجاء هذا الموقف الإيراني تماشيا مع زيارة رئيس الوزراء الكويتي لبغداد وتقديمه لها ضمانات متنوعة[1].

وتكررت مسألة اختطاف الطائرات الكويتية في الخامس من أبريل 1985م حيث تم خطف طائرة كويتية إلى مدينة مشهد[2]

وفي 25 من مايو 1985م تعرض أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح لمحاولة اغتيال في الكويت اتهمت إيران بالوقوف وراءها، حيث قتل جراء هذه المحاولة ثلاثة أشخاص وجرح خمسة عشر[3].

وردا على كل هذه الاعتداءات الإيرانية صرح وزير الخارجية الكويتية في أثناء زيارته لنيويورك في أكتوبر 1985م أنه في حال إصرار إيران على تصرفاتها الاستفزازية هذه ومحاولة جر الخليج إلى حرب فإن هذا سيؤدي إلى تدخل القوى الكبرى في الإقليم تحت ذريعة حماية مصالحها[4]

---

(1) Arabian Geopolitics 3, Regional Documentary Studies The Iraq-Kuwait Dispute 1958-1993, Edited By Richard Schofield, (U.K Archive Editions, 1994), P. 476, ME/ 7807/A/2

(2) Anoushiravan ehteshami, et al, Op Cit, P 233

(3) عبيد مناع، العدوان العراقي على الكويت والمواقف العربية المتناقضة، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل العلاقات العربية العربية بعد تحرير الكويت، (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1995م)، الطبعة الأولى، ص 138

(4) جريدة الأنباء، الكويت، 4 أكتوبر 1985م

وفي فبراير 1986م حذرت إيران الكويت من مساندتها للعراق وهددتها لقطع إمدادات البترول الكويتي عن العراق[1].

وازدادت الأزمة تعقيدًا باحتلال إيران للفاو حيث اقتربت الحشود الإيرانية أكثر فأكثر من الكويت، وهدد قادة طهران الكويت بعدم مراعاة حرمتها في حال الانتصار الإيراني[2].

وعلق رئيس إيران على تصرف الكويت هذا بأنه أمر محزن أن تنشد الكويت الحماية من غيرها، وأكمل: إن إيران لن تضع في اعتبارها أي علم لأية دولة حتى لو كان العلم الأمريكي فإنه سوف يقصف الآن أو لاحقًا[3].

وبالفعل تعرضت الناقلة بريدجيتون التي ترفع العلم الأمريكي للاعتداء من قبل إيران بعد يومين فقط من إعلان الحماية الأمريكية على ناقلات الكويت، أي في 24 يوليو 1987م[4].

واستمرت إيران في تهديد الكويت فأعلن خامنئي في 28 يوليو 1987م أن بلاده ستستخدم صواريخ أرض أرض ضد الكويت إذا ما واصلت تأييد العراق[5].

وفي 15 أكتوبر 1987م قصفت ناقلة بترول أمريكية عملاقة كانت راسية في مياه الأحمدي الكويتي بصاروخ أرض أرض من قبل الإيرانيين[6].

(1) نيفين الأصفهاني، يوميات الحرب العراقية الإيرانية الجذور التاريخية، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يوليو 1986م)، ص 139
(2) عبد الله يعقوب بشارة، المرجع السابق، ص 27

(3) Chubin and Tehranian, Op. Cit. P. [illegible]

(4) Trevor Mostyn, Op. Cit. P. 232

(5) جريدة الوفد، مصر، 29 يوليو 1987م.

[illegible] ص 133

وفي اليوم التالي قصفت ناقلة بترول كويتية معاد تسجيلها باسم سي أويل سيتي داخل المياه الإقليمية الكويتية، واحتجت الكويت رسميا لإيران على هذا التصرف(1).

وبعدها بأسبوع وتحديدا في 22 من أكتوبر قصفت إيران المحطة الرئيسة لتصدير النفط الكويتي، وهي المحطة الكويتية الوحيدة التي تستقبل الناقلات الضخمة، وتصدر 80٪ من نفط الكويت، وتقع على بعد خمسة عشر كيلو مترا من ميناء الأحمدي، واستدعت الكويت بعد هذه الحادثة القائم بأعمال إيران بها وأبلغته احتجاجها، وهددت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وقدمت احتجاجا آخر إلى كل من سكرتير عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، وطالبت بعقد اجتماع طارئ لمناقشة هذا العدوان(2).

لكن كل هذا انتهى بقبول إيران قرار مجلس الأمن رقم 598 في 17 من يوليو 1988م الداعي إلى وقف الحرب، وبدأت مرحلة جديدة من علاقات البلدين مع استهلت ببرقية تهنئة للسلطات الإيرانية، ثم إعلان الكويت استعدادها للمساهمة في إعادة إعمار إيران بعد الحرب(3).

إيران والغزو العراقي للكويت (1990م).

بوفاة آية الله الخميني في الثالث من يونيو 1989م وصل إلى السلطة أكثر الزعماء الإيرانيين واقعية وهو علي أكبر هاشمي رفسنجاني، ورغم

(1) [illegible] المرجع السابق.
(2) [illegible] المرجع السابق، ص 137.
(3) Yearbook of the United Nations 1988, New York, Department of Public Information, United Nations 1994, Volume 42, P. 188.

التحدي الشديد الذي لقيه من قبل الراديكاليين والمتشددين فقد أثبت قدرة فائقة على تجاوز هذه المواجهة حين قام بالتخلص من المتشددين في الوزارة التي شكلها في 19 أغسطس 1989م.

وبدأت بصماته في الظهور في تعامله مع المعطيات الجديدة التي ظهرت في المجتمع الدولي، وعلى يديه هجرت إيران كثيرا من الشعارات غير العملية مثل الاشتراكية الإسلامية، وتحولت إلى المبادئ الأكثر واقعية كالرأسمالية والقطاع الخاص[1].

وقد فرض الوضع الداخلي الإيراني السيئ بعد الحرب العمل على تهيئة بيئة إقليمية متعاونة تمكنها من التخلص من تبعات الحرب وتساعدها على إعادة الإعمار، فبدأت في السعي نحو مد جسور الثقة بينها وبين المحيط الإقليمي والدولي بهدف كسر حاجز العزلة الذي فرض عليها منذ قيام الثورة في عام 1979م، مع التخلي في الوقت ذاته عن فكرة تصدير الثورة[2].

وفيما يخص العلاقات الكويتية الإيرانية، وبعد تسع سنين من التوتر والصدام والأعمال العسكرية واستدعاء السفراء وتخفيض التمثيل الدبلوماسي لمستوى القائم بالأعمال وصل إلى الكويت في 19 أكتوبر 1989م السيد حسين صادقي، وهو رئيس دائرة الخليج في وزارة الخارجية الإيرانية ليعمل سفيرا لإيران في الكويت[3].

---

(1) أنتوني هـ. كوردسمان، بعد العاصفة: التغيرات في التوازن العسكري بالشرق الأوسط، ترجمة وتقديم: محمد عبد الحليم أبو غزالة، (القاهرة: دار الهلال، د. ت)، ص 417

(2) علا عبد العزيز أبو زيد، التصور الإيراني لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية، بحث ضمن بحوث كتاب: مصر وأمن الخليج بعد الحرب، تحرير: مصطفى علوي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994م)، الطبعة الأولى، ص 167

(3) جريدة النهار، بيروت، 19 أكتوبر 1989م

وفور وقوع الغزو العراقي للكويت كانت إيران من أوائل الدول في الخليج التي أدانت العراق وطالبته بالانسحاب الكامل غير المشروط من الكويت(1)

ورفض الرئيس رفسنجاني فكرة ضم الكويت للعراق حتى لو قبل العرب هذه الفكرة، وأكد وزير الخارجية الإيرانية أن إيران لن تقبل بأي حال من الأحوال أي تبديل أو تغيير في حدود الكويت الدولية البرية والبحرية (2)

وبعدها أكد الرئيس الإيراني عدم ممانعة بلاده من خروج القوات العراقية من الكويت على أيدي قوات أجنبية مذاهب سترحل بعد إنجاز هذه المهمة(3) مفسراً موقفه هذا بعدالة الحرب دفاعاً عن الشرعية، وواصفاً فكرة خوض إيران هذه الحرب بأنه انتحار سياسي(4)، حيث رفض فكرة سفك دماء الإيرانيين كي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية النصر أو لكي يبقى العراقيون في الكويت (5)، مع تأكيده على عدم السماح للقوات المتحاربة باستخدام الأراضي أو الأجواء الإيرانية، وكذلك عدم السماح لإسرائيل بالدخول مباشرة في الحرب، وأخيراً دخول إيران الحرب إذا ما تعرض أمنها القومي للخطر(6)

---

(1) محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية إلى البراجماتية والاعتدال، بحث ضمن بحوث كتاب إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، إعداد جمال سند السويدي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996م)، الطبعة الأولى، ص 131

(2) راشد مزيد [illegible] وحدود، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003م)، ص 18

(3) إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي: الغزو العراقي للكويت، ص144

(4) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، تحرير، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الثاني، ص 1177.

(5) عمر الشوبكي، آفاق الدور الإيراني، أوراق الشرق الأوسط (الخليج العربي والشرق الأوسط)، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، يوليو 1991م)، ص 45

(6) بدر أحمد عبد العاطي، إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 104، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، [illegible]) ص 66

ويمكننا أن نقسم الموقف الإيراني تجاه الغزو العراقي للكويت إلى مرحلتين؛ بدأت الأولى عقب الغزو مباشرة واستمرت حتى منتصف أغسطس، لتعقبها المرحلة الثانية التي امتدت حتى تحرير الكويت.

وفي المرحلة الأولى تميز الموقف الإيراني بالهدوء مع وضع قواتها على أهبة الاستعداد(1).

ثم تشددت تصريحاتها رويداً رويداً بادئة برفض الغزو وإدانته ورافضة تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، ورافضة أيضاً أية تسوية لهذه الأزمة يكون من شأنها أخذ العراق لجزيرتي وربه وبوبيان(2).

ورغم أن المرحلة الثانية شهدت إعلان العراق قبول شروط التسوية الإيرانية والانسحاب والإقرار باتفاقية 1975 مع تبادل فوري للأسرى فإن إيران لم تنخدع بمحاولات العراق تحييدها، واستمرت في تأكيد ضرورة الانسحاب من الكويت مع عدم إغفال اعتبار تنازلات العراق لها علامة الانتصار الكبير لها.

واستمرت إيران ثابتة على موقفها هذا الرافض للغزو والداعي إلى الانسحاب غير المشروط حتى تحقق ذلك على أيدي قوات التحالف الدولية بعد سبعة شهور من الاحتلال تعاملت معه إيران بحنكة سياسية واضحة أبعدتها عن أي تورط عسكري قد يحسب عليها لاحقاً.

---

(1) حسن أبو طالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 102 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1990م)، ص 69-70.

(2) محمد رضا فوده، الأمن القومي للخليج العربي، (باريس: الصلاح للدراسات السياسية، 1991م)، ص 69.

بقي أن نشير إلى عدة ملاحظات جوهرية كشف عنها الموقف الإيراني تجاه الغزو العراقي للكويت تتمثل في

- أن الغزو حقق فرصة رائعة لإيران لتصفية حساباتها مع العراق والحصول على أكبر قدر من المكاسب منه، واسترداد 2500 كم2 كانت تحت يده، وكذلك الآلاف من أسراها، وانتزعت اعترافا صريحا منه باتفاقية 1975م.

- أن جواً من الارتياح شاع في الشارع الإيراني ووصل صداه إلى مجلس الأمن القومي الإيراني الذي أكد أن هذه التطورات جاءت نتيجة للتعاون مع المعتدي العراقي فيما سبق[1]

- أن الموقف الإيراني تميز خلال الأزمة بالتمسك الشديد من الحفاظ على الحد الأدنى من المناورة بين طرفي هذا النزاع[2].

- أن الإيرانيين حققوا مكاسب دبلوماسية جمة تمثلت في عودة العلاقات مع بعض القوى الكبرى في العالم كبريطانيا، وفتح جسور التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، مما شكل مقدمة لكسر عزلة إيران الدبلوماسية والخارجية مع العرب والعالم، حيث أعادت هذه الأزمة إيران للعالم العربي بعد سنوات عزلها أو انعزالها منذ زمن الخميني[3]

- أن إيران أثبتت أمام دول العرب والقوى الكبرى في العالم أنها دولة حيادية تلتزم بمواقفها، ومن ثم فهي مؤهلة للدخول في النظام العالمي

---

(1) إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 137، 141

(2) إبراهيم نافع، الخدعة الكبرى: عاصفة الخليج، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992م)، ص 164

(3) محمد أحمد آل حامد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 16، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997م)، ص 12

الجديد، وهو ما ظهر نتيجته نورا بإلغاء المجموعة الأوربية عقوباتها الاقتصادية عليها في أكتوبر ١٩٩٠م[1].

أن إيران رأت في هذه الأزمة منحة من السماء هبطت عليها لتعويضها عن السنوات العجاف التي مرت بها، فها هم هؤلاء حلفاء الأمس صدام يتحولون إلى أعداء يشهرون السلاح في وجوه بعض[2]

أن هذا الظرف أتاح فرصة جيدة لإيران لتكريس الآلية الجديدة التي اختارتها لخدمة مصالحها في المنطقة، وهي العمل على استمالة دول الإقليم بتأكيدها احترام مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير[3]

- أن إيران أظهرت نفسها كدولة سلام بتأكيدها الدائم أولوية الحل السلمي في مواجهة الخيار العسكري حل هذه الأزمة[4]

- أن إيران استفادت اقتصاديا من الأزمة جراء تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق ومن ثم ارتفاع أسعار النفط

أن العلاقات الإيرانية الكويتية انتقلت إلى مرحلة جديدة، بدأت بوقوف إيران إلى جانب الكويت، وإعادة إيران طائرات كويتية كان العراق قد

---

(1) غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت: قراءة متأخرة في جانب من جوانب إشكالية الأزمة، ص85

(2) حسن نافعة، ردود فعل القوى الدولية إزاء الغزو، بحث ضمن بحوث كتاب: الغزو العراقي للكويت: المقدمات، الوقائع وردود الفعل، التداعيات، سلسلة عالم المعرفة، رقم195، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1995م)، ص 510

(3) علا عبد العزيز أبو زيد، المرجع السابق، ص 167

(4) عماد جاد، دور الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد103، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م)، ص79

استولى عليها في أثناء غزوه ونقلها إليها خلال فترة الغارات الجوية لقوات التحالف، ووصلت إلى محاولة إقناع دول الإقليم كافة ومنها الكويت بأن الخطر والتهديد لا يأتيان من إيران كما كانت تعتقد هذه الدول، وكما كان يروج النظام العراقي دوما[1]، فأسس كل هذا لمرحلة من العلاقات الكويتية الإيرانية فائقة التميز شهدت تعاونا واضحا في مختلف المجالات كان النفط أبرز معالمها، حيث وقع البلدان بعد تحرير الكويت اتفاقا يقضي بمقايضة النفط الإيراني بمصافي النفط الكويتية[2].

وهكذا يمكن القول إن العلاقات الكويتية الإيرانية قد شهدت تحولات عدة في سنين قصيرة شكلت نموذجا واضحا للعلاقات المتغيرة للدول مختلفة القدرة في الإقليم الواحد، مثّل النفط فيها ركيزة أساسية ولبنة في بناء جدار العلاقات المشتركة، كيف لا وهو المورد الأوحد لبلد والرئيس للأخرى.

(1) مدحت أحمد حماد تحرير، قضايا إيرانية – العدد الثاني، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية جامعة القاهرة، 2002م)، ص 164.

(2) آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906- 1979م، سلسلة عالم المعرفة، عدد 250 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1999م)، ص 261.

خاتمة

الكويت هي إحدى الدول التي أثر اكتشاف النفط تأثيراً كبيراً في تشكيل سياستها داخلياً وخارجياً على المستويين الإقليمي والدولي، وتدين الكويت للنفط كثيراً فيما وصلت إليه من ازدهار وفيما أصابها من دمار؛ فقبل النفط كانت الكويت تعتمد في حياتها على التجارة وعلى مورد طبيعي واحد هو اللؤلؤ، فلم تكن الأرض ولا الماء يصلحان للزراعة، وبعد النفط أصبحت الكويت إحدى الدول الحافلة بمظاهر التقدم والازدهار في مناحي الحياة المختلفة، وفي يوم ما صارت مركز الاهتمام العالم كله يوم أن تعرضت للغزو العراقي الغاشم، فوقفت القوى الكبرى العالمية والإقليمية معها مواجهة هذا العدوان في موقف قام على رد العدوان وإقامة الحق والعدل بالإضافة إلى حماية نفط الكويت، حيث كان النفط من مبررات الدخل، ثم كان سلاحاً من أسلحة الحرب، وقبل هذا وذاك كان سبباً لهذا الغزو العراقي.

وللنفط بصفة عامة أهمية كبرى لا يعرف على أي أساس تقاس: ألكونه مورداً طبيعياً ناضباً؟ أم لكونه مصدراً للطاقة؟ أم مورداً مهماً ورئيسياً للصناعات بكافة أشكالها؟ أم لتأثيراته الاجتماعية الكبرى؟ أم لكونه سلاحاً إستراتيجياً وسياسياً بالغ الخطورة؟

ولذلك كانت الصناعة النفطية بجميع مراحلها من التنقيب إلى التسويق مصدر مشكلات سياسية على قدر كبير من الخطورة لاتصالها الوثيق بالأمن القومي، فقد كانت الدول التي تمتلك النفط تتعرض دائماً لكثير من المطامع الأجنبية فيها

وقد مثلت الجهود الموالية لتقدم الصناعة النفطية في العالم العربي نماذج واضحة للصراع المرير بين الدول المالكة للنفط والدول المالكة للشركات النفطية الكبرى شبه في وقته بالصراع بين المستعمِر والمستعمَر

وقد شهدت السنوات التي تناولها هذا الكتاب والتي قاربت ثمانين عاما (1911 1990م) ثمانية حروب كان للنفط دور حاسم ومهم فيها، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، هي:

الحرب العالمية الأولى(1914 1918م).

- الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945م)

- حرب فلسطين (1948م).

- العدوان الثلاثي (1956م).

العدوان الثلاثي على مصر عام (1967م)

- الحرب العربية ضد إسرائيل عام (1973م).

- الحرب العراقية الإيرانية (1980– 1988م)

- حرب تحرير الكويت (1990– 1991م)

وخلال بعض هذه الحروب ظهر مصطلح تدويل النفط، وذلك حينما استخدم النفط سلاحا سياسيا، حيث أثبتت مجريات الأحداث أن عملية استكشاف النفط واستخراجه وتكريره ونقله وتسعيره وبيعه مسألة دولية متعددة الأطراف تتعدى المنتجين والمستهلكين لتصل إلى الحكومات والشعوب

وقد تناول هذا الكتاب في نصفه الأول رحلة الكويت مع النفط منذ أن بدأ اهتمام مستكشفيه بها حتى وصلت إلى قمة الدول المنتجة له على مستوى العالم؛ فتتبع خط سير المفاوضات من اللحظة الأولى حتى توقيع كافة الامتيازات النفطية على أرضها وسواحلها وفي مياهها، وهي الرحلة التي بدأت منذ بدايات القرن العشرين حتى العقد السابع منه

ثم تناول مستويات الإنتاج والاحتياطات والأسعار منذ بدأ الإنتاج

التجاري له وتصديره عام 1946م، وتناول أيضاً كافة الآثار النفطية بالكويت تناولاً وافيا شمل المساحة وتاريخ الاستكشاف ومستوى الإنتاج واحتياطاته

وقبل كل هذا قدم الكتاب للنفط تقديماً عميقاً من الناحيتين الجيولوجية والإستراتيجية يبرز أهميته عالمياً وإقليمياً وداخلياً في الكويت.

وفي النصف الثاني من الكتاب تم التعريف بالدور المهم الذي كان ولايزال يلعبه النفط في تشكيل السياسة الخارجية الكويتية واعتمادها العوائد النفطية في سياساتها الخارجية مع بعض دول العالم، ثم عرج الكتاب على تأثير النفط في علاقاتها بدول الجوار

وقد خلص الكتاب إلى عدة حقائق نوردها إجمالا في النقاط التالية

- أثبت النفط أنه وقود الحرب وعصب السلام من خلال الدور الكبير الذي لعبه في مسار الأحداث بمنطقة الخليج العربي

أوجد النفط شبكة معقدة من العلاقات والمصالح الاقتصادية والسياسية في العالم كان لها دور أساسي ومحوري في رسم خريطة الجيوسياسية

أكد النفط أنه عنصر مؤثر في العلاقات الدولية، وأنه يمكن أن يكون عامل اتصال أو عامل انفصال في هذه العلاقات

- رسخت الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي في النصف الثاني من القرن العشرين صعوبة الفصل بين النفط والسياسة أو لنقل استحالته، حيث أصبح النفط مادة سياسية وإستراتيجية قبل أن يكون مادة اقتصادية أو تجارية.

- حول النفط أقطار الخليج العربي كبيرة كانت أم صغيرة من مجرد دول

عاديه إلى دول محوريه تدور في محورها القوى العالمية الكبرى في بعض الأحيان.

تحول هدف القوى الكبرى بالعالم من مجرد الحصول على أكبر قدر ممكن من العائدات النفطية الخليجية الضخمة عن طريق جعل المنطقة سوقا رائجة لمنتجاتها إلى السيطرة التامة والكاملة على موارد هذه البلدان النفطية وليس على عوائدها فقط.

أكد النفط تفوقه وتميزه عن باقي مصادر الطاقة الأخرى من مثل الحرارية والشمسية والنووية؛ فهو الآمن والأنظف والأجود، وربما الأرخص في بعض الأحيان.

- تعد العلاقات الكويتية السعودية هي الأفضل بين علاقات الكويت بدول الجوار، وهي علاقات لها أبعادها التاريخية التي تمتد إلى ما قبل تأسيس المملكة العربية السعودية، ويحسب للسعودية وقوفها إلى جانب الكويت في كافة أزماتها مع العراق، ودعمها لها بشأن الانضمام للجامعة العربية والأمم المتحدة ومشاركتها عسكريا لإخراج العراق من الكويت، سواء بجنودها وقواتها أم بما قدمته لدول التحالف من دعم متنوع، وفضلا عن هذا وذاك استضافة من اضطر للخروج من الكويتيين من بلاده فور وقوع الغزو بدءا من رجالات الدولة ووصولا إلى الأسر الكويتية بكافة طبقاتها.
- لجأت الكويت في بعض الأحيان حلا لمشكلاتها المتنوعة مع العراق إلى استخدام سياسة المنح والقروض، وهي السياسة التي طالما جمعت مجاملات مع العراقيين بدءا من أزمة 1961م.
- ناقض حكام العراق أنفسهم كثيرا حينما كانوا يدعون تبعية الكويت للعراق رغم أنهم انضموا إلى عصبة الأمم وتخلصوا من الانتداب البريطاني بمعزل عن الكويت حيث لم تدخل في أية مفاوضات تتعلق بهاتين المسألتين.

- لم تستوعب الأنظمة العراقية المتعاقبة حقائق التاريخ في تعاملها مع الكويت، حيث ثبتت ظهور الكويت وبروزها كحقيقة واضحة في الوجود الإقليمي والدولي ككيان ووحدة سياسية واضحة قبل بروز العراق الحديث بأكثر من قرنين، كما أن حدود الكويت سجلت ووثقت في اتفاقيات وخرائط معتمدة دوليا لا ينكرها إلا خارج عن القانون الدولي أو منكر له.

- لم يكن غزو الكويت مجرد حادثة تاريخية بل كان حدثا في حد ذاته حيث لم يَجْرِ بشكل مفاجئ أو قدري، بل جاء نتاجا لمجموعة من الأحداث المتلاحقة.

- شكلت أزمة الخليج عام 1990م نقطة البداية لما يطلق عليه اليوم النظام العالمي الجديد، حيث تغير الواقع الدولي عندما تغير وأصبحنا نشهد ظهور قوى إقليمية ودولية أخرى.

- كشفت واقعة غزو الكويت أن الوشائج الأرضية المشتركة غير كافية لضبط علاقات الأخوة بعضهم ببعضهم الآخر، حيث وقفت دول غير عربية مع الحق في وقت أدارت فيه اليمن والأردن والسودان وفلسطين والجزائر وليبيا ظهورها له.

- تعددت الأزمة واختلفت الأنظمة الحاكمة بالعراق وظلت أهدافها لا تتغير ومطامعها لا تتبدل في الكويت، وبقي الاستيلاء على ثرواتها النفطية حلما في الأذهان خاصة مع ازدياد الأوضاع الاقتصادية للبلاد سوءا، وبقي ذلك في أذهانهم حلا وحيدا لانتشال الاقتصاد العراقي من كبوته، مع بقاء حلم السيطرة الإقليمية دوما في العقلية العراقية الحاكمة.

- خسرت الكويت جراء دعمها للعراق كثيرا، حين أصبحت طرفا أساسيا في الحرب العراقية الإيرانية، خاصة بعد احتلال الفاو، فتطورت المسألة

وصول صدى ودوي المدافع والقنابل إلى الإصابة بشظايا الحرب والاكتواء بنارها وتهديد المورد الاقتصادي الوحيد بعد استهداف إيران ناقلاتها وموانيها ومنشآتها النفطية

- لم تكد الكويت تفيق من كابوس الحرب العراقية الإيرانية وتحاول إنعاش اقتصادها من الكساد والركود الذي أصابه جراء الحرب وانخفاض أسعار النفط وإعادة إعمار ما دمرته الحرب من مرافق نفطية حتى أعاد العراق للاقتصاد الكويتي سيرته الأولى في أثناء الحرب بغزوه الغاشم واحتلاله الذي استمر لشهور سبعة خسرت فيها الكويت كثيرا وخسرت كما لم تخسر طيلة عصور تاريخها الحديث والمعاصر

- أكدت الشرعية الدولية أنه الأساس الذي يجب أن تبنى عليه أية تسوية بين طرفين متنازعين، وهو ما أثبته موقف دول العالم تجاه الغزو العراقي للكويت.

وفرت الاستثمارات الكويتية الخارجية دعما قويا للاقتصاد الكويتي عندما عصفت بعض الأزمات بالنفط؛ الأمر الذي أثبت الحنكة الاقتصادية الكويتية

ملاحق

ملحق (٦)

عائدات الكويت النفطية
1965 - 1984م

السنـــــة	العائد بمليون دولار
١٩٦٥	٦٧١
١٩٧٠	٨٩٥
١٩٧١	١٤٠٠
١٩٧٢	١٦٥٧
١٩٧٣	١٩٠٠
١٩٧٤	٧٠٠٠
١٩٧٥	٧٥٠٠
١٩٧٦	٨٠٦٣
١٩٧٧	٨٩٣٤
١٩٧٨	٩٢٠٠
١٩٧٩	١٦٨٦٣
١٩٨٠	١٨٠١٦
١٩٨١	١٤,٩٢
١٩٨٢	١١,٠٠٠
١٩٨٣	١١,٣٤٠
١٩٨٤	٩,١٠٠

محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي. (الكويت: ذات السلاسل ، 1988م) ، ص 185

ملحق (2)

حقول البترول الكويتية والمصافي والموانى

ملحق (3)

أسماء الوزراء الذين ترأسوا وزارة النفط الكويتية (1965 – 1990م)

اسم الوزير	الوزارة	تاريخ انتهاء التشكيل	تاريخ بداية التشكيل	رقم التشكيل الوزاري
صباح الأحمد الجابر الأحمد	وزير الخارجية ووزير المالية والنفط بالوكالة	٦٦ ١/٢٨	٦٥/١٢/٤	الخامس
عبد الرحمن سالم العتيقي	وزير المالية والنفط	٧ ١ ٢٦	٦٧/٢/٤	السادس
عبد الرحمن سالم العتيقي	وزير المالية والنفط	٧٥/٢/١	٧ /٢/٢	السابع
عبد المطلب عبد الحسين الكاظمي	وزير النفط	٧٦ ٨ ٢٩	٧٥/٢/٩	الثامن
عبد المطلب عبد الحسين الكاظمي	وزير النفط	٧٨/٢/٢٣	٧٦ ٩/٦	التاسع ٧٦/٩/٦
علي الخليفة العذبي الصباح	وزير النفط	٨١/٢/٢٤	٧٨/٢/١٦	العاشر
علي الخليفة العذبي الصباح	وزير النفط	٨٥/٢/٢٣	٨١/٣/٤	الحادي عشر
علي الخليفة العذبي الصباح	وزير النفط والصناعة	٨٦/٧/٣	٨٥/٣/٣	الثاني عشر
علي الخليفة العذبي الصباح	وزير النفط	٩ /٦ ١٢	٨٦/٧/١٢	الثالث عشر
رشيد سالم العميري	وزير النفط	٩١/٣/٢٠	٩٠/٦/٢٠	الرابع عشر

الموقع الرسمي للديوان الأميري الكويتي على شبكة الإنترنت الدولية

www da gov kw

ملحق (4)

Total Crude Oil Production of Kuwait, 1946-77

(Millions of Barrels a Year)

Year	Oil Production	% Change
1946	5.9	–
1947	16.2	174.6
1948	46.5	187.03
1949	89.9	93.33
1950	125.7	39.8
1951	204.9	63.0
1952	273.4	33.4
1953	314.6	15.0
1954	349.8	11.18
1955	402.8	15.6
1956	405.5	0.67
1957	424.8	4.78
1958	522.4	23.0
1959	525.9	0.67
1960	619.2	17.74
1961	633.3	2.27
1962	714.6	12.83
1963	765.2	7.08
1964	842.2	10.06
1965	861.5	2.3
1966	906.7	5.24
1967	912.1	0.6
1968	952.2	4.81
1969	1,011.7	5.8
1970	1,090.6	7.8
1971	1168.4	7.0
1972	1,201.6	3.0
1973	1,102.5	(8.3)
1974	929.4	(15.7)
1975	760.7	(18.15)
1976	785.0	3.09
1977	718.1	(8.6)

Hassan Ali Al Ebraheem, Kuwait and the Gulf States Small states and International System, (London: Croom Helm, 1984), P,94.

ملحق (5)

جدول بعدد الآبار المنتجة والسفن التي شحنت والأطنان الخام التي أنتجت سنوياً منذ بدء العمليات عام 1946م بحسب ما جاء في بعض نشرات شركة النفط

السنة	عدد الآبار المنتجة	عدد اطنان النفط التي انتجت	عدد السفن التي شحنت
٩٤٦	٨	٧٩٧ ٣٥	٥١
١٩٤٧	٣	٢١ ١٥ ٣ ٩	١٢٨
٩٤	٢٢	٦٢٩ ٥٠٨	٣٠
٩ ٤	-	٣ ٦٣ ٢٤	٨٠٣
٩٥	١٨	١٧,٠١٨,٦٦٦	٩٩٥
٩٥١	١ ٩	٢٧ ٧٨٣ ٨	٧٢٥
٩٥٢	١٣٦	٣٦ ٢ ١٢٢	٧٢٨
٩٥٣	١٤٩	٤٢٦ ٣٢٤	٢٤٥٠
٩٥٤	١٦٣	٤٦ ٩٦٩ ٤١٥	٢٥١٧
٩٥٥	١٨٥	٥٣,٨٩٤,٠٦٨	١٧١٥
٩٥٦	١١١	٥٤,١١٧,٣٤١	٢٦٠٣
١٩٥٧	٢٢٨	٥٦,٢٧٥,٩٤٦	٢٥٦٧
٩٥٨	٢٩٧	٦٩ ١١٧,١٣٨	٢٨١٥
١٩٥٩	٣١٩	٦٨ ٤٣٧ ٤٩٨	٢٤٨٨

راشد عبد الله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت وعلاقاتها بالحكومة البريطانية والدول العربية، (القاهرة: دار العروبة،1960م)، ص 149

ملحق (6)

جدول يبين تطور إنتاج النفط الخام وإيراداته في الكويت والمنطقة المحايدة منذ بدء التصدير في عام 1946 حتى عام 1984م بملايين البراميل

السنة	الإنتاج بملايين البراميل الأمريكية	الإيرادات الحكومية من النفط بالألف دينار
١٩٤٦	٥.٩	٧٥
١٩٤٧	١٦.٢	٥٣
١٩٤٨	٤٦.٥	٣,٢١٩
١٩٤٩	٨٩.٩	٢٧٥٦
١٩٥٠	١٢٥.٧	[illegible]
١٩٥١	٢٠٤.٩	[illegible]
١٩٥٢	٢٧٣	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

تابع ملحق (٥)

السنـــة	الإنتاج بملايين البراميل الأمريكية	الإيرادات الحكومية من النفط بالألف دينار
١٩٦٦	٩٠٧	٢٢١,٦٧٥
١٩٦٧	٩١٢,٤	٢٢٢,٩٤٢
١٩٦٨	٩٥٦,٥	٢٤٢,٩٨٨
١٩٦٩	١٠١١,٧	٢٨٠,٤٤٠
١٩٧٠	١٠٩٠,٦	٣٢١,١٢٣
[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٧٢	١٢٠١,٥٩٦	٥٣٦,٥٥٤
[illegible]	[illegible]	٥٨٧,٨٩٩
١٩٧٤	٩٢٩,٣٤٢	٢,٥٨٦,٥١٥
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

مسيرة 5٠ عاماً من عمر نهضة الكويت الحديثة، كتاب تذكاري بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لعيد الوطني 2 [illegible] 199٦م، الكويت: إدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية [illegible]، ص 33

ملحق (7)

تطور إنتاج شركة البترول الأمريكية المستقلة من النفط الخام منذ عام 1954 وحتى 1961م

السنة	الكمية بالاطنان	الزيادة المئوية
١٩٥٤	٤٣٣,٣٦٨	–
١٩٥٥	٦٨٨,١٣٨	٥٨,٧٩
١٩٥٦	٧٩٠,٠٣١	٢٨,٥٥
١٩٥٧	١ ٣٠٦ ٠٠٠	٥٧,٤١
١٩٥٨	١ ٨٦٠ ٣٠٦	٤٧,٧٤
١٩٥٩	٣,٠٣٦,١٠٣	٦١,٥٨
١٩٦٠	٣,٦٠١,٥٨٥	١٨,٣٩
١٩٦١	٤,٢٣٦,٣٩٢	١٧,٦١

بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي (1913 - 1961م)، الطبعة الأولى، 1972م، ص 365

ملحق (8)

إنتاج البترول بآلاف الأطنان
في بعض أعضاء أوبك 1950م 1982م

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢
الإمارات			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
اندونيسيا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
إيران	٣٢٢٥٩	٥٢٤٣	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
البحرين	١٥٠٦	٢٢٥٦	٣٨٢٥	[illegible]	٢٤١٤	٢١٨٥
السعودية	٢٦٦٤١	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
العراق	٦٥٨٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مصر	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الكويت	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ليبيا	-	-	١٥٩٨١٤	٧١٥٢٣	٨٨٣٢٤	٥٥٢٨٠
العالم	٥٢٠،٧٩٤	[illegible]	٢،٢٨١،٧٧٧	[illegible]	[illegible]	[illegible]

Energy Statistics Yearbook 1982, United Nations, New York, 1986

ملحق (9)

جدول يبين شركات البترول التي تعمل في الكويت وتبعيتها وحقولها وإنتاج كل منها بملايين الأطنان في عام 1961م

اسم الشركة	تبعيتها	امتيازها	حقولها	انتاجها عام ١٩٦١م بملايين الأطنان
١- شركة نفط الكويت	مجموعة أمريكية [illegible] البحث في كل أراضي الكويت وبحرها الإقليمية تتألف من ٥٠٪ من [illegible] في أوائل عام ١٩٦١	عقد عام ١٩٣٤ ينتهي العقد سنة ٢٠٢٦	أ) البرقان كشف ١٩٣٨ ب) [illegible] كشف ٥٢ ج) الأحمدي بدء الحفر ١٩٥٣ د) الروضتين بدء الحفر ١٩٥٤ هـ) [illegible] كشف ٩٥٧	١١
٢- شركة النفط الأمريكية المستقلة	أمريكية للبحث في المنطقة المحايدة	عقد عام ١٩٤٨ لمدة [illegible] عاماً [illegible]	في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية [illegible]	[illegible]
٣- العربية اليابانية	يابانية للبحث في مياه المنطقة	[illegible] ١٩٥٨ [illegible]	في [illegible] المنطقة المحايدة [illegible]	
٤- شركة كويت شل المحدودة	مجموعة هولندية	عقد عام [illegible] لمدة [illegible]	للبحث في مياه الكويت الإقليمية	
٥- شركة البترول الوطنية	كويتية بين الحكومة والأهالي	[illegible]		

حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، (الكويت: المكتبة الأهلية، د.ت)، ص 108

ملحق (١٥)

حالـة الآبـار في شركـة نفـط الكـويت

حتى أول يناير 1970م

الحقل	آبار منتجة موصولة	آبار منتجة مغلقة	عدد الآبار المنتجة	آبار غير موصولة	آبار حقن	آبار مراقبة	آبار جافة أو موقوفة	المجموعة
البرقان	٣٢٩	١٥	٣٤٣	٤	٧	٨	٣	٣٨٤
المقوع	٩٠	٦	٩٦	٧	—	—	٤	١٠٧
الأحمدي	٤٧	٢٢	٦٩	١			٢	٧٢
الروضتين	٤٧	١٠	٥		١		-	٥٨
المناقيش	٦	٩	١٥	—	٣	١	٤	٢٣
الصابرية	-	٢٢	٢٢	٥			٢	٢٩
البحرة	—	١	١	١	—	—	٥	٧
أم القديرة	٢٤	٧	٣١	—	—	—	١	٣٢
النجبة	—	—	—	—	—		٣	٣
المطربة	—	—	—	—	—	—	٣	٣
المنيشة	—	—	—	—	—	—	٣	٣
اللبة	—	—	—	—	—	—	١	١
البويهان							١	١
القديمه	-				-		٢	٢
الخشمان	—	—	—	١	—	—	٣	٤
فيلكة	—	—	—	—	—	—	١	١
الثغور	—	—	—	—	—	—	١	١
الخطرفان		—	—			—	١	١
الهياج	-	—	-	—	—	—	١	١
المرجعية	—	—	—	—	—		١	١
راس عشيرج	—	—	—	—	—	—	١	١
شرقي الأحمدي	—		-	—			١	١
المجموع	٥٥٣	٩٦	٦٤٩	٢٩	١١	٩	٥١	٧٥٩

فريد مشاري المحيل، النفط في الكويت دراسة تحليلية شاملة، الكويت، الطبعة الأولى، ص 33 - 34

ملحق (11)

Share of oil exports in total Kuwaiti exports
1961-1984 (KD million)

Year	Oil exports	Other exports	Total exports	% of Oil exports
1961	355.2	9.6	364.8	97.3
1963	462.3	10.5	436.8	97.6
1966	524.4	13.6	538.0	97.5
1973	1,060.0	70.0	1,130.0	94.0
1976	2,659.0	215.0	2,874.0	93.0
1979	4,780.0	309.0	5,089.0	93.9
1982	2,610.0	518.0	3,128.0	87.6
1984	3,256.0	375.0	3,631.0	89.6

Abdul Karim Al Dekhayel, Kuwait Oil, State and Political legitimation, (U.K Ithaca Press, 2000), P. 24.

ملحق (12)

OAPEC Oil Revenues, 1973- 82

(Billions of Dollars)

	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
Saudi Arabia	4.3	22.6	25.7	33.5	37.6	34.5	57.5	102.0	113.2	76.0
Iraq	1.8	5.7	7.5	8.5	9.8	9.6	21.3	26.1	10.4	9.5
Kuwait	1.9	7.0	7.5	8.5	7.9	8.0	16.7	17.9	14.9	10.0
Libya	2.3	6.0	5.	7.5	8.9	8.6	15.2	22.6	15.6	14.0
UAR	0.9	5.5	6.0	7.0	9.0	8.[illegible]	2.9	19.5	8.7	10.[illegible]
Algeria	0.9	3.7	3.4	3.7	4.3	4.6	7.5	12.5	10.8	8.5
Qatar	0.4	1.6	1.7	2.0	2.0	2.0	3.6	5.4	5.3	4.2
Total	12.5	52.1	56.9	70.7	84.5	75.4	134.7	205.9	180.9	138.2

Gad G. Gilbar. The Middle East Oil Decade and Beyond, (London. Frank cass, 1997), P 64

ملحق (13)

انعكاسات تطورات الأحداث السياسية على أسعار البترول

1973 1980م

الحدث والتاريخ	النسبة المئوية للتغير في أسعار السوق الفورية	النسبة المئوية للتغير في إنتاج البترول	مدة المخزون من البترول باليوم
١- استخدام البترول كسلاح سياسي من قبل أوبك في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣	%٧١.٨	%٣.٣-	٦٥
٢- استمرار حظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا وتخفيض الإنتاج البترولي (نوفمبر ١٩٧٣م)	%١٨٨	%٩.٨ -	
٣- استمرار الحظر وتخفيض الإنتاج ديسمبر ١٩٧٣م.	%١٧١٧.١	٨.١ -	—
٤- قرار أوبك برفع الأسعار إلى الضعف (يناير ١٩٧٤م).	[illegible]	[illegible]	-
٥- بدء إضراب العمال الإيرانيين عن العمل في حقول البترول (أكتوبر ١٩٧٨م).	%١٢.٨	%٠.٣٠	٨٩
٦- استمرار إضراب العمال الإيرانيين ونشوب حريق في آبار البترول بالعراق (نوفمبر ١٩٧٨م).	%١.٦	%١.١ -	—
٧- إعلان إيران عن تخفيض إنتاجها البترولي (ديسمبر ١٩٧٨م).	%١١.٢	%١.٣ -	-
٨- خروج شاه إيران من إيران وتخفيض إنتاج المملكة العربية السعودية بعد أن ارتفع تصديرها لتعويض النقص في إنتاج العراق وإيران في يناير ١٩٧٩م	%٢١.٥	%١.٥ -	١٩
٩- توقف الإنتاج الإيراني للبترول (فبراير ١٩٧٩م	%٢١.٢		-
استئناف الإنتاج الإيراني بمعدلات منخفضة (مارس ١٩٧٩م).	%٢٧.٢	%١.٥ +	
١١- دعم الولايات المتحدة لمستوردي البترول (يوليه ١٩٧٩م).	%٢٣.٧	%٠.٣ -	٧٢
١٢- تخفيض إنتاج المملكة العربية السعودية إلى مستوى برميل يوميا يونيو ١٩٧٩م)	[illegible]	[illegible]	

تابع ملحق (13)

الحدث والتاريخ	النسبة المئوية للتغير في أسعار السوق الفورية	النسبة المئوية للتغير في إنتاج البترول	مدة المعروض من البترول باليوم
١٣- محاصرة الطلبة للسفارة الأمريكية في طهران وحظر الولايات المتحدة دخول البترول الإيراني ومراقبة الدول التي تشتري أكثر من استهلاكها (نوفمبر ١٩٧٩م)	%١١٠	%٣	٨٥
١٤- استمرار أزمة الرهائن الأمريكيين واستمرار الحظر الأمريكي (ديسمبر ١٩٧٩م)	%١٣	%١,١ -	-
١٥- نشوب الحرب بين العراق وإيران (سبتمبر ١٩٨٠م)	%٢٥,٨	%١٥ -	١٢
- استمرار الحرب بين العراق وإيران (أكتوبر ١٩٨٠م)	%١٨	%٦ -	

سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات البترول، (جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع، 1988م)، الطبعة الأولى، ص247- 248.

ملحق (14)

موقف الدول العربية من
استخدام البترول كسلاح سياسي في أكتوبر 1973م

التاريخ	الدولة	نسبة التخفيض (الإنتاج الشهرية)	الحظر الكامل على الولايات المتحدة	الحظر الكامل على هولندا	إجراءات أخرى
٦ أكتوبر	الجزائر	-	×		-
٧ أكتوبر	العراق	-			تأميم شركة إكسون وموبيل
١٨ أكتوبر	السعودية	١٠%			
١٨ أكتوبر	قطر	١٠%			
١٨ أكتوبر	ليبيا	٥%			
١٨ أكتوبر	أبو ظبي		×		
١٩ أكتوبر	ليبيا		×		
١٩ أكتوبر	البحرين	٥%	×		إلغاء اتفاقية البحرين مع الولايات المتحدة
١٩ أكتوبر	السعودية		×		
١٩ أكتوبر	الجزائر	١٠%			
٢١ أكتوبر	الكويت	١٠%	×		
٢١ أكتوبر	أبو ظبي		×		
٢١ أكتوبر	قطر		×		
٢١ أكتوبر	البحرين	-	×		
٢١ أكتوبر		-			
٢١ أكتوبر	الجزائر	-		×	
٢٢ أكتوبر	العراق	-			تأميم حصة هولندا في شل
٢٣ أكتوبر	الكويت	-		×	
٢٣ أكتوبر	أبو ظبي			×	
٢٤ أكتوبر	قطر			×	
٢٥ أكتوبر	عمان		×	×	
٣٠ أكتوبر	ليبيا			×	
٣٠ أكتوبر	البحرين			×	
٤ نوفمبر	السعودية			×	

سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات البترول، (جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع، 1988م)، الطبعة الأولى، ص 247-248

ملحق (15)

اتفاقية المشاركة مع شركة نفط الكويت ديسمبر 1975م

* مادة أولى:

وفق الاتفاقية المرافقة لهذا القانون والموقعة في الكويت بتاريخ 1 ديسمبر سنة 1975 بين حكومة دولة الكويت وشركة بي. بي (الكويت) المحدودة وشركة جلف كويت في شأن أيلولة جميع ما تبقى للشركتين من مصالح في الحقوق (بما في ذلك الحقوق الامتيازية) والعمليات والمرافق والموجودات في الكويت والخاصة بالبترول، وذلك اعتباراً من 5 مارس 1975م.

يلغي اعتباراً من 5 مارس 1975م الامتياز الممنوح بتاريخ 23 ديسمبر 1934م إلى شركة نفط الكويت المحدودة، كما يلغي اعتباراً من ذلك التاريخ جميع الاتفاقات والترتيبات المرتبطة بهذا الامتياز أو المتعلقة به، وعلى وجه خصوص الاتفاقية الإضافية لعام 1951م الموقعة بتاريخ 30 ديسمبر 1951م، والاتفاقية الإضافية الخامسة الموقعة بتاريخ 11 أكتوبر 1955م، واتفاقية تنفيق العوائد الموقعة بتاريخ 19 نوفمبر 1966م، واتفاقية المشاركة الموقعة بتاريخ 29 يناير 1974م بين حكومة وشركة بي بي (الكويت) المحدودة وشركة جلف كويت.

* مادة ثانية

تلغي القانون رقم 7 لسنة 1967 الخاص بالموافقة على اتفاقية تنفيق العوائد بين الحكومة وبعض شركات النفط العاملة في الكويت والقانون رقم 9 لسنة 1974 الخاص بالموافقة على اتفاقية المشاركة المبرمة بين حكومة الكويت وشركة بي. بي (الكويت) المحدودة وشركة جلف كويت

* مادة ثالثة:

تستمر شركة نفط الكويت (شركة مساهمة كويتية) في مباشرة أعمالها كشركة تجارية طبقا لنظامها الأساسي، وذلك دون التقيد، فيما يتعلق بنشاطها وأسلوبها التجاري، بالقوانين واللوائح الحكومية أو النظم السارية على الهيئات والمؤسسات العامة يتولى المجلس الأعلى للبترول اختصاصات الجمعية العمومية العادية وغير العادية المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة.

وتكون ميزانيتها ميزانية مستقلة تسري في شأنها الأحكام الخاصة بميزانية الدولة، وكذا أحكام المواد رقم 5، 21، 22 من القانون رقم 30 لسنة1964م بإنشاء ديوان المحاسبة.

وتبدأ السنة المالية للشركة من أول أبريل وتنتهي في آخر مارس من كل عام باستثناء السنة المالية الأولى التي تبدأ في 5 مارس1975م وتنتهي في 31 مارس 1976م

* مادة رابعة:

على الوزراء- كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

الكتاب الموجه من شركتي بي. بي. وجلف إلى وزير النفط

1 ديسمبر 1975م

السيد عبد المطلب الكاظمي الموقر

وزير النفط

حكومة دولة الكويت

تحية واحتراماً وبعد،،

نشير إلى الاتفاقية المعقودة بين حكومتكم والشركتين تاريخ 1ديسمبر1975م "الاتفاقية" ونكتب لنؤكد النقاط الأخرى التي تم التفاهم عليها بيننا وهي:

1 - تعقد شركة نفط الكويت (ش.م.ك) وشركة نفط الكويت المحدودة اتفاقية مستقلة تنقل بمقتضاها إلى شركة نفط الكويت (ش.م.ك) أصول والتزامات شركة نفط الكويت المحدودة كما هي بتاريخ 31 أغسطس 1975م، وكذلك العقود القائمة للخدمات والتجهيزات والعمليات التي تكون شركة نفط الكويت المحدودة طرفاً فيه آنذاك، وعقود عمل العاملين آنذاك لدى شركة نفط الكويت المحدودة بهدف ضمان استمرار حقوقهم بموجب قوانين العمل الكويتية واستمرار حقوقهم بموجب قوانين العمل الكويتية واستمرار جميع التقاعد وغيرها من الحقوق التي كانوا يستحقونها في ذلك التاريخ.

2 - تدفع الشركتان إلى الحكومة تسوية للمطالب المشار إليها في المادة 5 من الاتفاقية مبلغ اثنين وتسعين مليون ومائة ألف دولار بعملة الولايات المتحدة الأمريكية 92,100,000 خلال 15 يوم من التاريخ الذي تصبح فيه الاتفاقية نافذة المفعول وفقاً للمادة 6 منها ويسمى فيما يلي: تاريخ النفاذ، مع الفائدة عليه من 5 مارس 1975م إلى تاريخ الدفع

3 - تتعهد الحكومة بأن تدفع شركة نفط الكويت (ش م ك) إلى الشركتين

خلال 15 يوماً من تاريخ النفاذ جميع الأرصدة المستحقة لهما بتاريخ 31 أغسطس 1975م مع الفائدة عليها من ذلك التاريخ حتى تاريخ الدفع

4 تدفع الحكومة المبلغ المستحق للشركتين بموجب المادة 2 من الاتفاقية خلال 15 يوماً من تاريخ النفاذ ولا تخضع أي من الشركتين إلى أية ضريبة أو تكليف مالي آخر في الكويت بشأن ذلك المبلغ. وفي احتساب الضريبة المستحقة على الشركتين بموجب المرسوم رقم 3 لسنة 1955م بشأن ضريبة الدخل الكويتية كما جرى تعديله أو أي تكليف مالي آخر ولا يسمح بخصم المبالغ المستحقة للحكومة على الشركتين التي أخذت بعين الاعتبار في احتساب المبلغ المستحق بموجب الفقرة 2 من هذا الكتاب بما فيه الفائدة

5 تكون الفائدة المستحقة عن أي شهر بموجب الفقرتين 2، 3 من هذا الكتاب، والمادة 2 من الاتفاقية والتي يؤخذ بعين الاعتبار عن أي شهر لغرض تحديد المبلغ المستحق بموجب الفقرة 2 من هذا الكتاب مساوية لواحد بالمائة فوق المتوسط الحسابي البسيط لأسعار الفائدة التي تعرض بها الودائع بالدولار لستة أشهر على بنك ناشونال وستمنستر في لندن في سوق الودائع بين البنوك في لندن ظهر كل يوم عمل من ذلك الشهر، كما يشهد به البنك المذكور.

عن شركة بي . بي (كويت) المحدودة

بي. آي . والترز

عن شركة جلف كويت

م. ل. رولستون

ووافق عليه عن حكومة دولة الكويت عبد المطلب الكاظمي وزير النفط.

كما وجه ممثلو الشركتين الكتاب الثاني التالي

السيد عبد المطلب الكاظمي الموقر

وزير النفط

حكومة دولة الكويت

تحية واحتراماً وبعد،،،

نشير إلى المادة 5 من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة والشركتين بتاريخ 1 ديسمبر 1975م التي تم بمقتضاها تأكيد التسوية التامة والنهائية لجميع مطالب الحكومة المعلقة من الشركتين وشركة نفط الكويت محدودة عن الفترة المنتهية في 4 مارس 1975م، ولا يستثنى من هذه المطالب إلا التزامات الشركتين من حيث ضريبة الدخل الكويتية.

وهنا نحن نؤكد أيضاً الاتفاق بين الحكومة والشركتين على ما يلي:

1 - أن المبلغ الذي لا يزال مستحقاً للحكومة بشأن مشتريات النفط الخام والمنتوجات وغازولين الكويت الطبيعي وغاز البترول المسيل حتى 30 سبتمبر 1975م هو ستة وثلاثون ألفاً واثنان وأربعون دولاراً بعملة الولايات المتحدة الأمريكية 36042 دولاراً أمريكياً محسوباً وفقاً للجدول المرفق بهذا الكتاب

2 - تدفع الشركتان إلى الحكومة في موعد لا يتجاوز 15 يوماً من تاريخ هذا الكتاب المبلغ المبين في الفقرة 1 أعلاه مع مبلغ آخر قدره سبعة ملايين وخمسمائة ألف دولار بعملة الولايات المتحدة الأمريكية 7,500,000 دولار، وهو المبلغ المقدر للعوائد ولضريبة الدخل

الكويتية المفروضة على عين النفط الخام للمدة من أول يناير 1975م إلى 4مارس 1975م.

3 تخفيض التزامات الشركتين الناشئة بعد 30 سبتمبر 1975م تجاه الحكومة عن النفط الخام بقيمة، أي مزيد من الدفعات تؤدي كضريبة دخل كويتية عن النفط الخام المأخوذ خلال الفترة من أول يناير إلى 4 مارس 1975م، وذلك علاوة على تخفيضها بجزء ذي الصلة من المجموع المبين في الجدول المرفق كدفعات بشأن ضريبة الدخل الكويتية عن النفط الخام

4 يدفع إلى الحكومة مبلغ يعادل أية مبالغ ردت إلى الشركتين بشأن ضريبة الدخل الكويتية عن النفط الخام المأخوذ خلال الفترة من أول يناير إلى 4مارس 1975م وذلك عندما تقبضه الشركتان

5 بانتظار التصديق على الاتفاقية تؤدي الشركتان دفعات بعد تاريخ هذا الكتاب وفق أحكام الترتيبات المشار إليها في المادة 4 من الاتفاقية، وتعتبر هذه الدفعات المبينة في الجدول المرفق جميعها دفعات على حساب ضريبة الدخل وغيرها من الالتزامات تجاه الحكومة بموجب الترتيبات القائمة حالياً

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير

المخلص

عن شركة بي بي (كويت) المحدودة

بي . أي . والترز

عن شركة غالف كويت

م ل رولستون

ووافق عليه عن حكومة دولة الكويت عبد المطلب الكاظمي - وزير النفط

فاطمة سعد الدين وبدر الدين عباس الخصوصي، وثائق الخليج والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1976، (الكويت، جامعة الكويت، 1981م) الطبعة الأولى، ص380 383

ملحق (16)

قانون المحافظة على مصادر الثروة البترولية في الكويت

(السياسة، الكويت، 16أكتوبر 1978م، العدد 3698)

*** مادة (1)**

يقصد بعبارة "بترول" في تطبيق أحكام هذا القانون جميع المواد الهيدروكربونية الطبيعية في الحالة الصلبة أو السائلة أو الغازية المنتجة أو تلك التي يمكن إنتاجها من سطح الأرض وجميع المواد الهيدروكربونية أو أنواع الوقود الأخرى المشتقة عنها.

ويقصد بعبارة "عملية بترولية" أو "عمليات بترولية" الاستكشاف والتنقيب عن البترول وتطوير الحقول وحفر الآبار وإنتاج البترول ومعالجته وتكريره وتصنيعه وتخزينه ونقله وتحميله وشحنه وتشييد وإنشاء وتشغيل مرافق الطاقة والمياه والإسكان والمخيمات أو أي مرافق أخرى أو منشآت ومعدات تحتاجها الأغراض سالفة الذكر وجميع النشاطات الإدارية المتعلقة بكل ما سبق.

ويقصد بعبارة "المرخص بالعمل" أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص له قانوناً بإجراء أي عملية بترولية

*** مادة (2)**

تسري على جميع العمليات البترولية الشروط المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح المنفذة له ويجب القيام بأية عملية على أحسن وجه

وبالطريقة الفعالة المعمولة والأساليب الحديدة المتوقعة من شخص متمرس في هذه العمليات تحت ظروف وأحوال مماثلة

*** مادة (3)**

على كل مفوض بالعمل أن يقوم باتخاذ كافة التدابير والاحتياطات الوقائية الضرورية لمنع أي تلف أو خطر ينشأ من العمليات البترولية على الحياة البشرية أو الصحة العامة أو الممتلكات أو مصادر الثروة الطبيعية أو المقابر أو الأماكن الدينية أو الأثرية أو السياحية كما يجب اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع تلوث الهواء والمياه السطحية والجوفية

*** مادة (4)**

يجب أن تكون جميع الأجهزة والمعدات المستخدمة أثناء العمليات البترولية مطابقة للمواصفات القياسية العالمية وأن تفي بمتطلبات السلامة وأن تؤدي الغرض منها طبقاً لأفضل الأساليب المتبعة

*** مادة (5)**

على المفوض بالعمل أن يقدم إلى وزير المالية والنفط بصفة دورية البرامج والتقارير والبيانات والمعلومات المتعلقة بعملياته البترولية

ويكون للموظفين الذين يندبهم وزير المالية والنفط حق تفتيش مكاتب المفوض بالعمل ومواقع عملياته والاطلاع على مستنداته وسجلاته للتحقق من أن التقارير والبيانات والمعلومات - المقدمة عنها للفترة السابقة - مطابقة للواقع.

*** مادة (6)**

على المفوض بالعمل قبل البدء في تنفيذ أي مشروع متعلق بالعمليات البترولية أن يقدم إلى وزير المالية والنفط وصفاً للمشروع يتضمن الخطط المتعلقة به وموقعه وطاقته وتكاليفه التقديرية وطرق التشغيل التي ستستخدم والبيانات الهندسية وغيرها من المعلومات الأخرى، وللوزير حق قبول المشروع أو رفضه أو طلب استكمال دراساته أو إيضاحه أو تعديله.

وفي حالة الموافقة على المشروع يتوجب على المفوض بالعمل إخطار الوزير باستكمال تنفيذ كل مرحلة من مراحله، وذلك حتى يقوم الوزير بالتحقق من أن تنفيذ كل مرحلة تم وفقاً للخطط التي تمت على أساسها الموافقة على المشروع.

*** مادة (7)**

لوزير المالية والنفط أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون، وتغطي هذه اللوائح كافة جوانب العمليات البترولية لضمان استغلال الثروة البترولية طبقاً للأصول السليمة والطرق الفعالة ومنع ضياعها أو التبذير فيها ولزيادة الحصيلة إلى أقصى حد ممكن. كما تتضمن هذه اللوائح التدابير اللازمة لتنظيم إنتاج البترول واحتياطات السلامة، وتشمل اللوائح البيانات والمعلومات والمستندات التي يلتزم المفوض بالعمل بتقديمها والإجراءات التي تتبع في ذلك. كما تشمل طرق وإجراءات القيام بجميع العمليات البترولية بما في ذلك:

أ) جميع النشاطات المتعلقة بعمليات الاستكشاف والتنقيب

ب) جميع النشاطات المتعلقة بعمليات الحفر والتي تشمل منح التصريحات

بالحفر وتعيين مواقع الآبار والمسافات بينها وتجهيز الآبار بالمعدات، وإجراء التسجيلات الكهربائية وأخذ العينات اللبية وعمل الاختبارات، وإغلاق أو استخدام أو هجر أو إيقاف العمل في الآبار، واستكمال الآبار وإعادة استكمالها.

ج) جميع النشاطات المتعلقة بعمليات الإنتاج والتي تشمل إجراء المسوحات داخل البئر، وإصلاح وصيانة الآبار، ودراسات أداء المكامن ومشروعات زيادة الاستخلاص، والتخزين الجوفي للبترول، وفصل الغاز من الزيت، واستخدام الغاز، والتخلص من المياه المالحة وتوحيد استغلال المكمن.

وفيما يتعلق بمباشرة هذه النشاطات، لوزير المالية والنفط أن يخطر المفوض بالعمل بالإجراءات اللازم اتخاذها ويحدد له فترة لتنفيذها، فإذا لم يمتثل المفوض بالعمل لهذا الإخطار أو امتثل ولكن لم يحقق ذلك الأثر المطلوب، يجوز لوزير المالية والنفط أن يصدر أمراً بإيقاف الإنتاج من بئر أو عدة آبار.

د) جميع النشاطات المتعلقة بمعالجة البترول وتكريره وتصنيعه وتجربته ونقله وتخزينه وشحنه والتي تشمل القياسات والمعايرة والتحليلات المختبرية وتقييمها.

هـ) جميع النشاطات المتعلقة بالمرافق والتسهيلات والمعدات لجميع العمليات البترولية، والتي تشمل تعيين مواقعها وإنشائها وتشغيلها.

كما تشمل هذه اللوائح التدابير اللازمة لتنفيذ المادة الثالثة من هذا القانون.

● مادة (8)

على المفوض بالعمل أن يوفر، بدون مقابل، لموظفي وزارة المالية والنفط الذين يندبهم وزير المالية والنفط لتنفيذ أحكام هذا القانون جميع الخدمات الضرورية بما في ذلك المكاتب المؤثثة والمساكن اللائقة ووسائل الانتقال والتسهيلات اللازمة لإجراء الاختبارات العملية وأية خدمات أخرى ضرورية.

● مادة (9)

لوزير المالية والنفط في بعض الحالات الخاصة، أن يعهد إلى أي شخص طبيعي أو معنوي بمباشرة كل أو بعض الاختصاصات المخولة له بموجب أحكام هذا القانون واللوائح المنفذة له. ويكون لمن يعهد إليه الوزير بذلك الحقوق والامتيازات المخولة لموظفي وزارة المالية والنفط الذين يندبهم لتنفيذ أحكام هذا القانون ولوائحه.

● مادة (10)

يفرض جزاء إداري لا يقل عن عشرة آلاف دينار ولا يزيد على خمسين ألف دينار عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون واللوائح المنفذة له.

وفي حالة ارتكاب مخالفة مماثلة خلال ثلاث سنوات من تاريخ المخالفة السابقة يضاعف الجزاء الإداري سالف الذكر.

وفي كل الحالات يفرض تعويض مناسب، بالإضافة إلى الجزاء سالف الذكر إذا ترتب على المخالفة أي ضرر بالثروة النفطية.

ولا يؤثر فرض الجزاء الإداري أو التعويض في تطبيق أي جزاءات أو عقوبات أخرى تكون واردة في القوانين أو اللوائح أو منصوصاً عليها في اتفاقات تعاقدية أو دولية.

* مادة (11)

يفرض الجزاء الإداري والتعويضي بقرار مسبب من وزير المالية والنفط بناء على تقرير الجهة الإدارية المختصة ويجب أن يشمل القرار ما يلي:

أ) وصف المخالفة.

ب) النص الذي تقع تحت طائلته

ج) المسؤول عن المخالفة.

د) مقدار الجزاء الإداري أو التعويض أو كليهما.

ويخطر المفوض بالعمل بالقرار بكتاب مسجل بعلم الوصول خلال أسبوع من تاريخ صدوره.

وللمفوض بالعمل حق الطعن في هذا القرار خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ إخطاره، ويرفع الطعن بصحيفة إلى محكمة الاستئناف العليا.

ويصبح القرار واجب التنفيذ إذا لم يطعن فيه أو طعن فيه وتأيد أو أصدر الوزير قراراً بتنفيذه بصفة مؤقتة لحين الفصل في الطعن.

ويكون القرار في الأحوال المشار إليها في الفقرة السابقة بمثابة سند واجب النفاذ، وينفذ بالطرق التي تنفذ بها الأحكام.

ملحق (17)

KUWAIT PETROLEUM CORRORATION AND SUBSIDIARIES

Kuwait Petroleum Corporation (KPC) was formed in 1980 as an umbrella organization to manage Kuwait's oil interests.

Kuwait Oil Company (KOC) was formed in 1934 as a joint venture between BP (U.K.) and Gulf Oil (U.S.A.) for crude oil exploration and development.

Kuwait National Petroleum Company (KNPC) is responsible for refining and liquefaction activities in Kuwait, with a three-refinery complex of over 890,000 bpd capacity. KNPC supplies the fuel for Kuwait's power and desalination plants, as well as operating a chain of filling stations across the country.

Kuwait Petroleum International Limited (KPI) is responsible for refining and marketing throughout Europe and operates a wholesale, retail and aviation fuel sales network in Asia. KPI now markets more than 225,000 b/d in 13 countries through 5,5000 stations in the Q8 network.

Kuwait Foreign Petroleum Exploration Company (KUFPEC) manages the corporation's foreign upstream activities with interests in oil and gas fields in eight countries.

Petrochemical Industries Company (PIC) operates in the fertilizers and petrochemicals sectors. The first company to produce fertilizers in Kuwait using natural gas, PIC now exports its products (fertilizers, feedstocks and ammonia) to more than 50 countries and is building the Equate ethylene plant.

Kuwait Oil Tanker Company (KOTC) was founded in 1957 and at present has one of the Arab world's largest fleets for marine transportation of fuel, with a combined capacity of over 4 million dwt.

Santa Fe International Corporation (SFIC) was acquired by KPC in 1981. SFIC's 4000 employees in [illegible] countries lead the field in onshore and offshore exploration and drilling.

Kuwait Aviation Fuelling Company (KAFCO) serves Kuwait International Airport and has a storage capacity of more than 30 million liters and the facilities to service over 1,500 aircraft per month.

Arab Petroleum Research Center, Arab Oil and Gas Directory 2002, P. 21[illegible]

ملحق (18)

العوائد البتروليه للدول العربية المصدرة للبترول (مليون دولار)
من عام 1973م إلى عام 1979م

البند	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الإمارات	٩٠٠	٥٥٠	٦	٧	٩	٨	٩٧
البحرين	٧٤	٢٦٢	٢٨٠	٣٩٥	٤٣٧	٤٦٥	٥٢٠
الجزائر	١٠٠	٣٧٠٠	٢٤٠٠	٤٥٠٠	٤٣٠٠	٥٠٠	١٤
العراق	١٥٠٠	٥٧٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠	٩٦٠٠	٩٨٠٠	١٩٩٠٠
قطر	٤٠٠	١٦٠٠	١٧٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠
الكويت	٩		٧٥	٨٥٠٠	٨٩٠٠	٩٧٠٠	١٣٣٠
ليبيا	٢٣	[illegible]	٥	٧٥٠٠	٨٩٠٠	٨٩٠٠	٤٩
مصر	١٦	١٠١	١٦٤	٢٣٢	٢٦١	٨٣٦	١٣٣٦
السعودية	٥١٠٠	٢٢٦٠٠	٢٥٧٠٠	٣٣٥٠٠	٤٢٤٠٠	٣٥٨٠٠	٥٤٣١٠

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول- تقرير الأمين العام السنوي السادس 1399هـ- 1979م، الكويت، ص 81.

ملحق (19)

تطور إنتاج النفط الخام للأقطار العربية الخليجية للسنوات (1965، 1974، 1977، 1981م) (ألف برميل يوميا)

الأقطار	١٩٦٥	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
العربية السعودية	٢٢٠٤	٨٤٨٠	٩٠ ٧	٨ ٦٦	٩٢٥١	٩٦٣١	٩٦٢٩
الكويت	٢٣٦	٢٥٤٦	١٧٨٤	١٨٩٤	٢٢١٣	١٢٨٧	٩٣٩
العراق	١٣١٢	٩٧١	٢٣٤٨	٢٥٦٢	٣٤٧٧	٢٥١٤	١
الإمارات العربية	٢٨٢	٦٦٩	١٩٩٨	١٨٣	١٨٣١	١١ ٩	٧
قطر	٢٣٣	٥١٨	٤٤٥	٤٨٧	٥ ٨	٤٧٢	٤ ٥
عمان			٣٤١	٣ ٥	٢٩٥	٢٨٢	٣١٩
إجمالي الإنتاج	٦١٥	١٥٢ ٣	٥٩٩٠	٥٥٢١	١٧ ٢٥	١٦ ٤٢	١٢٨٤٧
نسبة الزيادة السنوية ( )		١٣٩٣٣	٤ ٩	٢ ٩٣	١٣ ٥٦	٨.٩٣	٣٧٥٠
إنتاج العالم	٣ ١٩٤	٥٧٤٩٧	٥٧٩٠٦	١ ٨٤	٦٢١٥٨	٥٩١٥١	٥٥٧١
نسبة الزيادة النسبية ( )	—	٩٩ ٩٩	٣,٠	٠,٨٠	٤,١١	٥,١٣ −	٦,٣٠−
مساهمة الأقطار العربية الخليجية في الإنتاج العالمي	٢ ٣٤	٢٦ ٢	٢٦ ٧٨	٢٥ ٧٩	٢٨ ١٣	٢٦ ٩٨	٢ ٨٤

عبد الستار محمد علي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، رقم 82، (البصرة، جامعة البصرة، 1985م)، ص 122.

ملحق (20)

تسلسل الاعتداءات الإيرانية على الكويت 1980 1987م)

يونيو 1980م:

طائرات إيرانية أغارت على الحدود الكويتية وأجبرت على العودة من حيث أتت

نوفمبر 1980م.

خلال خمسة أيام قامت الطائرات الإيرانية باختراق المجال الجوي الكويتي وإطلاق قذائفها على منطقة العبدلي مرتين فتصدت لها المقاتلات الكويتية وأجبرتها على الفرار.

مايو 1981م:

احتجاز سفينة أبحاث كويتية من قبل إيران كانت تعمل في المياه الإقليمية الكويتية.

1 أكتوبر 1981م:

قيام ثلاث طائرات تابعة لسلاح الجو الإيراني بالاعتداء على أحد مراكز تجميع النفط في منطقة أم العيش، وقرار من مجلس الوزراء الكويتي باستدعاء السفير الكويتي من طهران احتجاجاً على العدوان.

6 أكتوبر 1981م:

اختراق ثلاث طائرات عسكرية إيرانية الأجواء الكويتية وتصدي الطيران الكويتي لها وإجبارها على الفرار.

22 أغسطس 1983م

احتجاز ست سفن كويتية أهلية تعود إلى اتحاد صيادي الأسماك من قبل السلطات الإيرانية في أثناء مزاولتها لأعمالها الاعتيادية، ولكنها ضلت طريقها في البحر، وقدمت السلطات الكويتية بدل مبلغ لإطلاق سراحها

13 و 14 مايو 1984م:

تقديم مذكرة احتجاج كويتية إلى الحكومة الإيرانية تشجب الاعتداء على ناقلات النفط الكويتية في المياه الدولية بالخليج العربي وخارج منطقة العمليات العسكرية حيث تم استخدام سلاح الجو الإيراني بقصف الناقلة الكويتية (أم قصبة) في 13 من مايو 1984م، وبعد يوم واحد تعرضت الناقلة الكويتية (بحرة) للقصف أيضاً.

13 يوليو 1984م:

تعرض السفينة التجارية (بن رشد) لحادثة قرصنة بحرية من قبل السلطات البحرية الإيرانية بينما كانت تهم بعبور مضيق هرمز

22 يونيو 1985م:

اختطفت سفينة تجارية تابعة لشركة الملاحة العربية المتحدة تدعى (المحرق) وترفع العلم الكويتي من قبل السلطات الإيرانية، واحتجازها في أحد الموانئ الإيرانية وتمت عملية الاحتجاز للسفينة قبل دخولها مضيق هرمز مع 35 بحاراً، وبتاريخ 12 يوليو 1985م قدمت الكويت شكوى إلى مجلس الأمن الدولي حول احتجاز إيران السفينة التجارية (المحرق) التي كانت في المياه الدولية.

4 سبتمبر 1985م:

احتجاز سفينة الحاويات (اوطيه) والتابعة لشركة الملاحة العربية المتحدة والتي ترفع العلم الكويتي من قبل القوات البحرية الإيرانية، وذلك في المياه الدولية بخليج عمان، وإجبارها على التوجه إلى ميناء بندر عباس الإيراني.

9 سبتمبر 1985م:

احتجاز سفينة تجارية تابعة لشركة نقل وتجارة المواشي الكويتية وتدعى (المسيلة) مخصصة لنقل الأبقار في مضيق هرمز من قبل السلطات البحرية الإيرانية

12 سبتمبر 1985م:

اعتراض البحرية الإيرانية سفينة كويتية لنقل المواشي تدعى (قرين) في المياه الدولية، وإجبارها على تغيير درجة سيرها.

15 سبتمبر 1985م:

احتجاز سفينة صينية ترفع علم الكويت، تحمل 13 ألف طن من القمح من قبل السلطات الإيرانية قبل عبورها مضيق هرمز وهي تتوجه إلى الكويت

25 نوفمبر 1985م:

احتجاز سفينة الحمولات العامة (ابن اسيطار) التي ترفع العلم الكويتي والتابعة لشركة الملاحة العربية المتحدة من قبل السلطات الإيرانية، وهي في طريقها من ميناء العقبة على البحر الأحمر إلى موانئ الخليج العربي، وذلك

جنوب شرق هرمز، وبتاريخ 13 أبريل 1986م أعلنت طهران عن مصادرتها للسفينة باعتبارها من غنائم الحرب.

25 ديسمبر 1985م:

إطلاق عدد من القذائف من طائرة هليكوبتر إيرانية ضد السفينة الكويتية (كاظمة) في منطقة حالول قرب شواطئ دولة قطر أدت إلى تحطيم قارب للنجاة.

22 فبراير 1986م:

قيام طائرتي هليكوبتر تابعتين لسلاح الجو الإيراني في المنطقة الواقعة شرقي جزيرة كبر بمضايقة أحد زوارق البحرية الكويتية

11 مارس 1986م:

مظاهرات إيرانية في طهران معادية للكويت أمام السفارة الكويتية

18 سبتمبر 1986م:

تعرض ناقلة النفط الكويتية (القطامي) لحادث من قبل السلطات الإيرانية، وهي داخل المياه الإقليمية العربية في الخليج العربي

25 أكتوبر 1986م:

إطلاق صاروخين كويتيين على طائرة معادية فوق جزيرة (كبر) بعد محاولة تسلل جوي إلى الأجواء الكويتية.

يناير 1987م:

إطلاق صواريخ إيرانية على جزيرة فيلكا

15 أبريل 1987م:

هجوم بحري إيراني ضد سفينة نقل مواشي تابعة لشركة أغنام كويتية قبالة دولة قطر ترفع علم الصين في طريقها إلى الكويت من استراليا

1 يونيو 1987م.

احتجاز السلطات البحرية الإيرانية لسفن صيد كويتية عندما كانت تمارس أعمال الصيد المعتادة.

28 يونيو 1987م

اعتراف قائد القوات البحرية لحرس الثورة الإيراني بث ألغام مائية في المياه الإقليمية الكويتية والمياه الدولية قبالة سواحل الكويت، وذلك على إثر اصطدام ناقلة سوفيتية (تشوكوف) بلغم عائم وقد كانت مؤجرة لحساب الكويت.

24 يوليو 1987م:

انفجار لغم بناقلة النفط (بريدجتون) التي ترفع العلم الأمريكي

1 أغسطس 1987م:

قيام متظاهرين إيرانيين باقتحام السفارة الكويتية في طهران ونهب وحرق وثائق السفارة والعبث بمحتوياتها.

واحتجت الكويت بشدة على اقتحام السفارة، وحملت إيران كامل المسؤولية، حيث تم احتجاز دبلوماسيين كويتيين يعملون في السفارة، وقام المتظاهرون بإنزال علم الكويت وإحراقه مع الشعارات الرسمية للدولة واعتقال الدبلوماسيين

1 سبتمبر 1987م:

هجوم إيراني على سفينة تجارية تابعة لشركة الملاحة العربية المتحدة تدعى (جبل علي) بينما كانت في رحلة عادية من خورفكان إلى دبي

4 سبتمبر 1987م:

إقدام إيران على إطلاق صاروخ على بعض المباني السكنية والمنشآت الصناعية الواقعة جنوب الكويت، حيث أدى انفجار هذا الصاروخ إلى إحداث أضرار في تلك المباني والمنشآت، وتبين أن الصاروخ من صنع صيني ويصل مداه من 80 إلى 100 ميل

15 أكتوبر 1987م:

إطلاق صاروخ إيراني على ناقلة نفط ليبيرية في المياه الإقليمية الكويتية أشعل حريقا، وقد حملت الكويت إيران مسؤولية الاعتداء على الناقلة، وهذه الناقلة تملكها شركة أمريكية

16 أكتوبر 1987م:

اعتداء إيراني بإطلاق صاروخ أصاب ناقلة النفط (سي أويل سيتي) التي ترفع العلم الأمريكي في المياه الإقليمية الكويتية، مما أدى إلى إصابة ربانها وسبعة عشر بحاراً من طاقمها بالإضافة إلى الأضرار المادية، وهذه الناقلة كانت تدعى (أم المرادم) سابقا، وكانت الكويت قد أعادت تسجيلها في الولايات المتحدة الأمريكية

22 أكتوبر 1987م:

اعتداء على الجزيرة الصناعية في الشعيبة

مركز المعلومات والدراسات في جريدة القبس، الكويت

ملحق (21)

الأسماء القديمة والجديدة للناقلات الكويتية التي أعيد تسجيلها، مع توضيح حمولتها بالطن، ونوع هذه الحمولة

التسجيل	الاسم القديم	الاسم الجديد	الحمولة	النوع
امريكي	الرقه	Bridgeton	401 000	حاملة بترول
امريكي	الفنطاس	Mideleton	290 00	نفط خام
امريكي	كاظمه	Townsend	295.000	نفط خام
امريكي	ام قصبه	Ocean City	80 000	منتجات
امريكي	ام مطربه	Chesapeake City	80 000	منتجات
امريكي	ام العيش	Surf City	[illegible]	منتجات
امريكي	ام المرادم	Sea Isle City	[illegible]	منتجات
أمريكي	غاز الكويت	Gas Queen	47,000	غاز
أمريكي	غاز الاحمدي	Gas Princess	47 000	غاز
أمريكي	غاز البرقان	Gas King	47 [illegible]	غاز
امريكي	غاز المناقيش	Gas Prince	47 000	[illegible]

عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة إنجازات إخفاقات وتحديات، الكويت، 1993م، الطبعة الثانية، ص 259

ملحق (22)

الإنتاج البترولي بآلاف الأطنان للأعوام 1950، 1960، 1970، 1975، 1980، 1981م للكويت وإيران والسعودية والعراق والعالم

الدولة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
الكويت	١٧٢٩٠	٨١٤٨٢	١٥٠٦٣٦	١٠٥٢٣٣	[illegible]	[illegible]
إيران	٣٢٢٥٩	٥٢٠٤٩	١٩١٤٩٦	٢٦٧٢٢٣	٧٣٦٦٧	٩٨٨٨
السعودية	٢٦٦٤٩	٦٤٥٢٠	١٨٨٤١٨	٣٥١٣٩٤	٤٩٥٨٩٨	[illegible]
العراق	٦٥٨٤	٤٧٥٦١	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
العالم	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

أحمد البار، التطورات في سوق البترول، (جدة: دار الصون للطباعة والنشر، 1986م)، الطبعة الأولى، ص 32

ملحق (23)

نسبة الصادرات النفطية في إجمالي صادرات الكويت والعراق والسعودية وإيران، ونسبة العائدات النفطية كمورد للدول الأربع 1967 – 1973م

الدولة	نسبة العائدات النفطية كمورد للحكومة (٪)		نسبة الصادرات النفطية من ضمن مجموع الصادرات (٪)	
	١٩٦٧	١٩٧٣	١٩٦٧	١٩٧٣
إيران	٤٩	٦٣	٩١	٩٢
العراق	٥٧	٧٤	٩٠	٩٢
الكويت	٨٧	٨٥	٩٧	٩٢
السعودية	٩٠	٩٣	٨٩	٩٩

ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006م)، ص 50.

ملحق (24)

رسالة من حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٩هـ

Kuwait - Iraq Frontier

حضرة سعيد الشيم الأفخم المحب العزيز المعتمد السياسي بالكويت المحترم

بعد السلام والتحية

نشير لمحادثتنا معكم يوم الثلاثاء الموافق ١٠/١/١٩٥٠ بخصوص تعيين الحدود بين بلادنا الكويت والمملكة العراقية ، ونرجو أن تتفضلوا بطلب من حكومة صاحب الجلالة البريطانية تحديد الحدود بأقرب فرصة ممكنة ، وإننا سنقدر لكم مساعيكم لطفكم ، هذا والباقي بخدمتكم .

في ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٩ الموافق ١١ يناير ١٩٥٠

Translation of letter No.[illegible] dated 11.1.50, from H.H. the Ruler of Kuwait, to the Political Agent, Kuwait.

--

After Compliments,

With reference to our verbal conversation on Tuesday the 10th January 1950 on the subject of the demarcation between our state and Iraq, we request you to ask H.M.'s Government to appoint the boundaries as early as possible. We shall never forget your efforts in this respect.

Usual Ending

? Copy to Residency & Eastern Dept

PA.

Richard Schofield and Gerald Blake (ed.), Arabian Boundaries 1853 1956, vol. 8: Kuwait - Iraq 1939-1957, (U.K: Archive Editions, 1988). pp. 298-299.

ملحق (25)

رسالة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي للمندوب السامي البريطاني بالعراق 21 يوليو 1932م (باللغة العربية)

مكتب رئاسة مجلس الوزراء

بغداد

مؤرخة في ٢١ يولية ١٩٣٢ م

سري

—

الرقم : ٢٩٤٤

عزيزي السير فرانسيس ،

أعتقد أن سعادتكم ستتفق معي في أن الوقت قد حان الآن إذا وجدت الرغبة لإعادة تأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت. لذا أطلب اتخاذ الإجراء الضروري للحصول على موافقة السلطة أو السلطات المختصة في الكويت على الوصف التالي للحدود الموجودة بين البلدين :

«من تقاطع وادي العوجا مع الباطن، ومنها في الاتجاه الشمالي عبر الباطن إلى نقطة تقع إلى الجنوب من صفوان، ومنها إلى الاتجاه الشرقي عبر جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تترك للعراق ، ومنها إلى حور الزبير وخور عبد الله وجزر وربة وبوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكة وعوهة وكبار وقرو وأم المرادم للكويت»

المخلص لكم ،

(التوقيع) نوري السعيد

تابع ملحق (25)

رسالة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي للمندوب السامي البريطاني بالعراق 21 يوليو 1932م (باللغة الإنجليزية)

رسالة من نوري السعيد ، رئيس الوزراء العراقي ، إلى السير فرنسيس همفريز ، المندوب السامي في العراق ، ٢١ يوليه ١٩٣٢

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT.

No. 3.—ARCHIVES. 280

(ARABIA) — September 8, 1932

CONFIDENTIAL — 278 — SECTION 3

E 4610/2369/91 — No. 1

Further Correspondence with the Colonial Office, August 25 to September 8

(1)

Nuri Pasha to Sir F. Humphrys

(Secret.)

Office of the Council of Ministers, Baghdad, July 21, 1932.

My dear Sir Francis,

I THINK your Excellency will agree that the time has now come when it is desirable to reaffirm the existing frontier between Iraq and Koweit.

I therefore request that the necessary action may be taken to obtain the agreement of the competent authority or authorities in Koweit to the following description of the existing frontier between the two countries:—

"From the intersection of the Wadi-el-Audja with the Batin and thence northwards along the Batin to a point just south of the latitude of Safwan; thence eastwards passing south of Safwan Wells, Jebel Sanam and Um Qasr leaving them to Iraq and so on to the junction of the Khor Zobeir with the Khor Abdullah. The islands of Warbah, Bubiyan, Maskan (or Mashjan), Failakah, Auhah, Kubbar, Qaru and Umm el Maradim appertain to Koweit."

Yours sincerely,

NURI SAID.

Public Records Office: F.O. 371-16006-E4610/2369/91

ملحق (26)

رسالة توفيق السويدي وزير الخارجية العراقية لنائب وزير الدولة للشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني السيد رابتلر 28 سبتمبر1938م (باللغة العربية)

فندق انجلترا

جنيف

28 سبتمبر 1938م

عزيزي السيد بتلر:

عندما تحدثت إليك وإلى اللورد لاورد في اليوم السابق حول أمور محتملة أرغب في مناقشتها في لندن، اتفقنا على أنه من المستحسن أن أقوم بإعداد مذكرة موجزة خاصة بكل مسألة على حده لتسهيل مناقشتها الأولية في لندن، وتمكين ممثل حكومة صاحب الجلالة من أن يقدم لي بقدر الإمكان ردوداً ثابتة حول كل مسألة بشكل مستقل

وأرفق بكم ست مذكرات شخصية موجزة خاصة بالمسائل التالية:

(1) حرس المطار، (2) ملكية الأراضي التي يشغلها ميناء البصرة، (3) الكويت، (4) فلسطين، (5) الإسكندرونة، (6) سوريا سوف تلاحظ أن هذه المذكرات موجزة للغاية ومقيدة بالمبادئ الجوهرية وذلك تيسيراً لمناقشتها فكل مسألة تمثل بطبيعة الحال موضوع مراسلات طويلة ومفصلة تعرفها جيداً الإدارات المختصة

اقترح أن تعتبروا هذه المذكرات الست جدولاً لأعمال محادثاتي في لندن.

المخلص

توفيق السويدي

تابع ملحق (26)

المذكرة رقم (3) الكويت

(1) تمثل الكويت مشكلة مزدوجة للعراق

أ- فلقد أصبحت مركزاً لعبور وتهريب الأسلحة.

ب- كما أنها تحجز وصول العراق إلى البحر المفتوح

(2) إن وزارة الخارجية صاحبة الجلالة تدرك من قبل المشكلة (أ). فلقد تسببت النشاطات المتمركزة في الكويت لسنوات عديدة في خسائر مالية كبيرة جداً للعراق من خلال فقدان العوائد الجمركية والإنفاق غير العادي على الإجراءات الوقائية وكذلك تسبب عبور الأسلحة في إعاقة المحافظة على النظام والأمن وخصوصاً في المناطق القبلية في فترات.

(3) أما بالنسبة للمشكلة (ب) فإن المنفذ الوحيد لوصول العراق إلى البحر هو شط العرب وتشعر حكومة العراقية أنه من الأهمية تأمين بديل وذلك للأسباب التالية

أ) أكد النزاع الأخير مع إيران عدم إمكانية الاعتماد على خط الشط، فإيران تتمتع بموقع يمكنها من إعاقته في أي وقت تشاء.

ب) يبدو أن الشط قد أصبح عرضة للاختناق بسبب تطور شركة الزيت الأنجلو- الإيرانية، وإذا حدث وإن اكتشف زيت في ولاية البصرة، فإنه من المحتمل حدوث تطورات مماثلة من حيث الحجم، وهذه يعني ألا تقتصر فقط على عبء زحمة شط العرب

ج) بعد استكمال قسم تل- كوشيك بغداد من خط السكة الحديد فإن

الحكومة تقترح مد الخط نحو أقصى الجنوب قدر الإمكان بهدف إنشاء خط ركاب سريع إلى الهند. كما أن الحكومة تشترك في الرأي مع مؤسسي خط سكة حديد بغداد الأصليين بأن خط النهاية ينبغي أن يكون على البحر وليس على شط العرب.

(4) كانت الكويت قبيل الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م قضاء من ولاية البصرة متمتعاً بالحكم الذاتي. وتعتبر الحكومة العراقية وريثة الحكومة العثمانية في ولايات الموصل وبغداد والبصرة، أنه يجب ضم الكويت للعراق بالطريقة المناسبة. فإذا حدث الدمج فإن العراق سوف يوافق على إبقاء الحكم الذاتي للكويت بضمان في شكل قانون تشريعي، ولكن بطبيعة الحال دون المساس بالسيادة العراقية.

(5) إذا ما وافقت حكومة صاحب الجلالة على ضم الكويت للعراق فإن المشكلتين المشار إليهما في الفقرة (٦) ستنحلان ذاتياً. وإذا لم توافق فإن الحل لكل منهما يجب أن يتم كل على حده.

(6) يمكن إيجاد حل لمشكلة التهريب وبعض الأسلحة غير المشروعة من خلال الطرق الثلاث التالية مرتبة بحسب درجة الفعالية:

أ) اتحاد جمركي بين العراق والكويت، تأخذ الكويت بموجبه مبلغاً سنوياً محدداً عوضاً عن عائداتها الجمركية.

ب) أن يمتد خط الحدود الشمالي للكويت من الغرب إلى الشرق عند خط العرض 29,35 درجة بدلاً من حوالي 30 درجة شمالاً كما هو حالياً، وذلك من أجل إعطاء الجهات الوقائية العراقية مساحة أكبر للقيام بأعمالها جنوبي الزبير والشعيبة والقرى الأخرى الواقعة جنوبي بحيرة حمار.

ج) إجراء عمليات وقائية.

(٧) أما ما يتعلق بمسألة المنفذ المباشر على البحر فإن هناك خيارين يتمثلان في إيجاد موقعين لميناء ومحطة ونهاية خط سكة الحديد على البحر وهما يستحقان البحث والدراسة.

أ)موقع مناسب يختار على خليج الكويت

ب) الامتداد الشرقي لخور عبد الله المسمى على الخريطة خور الزبير

إذا لقي الخيار الأول قبولاً فإنه يتعين على العراق استئجار موقع من الكويت لإنشاء ميناء على الخليج وشريط حدودي لخط سكة الحديد. أما الخيار الآخر فإنه يتطلب تعديلات طفيفة على الحدود في الطرف الشرقي، وما اقترحته في الفقرة (٦) البند (ب) سيكون أكثر من كاف لإعطاء مساحة كافية في أم قصر ـ الموقع المحتمل ـ ولترك كامل خور عبد الله داخل العراق. والحكومة العراقية إذ تنتظر البت في التحقيق والبحث المستفيض تود أن تؤكد لها حكومة صاحب الجلالة من حيث المبدأ شروعها في إقرار أحمد الخيارين.

تابع ملحق (26)

رسالة توفيق السويدي وزير الخارجية العراقية لنائب وزير الدولة للشؤون الخارجية في البرمان البريطاني السيد ر بطلر 28 سبتمبر 1938م (باللغة الإنجليزية)

رسالة من توفيق السويدي إلى ر . بطلر . نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية في البرلمان ٢٨ سبتمبر ١٩٣٨م .

[illegible] Hotel [illegible], GENEVA. 332

Sept. 28th 190

28th September, 1938.

Dear Mr. Butler,

When I spoke to you and to Lord De La Warr the other day about the various matters which I wish to discuss in London, we agreed that it would be convenient if I could prepare a short aide-memoire regarding each item, to facilitate preliminary consideration of them in London, and to enable the representative of His Majesty's Government to give me, as far as possible, concrete replies regarding each.

I now enclose six short personal aide-memoires regarding - (1) Aerodrome Guards, (2) the Ownership of the Lands occupied by the Port of Basra, (3) Kuwait, (4) Palestine (5) Alexandretta and (6) Syria. You will observe that these notes have been made as short as possible, and restricted to essential principles, to facilitate discussion. Each question has of course formed the subject of long and detailed correspondence, with which the competent Departments are familiar.

[illegible] suggest that these six aide-memoires might be suitably considered as the agenda of my conversations in London.

Yours sincerely

T. Suwaidy

R. A. Butler Esq. M.P.
Parliamentary Under Secretary
of State for Foreign Affairs
Hotel Carlton Park
GENEVA

NO. 8 – KOWEIT.

1. – Koweit presents a two-fold problem for Iraq:

(a) it has become an entrepot for extensive arms traffic and smuggling;

(b) it bars Iraq's access to the open sea.

2. – His Majesty's Foreign Office is already familiar with problem (a). The activities centred in Koweit have for many years caused grave financial loss to Iraq in the shape of loss of customs revenue and extraordinary expenditure on preventive measures. The arms traffic also gravely complicates the task of maintaining law and order, particularly in the tribal areas of the Euphrates.

3. – As regards (b), Iraq's only channel of access to the sea is at present the Shatt-el-Arab. The Iraqi Government feels that it is of vital importance to secure an alternative for the following reasons:

(a) the recent dispute with Iran has emphasized the vulnerability of the Shatt line: Iran is in a position to interrupt it at any time;

(b) the Shatt tends to become more and more congested with the development of the Anglo-Iranian Oil Company. If oil is discovered in the Basra Wilayet, developments of equal magnitude may be expected, and these must not be restricted by the Shatt-el-Arab bottle neck;

(c) after completion of the Tell-Kochek-Baghdad section of the railway, the Government proposes to extend the line as far south as possible with a view to inaugurating a fast passenger service to India, and shares the view of the original

promoters....

promoters of the Baghdad railway, that the terminus should be on the sea and not on the Shatt-el-Arab.

4. - Just before the War of 1914 - 1918, Koweit was an autonomous qadha of the Wilayat of Basra. The Iraqi Government, as the successor of the Ottoman Government in the Wilayets of Mosul, Baghdad and Basra, considers that Koweit should properly be incorporated in Iraq. If incorporation should take place, Iraq would agree to maintain the local autonomy of Koweit with a guarantee in the form of a special statute, but of course without prejudice to Iraqi sovereignty.

5. - If His Majesty's Government will agree to the incorporation of Koweit in Iraq, the two problems referred to in paragraph 1 will be automatically solved. If not, the solution of each must be found separately.

6. - Solution of the smuggling and arms-traffic problem must be sought by one of the three following methods, arranged in order of effectiveness:

(a) a Customs Union between Iraq and Koweit, Koweit to receive a fixed annual sum in lieu of its present customs revenue;

(b) the northern frontier line of Koweit to run from west to east at about lat. [illegible], instead of about [illegible] N. as at present, so as to give the Iraqi preventive services more space in which to operate south of Zubeir, Shaiba and other villages south of the Hammar Lake;

(c) combined preventive operations.

7. - As regards direct access to the sea, two alternative positions for a port and railway terminus suggest themselves

for....

for investigation:- 109

(a) a suitable site to be selected on Kuwait Bay;

(b) the inland extension of the Khor Abdullah, named on the map Khor Zubeir.

If the first alternative is found preferable, it would be necessary for Iraq to lease from Kuwait a site for a port on the Bay, and a corridor for the railway line. The second would involve a slight rectification of the frontier - that proposed under paragraph 6 (b) above would be more than ample - at the eastern end - so as to give sufficient room at Umm Qasr (a probable site) and leave the whole of the Khor Abdullah in Iraq. Pending further investigation the Iraqi Government would be glad to be assured that His Majesty's Government, in principle, would be disposed to consider favourably either alternative.

Public Records Office: F.O. 371-21858-E5688-1982-93.

ملحق (27)

عائدات الكويت والسعودية وإيران والعراق البترولية بملايين الدولارات 1956 – 1965م

السنة	الكويت	السعودية	إيران	العراق
١٩٥٦	٣١٠	٣٠٠	١٥٣	١٩٣
١٩٥٧	٣٢٨	٣٣٣	٢١٣	١٣٧
١٩٥٨	٤٢٥	٣١٠	٢٤٧	٢٢٤
١٩٥٩	٤٠٥	٣١٥	٢٦٣	٢٤٣
١٩٦٠	٤١٥	٣٥٥	٢٨٥	٢٦٦
١٩٦١	٤٦٤	٣٩٦	٣٠١	٢٦٦
١٩٦٢	٥٢٦	٤٤٦	٣٣٤	٢٦٧
١٩٦٣	٥٥٥	٤٨٩	٣٩٨	٣٠٨
١٩٦٤	٦٢٤	٥٥٢	٤٧٤	٣٥٣
١٩٦٥	٦٣٦	٦٢٩	٥٣٢	٣٨٦

راشد البراوي، حرب البترول في العالم، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968م)، الطبعة الأولى، ص 46.

ملحق (28)

اتفاقيـة الحـــدود العراقية – الكويتية 1963م

محضر مُتفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت

بغداد في 4 تشرين الأول عام 1963م

استجابة للرغبة التي يحس بها الطرفان في إزالة كل ما يشوب العلاقات بين البلدين، اجتمع الوفد الكويتي الرسمي الذي يزور الجمهورية العراقية بدعوة من رئيس وزرائها بالوفد العراقي، وذلك في بغداد في اليوم الرابع من شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام 1963م.

وكان الوفد العراقي يتألف من:

1- اللواء السيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء

2- الفريق الركن السيد صالح مهدي عماش وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة.

3- الدكتور محمود محمد الحمصي وزير التجارة.

4- السيد محمد كبارة وكيل وزارة الخارجية

وكان الوفد الكويتي يتألف من

1- سمو الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

2- سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة

3- سعادة السيد خليفة خالد الغنيم وزير التجارة

4- سعادة السفير عبد الرحمن العتيقي وكيل وزارة الخارجية

وقد أجريت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالود الأخوي والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسس المصالح المشتركة، وتأكيداً من الوفدين المجتمعين على رغبتهما الراسخة في توطيد العلاقات بما فيه خير البلدين بوحي من الأهداف العربية العليا.

وإيماناً بالحاجة إلى إصلاح ما ران على العلاقات العراقية الكويتية نتيجة موقف العهد القاسمي البائد تجاه الكويت قبل إشراق ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة.

ويقيناً بما يمليه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين، تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات، ينحسر عنها كل ظل لتلك الفجوة التي اصطنعها العهد السابق في العراق.

وانطلاقاً من إيمان الحكومتين بذاتية الأمة العربية وحتمية وحدتها، وبعد أن اطلع الجانب العراقي على بيان حكومة الكويت الذي ألقي بمجلس الأمة الكويتي بتاريخ 9 أبريل 1963م، والذي تضمن رغبة الكويت في العمل على إنهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا في الوقت المناسب.

اتفق الوفدان على ما يلي:

أولاً - تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 21 يوليو 1932م، والذي وافق عليها حاكم الكويت بكتابه المؤرخ 10 أغسطس 1932م.

ثانياً - تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين الشقيقين، يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

ثالثاً: تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين، وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

وتحقيقاً لذلك يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء، وإشهاداً على ذلك وقع كل من رئيسي الوفدين على هذا المحضر.

اللواء أحمد حسن البكر	صباح سالم الصباح
رئيس الوفد العراقي	رئيس الوفد الكويتي

عبد الله خليفة الغانم. أضواء على تاريخ العتوب (1671-1990م) آل خليفة وآل الصباح وآل سعود، ويليه غزو الكويت من التخطيط إلى التنفيذ - ملف خاص عن الكويت، 1996م، الطبعة الأولى، ص 453 - 454.

ملحق (29)

أسعار البترول والتغيير الذي طرأ عليها منذ اتفاقية طهران عام 1971م حتى تاريخ إنهاء حظر تصدير البترول عام 1974م

	اتفاقية طهران ٧١/٢/١٥	اتفاقية جنيف ٧٢/١/٢٠	اتفاقية طهران ٧٣/١/١	اتفاقية جنيف المعدلة ٧٣/٦/١	الإعلان الأول لدول الخليج حول الأسعار	الإعلان الثاني لدول الخليج حول الأسعار ٧٤/١/١	تخفيض من قبل بعض دول الخليج ٧٤/١١/١
العربي الخفيف	٢,١٨٠	٢,٥٩١	٢,٨٩٨	٥,١١٩	١١,٦٥١	١١,٣٥١	
العربي المتوسط	٢,٠٨٥	٢,٣٧٣	٢,٤٨٢	٢,٧٧٦	٤,٩٠٣	١١,٥٦١	١,١٦
العربي [redacted]	١,٩٦٠	٢,٢٣٩	٢,٣٤٥	٢,٦٢٣	٤,٦٢٣	١٠,٤٤١	١,٠٤٠

أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، (جدة دار عكاظ للطباعة والنشر، 1979م)، ص 191.

مصادر ومراجع

أولاً - الوثائق:

أ - الوثائق غير المنشورة:

- الوثائق العربية:

* مذكرة سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الكويت إلى كافة البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة الكويت بتاريخ الخامس من أكتوبر 1981م.

ب - الوثائق المنشورة

الوثائق العربية:

* اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والشركات المنبثقة عنها، (الكويت، الإدارة القانونية بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوبك"، 1983م)، الطبعة الثانية.
* بيان رسمي صادر عن الخارجية العراقية بتاريخ 26 يونيو 1961م، بشأن الاتفاق البريطاني الكويتي، محاضر اجتماعات دورة مجلس الجامعة العربية العادية رقم 35، (القاهرة: جامعة الدول العربية، د ت)
* بيان معالي ألقاه وزير المالية عبد الرحمن العتيقي أمام مجلس الأمة عن مشروع ميزانية السنة المالية 1976/ 1977م لدولة الكويت
* تقرير الأمين العام السنوي السادس 1399هـ- 1979م، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت
* وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام 1977م، فاطمة سعد الدين إعداد،

وإشراف بدر الدين عباس الخصوصي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربيه، (الكويت: جامعه الكويت، 1982م)، الطبعه الأولى

* وثائق نفطية، (الكويت. وزارة النفط، 2003م).

- الوثـائـق الأجنبية:

* Arabian Boundary Disputes Iraq- Kuwait 1941 992, Edited By: Richard Schofield (U.K Archive Editions, 1992), Volume 5

* Arabian Boundary Disputes, Saudi Arabia- Kuwait II, 1829- 1991, Edited by Richard Schofield, (UK Archive Editions 1992), Volume 10

* Arabian Boundary Disputes, Saudi Arabia Kuwait II, 1829- 1991, Edited by: Richard Schofield, (UK Archive Editions, 1992), Volume 11

* Arabian Boundaries 1853-1956 Edited by Richard Schofield and Gerald Blake Kuwait – Iraq 1939-1957 (UK Archive Editions, 1988) Volume 8.

* Arabian Geopolitics 3, Regional Documentary Studies, The Iraq-Kuwait Dispute, Evolution of the Iraq Kuwait International Boundary on Land and Sea: 1958 1993, Edited by Richard Schofield, (UK. Archive Editions, 1994), Volume 4.

* Arabian Geopolitics 3, Regional Documentary Studies, The Iraq-Kuwait Dispute, and the International Status of Kuwait, Part II 1914 1994, Edited by Richard Schofield (UK Archive Editions, 1994). Volume 6.

* Kuwait Political Agency Arabic Documents 1899- 1949, (UK Archive Editions, 1994), Volume 6.

* Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899- 1949, (U.K Archive Editions, 1994), Volume 9.

* Kuwait Political Agency, Arabic Documents 1899-1949, (UK. Archive Editions, 1994), Volume 11.

* Records of Kuwait 1961- 1965, (1962), Edited by Anita L.P. Burdett (UK. Archive Editions, 1997).

* Records of Kuwait 1961- 1965, (1963), Edited by: Anita L.P. Burdett, (U.K: Archive Editions, 1997)

* Records of Kuwait 1961- 1965 (1964) Edited by: Anita L.P. Burdett, (UK. Archive Editions, 1997).

* Records of Kuwait 1966- 1971, (1966) Edited by Anita L. P. Burdett, (U. K. Achieve Editions, 2003)

ثانياً: المؤلفات والدراسات:

أ- الكتب العربية:

* آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906- 1979م، سلسلة عالم المعرفة، رقم 250، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1999م).

* إبراهيم سعد الماجد، الملك فهد والقضايا الخارجية، (الرياض: دار المعراج الدولية للنشر، 2001م)، الطبعة الأولى

* إبراهيم سليمان المهنا، مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 21، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998م)، الطبعة الأولى.

* إبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة، (مؤسسة سجل العرب، د. ت).

* إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي - العدوان العراقي على الكويت، الأبعاد والنتائج العربية والدولية، (القاهرة. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،1996م)، الطبعة الأولى.

* إبراهيم ب. الخر، الكويت ماضيها وحاضرها، (بغداد. مطبعة الأديب، د.ت).

* إبراهيم نافع، القمة الكبرى. عاصمة الخليج، (القاهرة. مركز الأهرام للترجمة والنشر،1992م)

* أبو إسحاق محمد عرور، تاريخ العراق وصدام وكارثة الكويت، (القاهرة. شركة بدران للطبعة والنشر والتوزيع، 1991م)

* أحمد البار، التطورات في سوق البترول، (جدة. دار المعمون للطباعة والنشر، 1986م)، الطبعة الأولى.

* أحمد الشرباصي، أيام الكويت (القاهرة: دار الكتاب العربي، د. ت)

* أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، (جدة. دار عكاظ للطبعة والنشر، 1979م).

* أحمد عادل كمال، الكويت جزء من الجزيرة العربية لا توجد حقوق تاريخية للعراق في الكويت، (القاهرة. الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى

* أحمد عبد الله العلي وشوقي زيدان الجوهري، الكويت تاريخ وحضارة، 2002م

* أحمد فوزي، ثروب وحاب (القاهرة. دار الشرق الجديد، 1961م)، الطبعة الأولى

* أحمد فوزي، عبد السلام عارف سيرته. محاكمته. مصرعه، (بغداد. الدار العربية للنشر،1989م)، الطبعة الأولى

* أحمد الكواز: تحرير، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2004م)
* أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1750 - 1960م، (الكويت: ذات السلاسل،1984م)
* أحمد يوسف أحمد وأحمد بهاء الدين: تحرير، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، سلسلة المستقبلات العربية البديلة، رقم7، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985م).
* أديث و. أي. وآخرون، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتصوراته الداخلية 1915-1975م، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1989م)، الطبعة الأولى.
* أرتشيبالد هـ. ت. شيرهولم، الاتفاقية الأولى لامتياز النفط الكويتي سجل المفاوضات1911 - 1934م، ترجمة: حاتم عبد الغني، (الكويت: وزارة الإعلام)، 1975م.
* أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة، رقم 57، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م)
* أسامة الغزالي حرب، ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الثانية
* إسماعيل ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث 897هـ - 1400هـ (الرياض: دار المريخ، 1984م)
* أمينة جبوز، النفط الإيراني، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987م)

* أصغر جعفري ولداني، روابط العراق والكويت، (طهران: مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، 1990م)، ترجمة: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م.

* البكسي فسيليف، بترول الخليج والقضية العربية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1979م).

* أمين الريحاني، ملوك العرب رحلة في البلاد العربية، (بيروت: دار الريحاني، 1924م)

* ـــــــــ ملوك العرب، رحلة في البلاد العربية، (بيروت: دار الجيل، 1987م)، الطبعة الثامنة.

* أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت)

* أمين هويدي، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، (القاهرة: دار الشروق، 1991م)، الطبعة الأولى.

* أنتوني كوردسمان وإبراهام واجنر، دروس الحروب الحديثة: حرب الخليج، ترجمة وتعليق: محمد عبد الحليم أبو غزالة، 1997م.

* أنتوني. هـ. كوردسمان، بعد العاصفة التغيرات في التوازن العسكري بالشرق الأوسط، ترجمة وتقديم: محمد عبد الحليم أبو غزالة، (القاهرة: دار الهلال، د. ت)

* أنطون تسيشك، الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم، ترجمة: عبدالوهاب عبد العزيز، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965م).

* إيان سيمور، الأوابك أداة تعبير، ترجمة: عبد الوهاب الأمير، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوابك"، 1980م)

* أيمن نور، اغتيال الكويت، (القاهرة: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1990م)، الطبعة الثانية.
* البترول العربي، (القاهرة: إدارة شؤون البترول بجامعة الدول العربية، نوفمبر 1963م).
* ب. ج سلوت، نشأة الكويت، ترجمة: محمد سامي أنور، (الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003م)
* بدر خالد البدر، معركة الجهراء ما قبلها وما بعدها، (الكويت: مطابع دار القبس، 1980م)، الطبعة الأولى.
* بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (الكويت: ذات السلاسل، 1988م)، الطبعة الأولى.
* ______ . دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي1913-1961م، 1972م.
* بروس واطسون وآخران، الدروس العسكرية لحرب الخليج، ترجمة: محمود برهوم، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى.
* بشارة خضر، أوربا وبلدان الخليج العربية - الشركاء الأباعد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الثانية
* بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977م)
* بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000م)، الطبعة السابعة
* بوريس راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ترجمة: خضر زكريا، (بيروت: دار الفارابي،1974م).

* بيتر ر. أودل، النفط والقوة العالمية، خلفية أزمة النفط، ترجمة: راشد البراوي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م).

* بيتر ساليجر وإريك لوران، الملف السري لحرب الخليج، ترجمة: محمد مستجير، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991م).

* بيتر سلوجلت، العراق الحديث من الثورة إلى الدكتاتورية، ترجمة: مركز الدراسات والترجمة بالزهراء للإعلام العربي، مراجعة وتقديم: أحمد رائف، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1992م).

* بيير ساليجر وإريك لوران، حرب الخليج الملف السري، (بيروت: دار أوراق للتوزيع والنشر، ١٩٩١م)، الطبعة الأولى.

* عام السرري، حرب الـ 43 يوماً، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995م)، الطبعة الأولى.

* لمحة عن البترول في الوطن العربي، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1989م)، الطبعة الثانية.

* التنقيب عن البترول في الوطن العربي، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1996م)، الطبعة الثالثة.

* توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت: دار الكاتب العربي، 1969م)، الطبعة الأولى.

* توماس أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784 - 1975م، ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1985م)، الطبعة الأولى.

* توم مايبور، أسرار حرب الخليج، (بيروت: مؤسسة المعري، د.ت)

* جان فرنسوا بوديبو، إحدى وعشرون دولة لأمة عربية واحدة، ترجمة: خليل أحمد خليل، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 1993م)، الطبعة الأولى

* جبران شامية، آل سعود، (بيروت: دار الأبحاث والنشر، 1986م)

* ج. ج. لوريمر، دليل الخليج- القسم التاريخي، ترجمة: مركز الترجمة بديوان حاكم قطر، (قطر: مطابع العروبة، 1967م)

* جريمة غزو الكويت: أحداث ووثائق من يوم الغزو حتى يوم التحرير، (القاهرة: المركز الإعلامي الكويتي، 1991م)

* جمال زكريا قاسم، الخليج العربي- دراسة لتاريخ الإمارات 1914-1945م، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993م)

* ــــــــ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996م)، الطبعة الأولى

* جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط، (بيروت، 1972م)

* جورج شولتز، مذكرات جورج شولتز: اضطراب ونصر، ترجمة: محمد دبور وآخرين، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994م)

* جورج طعمة، النفط والعلاقات العربية والدولية، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1979م)

* جورج قرم، النفط العربي والقضية الفلسطينية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م)

* جورج لونزوسكي، البترول والدولة في الشرق الأوسط

* جون بولوك، الخليج، ترجمة: دعام موسى العطاونة، (لندن: مطبوعات دعام العطاونة، 1988م)، الطبعة الأولى

* جون. س. ولينكسون، حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، (القاهرة مكتبة مدبولي، 1994م)، الطبعة الثانية.

* جي. بي. كيلي. الحدود الشرقية للجزيرة العربية ترجمة خيري حماد، (بيروت. مكتبة الحياة، 1979م)

* حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، (بيروت بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000م)، الطبعة الأولى

* حافظ وهبة، شبه جزيرة العرب في القرن العشرين، (القاهرة، 1956م)

* حامد البياتي، أسرار انقلاب 8 شباط 1963م في العراق في الوثائق السرية البريطانية، (لندن دار الرواد للنشر، 1996م)

* الحرب على العراق: يوميات- وثائق- تقارير 1990 2005م، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م)، الطبعة الأولى

* حسن أغا وآخرون، بعض مسائل النفط والطاقة، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، رقم7، (لندن مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1982م)، الطبعة الأولى

* حسن التهامي ومحمد الطويل، معركة الحزام الذهبي الأول، 1990م

* حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، (الكويت المكتبة الأهلية، د.ت)

* حسن علي الإبراهيم وآخرون، جولة في السياسة الدولية، (الكويت. مؤسسة دار العلوم، 1978م)

* حسن علي الإبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982م)، الطبعة الأولى

* حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن- دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945م، سلسلة عالم المعرفة، رقم 202، (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر1995م).

* حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، (بيروت: مطابع دار الكتب، 1965م).

* حسين عبد الله، أسعار النفط: التصحيح عن آليات السوق، كراسات إستراتيجية، السنة15، العدد 154، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005م).

* ______، البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية،2003م).

* ______، مستقبل النفط العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م)، الطبعة الأولى.

* حسين فهمي، إستراتيجية البترول (لندن، المركز العربي للطباعة والنشر، 1981م).

* حقائق ومعلومات عن الكويت، (لندن: وحدة المعلومات الاقتصادية، ديسمبر 2004م)، ترجمة: السيد عيسوي أيوب، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004م)

* حمدان حمدان، الخليج بيننا... قطرة نفط بقطرة دم، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع،1993م)، الطبعة الأولى

* ______، عقود من الخيبات كيف وصلنا إلى هنا؟ (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع،1995م)، الطبعة الأولى

* خالد حمود السعدون، العلاقات بين نجد والكويت 1319- 1341هـ 1902-1992م، (الكويت: ذات السلاسل، 1990م)، الطبعة الثانية

* خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2000م).

* ـــــــــ، المملكة العربية السعودية: القائد والمسيرة، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، رقم 2، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999م)

* خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية- من منظور مختلف، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م)، الطبعة الثانية.

* خليل محسون، موسوعة الخليج العربي، (تاريخية- اقتصادية- عسكرية- مجلس التعاون الخليجي)، (بيروت: دار الصداقة العربية، 1997م)، الطبعة الأولى.

* خليل كنه، العراق: أمسه وغده، (بيروت: دار الريحاني للطباعة و النشر، 1966م).

* خميس الروكة، جغرافية العالم العربي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988م).

* خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيار، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م)

* دليل البترول العربي، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1965م).

* ذاكرة عربية للقرن 1900 – 2000م، (بيروت: المركز العربي للمعلومات، 2000م)، الطبعة الأولى.

* راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1953م).

* ـــــــــــ، حرب البترول في العالم، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1968م)، الطبعة الأولى.

* راشد عبد الله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت وعلاقاتها بالحكومة البريطانية والدول العربية، (القاهرة: دار العروبة، 1960م)

* راشد فريد الصانع وآخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003م)

* رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والطباعة، 1992م).

* رجاء عبد الملك، البترول والصدمات المركبة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991م).

* رضا هلال، الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة، (القاهرة: سينا للنشر، 1991م)، الطبعة الأولى.

* ـــــــــ، لعبة البترودولار: الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج، (القاهرة: سينا للنشر، 1992م)، الطبعة الأولى.

* رفعت سيد أحمد، مدافع ونيران: انفجار الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، 1991م)، الطبعة الأولى

* ر. م. بوريل، الخليج العربي، ترجمة: مكي حبيب المؤمن، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1967م).

* روبرت. ل. جيرمان، الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت 1965- 1977م، سيرة شخصية سياسية، (لندن: مركز لندن للدراسات العربية، د. ت)، ترجمة ونشر: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت، 2002م.

* روبرت ليسي، المملكة، ترجمة: دهام موسى العطاونة، (لندن، مطبوعات دهام موسى العطاونة، 1987م).

* روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية 1941- 1971م، ترجمة، علي فياض، (البصرة: مركز دراسات الخليج - جامعة البصرة، 1984م)

* ـــــــــ، مضيق هرمز، (بيروت: الحقيقة برس، 1988م).

* رياض نجيب الريس، رياح الشمال، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1997م)، الطبعة الرابعة

* ـــــــــ، صراعات الواحات والنفط - هموم الخليج العربية 1968- 1971م، (بيروت: مطبعة النهار، 1973م)، الطبعة الأولى.

* ـــــــــ، وثائق الخليج العربي 1968- 1971م طموحات الوحدة وهموم الاستقلال، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 2002م)، الطبعة الثالثة

* زاهية قدورة، شبه الجزيرة العربية كياناتها السياسية، (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، د. ت).

* زهير محمد جميل كتبي، الخليج بين خوف السيطرة وداء الموت، (القاهرة: وكالة الاهرام للإعلان، 1991م)، الطبعة الأولى

* ساعد العرابي الحارثي، الملك عبد العزيز رؤية عالمية، (موسكو، دار القسم للإعلام، 1998م)، الطبعة الثالثة.

* سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج العربي، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993م).

* سام هـ. شور وآخرون، نفط الشرق الأوسط والعالم العربي - الآمال والمشكلات، ترجمة: راشد البراوي، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1974م)

* سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، (بيروت: مكتبة بيسان، 1994م)، الطبعة الأولى.

* س. ستانلي، ج. ماليري، الكويت قبل النفط، مذكرات الطبيب في البحرين والكويت 1907- 1947م، ترجمة وتقديم محمد غانم الرميحي، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1997م)، الطبعة الثانية.

* سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية- منطقة الخليج، (الدوحة، 1977م).

* سمير أحمد عوض، الثروة المعدنية في العالم العربي: دراسة جيولوجية، (الرياض: دار المريخ، 1986م).

* سمير التنير، مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981م).

* سمير مسعود، الاقتصاد الخليجي وقصة العرب: الاستثمارات الأجنبية لأموال النفط العربي، (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1991م).

* السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك في الأمن القومي العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998م)، الطبعة الأولى.

* السيد عليوة، الملك فيصل والقضية الفلسطينية، (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، 1982م).

* سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات البترول، (جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع 1988م)، الطبعة الأولى.

* سيد نوفل، الأوضاع السياسية في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، 1961م).

* سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، (الكويت: ذات السلاسل، 1986م)، الطبعة الثانية.
* صقر محمد السويدان وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي 1949-1999م، (الكويت: حقوق محفوظة للمؤلفين، 1999م).
* صحب ذهب، البترول العربي الخام في السوق العالمية، (القاهرة: المطبعة العالمية،1969م).
* صالح عبد الكريم السعيد، الكويت في سنوات: أهم الأحداث والإنجازات والمشاريع الكويتية خلال القرن العشرين 1900- 2000م، (الكويت: دار غراس للنشر والتوزيع، 2002م)، الطبعة الأولى.
* صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة جغرافيا سياسية، سلسلة دراسات، رقم 272، (العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1981م)، الطبعة الثانية.
* صلاح سالم، حروب المنطقة العربية والموقف السياسي المصري، (القاهرة: دار الشروق،2001م)، الطبعة الأولى.
* صلاح سالم زرنوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية (النمط الوراثي - النمط الانقلابي - أنماط أخرى) 1950- 1985م، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1991م)، الطبعة الأولى.
* صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1973م).
* ــــــــ، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م).
* ــــــــ، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور

حديثة حتى أزمه1990 1991م، (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، 1991م)

* ـــــــــ، المشرق العربي المعاصر، (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية،1983م)، الطبعة الثانية.

* الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الطاقة في الوطن العربي، (الكويت "أوابك"، 1980م).

* طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي، (بغداد دار الرشيد للنشر، 1982م)

* طلال زيد عبد الله الزروق، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق دراسة حالة الغزو العراقي للكويت من خلال الوثائق الكويتية، (الكويت، 2003م).

* طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م)، الطبعة الثانية

* ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م).

* عادل الهواري، أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن، (الكويت، 1992م)، الطبعة الأولى

* عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993م)، الطبعة الأولى.

* عباس الطرابيلي، أزمة الخليج وإستراتيجية الأمن العربي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى

* عباس عبد اللطيف حاب، النفط وأساسياته، الطبعة الأولى، 2004م

* عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، (بيروت: دار النهار، 1997م)، الطبعة الأولى

* عبد الحكيم الطحاوي، الملك فيصل والعلاقات الخارجية السعودية، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2002م).

* عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي 1371 - 1401هـ/ 1951 - 1981م، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004م)، الطبعة الأولى.

* عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى.

* عبد الرحمن منيف، مبدأ المشاركة وتأميم النفط العربي، 1973م

* عبد الرحمن يوسف حرب، الخليج العربي والتطورات السياسية 1914 - 1971م، (الشارقة: دار الثقافة العربية، د.ت)

* عبد الرحيم عبد الهادي علي أبو طالب، أزمات العراق والكويت أبعادها ونتائجها، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1995م)

* عبد الرحيم محمد موسى الحمودي، الدبلوماسية والمراسيم السعودية: تاريخية - دبلوماسية - تنظيمية، الطبعة الأولى، 1990م

* عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة إنجازات - إخفاقات - تحديات، الطبعة الثانية، 1993م

* ______ ، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، الطبعة الثانية،1994م.

* عبد الستار محمد العلي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي الحاضر والمستقبل مشورات مركز دراسات الخليج العربي، رقم 82، شعبة الدراسات الاقتصادية، (البصرة جامعة البصرة، 1985م).

* عبد العزيز أحمد الخطيب، إعداد، النفط في الكويت- مقتطفات من جريدة الكويت اليوم1954- 1961م، تحرير ومراجعة حسن أبو العينين، (الكويت مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1998م)

* عبد العزيز مؤمنة، البترول والمستقبل العربي، سلسلة الكتاب السعودي، رقم 75، (جدة: دار تهامة، 1983م).

* عبد العزيز ميكل إعداد، النفط وتطور البلاد العربية، سلسلة التقارير الاقتصادية، رقم1، النفط العربي، (بيروت معهد الإنماء العربي 1976م)

* عبد العظيم رمضان، الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي، (القاهرة الزهراء للإعلام العربي، 1990م)

* ______ ، حرب الخليج في الميزان التاريخي، (القاهرة الزهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى

* عبدالله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، (الرياض، 1983م).

* ______، قضية الحدود في الخليج العربي، (القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1978م)

* ، مأساة العراق البداية والنهاية، (القاهرة: مؤسسة الطويجي للطباعة والنشر،2004م)

* عبد الله حمد محارب، وثائق لا تموت الحق الكويتي في مواجهة العدوان العراقي، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الأولى

* عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، (الكويت: مطبعة دار القبس، 1980م)، الطبعة الثانية

* ـــ ، من هنا بدأت الكويت، (دمشق: المطبعة العمومية، د.ت).

* عبد الله خليفة الشايجي، أضواء على تاريخ العتوب (1671- 1990م) آل خليفة وآل الصباح وآل سعود ويليه غزو الكويت من التخطيط إلى التنفيذ، ملف خاص عن الكويت، الطبعة الأولى، 1996م.

* عبد الله رلطه، أزمة الكويت عام 1961م- صفحات من تاريخ العلاقات العراقية الكويتية، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 1994م)، الطبعة الثانية

* عبد الله فؤاد ربيعي، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميين1919- 1939م وآثارها، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د. ت)

* عبد الله يعقوب بشارة وآخرون، دور مجلس التعاون ودون الحوار، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1997م).

* عبد الله يوسف الغنيم وآخرون: تصدير، الحشود العراقية على الحدود الكويتية، أكتوبر 1994م، دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية،1997م)، الطبعة الثانية.

* : إعداد، العدوان العراقي على الكويت، الحقيقة

ودراسة، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الثانية.

* ______ تقديم، الكويت في خرائط العالم: حقائق ووثائق، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1992م)، الطبعة الأولى

* ______ إشراف، الكويت وجوداً وحدوداً: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، 1991م)

* ______ إشراف، الكويت وجوداً وحدوداً: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، إعداد اللجنة العلمية لمشروع دراسة الوثائق الكويتية، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1991م)، الطبعة الثانية

* ______ إشراف ومراجعة، تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية: الأضرار البيئية والاقتصادية والجهود الكويتية في المحافظة للبيئة، إعداد مجموعة من المختصين، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995م)، الطبعة الأولى

* ______ إشراف ومراجعة، ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخية والإرادة الدولية، إعداد لجنة من المختصين، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الثالثة

* ______: تصدير، دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين- دراسة حالة الكويت والعراق، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995م).

* ______ تصدير، رؤية موضوعية وعلمية في اتهام العراق بسرقة نفطه، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، أكتوبر 2000م)

* ________: الكويت قراءة في الخرائط التاريخية، (الكويت مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الثانية.

* ________: تصدير، مشكلة الحدود بين دولة الكويت وجمهورية العراق، تطورها ووثائقها، (الكويت مركز البحوث والدراسات الكويتية، يناير 1999م).

* ________: تصدير، منافذ العراق البحرية، (الكويت مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994م)، الطبعة الأولى.

* عبدالمالك خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، (الكويت دار قرطاس للنشر، 1999م)، الطبعة الثانية.

* ________، الكويت والخليج العربي المعاصر أبحاث تاريخية، (الكويت مؤسسة الشراع العربي، 1992م)، الطبعة الأولى.

* عبد الحميد فريد وآخرون، النفط والأمن في الخليج العربي، (بيروت، مركز الدراسات العربية ودار الآفاق الجديدة، 1982م)، الطبعة الأولى.

* عبد المنعم الزيابيلي، الحوار بين الشمال والجنوب، (دمشق وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1981م).

* عبدالمنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م).

* ________، حرب الخليج والفكر العربي، دراسة نقدية لكتاب محمد حسنين هيكل حرب الخليج - أوهام القوة والنصر، (القاهرة دار الشروق، 1993م)، الطبعة الأولى.

* عبد المنعم محمد داود، القانون الدولي للبحار والمشكلات البحرية العربية، (الإسكندرية منشأة المعارف، 1991م)

* عبد الهادي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعسة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية و الدولية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995م)، الطبعة الأولى.

* عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، 1989م.

* عزام محجوب ومحمد النحال، حرب الخليج: البعد الاقتصادي والرهان الدولي، (تونس: مؤسسة عبد الكريم عبد الله، 1991م).

* عزيز محمد حبيب ونجيب محمد حبيب، الكويت ونهضتها الحديثة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1973م)

* عصام دراز، لماذا اختلفنا؟ الإسلاميون وحرب الخليج، (القاهرة: دار المنار الجديد، 1991م)، الطبعة الأولى.

* علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط: المخاطر و الفرص، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991م)، الطبعة الأولى

* ________، النفط و المصالح العربية، 1972- 1982م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1987م)

* علي صبيح مري، مجلس التعاون الخليجي: ثوابت الحاضر وتحديات المستقبل، (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، د.ت)

* علي عبد اللطيف حميدة، إعداد المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، ترجمة: يوسف عبد المعطي، تصدير: عبد الله يوسف الغنيم، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993م)

* علي كريم، عرس 8 شباط 1963م من حوار مفاهيمي إلى حوار الدم

مراجعات في ذاكرة طارق شفيق، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1999م)، الطبعة الأولى.

* علي ميرو، حرب الخليج أسرار ووثائق المؤامرة من التخطيط إلى التنفيذ، تقديم: صلاح منتصر، 1991م

* علي نعمة، خطوط الموجهة في الإستراتيجية القومية، (بيروت: دار أمواج، 1992م)

* عمر الحضرمي، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية، (الأردن: دار الفتح للنشر والتوزيع، 2002م)، الطبعة الأولى.

* عمرو كمال حمودة، منظمة الأوابك إلى أين؟ سلسلة الدراسات السياسية والإستراتيجية، رقم9، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، 1993م).

* عبد مسعود الجهني، صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، (الرياض: مركز الخليج للطاقة والدراسات الإستراتيجية، 2000م)، الطبعة الأولى.

* غازي القصيبي، أزمة الخليج محاولة للفهم، (لندن: دار الساقي، 1991م)

* غانم سلطان النجار، الغزو العراقي للكويت، قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، (الكويت: مطابع الوزان العالمية، 1994م)، الطبعة الأولى.

* ـــــــــــ، مدخل للتطور السياسي في الكويت، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1996م)، الطبعة الثانية.

* غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م دراسة في

العلاقات الدولية، (بيروت، معهد الإنماء العربي، 1980م)، الطبعة الأولى.

* جورجي بوندار فسكي، الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ترجمة: ماهر سلامة، (الكويت مركز البحوث والدراسات الكويتية،1994م).

* فتحي العفيفي، الخليج العربي، الصراعات السياسية وحروب التعبير الإستراتيجي، (القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003م)، الطبعة الأولى.

* ـــــــــ مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، دراسة تاريخية سياسية قانونية، ملف الخليج الإستراتيجي، رقم2، (القاهرة المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000م)

* فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية الوطن العربي، (الإسكندرية دار المعرفة الجامعية،2003م)

* فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، (الإسكندرية منشأة المعارف، د ت)

* فتوح عبد المحسن الخترش، الكويت وجاراتها، (الكويت ذات السلاسل، 2002م)، الطبعة الثانية

* فريد مساري المحيس، النفط في الكويت دراسة تحليلية شاملة، د ت، الطبعة الأولى.

* فريدون هويدا، سقوط الشاه، ترجمة أحمد الشاذلي، (القاهرة مكتبة مدبولي، 1994م).

* فصول من النزاع العراقي الإيراني، (إعداد دائرة الإعلام الخارجي بوزارة الثقافة والإعلام، يونيو 1983م)، الطبعة الثانية.

* ف. عبساييف وآخرون، الكويت والكويتيون في العالم المعاصر، (موسكو: أكاديمية العلوم الروسية، معهد الاستشراق، 2003م)

* فهد عبد الله السماري، أزمة الخليج العربي: دراسة في الخلفية التاريخية والعوامل السياسية، (الرياض: إصدارات المهرجان الوطني للتراث والثقافة، 1992م)، رقم 84 .

* قاسم سلام، البعث والوطن العربي، (باريس: منشورات العالم العربي، 1980م).

* قدري قلعجي، الخليج العربي، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992م)، الطبعة الثانية.

* ______، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).

* كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، سلسلة تاريخ المصريين، رقم 208، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م).

* كمال مجيد، النفط والأكراد: دراسة في العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، (لندن: دار الحكمة، 1997م)، الطبعة الثانية.

* كولين كامبل وآخرون، نهاية عصر البترول- التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 307، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 2004م)

* الكويت، الكتاب السنوي رقم 36، (الكويت: إدارة البحوث والترجمة بوزارة الإعلام، 2002م)

* لؤي بكر الطيار، أمن الخليج العربي، بحوث إستراتيجية، رقم 7، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1999م).

* نجيب عبد الستار، قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر 3200 ق م-1988م، (بيروت: دار المجتبى، 1989م)، الطبعة الأولى

* لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، (بيروت: دار الفارابي، 1985م)

* لولوة ناصر علي وآخران، التلوث النفطي في البيئة البحرية بدولة الكويت، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م)

* مارتا دوكس، أزمة الكويت العلاقات الكويتية العراقية 1961-1963م، (بيروت: دار النهار، 1973م).

* مارسيل سيل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة: حسن نافعة، سلسلة دراسات أزمة الخليج، رقم4، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع دار سعاد الصباح بالكويت والقاهرة، 1992م)، الطبعة الأولى.

* ماثيس دكوفسكي، الخليج العربي وخطط الدول الغربية، ترجمة حسان إسحق، (دمشق: مطابع ألف باء، 1988م)

* مايكل أ. بالمر، حراس الخليج تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي، 1833-1992م، ترجمة نبيل زكي، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995م)، الطبعة الأولى

* م. بروكس، البترول والاستعمار في الشرق، ترجمة محمود شلبي، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1956م)

* محجوب عبد الله، الحرب ورائحة النفط، الطبعة الأولى، 1994م

* محسن محمد، حرب البترول، المختصر لسرية لوزراء البترول العرب، كتاب الإذاعة والتلفزيون، (القاهرة: مجلة الإذاعة والتلفزيون، 1974م)

* محمد إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث 1949 1969م، (الأردن: وزارة الأوقاف، 1980م)

* محمد أحمد آل حامد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 16، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997م)

* محمد جابر الأنصاري وآخرون، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، الطبعة الأولى

* محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة، رقم 77، (البصرة: شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية بمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، 1984م)

* محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، 1956م).

* محمد حسن العيدروس، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 2002م).

* ــــــــــــــ، العلاقات العربية الإيرانية 1921 1971م، (الكويت: ذات السلاسل، 1985م)

* ــــــــــــــ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996م)، الطبعة الأولى.

* ـــــــــــــــ، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (الكويت: دار الكتاب الحديث،2002م).

* ـــــــــــــــ، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية، (الكويت دار الكتاب الحديث، 1999م)، الطبعة الأولى

* محمد الحسيني عبد العزيز، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، (الكويت ذات السلاسل، 1975م)، الطبعة الثانية.

* محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992م)، الطبعة الأولى

* محمد حليفة، من يهدد منطقة الخليج العربي، بغداد المكتبة الوطنية، 1983م)

* محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، (الكويت ذات السلاسل، 1988م)

* ـــــــــــــــ، الحدود وجهة نظر جغرافية وجيوستراتيجية، الحدود العراقية الكويتية الوجه لآخر لحرب الخليج المستمرة، (مركز الخليج للكتب، 1999م)

* محمد رضا فودة، الأمن القومي للخليج العربي، (باريس الصلاح للدراسات السياسية،1991م).

* محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م)، الطبعة الأولى

* محمد سليم العوا، العبث بالإسلام في أزمة الخليج، (القاهرة الزهراء للإعلام العربي،1990م).

* محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، رقم158، (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1992م).

* محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الوطن العربي: أرضه، سكانه، موارده، (القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1992م)، الطبعة السادسة.

* محمد العباسي، السفاح بين العراق الذبيح والكويت الجريح، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990م)، الطبعة الأولى.

* ________، من عاصفة الصحراء إلى أم الهزائم، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م).

* محمد عبد الله خالد العبد القادر، الحدود الكويتية العراقية: دراسة في الجغرافيا السياسية، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الأولى.

* محمد عتريس، معجم بلدان العالم، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2007م).

* محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي: جذوره التاريخية وأبعاده، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1984م).

* محمد عصفور، كارثة الخليج وأزمة الشرعية، (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1991م).

* محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، (بيروت: دار الجديد، 1995م).

* ________، الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1983م).

* ________، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، 52، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م).

* ________، قضايا خليجية، (دبي: مركز المعلومات والدراسات والبحوث، جريدة البيان، 1997م).

* محمد فاضل الجمالي، العراق الحديث آراء ومطالعات في شؤونه المصيرية، (بيروت، 1969م).

* محمد فهيم درويش، الشرعية الدولية وأزمة الخليج من الغزو إلى التحرير، (القاهرة: زهراء للإعلام العربي، 1991م)، الطبعة الأولى.

* محمد حسن شفير وصاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، 1969م).

* محمد متولي، حوض الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م).

* محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد: تحرير، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، جامعة الكويت، وزارة الإعلام، 1994م)

* محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها ومشكلاتها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001م)

* محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي- دراسة تاريخية سياسية 1971- 1980م، (القاهرة: دار المدني للطباعة والنشر، 2005م)، الطبعة الأولى.

* محمد مرسي عبد الله، دعوى العراق السياسية في الكويت في ضوء حقائق التاريخ والقانون الدولي، (الدوحة: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م)، الطبعة الأولى.

* محمد نايف عواد العمري، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961- 1973م، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م).

* محمد نصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر (الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، 1996م)

* ـــــ ، الكويت التاريخ- السياسة التحديث، (الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 2001م)، الطبعة الأولى.

* ـــــ، تحديث الخليج العربي، (الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 2000م)

* ـــــ دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، (الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، د ت)

* ـــــ ، قضايا سياسية معاصرة، (الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 1997م).

* محمد يوسف حسن تقديم، معجم النفط، (القاهرة مجمع اللغة العربية، 1992م)

* محمد يوسف عدوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، (الكويت جامعة الكويت، 1982م)، الطبعة الأولى.

* محمود السيد، الخليج العربي. الدول والإمارات، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2003م).

* محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،1981م) الطبعة الثالثة.

* مرزوق يوسف الغنيم وآخرون، خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية.. إحدى جرائم العدوان العراقي، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004م)، الطبعة الثالثة.

* مريم جويس، الكويت 1945 1996م رؤية بحيرية أمريكية، ترجمة

مجيد عصفور، (بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م)، الطبعة الأولى.

* مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، بيروت: الشركة العالمية للموسوعات،2004م).

* مسيرة 25 عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة، كتاب تذكاري بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي للعيد الوطني، 25 فبراير1968م، (الكويت: إدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية "كونا")

* مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار، (لندن: دار الساقي، 1999م)

* مصطفى رمضان، المسلمون في آسيا الوسطى وإيران، (القاهرة: دار أبو المجد، 1994م)

* مصطفى طلاس إشراف، حرب الخليج (غزو الكويت وتحريرها)، إعداد مجموعة من الباحثين، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1992م)

* مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، دراسة وثائقية في التاريخ الدولي، (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة،1985م)

* مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبد الإله النعيمي، (لندن: دار الساقي، 2002م)، الطبعة الأولى

* مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938 - 1971م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م)، الطبعة الثانية

* ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941- 1958م، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م)

* مي محمد حمد آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000م)، الطبعة الأولى

* مناع القطان، حرب الخليج في ميزان الفقه الإسلامي، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991م).

* ميمونة خليفة العذبي الصباح، الكويت في الاتفاقية الإنجليزية التركية لعام 1913م، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم 54، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1992م)

* ـــــــ الكويت في ظل الحماية البريطانية القرن العشرين، سلسلة تاريخ الكويت، (الكويت: مطابع الوطن، 2000م)، الطبعة الثالثة

* ـــــــ نمو الكويت الاقتصادي وأهم عوامله خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، 1987م).

* نبيل أ. شاروبي، البلدان العربية البترول ومشاكل الاستقلال الاقتصادي، (موسكو: وكالة نوفوستي للنشر، 1973م).

* نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914- 1939م، 1973م

* نجلاء عز الدين، العالم العربي، (القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1962م)، الطبعة الثانية.

* نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982م، الطبعة الثانية

* نصر السيد نصر، محاضرات في جغرافية البترول العربي، (القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، 1968م).
* نفط الكويت حقائق وأرقام، 2004م، (الكويت وزارة الطاقة النفط، 2004م)
* نور الدين الحبيب حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971م، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م)، الطبعة الأولى.
* هري سانت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، ترجمة عوض البدري، (الرياض مكتبة العبيكان، 2000م)
* هاني حبيب، النفط استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً وتنموياً مصدر الثروة والطاقة والأزمات خيار عربي، (بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006م)، الطبعة الأولى.
* هداية سلطان السالم، أحمد الجابر رائد النهضة الحديثة في الكويت دراسة تاريخية، د.ت.
* وزارة التخطيط، إصداء العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000م)، الطبعة الرابعة
* وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، (لندن رياض الريس للكتب والنشر، 1991م).
* وهيب عبد الفتاح صوفي وعدنان عبد الفتاح صوفي، المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج نموذج لدراسة إدارة الأزمة، (بيروت، دار الساقي، 1993م)، الطبعة الأولى.
* يحيى الجمل، النظام الدستوري في الكويت، (الكويت جامعة الكويت، 1971م)

* يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، (دمشق: مكتبة العلم والإيمان، 1996م)

* ـــــــــــ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية- البعد الاقتصادي لأمن الخليج العربي، سلسلة قضايا دولية وإقليمية، رقم 4، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997م)، الطبعة الأولى.

* ـــــــــــ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية ودراسة قانونية سياسية اقتصادية، (الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، 1988م)، الطبعة الثانية

* يسري الجوهري، جغرافية دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001م)

* يعقوب عبد العزيز الرشيد، الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ، (بيروت، 1963م)

* يعقوب يوسف الغنيم، الكويت بوابة الصحراء، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية،1998م)

* ـــــــــــ، الكويت 1950م، (الكويت: مكتبة الأمل، 2004م)

* ـــــــــــ، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004م)

* ـــــــــــ، من أين جاء الاسم؟ الكويت وعبد الكريم قاسم، (الكويت: مكتبة الأمل،2001م).

* يونان لبيب رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005م)، 371

ب - البحوث والمقالات والتقارير العربية*

* إبراهيم إبراهيم، مشاكل الطاقة في الأقطار العربية المصدرة للبترول، النفط والتعاون العربي، المجلد 9، العدد 4، (الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك - 1983م)

* إبراهيم محمد شهداد، ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م من واقع الوثائق البريطانية، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد 15، السنة الخامسة، 1992م.

* أحمد إبراهيم، محددات وأهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، (القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م).

* أحمد زكريا الشلق، الوضع الدولي للكويت منذ اتفاقية الحماية وحتى الاتفاقية البريطانية العثمانية عام 1913م، بحث ضمن بحوث كتاب (الكويت من الإمارة إلى الدولة دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية)، تحرير أحمد الرشيدي، (القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بالاشتراك مع دار سعاد الصباح بالكويت والقاهرة، 1993م)

* أحمد السعدي، هل من الممكن قيام عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الأوروبية؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 187، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1994م)

* أحمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية: ماضٍ متذبذب ومستقبل مرهون بالعلاقات السياسية، بحث ضمن بحوث كتاب العلاقات العربية الإيرانية، تحرير جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م)

* أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 207، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 1996م)

* أسامة عبد الرحمن، مجلس التعاون الخليجي توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط؟، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 1997م).

* أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد إدريس، الأمن والصراع في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 62، (القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1980م)

* أميرة قطب، العلاقات الإيرانية الخليجية، جريدة صوت الشعب الإلكترونية، 2فبراير2005م.

* المواد الأولية وإستراتيجية البلدان الصناعية العربية مثال النفط، سلسلة التقارير الاقتصادية، رقم 3، النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976م)، الطبعة الأولى.

* أنس فيصل الحجي، أبو النفط، جريدة الوطن، السعودية، 3 يناير2003م

* بدر أحمد عبد العاطي، إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 104، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أبريل١٩٩١م)

* بول ستيفنز، الخليج والطاقة العالمية: دروس من الماضي، ترجمة: جميل حماد، بحث ضمن بحوث كتاب الطاقة في الخليج . . تحديات وتهديدات، تقديم: جمال سند السويدي، (أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997م)، الطبعة الأولى

* بيرتز ينلد الامتيازات النفطية الأولى، قضايا عربية، العدد 5، السنة الثانية، بيروت، مايو1981م.

* برويز محتهد زاده، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، مجلة المستقبل العربي، العدد 206، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 4/ 1996م).

* جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، مجلة المستقبل العربي، العدد 202، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1995م)

* جاسم محمد يوسف كرم، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 111، السنة29، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، أكتوبر2003م).

* جمال زكريا قاسم، الأزمة العراقية الكويتية: رؤية تاريخية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد خاص، السنة 17، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت،1992م)

* ______، تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 48، السنة12، (الكويت: مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت، صيف 1994م).

* ______، العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية1925 - 1979م، بحث ضمن بحوث كتاب العلاقات العربية الإيرانية، تحرير: جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م)

* ______، قضايا الحدود والأمن القومي العربي: المشرق العربي، بحث ضمن بحوث كتاب: الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993م)

* ـــــــــ، المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس، 1969م

* ـــــــ، مجلس التعاون الخليجي: دوافع تأسيسه وواقعه الدولي والإقليمي والعربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت: جامعة الكويت، نوفمبر1993م)، المجلد الأول.

* ـــــــــ، موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الأحساء، المجلة التاريخية المصرية، المجلد17، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1970م

* جودت بهجت وحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: رهانات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد 211، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1996م).

* جيمس بيل، الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج: مستقبل التوتر، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب: إيران والخليج .. البحث عن الاستقرار، إعداد: جمال سند السويدي، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، الطبعة الأولى

* حامد حافظ العبد الله، العلاقات الكويتية الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التحول، مجلة المستقبل العربي، العدد 213، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1996م).

* حسن أبو طالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد102، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1990م)

* حسن عبد الله جوهر، مستقبل سياسة الكويت الخارجية: معضلة الترتيبات

الأمنية المصرية، المؤتمر العلمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 2-6 أبريل 1994م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد الأول، الآثار السياسية والاقتصادية.

* حسن العلكيم، مسألة الأمن في الخليج: رؤية قومية، مجلة الوحدة، العدد 53، (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، فبراير 1989م).

* حسن نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، بحث ضمن بحوث كتاب الغزو العراقي للكويت: المقدمات- الوقائع وردود الفعل- التداعيات، سلسلة عالم المعرفة، رقم 195، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1995م)

* حسين إبراهيم العطار، البترول وأثره في العلاقات الإيرانية الخليجية، مجلة شؤون خليجية، العدد الرابع، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أبريل 1999م)

* حسن عبد الله، أسعار البترول وقفزة الضفدع، جريدة الأهرام، مصر، 4 سبتمبر 2004م

* ______، حرب أكتوبر والسيادة الوطنية على البترول، جريدة الأهرام، مصر، 9 أكتوبر 2007م.

* ريتشارد سكوفيلد، الكويت والعراق: الادعاءات التاريخية والنزاعات الإقليمية، تقرير تم جمعه لصالح برنامج الشرق الأوسط التابع للمعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية، ترجمة مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1993م.

* ______، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والأراضي، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998م)، الطبعة الأولى.

* سعد أبو دية، العراق والكويت ما بين أزمة 1961م وأزمة 1990م، جريدة الدستور، الأردن، 8 أغسطس 1990م.

* سليم نصار، العملية التي تأخرت ثلاثين سنة، جريدة الحياة، لندن، 7 أغسطس1990م.

* سليمان ماجد الشاهين، الكويت وعادة تسجيل انفلات النفط إبان الحرب العراقية الإيرانية، مجلة التعاون، السنة الخامسة، العدد 18، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يونيو 1990م).

* شفيق ناظم الغبرا، الخليج ودول الجوار (حالة الكويت والعراق)، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب إيران ومجلس التعاون، (الكويت: دار قرطاس، 1997م)

* ـــــــ، الكويت والعراق: قصة الحدود، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 56، (الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 1997م)

* شمة محمد خالد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 246، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1999م)

* صلاح العقاد، مجلس التعاون الخليجي في إطاره الإقليمي والدولي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الندوة العلمية الرابعة بعنوان مجلس التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، المجلد الثاني، (جامعة الكويت، نوفمبر 1993م)

* ـــــــ، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يونيو 1973م)

* طارق الشيخ، البترول يشكل السياسات الخارجية، جريدة الأهرام، مصر، 37 ديسمبر 2002م.

* عايد المنع، العدوان العراقي على الكويت وموقف العربية المتدهصة، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل العلاقات العربية العربية بعد تحرير الكويت، (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1998م)

* عباس الطرابيلي، في يوم مقتل الحسين قتلوا الكويت، جريدة الوفد، مصر، 5 أغسطس 1990م.

* عبد الجليل زيد مرهون، مجلس التعاون الخليجي ومشروع النظام الإقليمي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 11، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، أغسطس1992م)

* ــــــــــــــ، مفهوم الأمن لنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، العدد50، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، مارس1996م)

* ــــــــــــــ، نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 12، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، أكتوبر1992م).

* عبد الخالق عبد الله، العلاقات العربية الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1996م)

* ــــــــ، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، السنة 29، العدد114، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 1993م)

* ــــــــ، النفط والنظام الإقليمي الخليجي، مجلة المستقبل

العربي، العدد 181، السنة16، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1994م).

* عبد الرؤوف عز الدين، البترول العربي والسياسية الدولية، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب النفط والعلوم السياسية، إعداد مجموعة من الباحثين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م)

* عبد القادر معاشو، النفط في العلاقات الدولية، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب محاضرات في الإعلام البترولي، تقديم علي أحمد عتيقة (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 1985م)

* عبد الله الشارقة، بين الكويت والشطوط: من برود التذمر إلى حماس التحسر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد الثالث، (الكويت: جامعة الكويت: خريف 1998م).

* عبيد الله مشعل العمري، أمن الخليج العربي- دراسة في الأسباب والمعطيات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، السنة 21، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، خريف 1996م)

* ______، نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، المجلد 24، (الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، صيف1996م).

* عبد المالك خلف التميمي، العلاقات الكويتية العراقية من 1921 إلى 1990م، سلسلة عالم المعرفة، رقم 195، ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت المقدمات الوقائع وردود الفعل - التداعيات، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1995م)

* ______، أمراض العصر النفطي، سلسلة مقالات ماذا فعل النفط

س؟، رقم١٥، مجلة الكويت، العدد 264، (الكويت: وزارة الإعلام، أكتوبر 2005م)

* عفيفة حسين أفندي، الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة 1946 – 1961م، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب الكويت من الإمارة إلى الدولة: دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية، تحرير: أحمد الرشيدي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة بالاشتراك مع دار سعاد الصباح بالكويت والقاهرة، 1993م)، الطبعة الأولى.

* علا عبد العزيز أبو زيد، المنظور الإيراني لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية، بحث ضمن بحوث كتاب: مصر وأمن الخليج بعد الحرب، تحرير: مصطفى علوي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994م)، الطبعة الأولى.

* علي خليفة الكواري، صناعة النفط في الخليج العربي قصة الشركة والامتلاك الوطني، مجلة الكويت، العدد 27، نوفمبر 1984م.

* علي رضي حسين، وكالة الطاقة الدولية ومستقبل أسعار النفط، شؤون خليجية، العدد الثامن، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أغسطس 1999م).

* علي نصفي، الغزو العراقي للكويت والادعاءات المعلنة والأسباب الحقيقية، مجلة المجالس، الكويت، العدد 702، 22 فبراير 1992م.

* عماد جاد، دول الخليج والغزو العراقي: حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م).

* عمر إبراهيم الخطيب، الانتماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون

لدول الخليج العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 13، العدد الرابع، (الكويت: جامعة الكويت، شتاء 1985م).

* عمر الشافعي، آفاق الدور الإيراني، أوراق الشرق الأوسط (الخليج العربي والشرق الأوسط)، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، يوليو 1991م).

* غانم سلطان أمان وفتحي عبد الله ئياص، الآثار الاقتصادية للغزو العراقي للكويت: دراسة مسحية تحليلية، حولية كلية الآداب، رقم 19، الرسالة 130، (الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 1999م)

* غانم سلطان، الأبعاد الجغرافية للغزو العراقي للكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، السنة 21، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، خريف 1996م)

* كمال حمدان (إعداد)، التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام 1973م، سلسلة التقارير الاقتصادية، رقم 2، النفط العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976م)

* كمال عبد الحميد، هدف بريطانيا من أزمة الكويت، مجلة المصور، القاهرة، 13 يوليو 1961م.

* مجلة الاتحاد، نظرة إلى دور إيران في الخليج العربي، (الكويت: الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، مارس 1976م).

* محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية إلى البراجماتية والاعتدال، بحث ضمن بحوث كتاب إيران والخليج البحث عن الاستقرار، إعداد جمال سند السويدي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996م)، الطبعة الأولى

* محمد براهيم راشد، أهمية ترشيد استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، السنة الثامنة، العدد 30، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يونيو 1993م).

* محمد الأطرش، أزمة الخليج. جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، مجلة المستقبل العربي، العدد 155، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1992م)

* محمد خليفة، اتفاقية الحدود السعودية الكويتية نموذج لحل الخلافات بين الأشقاء، مجلة شؤون خليجية، العدد39، المجلد العشرين، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، أغسطس2004م)

* محمد صبحي، الحدود والموارد الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1993م).

* محمد عبد الغني سعودي، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 20، السنة5، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، أكتوبر 1979م)

* ــــــــــــ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي مقوماته - تجاربه- معوقاته، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 70، السنة 18، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، يوليو 1993م)

* محمد غانم الرميحي، الخليج في النصف الثاني من التسعينات وفاق أم صراع؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 1994م)

* ــــــــــ، الناصرية في الخليج العربي، الثقافة العربية، العدد 12، السنة الأولى، (ليبيا، أكتوبر 1971م).

- محمد مصطفى شحاتة، حدود السعودية مع دول الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1993م).
- محمد يوسف علوان، مبدأ السيادة على الأسعار، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الرابع، (الكويت: جامعة الكويت، أكتوبر 1975م).
- مدحت أحمد حماد، تحرير قضايا إيرانية، العدد الثاني، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي، (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، 2002م).
- ميشيل نوفل، إيران: القيمة الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، فبراير 1996م)
- ميمونة خليفة العذبي الصباح، الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في تاريخ الكويت الحديث، مجلة دراسات الخليج والجزيرة، السنة 17، عدد خاص، (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مايو 1992م)
- ـــــــ، تأسيس الكويت الحديثة: الأدلة والمواثيق، محاضرة منشورة في سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، العدد 36، السنة 9، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2005م، (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت).
- ـــــــ، تاريخ الأطماع العراقية في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 74، السنة 19، المجلد الأول من بحوث مؤتمر العلمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، (الكويت: جامعة الكويت، يونيو 1994م)

* ــــــــــ، ملك عبد العزيز آل سعود وثروت منطقة محايدة كويتية سعودية، دراسة وثائقية، مجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 29، (الكويت: جامعة الكويت، 1988م)

* سيد الأصفهاني، عرض ومراجعة كتاب Enver M. Koury, Oil and Geo-politics in the Persian Gulf Area، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الأول، (الكويت: جامعة الكويت، يناير 1975م

* ــــــــــ، يوميات حرب العراقية الإيرانية الجذور التاريخية، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يوليو 1986م)

* نصير عروري، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الأولى، العدد الأول، (الكويت: جامعة الكويت، يناير 1975م).

* هانيء رسلان، التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد103، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير 1991م)

* هند مصطفى، تقرير حول ندوة الاقتصاديات العربية وتحدي انخفاض أسعار النفط المنعقدة بالقاهرة في 26، 27 مايو 1999م، مجلة شؤون خليجية، العدد السابع، المجلد الأول، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، يوليو 1999م)

* هوشنج أمير أحمدي، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد4، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996م)، الطبعة الأولى

* هيفاء حمد المشاري، اتفاقية الحدود البحرية الموقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، (الكويت مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت)، العدد15، السنة الرابعة.

* وليد إلياس مارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، السنة 25، العدد 96، (القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أبريل 1989م)

* يوناد لبيب رزق، الحدود العراقية الكويتية الصمم الذي تفجر، جريدة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، 13 مارس 1991م

جـ - الكتب الأجنبية:

* Aarts,Paul. The Arab Oil Weapon. (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1999), First Edition.

* Abu Hakima, Ahmad Mustafa. The Modern History of Kuwait 1750-1965, (London: Luzac Co. Ltd, 1983), First Edition.

* Agwani, M.S. Politics in the Gulf, (New Delhi, Vikas Publishing House, W.D)

* Al tong, M.A. The Expanding Role of KNPC in the Oil Business, (Munchen, W.D)

* Al Baharna, Husain M. The Legal Status of the Gulf States. A Study of Their Treaty Relations and Their International Problems, (Manchester, Manchester University Press, 1968)

* Al Bassam, Anne. Foot Steps in the Sand. Kuwait and her Neighbours 1700 To2003. (Kuwait: The Kuwait Book Shop Co. LTD, 2004), First Edition.

* Al Damkhi, Ali Mohammed. Invasion. Saddam Hussein's Reign of Terror in Kuwait, (London: Center for Kuwait Research and Advertising Co.LTD,1992)

* Al Dekhayel, Abdul- Karim. Kuwait Oil, State and Political Legitimating, (UK: Ithaca Press, 2000), First Edition.

* Al Ebraheem, Hassan Ali. Kuwait and the Gulf. States. Small States and the International System, London, Croom Helm, 1984)

* ____________, Kuwait. A Political Study, (Kuwait: Kuwait University, 1975).

* Al Hakim, Hassan Hamdan. The GCC States in an Unstable World. Foreign Policy Dilemmas of Small States, (London: Al Saqi Books,1994)

* Al- Sabah, Y S F. The Oil Economy of Kuwait, (London, Kegan Paul International Ltd, 1980), First Edition

* Afaolmolki Nozar. The Persian Gulf Region in the Twenty First Century Stability and Change (New York University Press Of America, 1996)

* Alvin J. The Persian Gulf States (London: John Hopkins University Press 1980)

* American Petroleum Institute, Petroleum Facts and Figures (New York 1959)

* Amin S H. Political and Strategic Issues in the Persian- Arabian Gulf (Scotland: Royston Limited, 1984)

* Arab Oil and Gas Directory (Paris: Arab Petroleum Research Center, 2002)

* Assiri Abdul Reda. Kuwait's Foreign Policy City State in World Politics (San Francisco: Westview Press 1990)

* Bialer Uri. Oil and the Arab-Israeli Conflict 1948- 1963,(Great Britain Macmillan Press Ltd., 1999), First Edition

* Bakhtiari, Bahman. Parliamentary Politics in Revolutionary Iran The Institutionalization of Factional Politics (U.S.A: Florida University Press, 1996).

* Blair, John M. The Control of Oil, (New York: Pantheon Books, 1976)

* Bromley Simon. American Hegemony and World Oil (Cambridge Polity Press,1991), First Edition.

* Chanchreek, K L. The Gulf War A Global Crisis: Causes and Future Effects (Delhi: H K Publishers And Distributor 1991)

* Chisholm, A. H T. The First Kuwait Oil Concession, (London: Frank Cass, 1975).

* Cordesman, Anthony- H Kuwait: Recovery and Security after the Gulf War (New York Westview Press, 997).

* Corm Georges. Le Proche-Orient Eclate Série Histoire Contemporaine, (Paris La Decouverte Maspero, 1983)

* Creighton, John Oil in Troubled Waters Gulf War 980- 1991, (London. Echoes 1992)

* Crystal Jill Kuwait The Transmission of an Oil State, New York Westview Press ,992)

* Oil and Politics in the Gulf Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar (Cambridge: Cambridge University Press, 990)

* Dann, Uriel Iraq under Qassem a Political History 1958 1963 (New York: Praeger, 1989)

* Dickson Richard. Kuwait and Her Neighbours (London A len & Unwin, 1956)

* Dickson, Violet Forty Years in Kuwait (London Allen & Unwin, 971)

* Ehteshami Anoushiravan et al, War and Peace in the Gulf Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s, UK, Ithaca Press 1991,.

* El al, Abdel Rahim Ahmed The Legendary Claims of Iraq Historical Rights in the State of Kuwait, Cairo: Kuwait Information Centre 1990).

* Energy Statistics Yearbook 1982, United Nations, (New York, United Nations), 1986.

* Fallon, Nicholas Middle East Oil Money and Its Future Expenditure, (UK Trotman LTD 1975 , First Published.

* Farnie, D A East and West of Suez (Oxford, Oxford University Press,1998)

* Finnie David H Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq,(London I.B Tauris co. Ltd, 1992)

* Fowler, David & Gwilym Roberts Built by Oil, (London. Ithaca Press,1995)

* Freedman, Robert O. Moscow and the Middle East Soviet Policy in the Invasion of Afghanistan, (Cambridge Cambridge University Press,1991)

* Gause III, Gregory F Oil Monarchies, Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (New York Council of Foreign Relations Press, 1944)

* Ghali, Boutros Boutros (Introducer) The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict 1990- 1996, (New York, Department of Public Information- United Nations, 1996), First Edition

* Gilbar Gad G The Middle East Oil Decade and Beyond (London, Frank Cass, 1997)

* Gulf Cooperation Council: Search for Security in the Persian Gulf (Michigan. UMI Dissertation Services 1985)

* Gulshen Dietl. Strategic Implication for The Gulf Region, Research in: The Gulf Crises, Edited by A H Abidi et al New Delhi, 1991)

* Haladay, Fred Arabia without Sultans (London. Al Saqi Books 2002) Second Published

* _____, The Iranian Revolution in the International Affairs Program and Practice (London Croom Helm, N D)

* Hamley, Donald The Trucial States (London George Allen and Unwin 1970)

* Hassan, Hamdi A. The Iraqi Invasion of Kuwait. Religion, Identity and Otherness in the Analysis of War and Conflict, (Virginia: Pluto Press 1999), First Edition.

* Hay, Rupert. The Persian Gulf States. (Washington: The Middle East Institute, 1959)

* Hiro, Dilip. The Longest War: the Iran- Iraq Military Conflict. (New York: Routledge 1990)

* Hussein, Sumyeh. U.S. Policy in the Gulf 1968- 1977 Aftermath of British Withdrawal, (London: Ithaca Press, 1984)

* Ismael, Jacqueline S. Kuwait: Social Change in Historical Perspective (New York: Syracus University Press, 1988).

* Issawi, Charles. The Economics of Middle Eastern Oil, (New York: Frederick A. Praeger, 1962)

* Izzard, M. The Gulf: Arabia's Western Approaches, (London: Murray, 1979), First Edition

* Izzard, Moolly. The Gulf (London, 1979)

* Joyce, Miriam. Kuwait 1945-1990: An Anglo-American Perspective, (London: Frank Cass, 1998).

* Kadduri, Majid. Republican Iraq: A Study in Iraq Politics Since the Revolution of 1958, (London: Oxford University Press, 1969)

* Kelly, JB. The Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy, (London: Weidefl & Nicholson 1980)

* Khoulam, W & Sadler, P G. the Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance. (London, Macmillan, 1979)

* King, John. The Gulf War, (England: Wayland 1991

* Lenczowski, George. American Presidents and the Middle East (London: Duke University Press. 1990)

* Lickilder Roy Political Power and the Arab Oil Weapon, (California, University of California Press, 1988

* Liesi Graz The Turbulent Gulf (New York St Martin's Press, 1990).

* Longrig Stephen Oil in the Middle East Its Discovery and Development, (London Oxford University Press 1954)

* ________, Oil in the Middle East (London Oxford University Press, 1968).

* Louise Marry The Land and People of the Arabian Peninsula Portraits of the Nations Services, (Philadelphia Lippincott Co, 1977)

* Maachou, Abdel Kader OAPEC An International Organization for Economic Cooperation and Instrument for Regional Integration Paris, Berger- Levrault, 1982).

* Mansfield, Peter Kuwait Vanguard of the Gulf, (Sydney Hutchinson, 1990), First Edition

* Marlowe John The Persian Gulf in the Twentieth Century. (London: 1962)

* Mattheus, Ken The Gulf Conflict and International Relations (London Rutledge, 1993) First Edition

* Mclachlan K S, Oil Development in the Gulf, (London, Murray 1989)

* Mezerik A G Kuwait-Iraq Dispute 1961 (New York International Review Service, 1961

* Miller & Mylones Saddam Hussein and Crises in the Gulf (London 1991).

* Moore, John Norton Crises in Gulf Enforcing the Rule of Law, Rome Oceana Publication Inc, 1992

* Morgenthau, Hans Politics Among Nations New York Alfred A Knopf, 1967)

* Mosely, Leonard. Power Play, (Great Britain: William Brothers Ltd,1993).

* Mostyn, Trevor. Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1943- 1990, (New York: Factson File, 1991).

* Noonan, A.G. The Gulf Wars: Documents and Analysis, (New York: Konark Publications Ltd, 1991).

* O'connor, Marvey. The Empire of Oil, (London: John Calder, 1956).

* Palmer, Michael A. Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf 1833- 1992, (New York: Free Press, 1992).

* Peter, R. Odell, Oil World Power, (U.K.: Penguin Book, 1981), Sixth Edition.

* Peterson, Erik R. The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in Dynamic Region, West view Special Studies of the Middle East, (USA: Westview Press, 1988).

* Philby, Harry St. John Bridger. Saudi Arabia, (New York: Praeger, 1995).

* Rahman, H. The Making of the Gulf War: Origins of Kuwait Long Standing Territorial Dispute with Iraq, (UK: Ithaca Press, 1997), First Edition.

* Ramadan, Mikhael. In the Shadow of Saddam, Translated By: Jalel Al Qeddem, (New Zealand: Green Zone, 1999), First Edition.

* Reed, Robert G. (Editor), The Oil Market in the 1995s: Challenges for the New Era, (San Francisco: Westview Press, 1989).

* Resolutions of The Security Council Concerning the Situation between Kuwait and Iraq 1990- 1994, (Kuwait: Kuwait University Press,1995).

* Richards, Alan & Waterbury, Johan. A Political Economy of the

Middle East: State Class and Economic Development, (Cairo: American University in Cairo Press, 1991).

* Robison Gordan. Arab Gulf States, (Australia: Lonely Planet Publications, 1996), Second Edition.

* Rumaihi, Mohammed G. Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf, Translated by, James Dickens, (London: Al Saqi 1986)

* Safran, Nadaf. Saudi Arabia. The Ceaseless for Security, (New York. Cornell University Press, 1988).

* Sampson, Anthony. The Seven Sisters, the Great Oil Companies and the World they Made (London: Hodder & Stoughton, 1975), First Edition

* Sayigh, Yusuf A. Arab Oil Policies in the 1970s, Opportunity and Responsibility, (London: Croom Helm 1983)

* Shareef, Sami. Arab Oil Reservoir and their Role in the Future of World Oil Industry, (Baghdad: INOC Publication, 1973).

* Shihata, Ibrahim F. I. The Case of the Arab Oil Embargo: A Legal Analysis of Arab Oil Measures, (Beirut: The Institute For Palestine Studies, 1975).

* Shwadram, Benjamin. The Kuwait Incident, Middle East Affairs (New York: Council of Middle Eastern Affairs, January 1962)

* ________________, The Middle East: Oil and the Great Powers, (New York: Frederick A. Praeger 1956), Second Edition

* Slot, B. J. The Origins of Kuwait (Kuwait: Center For Research and Studies on Kuwait, 1998).

* Smith, Simon C. Kuwait 1950-1965, Britain the Al. Sabah and Oil, (Oxford: Oxford University Press. 1991)

* Spencer, William. Global Studies: The Middle East, (USA. The Dushkin Publishing Group, 1994) Fifth Edition

* Stephens, Robert. The Arab's New Frontier, (London: Temple Smith, 1976).

* Sutton, L. P Elwell. Oil: A Study in Power Politics, (London: Lawrence and Wishart Ltd, 1955)

* Tetreault, Mary Ann. Kuwait Petroleum Corporation and the Economics of the New World Order, London. Quorum Books, 1995).

* The United Nations & The Iraq-Kuwait Conflict 1990-1996.

* Twinam, Joseph Wright. The US and the Gulf: Half a Century and Beyond, The Emirates Occasional Papers No. 11, (Abo Dhabi: The Emirates Center for Strategic Research, 1997) First Published.

* Vicker, Ray. The Kingdom of Oil in the Middle East: Its People and its Power (New York. Charles Scribner's Sons. 1974)

* Vital, David. The Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations, (Oxford: Clarendon Press, 1967)

* Weinberger, Caspar. Fighting for Peace: Seven Years at the Pentagon, (London: Michael Joseph Co, 1990).

* Wilson, Rodney. The Changing Composition and Direction of GCC Trade, The Emirates Occasional Papers, No. 18, (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1988), First Published.

* Winston, H. V. F & Freeth, Zahra. Kuwait: Prospect and Reality, (London. George Allen & Unwin Ltd, 1972), First Edition

* Year Book of the UN 1988, (New York: Department of Public Information, 1994), Volume 42.

* Yergin, Daniel. The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, (New York: Simon and Shuster, 1991). First Edition.

* Zahlan, Rosemarie Said. The Making of the Modern Gulf States, (United Kingdom: Ithaca Press, 1998), Second Edition

د البحوث والمقالات والتقارير الأجنبية

* Babbah, Bishara A. The Crises in the Gulf: Why Iraq Invaded Kuwait? Research in Beyond The Storm. A Gulf Crises Reader, Edited By Phyllis Bennis & Michael Moushabeck, (New York: Olive Branch Press. 1991).

* Blake, Gerald. Shared Zone as a Solution to Problems of Territorial Sovereignty in the Gulf. Research in: Territorial Foundations of the Gulf States, Edited by Richard Schofield, London UCL Press 1994), First Edition.

* Dunn, Michael Collins. Arms and the Gulf: The Gulf Regional Arms Race to the Turn of the Century. Research in: the Gulf, Energy and Global Security: Political and Economic Issues Edited by Charles F Daran & Stephen W Back, Colorado: Lynne Rienner Publisher 1991)

* Gamlen, Elizabeth J. United States Strategic Policy toward the Middle East: Central Command & the flagging of Kuwait Tankers. Research in: The U.S and the Middle East, Edited By Hooshang Amir Ahmadi New Jersey: State University of New Jersey Press 1993)

* Hassouna, Hussein. The Kuwait-Iraq Border Problem, Research in: Iran, Iraq and the Arab Gulf States, Edited by Joseph A. Kechichian (USA: Pal grave,2001)

* International Statistics Report, Energy Information Administration, Washington DC, US Government Printing Office, 1994)

* Kechichian, Joseph A. The Gulf Cooperation Council and the Gulf War, Research in: The Persian Gulf War: Lessons for Strategy, Law, and Diplomacy. Edited by Christopher C. Joyner (New York: Green Wood Press, 1990).

* Kostiner, Joseph. Kuwait Confusing Friend and Foe. Research in: Iraq's

Road to War, Edited by Amatzia Baram & Bary Rubin (New York: St. Martin's Press,1993),First Edition

* Kuwait Oil Facts and Figures, (Kuwait: Ministry Of Energy- Oil,2004)

* Kuwait Report, Middle East Research Institute, University of Pennsylvania, (Sydney: Croom Helm, 1985)

* Melikian, Levon H. "Gulf Reaction to Western Culture Pressures", Research in the Arab Gulf & the West, Editor B. R. Pridham, (London: Center for Arab Gulf Studies- University of Exter 1958)

* Russell, Malcolm B. The World Today Series: The Middle East and South Asia 1989 (Washington: Stryker-Post Publication 1989), 23rd Annual Edition

* Stevens, Paul: Oil and Politics: The Post War Gulf: A Middle East Program Report (Britain: Royal Institute of International Affairs, 1992)

ثالثاً- الدوريات:

أ- الدوريات العربية

* جريدة أخبار الكويت، الكويت.

* جريدة الأخبار، مصر

* جريدة الأنباء، الكويت.

* جريدة الأنوار، بيروت.

* جريدة الأهرام، مصر

* جريدة الأيام، البحرين

- جريدة الثورة، العراق.
- جريدة الجزيرة، الرياض
- جريدة الجمهورية، مصر
- جريدة الحوادث، بيروت.
- جريدة الحياة، بيروت
- جريدة الحياة، لندن.
- جريدة الخليج، الإمارات
- جريدة الدستور، الكويت.
- جريدة الرأي العام، الكويت.
- جريدة الرأي، الأردن.
- جريدة السفير، بيروت
- جريدة السياسة، الكويت.
- جريدة الشرق الأوسط، لندن
- جريدة القبس، الكويت.
- جريدة المصري اليوم، مصر
- جريدة النهار، بيروت.
- جريدة الوطن، الكويت.
- جريدة الوطن، السعودية
- جريدة الوفد، مصر

* مجلة عالم النفط، الكويت

* مجلة البحث، القاهرة .

* مجلة الرسالة، الكويت.

* مجلة الكويت، الكويت.

* مجله روزاليوسف، مصر.

* مجلة ضمان الاستثمار، الكويت.

* المجموعة الإحصائية السنوية، الكويت.

ب - الدوريات الأجنبية.

* Arab Times, Kuwait

* Daily Express, London

* Daily News, Kuwait

* Daily Telegraph, London.

* Financial Times, London.

* Kuwait Times, Kuwait

* Middle East Economic Survey, New York Volume VIII Nos 43 & 27, August 1965

* New York Times, USA.

* The Economist, Britain

* The Economist. Kuwait Country Profile 2004, (UK The Economist Intelligence Unit, 2004).

* Washington Post, USA

رابعاً الرسائل الجامعية:

أ الرسائل العربية:

* إبراهيم محمد شهداد، شركات النفط وعلاقتها بدول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام 1973م، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ كلية البنات، جامعة عين شمس، 1984م

* أحمد حمود الدويهيس، سياسة الكويت الخارجية 1961 1991م، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1992م

* سعود مشعل ناصر الشهري، العلاقات الكويتية العراقية 1920 1939م، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، د. ت

ب - الرسائل الأجنبية

* Al- Mayyal Ahmed "The Political Boundaries of the State of Kuwait" PH D., Unpublished University of London 1986

* Panaspornprasit, Chookiat US Kuwait Relations 1961- 1992: An Uneasy Relationship PH D, Unpublished Department of International Politics, University of Wales, 1997

خامسا- شبكة المعلومات الدولية:

* الموقع الرسمي الإلكتروني للديوان الأميري الكويتي على شبكة الانترنت الدولية.www.da.gov.kw.

الفهرس

الموضــوع	رقم الصفحة
تصدير	11
مقدمة	13
مدخل	19
● تاريخ النفط	19
● نفط الخليج العربي	20
● الكويت والنفط	37
الباب الأول: نفط الكويت (1911 – 1990م)	49
الفصل الأول: من المفاوضات إلى منح الامتياز (1911 – 1934م)	51
● بداية الاهتمام بنفط الكويت	53
● امتياز التنقيب عن نفط الكويت (23 ديسمبر 1934م)	61
الفصل الثاني: من منح الامتياز إلى الاستقلال (1934 – 1961م)	67
● بداية الاكتشافات النفطية	69
● تصدير أول شحنة نفط (30 يونيو 1946م)	70
● امتياز المنطقة البرية الكويتية السعودية المحايدة (28 يونيو 1948م)	72
● امتياز الجزر الكويتية والمياه المحيطة بها (22 سبتمبر 1949م)	75
● تعرفة المناصفة (3 ديسمبر 1951م)	78
● امتياز المنطقة البحرية الكويتية السعودية المحايدة (5 يوليو 1958م)	82

- منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) 85
- امتياز شركة شل (15 يناير 1961م) 87
- النفط والطريق نحو الاستقلال (19 يونيو 1961م) 89

الفصل الثالث من الاستقلال إلى الغزو العراقي (1961-1990م) 91

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 93
- النفط الكويتي خلال عقد الستينيات 94
- امتياز هيسبانويل - كيميث (مايو 1967م) 97
- الكويت وحظر تصدير النفط (يونيو 1967م) 98
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) 99
- النفط الكويتي خلال عقد السبعينيات 101
- النفط الكويتي ما قبل أكتوبر 1973م 102
- اتفاقية المشاركة في الأرباح (20 ديسمبر 1972م، 8 يناير 1973م) 105
- قانون المحافظة على الثروة النفطية (25 يونيو 1973م) 105
- النفط الكويتي وحرب أكتوبر 1973م 106
- الدور الكويتي خلال فترة الحظر (أكتوبر 1973م - مارس 1974م) 111
- حديث حول قرار حظر تصدير النفط العربي (أكتوبر 1973م - مارس 1974م) 114
- النفط الكويتي من رفع الحظر حتى قيام الثورة الإيرانية 1974-1979م (المشاركة والتأميم) 118
- النفط الكويتي خلال عقد الثمانينيات 123
- مؤسسة البترول الكويتية (1980م) 124
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981م) 125

* النفط الكويتي في أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م)............ 127
* النفط الكويتي وحرب الناقلات ورفع الأعلام.............................. 129
* النفط الكويتي والغزو العراقي (1990م)....................................... 135
الباب الثاني: النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار (1911-1990م).. 139
- الفصل الأول: النفط والسياسة الخارجية الكويتية................................ 141
* السياسة الخارجية الكويتية (سمات وملامح).................................... 143
* النفط وعلاقات الكويت بدول الجوار.. 149
* النفط وترسيم الحدود الكويتية البرية والبحرية...................................... 151
- الفصل الثاني: النفط وعلاقات الكويت السياسية بالعراق (1911-1990م) . 157
* الكويت والعراق: الجذور التاريخية للصراع.. 159
* أزمة الملك غازي عام 1939م ونفط الكويت... 170
* أزمة نوري السعيد عام 1958م ونفط الكويت... 175
* أزمة عبدالكريم قاسم عام 1961م ونفط الكويت.. 178
* اتفاقية الحدود العراقية الكويتية (4 أكتوبر 1963م).................................. 191
* أزمة الصامتة عام 1973م ونفط الكويت.. 194
* الحرب العراقية الإيرانية ونفط الكويت (1980-1988م)............................. 197
* الغزو العراقي عام 1990م ونفط الكويت... 201
- الفصل الثالث: النفط وعلاقات الكويت السياسية بالسعودية (1911-1990م) 223
* العلاقات الكويتية السعودية: قراءة موجزة في المسارين التاريخي والنفطي...... 225
* النفط والحدود الكويتية السعودية البرية.. 233
* النفط والاتفاقية الكويتية السعودية لتقسيم المنطقة المحايدة (7 يوليو 1965م).... 237

● النفط والحدود الكويتية السعودية البحرية 239

– الفصل الرابع: النفط وعلاقات الكويت السياسية بإيران (١٩١١–١٩٩٠م). 243

● الكويت وإيران: النفط وصياغة العلاقة السياسية 245

● الكويت وإيران: دوافع نفطية لمواقف سياسية (1961–1979م). 251

● الكويت والثورة وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية (1979م). 252

● إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981م) 254

● النفط والعلاقات الكويتية الإيرانية في أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980- 1988م). 255

● إيران والغزو العراقي للكويت (1990م). 261

خاتمة 269

ملاحق 277

مصادر ومراجع 335

فهرس 401